أ. د. خالد حبيب الراوي

تاريخ الصحافة والإعلام في العراق

منذ العهد العثماني وحتى حرب الخليج الثانية

(1810 - 1991)

تاريخ الصحافة والإعلام في العراق
منذ العهد العثماني
وحتى حرب الخليج الثانية
(1816-1991)

نحو فكر
حضاري متجدد



الكتاب: تاريخ الصحافة والإعلام في العراق

منذ العهد العثماني وحتى حرب الخليج الثانية (1816-1991)

المؤلف: أ.د خالد حبيب الراوي

الإصدار الأول 2010 م
شباط -فبراير
عدد النسخ: **1000**/ عدد الصفحات: **240**
الغلاف: م.جمال الأبطح
التدقيق اللغوي: ممتاز ملوحي
الإشراف العام: يزن يعقوب /جـوال 00963 933 418 181
الإخراج الفني: فؤاد يعقوب /جـوال 00963 933 902 764

سورية ـ دمشق ـ ص.ب: **3397**
هـاتـف: **00963 11 22 13 095**
تلفاكس: **00963 11 22 33 013**
www.darsafahat.com
info@darsafahat.com

الترقيم الدولي ISBN
978-9933-402-34-1

أ. د. خالد حبيب الراوي

تاريخ الصحافة والإعلام في العراق
منذ العهد العثماني
وحتى حرب الخليج الثانية
(1991-1816)



Hamad Khalifa

المحتويات

Hamad Khalifa

توطئة

تعاني المكتبة الإعلامية في وطننا العربي من نقص واضح في المصادر والمراجع المتعلقة بتاريخ الصحافة وشواغلها في العراق، وبمدى تطور وسائل الإعلام .

لذا كانت الحاجة ملحة لتعريف طلبة كلية الإعلام والمهتمين بالصحافة والإعلام العربي عموماً بهذا الموضوع.

والكتاب الذي بين يديك هو مجموعة دراسات وبحوث للمرحوم الدكتور خالد حبيب الراوي، الأستاذ في قسم الإعلام، كلية الآداب - جامعة بغداد، وقد نشر معظمها في دوريات عراقية محكمة، قمنا بجمعها بعد أن قسمنا الكتاب إلى بابين، خصصنا الأول منه لتسليط الضوء على محطات هامة من تاريخ الصحافة العراقية في العهد العثماني منذ صدور أول صحيفة عراقية سنة 1816م وحتى حرب الخليج سنة 1991م.

وجمعنا في الباب الثاني ما أمكننا من البحوث والدراسات التي أنجزها الدكتور الراوي حول دور وتطور وسائل وقنوات الإعلام في العراق حسب ظهورها، تلك التي سلط فيها الضوء على المؤشرات العامة للسياسة الإعلامية في العراق، هادفاً من ذلك إلى توضيح المؤشرات اللازمة لدراسة أية مؤسسات إعلامية؛ وإلى اعتبار ذلك نموذجاً يمكّن من دراسة بقية الوسائل على غراره.

ورغم مرور أكثر من عقد على وفاة المؤلف د. خالد حبيب الراوي، إلا أن بحوثه تبقى قيمة، نظراً لطبيعتها التاريخية التي لا تتأثر بالضرورة بمرور الزمن؛ لهذا عملنا على نشر هذه الدراسات والبحوث، آملين أن تقدم إضافة للباحثين والمختصين بصحافة وإعلام العراق الحديث

د.أحمد الراوي

Hamad Khalifa

الباب الأول

ملامح من تاريخ الصحافة العراقية
في العهد العثماني
وحتى حرب الخليج الثانية

Hamad Khalifa

الفصل الأول

الصحافة في عهد الاحتلال العثماني

عرف العراق الصحافة في القرن التاسع عشر، وكان آنذاك يعاني كثيراً من الفقر والجهل والخراب أثناء الحكم العثماني الذي كان مهيمناً مئاتٍ من السنين، ويمكن القول بأن المدن في القطر العراقي في القرن الماضي والقرون التي سبقته كانت معزولة عن بعضها بعضاً، وكانت الفوضى عارمة، ولم يستتب الأمن إلا فترات محدودة، وكانت نسبة التعليم متدنية جداً،والموارد الاقتصادية محدودة للغاية.

وقد تناقل بعض مؤرخي الصحافة العراقية[1] القول بأن أول صحيفة عراقية كانت قد صدرت عام 1816 في عهد داود باشا الكرجي، وكان اسمها (جرنال العراق)، واعتادت على نشر أخبار قبائل العراق، ونسبت هذه المعلومات إلى بعض الرحالة الأجانب الذين مروا بالعراق، ذكروا ذلك في كتبهم، لكن لم يحددوا اسماً دقيقاً يمكن الرجوع إليه؛ كما لم يثبت لدى من اهتم بالأمر وجود مثل هذه الجريدة بالإضافة إلى أن بقية الأدلة تنفي صدورها وهي:

1- عدم وجود مطبعة في العراق آنذاك، فالجريدة كما هو معلوم لابد من مطبعة لطبعها. ورغم أن خيال البعض قد ذهب إلى أن الوالي أو إدارته قد قاموا بطبع الجريدة خارج العراق ووضعوا اسم العراق عليها إلاّ أن الزعم ضعيف.

2- لم يذكر أحد من المؤرخين ممن عاصروا داود باشا وجود جريدة في عهده.

3- لم يعثر أحد على نسخة من هذه الجريدة لكي يمكن التعويل عليها في إثبات وجودها.

إنّ أهمية إثبات وجود جريدة في تلك الفترة المبكرة تعني أن العراق سبق معظم الأقطار العربية في إصدار الصحف، وهذا قد يفسر إصرار بعضٍ على وجود هذه الجريدة. بالرغم من هذا الأمر، لم يشر هؤلاء المؤرخون إلى حقيقة وجود صحيفة عبرية قديمة اسمها (همجيد) أي الواعظ صدرت في عام 1863.[2] ويشير مصدر آخر إلى أن صحيفة عبرية أخرى اسمها هادوبر (Ha-Dober) صدرت في بغداد ما بين عامي 1868-1870 وباللغتين العربية والعبرية.[3]

1- سامي رفائيل بطي، صحافة العراق: نتاج رفائيل بطي، بغداد: مكتبة رفائيل بطي (1)، 1985، ص 30.

2- حاييم ي. كوهين، النشاط الصهيوني في العراق، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية-بيروت ومركز الدراسات الفلسطينية في بغداد، شباط 1973، (للتوزيع الخاص والمحدود)، ص 8. لمزيدٍ من المعلومات، راجع د. خالد حبيب الراوي، الصحافة اليهودية في العراق، فصل من كتاب غير منشور بعنوان أساليب الدعاية الأجنبية الموجهة إلى الوطن العربي مع التركيز على العراق.

3-Walid Khadduri, The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony, in A. W. Kayyali (ed.), Zionism, Imperialism and Racism, London, Croom Helm, p. 205.

على أية حال، عُوّل على اعتبار (الزوراء) أول جريدة صدرت في العراق في 5 ربيع الأول 1286 هجرية أي في 15 حزيران 1869، وبعض آخر قال إنه يصادف 16 حزيران، ولكن يوم 15 حزيران هو الذي اعتمد يوم تأسيس الصحافة في العراق ومِنْ ثَمَّ يحتفل به عيداً للصحافة.

وتبدأ قصة الصحافة مع تعيين الوالي مدحت باشا على العراق، حيث جلب معه مطبعة من باريس وصارت تطبع فيها الجريدة، ثم أسس بعدها مدرسة صناعية في بغداد، وكان من بين أهدافها سد حاجة المطبعة إلى العمال الفنيين والمرتبين، وقد اختير بعض الطلاب الأيتام ليكونوا مرتبين في مطبعة الولاية.[1] وكان الهدف الأساسي للجريدة هو إعادة الثقة المفتقدة ما بين المواطنين والسلطة. ويشكل ظهور هذه الجريدة علامة تحول بارزة وانعطافة للتحول إلى الحياة الحضارية والتقدم الذي كان يتسارع في العالم وخصوصاً في أوربا.

ونشرت جريدة الزوراء البيانات الخاصة بها على صدر صفحتها الأولى كما يأتي: (هذه الغزتة (الجريدة) تطبع في الأسبوع مرة يوم الثلاثاء، وهي حاوية لكل نوع من الأخبار والحوادث الداخلية والخارجية. قيمتها عن مدة سنة (70) وعن مدة ستة أشهر (40) غرشاً، وكل نسخة منها (40) بارة في داخل الولاية ويضاف عليها إلى سائر المحال والأمكنة أجرة البوستة والذي يرغب في أخذها إمّا سنة أو ستة أشهر، فليراجع مطبعة مركز الولاية).

لقد صدرت الزوراء بأربع صحفات من الحجم الوسطي (تابلويد) على الرغم من أن بعض مؤرخي الصحافة العراقية قد ذهبوا إلى أنها كانت تصدر بصفحتين أو بثماني صفحات، ولكن أعداد الجريدة الصادرة تشير وبشكل حاسم إلى صدورها بأربع صفحات على الرغم من أن الزوراء قد صدرت بشكل استثنائي في بعض الفترات بأكثر من أربع صفحات. وبشكل عام، كانت صفحات الزوراء الأربع مقسمة إلى قسمين: صفحتان باللغة التركية وصفحتان باللغة العربية، وكانت الصفحتان العربيتان ترجمة حرفية للصفحتين التركيتين. وكانت تصدر في بعض الأحيان باللغة التركية وحدها، وربما يعود ذلك إلى عدم وجود محرر عربي في تلك الفترة، أو إلى عدم اكتراث الإدارة الحاكمة بالطبعة العربية ومن ثمَّ بالجمهورِ الذي ينشر له تلك الطبعة. ولم تكن لغة الجريدة العربية على مستوى وأحد من الجودة أثناء فترات صدورها، إذ كانت في بعض الأحيان حسنة الأسلوب ذات لغة سليمة وواضحة، وفي حين آخر كانت ذات لغة سقيمة ورديئة، وهذا ما كان يعكس أسلوب ومستوى مترجمها أو محررها العربي؛ فإذا كان أديباً متمكناً من اللغة ظهر ذلك على المواد المنشورة والعكس صحيح.

1- عبد الحميد العلوجي ونوري الراوي، قصر الثقافة والفنون، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1982، ص 16-17.

وكانت الزوراء جزءاً من آلية الإدارة العثمانية، فهي تابعة إدارياً ومالياً لإدارة الولاية، وكان العاملون فيها من الجهاز الوظيفي الحكومي، ومن ثمَّ كانت تعبر عن سياسة الولاية، فلم يظهر في الصحيفة ما يتعارض مع السياسة العثمانية لأن الزوراء لم تكن صحيفة رأي؛ ولا كانت تنشر أفكاراً لا تنسجم مع سياسة الإدارة الحاكمة. وفي الواقع كانت معظم مواد الجريدة مكرسة لنشر الأنظمة والقوانين والمراسيم والإعلانات الرسمية والأهلية، لذلك كان ما هو مخصص لغير ذلك محدود المساحة والأهمية. وتذكر مقدمة الجريدة، وهي أول افتتاحية معروفة في الصحافة العراقية، دوافع صدور الزوراء، ونقتبس ما ورد فيها، حيث عرَّفت الجريدة بأنها:

(الكلام المسطور المفيد لعامة أفراد الناس الذين يعلمهم ما حدث من الوقايع وما اشتهر في العالم من الغرائب والصنايع، ومن جملة فوائد الغزتة (الجريدة) أيضاً أنها تعلن أحوال العالم وتخبر عن السياسة (بوليتيقة) الجارية بين الدول المعظمة الذين يقبضون بيد إدارتهم زمام سياسة العالم، ثم أنها فضلاً عن إشاعتها المخترعات الجديدة والصنايع المفيدة فأنها تتحف مطالعيها الابّاء وقارئيها الأدباء أمثلةً تتعلق بإرشادهم وإصلاحهم ثم أنها بإعلانها ما حدث في خمس قارات وخطط الأرض من الوقايع الممدوحة والمذمومة وتبسيطها تحت نظر الإمعان والمحاكمات والمشاجرات تساعد على انتشار الفنون والمعارف وبحسب اللزوم تساعد أيضاً على التربية وتحصيل الآداب وماعدا ذلك أنها بواسطة نشرها الحوادث وبسط أنواع المباحث تدل أبناء وطنها وأعزائها على الترقيات المادية والمعنوية وتهديهم إلى طريق ازدياد الثروات والنجاح وعمران المملكة التي قد قامت على ساق خدمتها في المساء والصباح فهي ترجمان الأحوال ومبلغة الآمال بين الحكومة والأهالي بواسطة ما يندرج فيها من التدبيرات والمساعي المشكورة، وهي أمّا رسمية أو شبه رسمية).[1]

ثم تبين أن الجريدة استحدثت لأول مرة في السلطنة العثمانية قبل أربعين سنة من إيجادها في العراق وأنَّ السلطان أمر بإنشاء الصحف التابعة للسلطنة لكي تساعد على إحداث التطور، وبذلك أُنشئت في كل ولاية جريدة وسميت باسم يناسب محل طبعها ونشرها وولايتها، ومن هذا المنطلق جاء اسم الزوراء. بالإضافة إلى ذلك، توضح الافتتاحية رغبة مصدريها في التغيير على وفق التطور الذي حصل في اوربا، كما تبين أسلوب ونوع الخطاب الذي كانت تتوجه به الجريدة إلى قرائها العرب.

ومن المؤسف حقاً أن المعلومات الدقيقة عن إدارة ومالية وأعداد نسخ وطريقة توزيع الزوراء محدودة جداً ويعود السبب في ذلك إلى انعدام الوثائق الخاصة بهذه الجريدة.

1- العدد الاول، جريدة الزوراء، 5 ربيع أول 1286 هجرية.

ويبدو أن سجلات الصحيفة قد احترقت في فترة متأخرة من إصدارها،[1] وبذلك أصبح من المتعذر على مؤرخي الصحافة العراقية تناول عديدٍ من الأمور المتعلقة بهذه الجريدة، ولم يبق أمامهم سوى الأعداد المتوافرة وهي ليست كاملة. وعلى أية حال فقد استمرت هذه الجريدة بالصدور حتى عام 1917، وكان آخر عدد منها قد صدر في يوم دخول القوات البريطانية إلى بغداد، وكان يحمل الرقم 2607 ومؤرخاً في 7 جمادى الأول 1335 الموافق للأول من مارس 1333.

وخلال القرن التاسع عشر صدرت جريدة الموصل في مدينة الموصل في 25 حزيران لعام 1885، وتوقفت أكثر من مرة وبشكل نهائي في عام 1934.[2] أمّا الجريدة الثالثة التي صدرت في العراق فكانت جريدة - بصرة - التي صدرت في ولاية البصرة عام 1889 وتوقفت هذه الجريدة بعد احتلال القوات البريطانية للمدينة في عام 1914. أمّا أول مجلة أنشئت في العراق، ولم تكن حكومية، فهي مجلة إكليل الورد التي أصدرها الآباء الدومنيكان في الموصل في كانون أول 1902 واستمرت في الصدور حتى عام 1909.

وإجمالاً، فإنَّ صورة الصحافة في العهد العثماني الذي سبق إعلان الدستور في عام 1908 قد صورها سليمان البستاني آنذاك تصويراً دقيقاً، حيث يلخص تلك الحقبة من تاريخ الصحافة تحت هيمنة السلطة العثمانية كما يأتي:[3]

[أصبحت (الصحافة) تحت مراقبة حولتها إلى أبواق تمجيد وأغوال تهديد. يضطرب أصحابها خوفاً لكلمة تبدو منهم أو من محرريهم يتاولها أولوا الأمر على غير ما أرادته الجريدة. وما كانت رقابة المراقبين وان اطلعوا على جميع ما يكتب قبل الطبع لتخفف من أخطار العقاب، فكم من جريدة ألغيت أو أوقفت لزمن محدود أو غير محدود لخبر روته عن جرائد أوربا ينبيء بمقتل وزير في الصين أو أمير في إفريقيا، أو اختراع ذكرته لآلة تطير في الهواء أو غواصة تسير تحت الماء. بل كم من مرة فاجأ الجريدةَ الأمرُ (بتعطيلها) وظل صاحبها يبحث اشهراً فلا يعلم لذلك سبباً، بل كم مرة انقضّت الصواعق على رأس الصحافي لجهله أن هذه الكلمة أو تلك قد انتزعت بحكم الاستبداد من معجم الألفاظ الكتابية - كالقانون الأساسي والخلع وما اشتق منه، والجمهورية والديناميت - والثورة - والإنصاف والحرية - أو أن عبارة وجب حذفها من أبواب الإنشاء كقولك - العدل أساس الملك - والظلم مرتعه وخيم - والحرية منتهى غايات الأمم. أمّا المقالات السياسية فباتت من أمثال العنقاء تُذْكَرُ ولا تُرى. وبات العثمانيون وهم يقراون في جرائدهم القليلة نتفاً من

1- رزوق عيسى، تاريخ الصحافة في العراق، مجلة الحرية، بغداد، العدد 8-9، 5 شباط 1924، ص 425.

2- د. ابراهيم خليل احمد، نشأة الصحافة العربية في الموصل، 1982، ص 20.

3- سليمان البستاني، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، مطبعة الأخبار، اكتوبر 1908، ص 28-33.

أخبار الدول ويقراون شيئاً عن سياسة بلادهم وادارتها إلاّ ما أُشير به إلى نعمة سلطانية أو تعيين وال أو مأمور، أو أدعية متوالية تشف عن غل شديد في أعناق الصحفيين.

ولقد طالما شاقنا استطلاع الأخبار فتسقطناها من بريد أجنبي أو جريدة في سفارة أو دار قنصلية وسئم الناس قراءة جرائد بلادهم كما سئم محرروها كتابتها على هذا النهج... وكانوا يأمرون أن تشوه الحقائق فتنقل إلينا الأخبار الكاذبة، فإذا قتل ملك ايطايا امرتهم الصحف أن تقول (توفي فجأة) وإذا طعن كارنو رئيس جمهورية فرنسا على قارعة الطريق قالت بأمر منكم (مات بالنزلة الصدرية)].

ومن الجدير بالإشارة أن بعض الصحف والمجلات المطبوعة خارج العراق كانت تصل عن طريق البريد، كما أن بعض المسافرين كانوا يحملون معهم بعض الصحف والمجلات، وبهذه الطريقة كان يتم دخول الصحف والمجلات الصادرة في الخارج إلى العراق.[1]

ويمكن القول بأنّ أهم سمات الصحف العراقية في تلك الفترة أنها كانت تتضمن المراسيم والبيانات والبلاغات الرسمية والإعلانات الحكومية والأهلية والأخبار والأحداث، وكانت الصحف تستخدم اللغتين التركية والعربية باعتبار أن اللغة التركية هي اللغة الرسمية للدولة وأنّ اللغة العربية كانت لغة المواطنين. وفي أحيانٍ عديدة كانت الصحف تصدر باللغة التركية وحدها.

وبعد إعلان الدستور العثماني في عام 1908، أُتيحت الحريةُ التي منحها الانقلاب الدستوري في إصدار المطبوعات، لذا ظهر عديد من الصحف والمجلات في بغداد وبقية المحافظات. ولعل جريدة بغداد هي أول صحيفة أصدرها القطاع الخاص لصاحبها مراد بك في 6 أب 1908 وكانت تعبر عن حزب الاتحاد والترقي. وقد صدرت ثلاث مرات في الأسبوع وباللغتين العربية والتركية.[2] ثم أصدر عبد الجبار الخياط جريدة العراق في 1909/1/1 وصدرت باللغتين العربية والتركية أيضاً.[3]

ثم شهدت بغداد والبصرة والموصل صدور عدد من الصحف والمجلات في تلك الفترة، وقد قال أحد الكتاب آنذاك يصف وضع الصحف في بغداد: (من يزور بغداد في هذه الأيام يرى أن فيها ما ينيف على خمس عشرة جريدةً).[4]

ويلاحظ على صحف تلك الفترة أن عديداً منها كان يصدر باللغتين العربية والتركية، وقسماً آخر باللغة الفارسية،[1] وأنّ أعمار تلك الصحف والمجلات كان قصيراً، ولم

1- عبد الرحمن فوزي، الرقابة على المطبوعات في العراق: شيء من تاريخها، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الرقابة العامة، مديرية العلاقات، من دون تاريخ، ص ص 4-5.
2- فائق بطي، صحافة العراق: تاريخها وكفاح اجيالها، بغداد، 1968، ص 15.
3- فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، بغداد، 1976، ص 21.
4- رزوق عيسى، الجرائد في بغداد، مجلة خردلة العلوم، العدد 1، السنة الأولى، تشرين الثاني 1910، ص 5.

تستطع أن تصدر بشكل يومي نظراً للظروف الطباعية، حيث كانت المطابع الموجودة والعائدة للقطاع الخاص صغيرةً أو بدائية وتدار غالباً من قبل مالكيها ولا تملك إمكانات إصدار صحف يومية.

إنَّ فترة التأسيس الأولى لصحافة القطاع الخاص والصحف غير الحكومية التي أعقبت إعلان الدستور العثماني، والحافلة بالصحف والمجلات قد تركت، من بين التجارب العديدة، تجربة فريدة، سجلها صاحب مجلة العلم وهي من أوائل المجلات العراقية التي صدرت بعد الدستور، حيث نشر كتيباً عن تجربته الصحفية في عام 1911 وهو أول كتيب عن الصحافة العراقية تحدث فيه صاحب المجلة عن عديد من الأمور التي تخص العمل الصحفي.[2] وقد أسمى كتيبه (حياة مجلة العلم في العام الأول) وهو يمثل وضع الصحافة العراقية في تلك الفترة.

ومما أشار إليه الكاتب أن بعض العلماء المشهورين في تلك الفترة كانوا يحرِّمون قراءة الصحف على أولادهم، كما أن بعض شيوخ العرب في الخارج كانوا يحرقون الصحف والمجلات التي تصلهم قبل قراءتها، ولكنهم وبعد صدور مجلة العلم صاروا يقرؤونها ويدعون لقراءتها. وحدد صاحب المجلة الفوائد الشخصية التي جناها من نشر مجلته بما يلي:

1 - شهرته في أقطار العالم نتيجه لكتاباته.

2 - معروفيته بالعلم والدين.

3 - مجيء كثير من الصحف والمطبوعات مجاناً له.

4 - نشر أفكاره وتوسيع نطاق قراء مجلته.

أما المضارُّ الشخصية الناتجة عن إصداره للمجلة فكانت:

1 - تشويه سمعته عند العامة وبعض رجال الدين.

2 - ضعف صداقة أحبابه القدماء إلا من ندر، حيث لم يتحفهم بالمجلة مجاناً.

3 - بغضاء من خالفه في آرائه.

4 - قصوره عن تكميل نفسه علماً وأخلاقاً بسبب شواغله.

5 - قصوره عن تحقيق أكثر متطلباته.

6 - تعب فكره المفرط بسبب تشتت أفكاره في أمور مختلفة.

7 - تعبه في تحرير المجلة وفي تصريف أمورها ومتابعة قضاياها، وقد أنذره أكثر أصحابه بابتلائِهِ في المستقبل بامراض فكرية وبدنية صعبة العلاج.

1- لمزيدٍ من المعلومات عن تاريخ الصحافة الفارسية في العراق، راجع د. خالد حبيب الراوي، الصحافة الدعائية الصادرة باللغة الفارسية في العراق، فصل من كتاب غير منشور بعنوان أساليب الدعاية الأجنبية في الوطن العربي: العراق دراسة حالة.

2 خالد حبيب الراوي، منطلقات في الصحافة العراقية، أبحاث نقابة الصحفيين العراقيين بمناسبة انعقاد المؤتمر الثالث لأتحاد الصحفيين العرب، بغداد، 1972، ص ص 6 - 14.

8 – حسد جملة من الناس له وتربصهم به.

9 – الهم الذي يلازمه نتيجة لمتابعة المجلة في الطبع أو التصحيح أو التحرير أو الإدارة.

10 – خسارات يومية من ماله.

11 – مذلة أخذ الأشتراكات من المشتركين.

12 – توقع كثير من أصدقائه أن يعاونهم على تحقيق أغراضهم الشخصية من المجلة من خلال المدح أو المقالات، وحين لا يفعل ذلك، يعادونه عليها.

ثم يورد في الكتيب تفصيلاً دقيقاً للنفقات والإيرادات الخاصة بالمجلة، وهذه تكاد تكون الوثيقة الوحيدة التي تبقت نتيجة لعدم وجود وثائق تخص اقتصاديات الصحف آنذاك. وكانت المجلة تطبع 1500 نسخة في الشهر منها 500 نسخة توزع في الأسواق و450 نسخة إلى المشتركين في البلاد العثمانية مع 60 نسخة للمبادلة مع بقية الصحف في الولايات العثمانية و445 نسخة إلى المشتركين في الأقطار خارج البلاد العثمانية مع 45 نسخة لمبادلات الصحف. وحدد صاحب المجلة احتياجاتها لكي تتطور بما يأتي:

1 – الألوان الطباعية.

2 – الأغلفة الجميلة.

3 – تنوع الحروف وبلغات مختلفة.

4 – انتظام البريد وحسن عمله.

5 – الإعانات التي تساعد المجلة على الاستمرار والتطور.

والجدير بالذكر أن عدد الصحف في الفترة التي أعقبت صدور الدستور العثماني ازداد زيادة كبيرة، حيث سجل أنه ظهرت 37 جريدة خلال ثلاث سنوات، حتى وصل مجموعها قبل الاحتلال البريطاني إلى تسع وستين جريدة ومجلة.[1] وأدَّتْ هذه الزيادة، إضافة إلى النقص في الخبرة الصحفية، إلى أن تنعكس سلباً على الصحف نفسها، فتدنت اساليب الجدل والنقاش فيها. ومن ناحيةٍ أخرى، فإنَّ الصحف لم تنهض على أسس مالية راسخة ولم تكن مشاريع محسوبة، مما دفع بمعظمها إلى التوقف السريع.

وقد ضاقت الحكومة العثمانية بأعداد الصحف الكبيرة وما تحمله من اتجاهات مختلفة، إضافة إلى أوضاعها المالية المضطربة، مما دفعها إلى تصفية صحف بغداد والقضاء عليها، فصدر أمر من وزارة الداخلية في الآستانة عام 1911 يقضي بأنَّ (الجرائد التي حصلت على امتياز ولم تنشر حتى 5 آذار من تلك السنة أو نشرت بضعة أعدادٍ منها ثم احتجبت إلى هذا التاريخ تلغي امتيازاتها).[2]

1- سامي رفائيل بطي، صحافة العراق: نتاج رفائيل بطي، مصدر سبق ذكره، ص 43.

2- المصدر السابق، ص 43.

وايجازاً، فقد لخصت جريدة العرب الفقرات التي مرت بها الصحافة التي سبقت دخول القوات البريطانية واحتلالها كما يأتي:[1]

1 - دور عبد الحميد أو دور الضغط: حيث انحطت الصحافة وأصبحت تركيةَ العبارةِ ليس فيها ما يهم الناسَ قراءتُه.

2 - دور فجر الدستور أو دور إطلاق العنان: حيث صدر عديد من الصحف والمجلات، وحلت الفوضى، وكانت معظم الصحف تصدر باللغتين العربية والتركية.

3 - دور ضحى الدستور أو دور القبض على العنان[2]: حيث نشأت صحف تنادي بالانفصال عن تركيا، فحظرت السلطات العثمانية نشر الصحف إلاّ برخصة من الاستانة أو بأمر خاصٍ من الوالي.

وعموماً يمكن القول إن صحف تلك المرحلة عانت من:

1 - قلة الخبرة بالعمل الصحفي، حيث كان مجمل من يعمل فيها يعتمد على إمكانياته الأدبية والثقافية وقدرته على التعبير. أمّا الفنون الصحفية فلم تكن معروفة، وكانت قضايا التصميم والإخراج والعناوين تدار وتدبر من قبل المرتبين في المطابع.

2 - لم تكن الصحف تمتلك الموارد الكافية التي تعينها على الاستفادة من إمكانيات الصحافة في الدول المتقدمة سواء عن طريق الترجمة أو المراسلة، أو تعينها على الاستفادة من برقيات وكالات الأنباء إلاّ لماماً.

3 - قلة القراء نتيجة لانتشار الامية وضعف طرق التوزيع، ومن ثمَّ قلة الموارد التي تعين الصحف على استمرار الصدور.

4 - قلة الإعلانات التي تشكل موارد أساسيةً للصحف.

5 - ظهور نزعات ارتزاقية حطت من شأن الصحافة.

وبعد إعلان الحرب العالمية الأولى، ضُيِّقَت الحرية على الصحف ولم تبق منها إلاّ صحيفة الزهور، وحين دخلت القوات البريطانية البصرة في عام 1914، ازداد استخدام الصحافة من قبل الأتراك والبريطانيين لأغراضِ الدعاية واستمالة الجمهور العراقي.

1- جريدة العرب، الصحافة في بغداد، العدد 44، 21 أيلول 1917.

2- جريدة العرب، الصحافة في بغداد، العدد 45، 22 أيلول 1917.

الفصل الثاني

الصحافة في عهد الاحتلال البريطاني

طوت فترة الاحتلال البريطاني للعراق مرحلة التأسيس الأولى للصحافة العراقية التي أنشأتها السلطات العثمانية وحكمتها بقوانينها وأنظمتها ووسمتها بسماتها، وأنشأت بدلها صحافة خضعت لتوجيه السياسة البريطانية ومصالحها في المنطقة.

وفي الوقت الذي بدأت فيه قنابل السفن البريطانية تتساقط في 6 تشرين الثاني 1914 على مدينة الفاو وتم انزال القوات البريطانية فيها، أخذ عهد خضوع العراق للحكم العثماني الذي ابتدأ منذ عام 1534 يهتز ويتهاوى. وفي يوم 22 تشرين الثاني 1914 احتلت القوات البريطانية البصرة رسمياً. أمّا الوصول إلى بغداد، فقد احتاج لقرابة ثلاث سنوات خاضت خلالها القوات البريطانية عديداً من المعارك مع القوات العثمانية، ثم استمرت في الزحف إلى شمال العراق واحتلته. وقد دامت الحرب في العراق زهاء أربع سنوات (من 6 تشرين الثاني 1914 إلى 1 تشرين الثاني 1918.[1]

وكان من أوائل الأعمال التي قام بها البريطانيون عند احتلالهم البصرة مصادرة مطبعة الولاية الرسمية لولاية البصرة وابتياع المطابع الأهلية لكي ينفردوا باستخدام الصحافة وهي الوسيلة الاتصالية الأساسية في العراق في تلك الفترة. وكان هدفهم كسب الرأي العام العراقي بالاتجاه الذي ينسجم مع احتلالهم، فأصدروا نشرة يومية باللغتين العربية والإنكليزية تضمنت أخبار المعارك في جبهات القتال من وجهة النظر البريطانية. وتحولت هذه النشرة فيما بعد إلى جريدة أطلق عليها اسم (الأوقات البصرية)، وهي أول جريدة أصدرتها قوات الاحتلال البريطاني.[2] ولم تقتصر هيمنة البريطانيين على الطباعة والصحافة فقط، بل قاموا بتأسيس دور للسينما وتزويدها بالأشرطة السينمائية والإخبارية التي تبث الدعاية لبريطانيا.[3]

لقد كانت قوات الاحتلال البريطاني تولي الدعاية أهميةً كبرى في تلك الفترة التي اشتبكت فيها بصراع ضار مع القوات التركية من جهة؛ ومع رفض الاحتلال من قبل جماهير كبيرة في العراق من جهة ثانية، ولهذا اعتمدت على الصحف لخلق علاقات إيجابية مع المواطنين ولدحر الدعايات التركية وإضعاف النفوذ التركي. ولعل البيان الذي

1- المقدم الركن شكري محمود نديم، حرب العراق 1914-1918: دراسة علمية، بغداد، 1954، ص 7.

2- منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية من 1921-1969، بغداد، ص 68.

3- لمزيد من المعلومات عن هذه الحقبة انظر، د. خالد حبيب الراوي، الصحافة في البصرة خلال الحرب العالمية الأولى، مجلة آفاق عربية، عدد 4، 1997.

أصدره الفريق الأول وليام مارشال قائد جيش الاحتلال العام يشير بشكل واضح إلى هاجس القوات البريطانية من الدعاية المضادة والذي نصه:[1]

(كل من يذيع إفادة كاذبة أو إشاعة أو تقريراً مما قد يخل بالأمن العام أو يحدث في العامة تخوفاً لاحاجة إليه أو يشوش أفكارها، يعاقب عند ثبوت الجرم بالإعدام أو بأي عقوبة أخف من ذلك كما يتراءى لفطنة المحكمة أو لدولة قائد الجيش العام) .

صحف الاحتلال:

عمدت قوات الاحتلال إلى استخدام الصحف لمخاطبة الجماهير العراقية لتنقل لها ما تريده منذ الأيام الأولى لاحتلالها المناطق المختلفة، وكانت صحيفة (الأوقات البصرية) تصدر بثلاث لغات هي الإنكليزية والعربية والفارسية. وقد أسمى البريطانيون الجريدة الأوقات (TIMES) على غرار التسمية التقليدية لبعض صحفهم في بلادهم.

وحين احتل البريطانيون بغداد في عام 1917، توقفت جريدة الزوراء الشهيرة، وقاموا بإصدار جريدة العرب في 4 تموز 1917. بعدها هيّؤوا مستلزمات طباعتها، وقد أعلنت هذه تحت ترويستها بأنها (جريدة سياسية أخبارية تاريخية عمرانية عربية المبدأ والغرض ينشئها في بغداد عرب للعرب).[2] ويلاحظ أن البريطانيين عمدوا إلى الترويج للجريدة بأنها عربية بدءاً من اسمها وانتهاءاً بأنها عربية المبدأ والغرض، وأنّ محرريها هم من العرب، وأنّ قراءها من العرب، وحاولوا أن يتجنبوا ربطها بهم بشكل مباشر لكي لاينفر الجمهور منها.

ورغم هذا الترويج، إلا أن الجريدة كانت واضحة في اتجاهها البريطاني من خلال ما كانت تنشره، وقد صدرت بإشراف من قبل قوات الاحتلال البريطاني، وأشار إعلان نشر في الجريدة إلى أن جريدة العرب وجريدة الأوقات البغدادية (باللغة الإنكليزية Baghdad Times) مستعدة لقبول نشر الإعلانات فيها اعتباراً من أول كانون الأول سنة 1918، ومن يريد نشر إعلان يراجع مدير نشر هاتين الجريدتين المقيم في دائرة مفتش تجارة العدو في رأس القرية.[3] وكان الإعلان المنشور بتوقيع الحاكم العسكري، ويحدد الإعلان بصراحة أن جريدة العرب كانت تصدرها قوات الاحتلال البريطاني. وأصدر البريطانيون جريدة الأوقات البغدادية باللغة الإنكليزية في 1918/1/1 وكانت هذه الصحيفة مخصصة كما يبدو من مواضيعها للقراء الأجانب، أي للإدارة والقوات البريطانية بشكل أساسي، ولم تكن تُعنى بالأخبارالمحلية، باستثناء نشرها لبعض الإعلانات عن بعض المنتجات وبعض

1- جريدة العرب، العدد 105، 13 ايار 1918، ص 4.

2- جريدة العرب، العدد 1، 4 تموز 1917.

3- جريدة العرب، العدد 123، 22 كانون أول 1917.

الخدمات الدينية أو الترفيهية. ولم يظهر اسم رئيس تحرير أو من يحرر هذه الصحيفة، وهو سياق اتبعته قوات الاحتلال البريطاني في جميع إصداراتها الصحفية.

وأصدرت قوات الاحتلال جريدة باللغة الكردية في الأول من كانون الأول 1918 اسمها (تيكه يشتني راستي- أي فهم الحقيقة) في بغداد.[1] كما أصدروا في الوقت ذاته جريدة باللغة الفارسية اسمها (إيران) وفي السنة نفسها أصدروا ملحقاً مصوراً لجريدة العرب وملحقاً مصوراً لجريدة الأوقات البغدادية.[2] وحين احتل البريطانيون الموصل، أبرق الضابط السياسي في الموصل إلى الضابط السياسي في بغداد يطلب منه المساعدة لإنشاء جريدة في الموصل. وفعلاً تم إرسال الكابتن ويكفورد إلى الموصل للإشراف على طبع الجريدة.[3] لقد صدرت جريدة (موصل) في 15 تشرين الثاني 1918، وكتبت في عددها الأول أنها جريدة رسمية تصدر في الأسبوع مرتين الجمعة والاثنين، وأبرق الحاكم السياسي في بغداد إلى الحاكم السياسي في الموصل يعلمه بأنه لاحظ بأنَّ جريدة (موصل كتبت بأنها تصدر عن جهة رسمية وأنَّ الإعلان بهذه الطريقة سيؤدي إلى التقليل من قيمتها في الدعاية).[4]

وفي 15 كانون أول 1918، أصدر البريطانون جريدة في كركوك اسمها (نجمة كركوك)،[5] وكانت صغيرة الحجم مكونة من ورقة واحدة بحجم الكتاب ووصفت نفسها بأنها (جريدة تجارية زراعية صناعية علمية).

كما أصدر البريطانيون مجلة (دار السلام)، وكانت هذه المجلة تطبع 600 نسخة، ولكنها لم تبع من عددها الأول سوى 190 نسخة للجمهور، وكانت خسارتها الشهرية 600 روبية.[6] وأشارت تعليمات دائرة الحاكم العسكري بأنَّ المواد التي تتضمنها المجلة هي:

1- ملخص أسبوعي بأخبار البرقيات.

2- معلومات تجارية مقدمة من محرر (الأوقات البغدادية).

3- ترجمة أشياء مثيرة للانتباه عن صحف الشرق الأدنى.

4- مقالات توضيحية للصور.

1- د. كمال مظهر أحمد، تيكه يشتني راستي (فهم الحقيقة)، وموقعها في الصحافة الكردية، مطبوعات المجمع العلمي الكردي، بغداد، 1978، ص 267.

2- زاهدة ابراهيم، دليل الجرائد والمجلات العراقية 1869-1978، الكويت، دار النشر والمطبوعات الكويتية، الطبعة الثانية، 1982.

3- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، إضبارة رقم 923، برقية في 14 تشرين الثاني 1918 و15 تشرين الثاني 1918.

4- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، إضبارة رقم 223، برقية في 23 تشرين الثاني 1918.

5- شاكر صابر الضابط، موجز تاريخ الصحافة في كركوك، بحوث العيد المئوي للصحافة العراقية، حزيران 1969، ص 6.

6- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، إضبارة رقم 992، رسالة في 13 كانون الأول 1918.

5- مقالات ثقافية وسياسية من قبل كتاب عرب (ويفضل أن يكونوا من بغداد).

ويبدو أن بعض الصحف في بغداد كانت تستحصل الموافقة على نشر المقالات مسبقاً من دائرة الحاكم العسكري. وصدرت مجلة (مرآة العراق) التي طبعت بمطبعة الحكومة في البصرة في 8 شباط 1919، وأشارت إلى أنها (مجلة أسبوعية أدبية أخلاقية زراعية تجارية مصورة). وحملت صورة الملك البريطاني جورج الخامس على غلاف عددها الأول.

وفي الموصل صدرت مجلة (النادي العلمي) حيث ظهر عددها الأول في 15 كانون الثاني 1919، ووصفت نفسها بأنها (مجلة علمية فنية تاريخية أدبية أخلاقية). وكتب فيها أحد الكتاب افتتاحية جاء فيها (إنَّ المجلة قد ضربت بينها وبين السياسة حجاباً قوياً)،[1] ولم يصدر من المجلة سوى ثمانية أعداد كان آخرها في 30 نيسان 1919.[2]

وبعد أن استتبت الأمور للبريطانيين بعد الحرب العالمية الأولى، بدؤوا يتجهون اتجاهاً جديداً في إصدار الصحف المعبرة عنهم، فأوقفوا إصدار جريدة العرب التي أضحت معروفة بكونها بريطانية، وجاء في العدد الأخير منها وفي حيز صغير في أسفل الصفحة الثانية:[3] (يصدر غداً العدد الأول من جريدة العراق وهي جريدة يومية تبحث في السياسة والاقتصاد، لصاحبها الوحيد رزوق افندي داود غنام. وهذا العدد من جريدة «العرب» هو العدد الأخير فنودع قراءنا ونشكرهم على اقبالهم على مطالعتها ومؤازرتهم اياها منذ صدورها إلى الآن). وفي الإشارة إلى أن صاحب الجريدة هو رزوق غنام دلالة على الرغبة في تأكيد استقلال هذه الجريدة عن الإدارة البريطانية.

وصدر العدد الأول من جريدة العراق في 1 حزيران 1920 ووصفت الجريدة نفسها بأنها (جريدة يومية سياسية أدبية اقتصادية). وكانت تشبه جريدة العرب بحجمها وإخراجها ومواضيعها، ولكنها غيرت حجمها بعد أشهر قليلة من الحجم النصفي إلى الحجم الاعتيادي للصحيفة. وسهل البريطانيون إصدار جريدة اسمها (الشرق) لصاحبها حسين افنان في 1920/8/30، ووصفت الشرق نفسها بأنها (جريدة يومية سياسية تجارية أدبية)، وكانت جريدة نصفية الحجم. واستمر الإنكليز يشرفون على إصدار صحف باللغة الكردية مثل (سليماني بيشكوتن- أي تقدم السليمانية) التي صدرت في 2 أيلول 1920، و(بانكي كوردستان) و(روزي كوردستان) وصدرتا في عام 1922، و(زيانه وه) في عام 1924. كما أصدروا جريدة (تجدد) في 20 تشرين الثاني 1920 باللغة التركية، وكنت تطبع بمطبعة البلدية في كركوك.

1- كلمة بقلم علي الجميل.
2- د. خليل إبراهيم أحمد، نشأة الصحافة العربية في الموصل، الموصل، جامعة الموصل، 1982، ص 76.
3- جريدة العرب، العدد 872، 31 ايار 1920.

لقد كان البريطانيون يضعون أيديهم على المطابع أينما حلوا، سواء عن طريق المصادرة إذا كانت حكومية أو بالشراء إذا كانت أهلية. وكانوا يقومون بفحص المطابع من قبل ضباط متخصصين في الطباعة لتقدير مدى صلاحيتها للعمل، فعلى سبيل المثال كتب ضابط بريطاني أن مكائن الطباعة الموجودة في كركوك في حالة لا تصلح للعمل عندما تم احتلال المدينة.[1]

وكانت توجد مطبعة صغيرة في كركوك يديرها شخص يهودي من سَكَنَة المنطقة. وفيما يخص سيطرة البريطانيين على عملية الطباعة، يمكن الإشارة إلى الإعلان الذي نشرته جريدة العرب والذي نص على الآتي:[2]

1- على جميع الأشخاص والشركات التي تشغل مطبعة الآن أو التي تريد أن تشغل مطبعة أن تطلب إجازة بذلك من نائب الحاكم العسكري أو معاون الحاكم السياسي الذي له الحكم على المحل الذي نصبت فيه المطبعة أو المحل الذي يراد نصب المطبعة فيه.

2- كل كتاب أو رسالة أو ورقة موسيقى أو خارطة أو رسم بلاد أو خطط تطبع في المطبعة تسلم منها نسخة إلى الحاكم العسكري أو الحاكم السياسي أو ضابط أمرٍ يَنسُبُهُ الحاكم العسكري.

من هذا يتضح أن البريطانيين إضافة إلى قيامهم باحتكار إصدار الصحف فرضوا رقابة شديدة على المطابع وعلى ما طبع فيها لمنع أية دعاية مضادة لهم من النشر و محاسبة من ينشرها إذا ما قام بذلك.

وكتب الحاكم السياسي في كركوك إلى الحاكم المدني العام في بغداد[3] رسالة في 3 آب 1919 يخبره فيها بأنَّ المكائن الطباعية الموجودة في كركوك صغيرة لكنها مفيدة، وهي تستخدم لطباعة جريدة (نجمة كركوك) منذ 300 يوم. وأوضح الحاكم السياسي لكركوك أن جريدة نجمة كركوك تخدم الأغراض الآتية:

1- تنشر الأخبار العالمية وتستقيها من البرقيات ومن الصحف المحلية.

2- تنشر معلومات ودعاية مصممة خصيصاً للمنطقة التركمانية.

3- تنشر عديداً من الأوامر والتعليمات الخاصة بكركوك والمناطق المحيطة بها باللغة التركية.

ولم يحبذ الحاكم السياسي إصدار جريدة باللغة التركية من بغداد، لأنها ستفقد النكهة المحلية بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى أسبوع للوصول إلى كركوك.

1- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، إضبارة رقم 1043، رسالة في 1918/10/31.

2- جريدة العرب، العدد 462، 29 كانون الثاني 1919.

3 المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، إضبارة رقم 1043، رسالة في 1918/10/31.

العاملون في صحف الاحتلال:

يمكن تقسيم العاملين في صحف الاحتلال البريطاني إلى:

1- الأجانب.

2- العرب.

3- العراقيين.

لقد شارك عدة ضباط بريطانيين في إدارة الصحف التي أصدرتها قوات الاحتلال في العراق، ولكن أشهر شخصيتين بريطانيتين شاركتا في تحرير الصحف هما: جون فليبي والمس بيل. اشتغل فيلبي مؤقتاً بإدارة جريدة الأوقات البصرية في عام 1915، وفي عام 1917 أصبح فيلبي رئيساً لتحرير جريدة العرب في بغداد، وتولت مس بيل رئاسة تحرير الجريدة بعده.[1]

وكان الضباط الإنكليز يشرفون على تنظيم الأمور الطباعية والإدارية والحسابية للمطبوعات، أمّا عمال المطبعة التي تطبع صحف الاحتلال في البصرة فكانوا من الهنود. وتشير إحدى الوثائق إلى أن عائلة أحد العمال الهنود كتبت رسالة تشير إلى أنه خدم كمصفف حروف، وهو أول شخص تطوع للعمل في البصرة بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، وقد خدم خمس سنوات فيها ثم مات في المستشفى.[2]

وكان الحكام السياسيون في المناطق مسؤولين عن الصحف التي تصدر فيها، رغم وجود ارتباط بين هذه الصحف ودائرة الأقلام العربية بقيادة قوات الاحتلال. وكان قسم الأقلام العربية بمنزلة دائرة الإعلام أو العلاقات العامة في دائرة الحاكم الملكي العام الذي كان مسؤولاً عن الصحافة التي تصدر في العراق وتوجيه سياستها والاشراف عليها ومتابعتها.

وكان فيلبي أول رئيس لهذا القسم، وعمل فيه بعده شخص اسمه اميل اي. كرمي وهو في الاغلب لبناني من العاملين في مكتب العرب في مركز القيادة العليا في القاهرة. وإضافة إلى كرمي، فقد وصل صحفيان من مصر للعمل في الملحق العربي لجريدة الأوقات البصرية هما: محمد شوقي وعطا الله عون، وقد جاءا عن طريق التعاقد مع مكتب العرب. ووصل محمد شوقي في 1918/9/22 وكان يعمل رئيساً لتحرير مجلة وادي النيل. ويقول محمد شوقي الذي كان محرراً لجريدة الأوقات البصرية في رسالة إلى الحاكم الملكي العام في 1919/9/29:[3]

1- هاري سنت جون فلبي، أيام فلبي في العراق، ترجمة جعفر خياط، بيروت، دار الكشاف، 1950.

2- المركز الوطني لحفظ الوثائق، وزارة الداخلية، إضبارة رقم 2876، رسالة في 1920/5/7.

3- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الأحتلال البريطاني، إضبارة رقم 1879.

(إنَّ أعمالي في البصرة، لم تقتصر على تحرير وترجمة مواد الجريدة، وأعني بذلك ترجمة ما لايقل يومياً عن ستة أعمدة من التلغرافات وثلاثة من الإعلانات بخلاف التحرير... ولا يخفى على دولتكم، أن الحركة الوطنية القائمة على قدم وساق في القطر المصري سيكون لها تأثير بَيِّنٌ في حالتي العملية في بلادي، وذلك لما اشتهر عني مؤخراً من انتمائي إلى حكومة بريطانيا واني بريطاني المبدأ).

ويقول أحد مؤرخي الصحافة في العراق[1]: إنه نتيجة لاستخدام عدد من الصحفيين العراقيين في الصحف التي أصدرها الاحتلال البريطاني، فقد نشأ تياران متصارعان: التيار الصحفي الأول وهو موال للقوات المحتلة، والتيار القومي الوطني الذي عانى كثيراً من الاضطهاد من قبل قوات الاحتلال البريطاني.

وحين تولى فيلبي رئاسة تحرير جريدة العرب في بغداد، أصبح الأب انستاس مالأي الكرملي مساعداً لرئيس التحرير. ويقول فيلبي إن الأب انستاس كان يقوم بجميع الأعمال فيها تحت اشرافه هو- أي فيلبي -[2] وقد نشرت جريدة العرب تقول في إحدى مقالاتها:[3] (ومع أن العرب قد انتخب لها أحسن الكتاب وصفوتهم في العراق وفي غيره، فإنها لاتجد من يبتاعها. أمّا قارئوها فيعدون بالالوف وهم الذين يتطلبونها من هذا وذاك). وهذا الأمر يشير إلى أن جريدة العرب كانت تستكتب عديداً من الكتاب العراقيين وغير العراقيين، وتعترف بضآلة عدد مبيعاتها.

وقد حاول بعض الصحفيين المعروفين آنذاك العمل في صحافة الاحتلال البريطاني، وتوسط لهم الأب انستاس الكرملي.[4]

كما كتب الصحفي المعروف رزوق عيسى رسالة[5] إلى المس بيل مديرة مكتب العرب في بغداد يتوسطها للموافقة على إصداره صحيفة في بغداد لها نهج الحكومة البريطانية نفسه، وأعلمها بأنّه تعلم في المدرسة البروتستانتية الإنكليزية في بغداد سنة 1898 ثم أصبح معلماً (في نفس المدرسة لعدة سنوات - وفي بداية الحرب العالمية الأولى سجن من قبل الأتراك لستة أشهر وعانى كثيراً) منهم بسبب ولائه لبريطانيا، وأنه كتب مقالات عديدة في جريدة العرب ومجلة دار السلام وهو يجيد الإنكليزية إلى جانب العربية. واحالت المس بيل رسالته إلى الحاكم الملكي العام في بلاد الرافدين، واخبره المكتب بان الطريق الطبيعي للحصول على

1- منير بكر التكريتي، الصحافة العراقة واتجاهاتها، مصدر سبق ذكره، ص 70.

2- جون فلبي، أيام فلبي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 7.

3- جريدة العرب، الصحافة في بغداد، العدد 45، 2 أيلول 1917.

4- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، إضبارة رقم 992. انظر رسالة من الأب انستاس الكرملي يتوسط لرزوق عيسى وأخرى من المعلم داود صليوا إلى مس بيل لغرض العمل في صحف الاحتلال.

5- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، إضبارة رقم 2/836، رسالة بتاريخ 1920/10/21.

إذن لإصدار صحيفة هو من خلال مكتب الحاكم العسكري في بغداد الذي سيقرر من خلال توفر الشروط القانونية اعطاء الموافقة من عدمها.[1]

وكانت دائرة الأقلام العربية تستعين أحياناً بالشاعر المعروف جميل صدقي الزهاوي لتحدد بعض الأخطاء الطباعية واللغوية في بعض الصحف التي تصدرها، وقد قام الزهاوي برصد (330) خطأً في العدد الأول من مجلة (مرآة العراق).[2]

ومن المفيد الاطلاع على بعض الملاحظات التي تمثل متابعة قسم الأقلام العربية للصحف الصادرة في العراق،[3] وهي (أهم الغلطات التي ظهرت في مرآة العراق ولاحظها كتاب بغداد هي:

1- اسم المجلة كان من اللازم أن توضع علامة المد على ألف (مرآة) لأن الكلمة - كما لايخفاكم - تلفظ الان مرأة لا مرآة. وهذه الغلطة وان كانت طفيفة إلا أنها منتقدة من كتاب بغداد.

2- المقدمة، إذا راعينا الحق فالمقدمة (بايخة) إذ إننا في عصر مضى فيه الإكثار من الحكم والأقوال.

3- رداءة الطباعة، أحصينا الغلطات المطبعية في العدد الأول من مرآة العراق فوجدناها كثيرة للغاية، حتى إن الشاعر الناثر جميل افندي الزهاوي ندم على إرسال قصيدته اليكم، لأن الغلطات المطبعية شوهت معناها البليغ واحطت من مقامه الرفيع في عالم الأدب والشعر.

4- عدم الاعتناء في ترتيب المواضيع، أدرجتم مثلاً في العدد الأول صورة المسيو كليمانسو، ونبذة عن أشهر رؤساء الولايات المتحدة ونهضة البصريين وعن الماريشال فوش، فهذه كلها يمكن أن يعلوها العنوان «مشاهير الرجال» والغلطة الواضحة هي أنكم ذكرتم كليمانس، فرؤساء امريكا، فآل الزهير، ففوش. نعم لا ينكر أن آل الزهير هم أولوا فضل ومنزلة رفيعة في البصرة، لكن هل سليمان بك الزهير أرقى منزلة من فوش في نظر العالم؟

5- غلطة تاريخية، ذكرتم عن تاريخ نينوى أن المؤرخين الغربيين لم يذكروا (فيما اطلعتم عليه من كتبهم) تاريخاً بالضبط وذلك غلط لأنَّ البريطانيين أول من اكتشفوا نينوى وكتبوا تاريخها بالضبط، وهذا واضح من كتبهم، وكان يجب أن تراجعوا «الانسكلوبيديا بريتانيكا» وغيرها من دوائر المعارف.

1- المصدر السابق، رسالة بتاريخ 1920/10/25.

2- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، إضبارة رقم 992، رسالة من إدارة الحاكم الملكي العام في 2/21/ 1919.

3- المصدر السابق، رسالة رئيس قسم الأقلام العربية بإدارة الحاكم الملكي العام في 1919/2/21.

وهذه هي أهم نقط الاعتراض على الغلطات التي ظهرت وما زالت تظهر على صفحات مرآة العـراق، ولا ادري لم لا تبوبون المواضيع بالنظام المتبع في المقتطف أو الهلال أو رعمسيس وغيرهـا مـن مجـلات مصر).

إن هذه الملاحظات تمثل المتابعة المركزية من قبل قيادة قوات الاحتلال لما كان ينشر في الصحف والمجلات التي تصدر في العراق.

الأهداف المعلنة للصحف:

تمثل افتتاحيات الأعداد الأولى للصحف والمجلات، غالباً، الأسباب والأهداف الظاهرة لإصدارها، ورغم التحفظات التي يمكن تسجيلها على عديد من هذه الافتتاحيات، إلا أنها تبقى دليلاً للصحيفة أو المجلة. وقد نشرت افتتاحيات في عديد من الصحف والمجلات التي أصدرها البريطانيون بهذا المعنى، ومن خلال استقراء نصوص بعضها منها، نجد أنها رغم التظاهر بالحياد أو التوجه من المواطنين وإليهم، إلا أنها في حقيقة الأمر تعبر عن السياسة البريطانية في المنطقة وتمثل لها وسيلة دعائية. فقد نشرت جريدة العرب في عددها الأول افتتاحية بعنوان (باسمه تعالى).[1] ويلاحظ من عنوان الافتتاحية أنها موجهة إلى قراء أغلبهم من المسلمين:

(كان في رغبة الجميع أن يكون لهذه الحاضرة جريدة يعتمد عليها في الأخبار لتكون وسيلة لنشر أفكار العموم بعد ذهاب الترك الذين عاثوا في البلاد عيث الذئاب في الخراف. إلا أنه كان هناك مانع يحول دون تحقيق الأماني وهو أخذ الأتراك جميع مواد الكتابة والطباعة حتى لا يكون للعرب لسان أو ترجمان يعبرون به عما يختلج من أفكارهم.

ولما زال الآن هذا السد الذي أقاموه هب الناس إلى تحقيق أمنيتهم وأصدروا هذه الجريدة ليبثوا فيها أفكارهم على ما يجري من الأخبار المفيدة في بلاد الافرنج، ولهذا ستكون هذه الصحيفة وسيلة لنشر آراء العرب وتعميم علومهم وآدابهم وترقية شؤونهم وعمرانهم).

ويتضح من هذه الكلمة أن الصحيفة تسعى لاقناع القراء بان البريطاين يعملون من أجلهم وليسوا ضد الأتراك فحسب، ونشرت جريدة الأوقات البصرية افتتاحية بعنوان «الصحافة» جاء فيها:[2]

(...عندما تولت حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى شؤون هذه البلاد، رأى أولياء الأمور بفطنتهم وحسن نواياهم أن العدالة البريطانية وَصَوْلَة حكومتها، أخذت على عاتقها مسؤولية تدبير شؤون هذه الامة التعسة حيث الحاجة ماسة إلى تربية وتنوير أذهان أبناء الدجلة والفرات فساعدت على إنشاء هذه الجريدة!).

1- جريدة العرب، العدد 1، 4 تموز 1917.

2- جريدة الأوقات البصرية، العدد 98، المجلد 9، 5 تشرين الثاني 1917.

ونشرت جريدة الموصل التي أصدرتها قوات الاحتلال البريطاني في عددها الأول الصادر بتاريخ 15 تشرين الثاني 1918 الآتي: (إنَّ هذه الجريدة هي عبارة عن تبليغ الحكومة أفكارها واوأمرها وأخبارها للشعب وبهذا يصح التفاهم ويتحقق التعاضد). ونشرت أيضاً في وقت لاحق:[1]

(إنَّ الجريدة أنشئت على أنقاض أخواتها السابقات على أثر احتلال الجيش البريطاني ولاية الموصل، فأخذت منهن الاسم وتركت لهن اللسان والروح، وكانت في أول نشأتها صغيرة الحجم تصدر مرتين في الأسبوع وتقتصر على نشر الأوامر الرسمية والإعلانات وملخص البرقيات التي تتلقاها الولاية من مركز القيادة العامة في العراق مع بعض الشذرات التي تقتطفها من هنا وهناك. ثم أخذت تتدرج في النمو المعنوي والمادي فتوسعت في أبحاثها وصارت تعالج الموضوعات العمومية النافعة من سياسية واقتصادية وعلمية وتهذيبية).

وفي 1920/7/13 أرسلَ الحاكم الملكي العام مذكرة إلى مدير البريد والبرق يخبره فيها بأن جريدة جديدة ستصدر في 20 تموز باسم الشرق،[2] وهي تستحق أن تقدم لها كل مساعدة ممكنة. وطلب إليه إرسال نسخ من برقيات رويتر ووكالة الأنباء الهندية إليها مباشرة، واعتذر مدير البريد والبرق بتاريخ 10 تموز 1920 عن تزويد الجريدة بالأخبار البرقية لأنَّ نشر الأخبار يرتبط بحقوق الوكالات.

وفي 1920/8/30 صدرت جريدة الشرق وجاء في افتتاحية عددها الأول: (الشرق جريدة حرة معتدلة مبدؤها خدمة البلاد وغرضها نشر الأفكار الحرة والمبادىء القومية وبث روح السياسة ونشر الحقائق الناصعة، ولاندعي بأنَّ الحق كله سيكون في جانبنا فيما نقوله في جميع الأحيان، غير أننا سنتحراه بلا تردد ولن تأخذنا فيه لومة لائم).

إنَّ الاشراف والإدارة المباشرة من قبل قوات الاحتلال البريطاني على الصحف قد اضمحل في فترة الاستعداد لإنشاء حكم عربي في العراق، باستثناء الإشراف على جريدة الأوقات البغدادية (باللغة الإنكليزية) التي استمرت بالصدور سنوات طويلة لاحقة. وقد عمل البريطانيون وعن طريقة العقد غير المعلن مع جريدتي العراق والشرق على الاستمرار بنشر وترويج النهج البريطاني في العراق، كما قاموا بتمويل ودعم صحف أخرى وشراء موالاتها لبريطانيا.

الدعاية في صحف الاحتلال:

استهدفت الصحف والمجلات التي أصدرتها قوات الاحتلال البريطاني إلى تحقيق المحاور الآتية في الدعاية:

1- جريدة الموصل، العدد 43، 4 تشرين الثاني 1919.

2- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، إضبارة رقم 467.

1- تقويض وتدمير النفوذ العثماني في العراق.

2- إقناع العراقيين بأنّ البريطانيين قد جاؤوا لصالح العراق والعراقيين.

3- تجسيد الانطباعات والقناعات بأنّ بريطانيا هي القوة والحضارة والإنسانية.

4- تأسيس علاقات مع المجموعات المتنفذة مثل الشيوخ وبعض رجال الدين والتجار لتكون رديفة لها.

وضمن هذه المحاور الأساسية نشرت الصحف والمجلات عدداً كبيراً من المقالات والتعليقات والأخبار لترسيخ هذه المنطلقات لدى الرأي العام في العراق. وقد بنت جريدة العرب في عددها الأول مقالة[1] بعنوان «انكلترة محررة العرب» على المقالة المشهورة للجنرال مود في بيانه إلى سكان بغداد بعد احتلالها: (إنّ جيوشنا لن تدخل مدنكم واراضيكم بمنزلة قاهرين بل بمنزلة محررين). كما نشرت قصيدة لشاعر تخفى خلف اسم مستعار هو «ابن الفراتين» عنوانها «بشرى وذكرى» تقدح في الألمان والأتراك وتمدح الإنكليز.

وفي عددها الثاني، نشرت العرب[2] افتتاحية شملت أكثر من صفحة كاملة عنوانها «فظائع الأتراك في مدينة الرسول عليه السلام»، وكانت افتتاحية العدد الثالث عن وضع بغداد البائس في العهد العثماني. واستمرت العرب تنشر افتتاحيات عن مظالم الأتراك واضطهادهم للعراقيين، كما شنت الحملات على الألمان حلفاء الأتراك في الحرب العالمية الأولى. ومن جملة العناوين التي ظهرت في جريدة العرب في تلك الحقبة: «فضائح الألمان»، «جناية الألمان على أنفسهم وعلى غيرهم» وغيرها كثير.

وكانت جريدة الأوقات البصرية تنشر أخبار الحرب العالمية الأولى من وجهة نظر بريطانية، وكانت تنقل أخبار رويتر والبلاغات الرسمية الإنكليزية والفرنسية والأخبار التي تحط من شأن الألمان، ولم يكن فيها من أخبار عن العراق إلا القليل.

ونشرت الأوقات البصرية تحت عنوان «امس واليوم» مقالة بقلم ش. ادة[3] قارنت فيه بين حال مدينة البصرة عندما كانت تحت الحكم العثماني وكيف ازدهرت تحت إدارة الحكم البريطاني، كتبت بلغة دعائية واضحة كما يلي: (نحن والحمد لله بفضل الإنكليز الأبطال قد حصلنا على الحاضر من الأحلام والأحكام الراقية بدون أن نتعب ونشقى ونسفك دماء لأجل ذلك الارتقاء).

واستمرت جريدة الأوقات البصرية تنشر بالطريقة نفسها الدعاية المباشرة لبريطانيا وتحبب الناس في المحتلين، حيث جاء في أحد أعداد الجريدة:[4] (... يحق

1- جريدة العرب، العدد 1، 4 تموز 1917.

2- جريدة العرب، 6 تموز 1917.

3- الأوقات البصرية، العدد 95، 1 تشرين الثاني 1917.

4- الأوقات البصرية، العدد 1، المجلد العاشر، 8 تشرين الثاني 1917.

للعموم الآن أن يقولوا (طوبى لبغداد) (طوبى لبغداد) (طوبى لبغداد) ستجاري هذه العاصمة عاصمة الشرق أخواتها روما وباريس ولندن في مستقبلها الباهر أن شاء اللـه بهمة رجال حكومة العدل ومحبي الإنسانية حكومة الإنكليز).

ونقلت جريدة الأوقات البصرية مقالة عن جريدة العرب عنوانها «وبضدها تتميز الاشياء» عقدت فيها مقارنة بين أعمال تركيا وأعمال بريطانيا،[1] ولا يخفى فيها إثارة النعرة الطائفية: (... شتان بين أعمال الحكومة التركية وأعمال حكومة بريطانيا العظمى، فإنَّ هذه الدولة المعظمة أظهرت من العطف والحنو والرأفة وحسن الالتفات والعدالة والخدمة والاحترام للآثار المقدسة والمقامات المشرفة ما لا يستطيع أن ينكره أحد من المسلمين. فإنهم ما كادوا يطاون العراق إلا وأخذوا ينهون غير المسلمين عن دخول معابد المسلمين بينما كان الترك قد أذنوا للألمان أن يدخلوا الصحن الشريف في الكاظمية).

ونشرت جريدة العرب أيضاً افتتاحية بمناسبة ذكرى وفاة الجنرال مود، جاء فيها:[2]

(وَسَمَ أحد الكتاب الإنكليز هذه البلاد بالنكران لأنها تزهق أرواح فاتحيها، أمّا نحن فلنا في الأمر غير هذا الرأي، وهو أن مثل أولئك الفاتحين كمثل المصابيح التي تضيء لسواها وهي تستنفد زيتها، أو كمثل عين الماء التي تتفجر فيستنضب الوارد ماءها، ونواسيج الحرير التي تموت في داخل نسيجها بعد أن تتمه).

وأصدرت مجلة مرآة العراق ملحقاً تصويرياً عن مساجد العراق[3] لاجتذاب المواطنين إلى قراءتها. ونشرت جريدة الشرق افتتاحية عنوانها «حق الانتداب»[4] تسوغ فيها الانتداب البريطاني على العراق، إضافة لما كانت تنشره من مقالات وبرقيات وبلاغات القيادة العامة البريطانية وإدارة الحاكم الملكي العام. وقياساً بالدعاية التي كانت تنشرها الصحف الصادرة باللغة العربية، فإنَّ الصحف التي أصدرتها قوات الاحتلال البريطاني للعراق باللغات الأخرى نهجت المنوال نفسه. فقد لوحظ أنه يوجد تشابه كبير بين محتوى جريدة العرب وجريدة تيكه يشتني راستي التي صدرت باللغة الكردية، حيث كانت الأخيرة تنشر أحياناً مقالات مترجمة عن جريدة العرب. وفي الجريدة الكردية أمثلة كثيرة على إثارة الشعور القومي الكردي باتجاه يخدم مصالح بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، حيث كانت مقالات الجريدة تؤكد على أن تحقيق طموحات الكرد إنّما يعتمد على بريطانيا وحدها.[5] وإجمالاً، فإنَّ الصحف والمجلات التي صدرت في تلك الفترة كانت تدعو بشكل سافر للمحتل البريطاني.

1- الأوقات البصرية، العدد 11، المجلد 10، 20 تشرين الثاني 1917.

2- جريدة العرب، العدد 497، 11 آذار 1919.

3- مجلة مرآة العراق، 1 مارس 1919 و8 مارس 1919.

4- جريدة الشرق، العدد 2، 1920/8/31.

5- د. كمال أحمد مظهر، تيكه يشتني راستي، مصدر سبق ذكره، ص 273.

الصحافة والمعارضة:

بعد إعلان الدستور العثماني عام 1908 ظهرت عشرات الصحف والمجلات في العراق مستقلة عن السلطة، فعبر ذلك عن التوق إلى التمتع بهذا الحق الذي يتيح فرص حرية التعبير والراي. ومهما كانت النتائج التي ترتبت على ذلك الانبعاث ورغم الظروف المختلفة التي أحاطت به، إلا أن السلطات الحاكمة سرعان ما أعلنت عن إجراءات حدت من ذلك الانبعاث. وجاءت الحرب العالمية الأولى لتقضي على البقية الباقية مما منحه الدستور العثماني، فأُجهزَ على الصحف وأُبقيَ على ما يعبر عن مواقف السلطة بشكل مباشر، وهكذا اضمحل الانبعاث الأول للصحافة العراقية. فإذا جاز اعتبار إعلان الدستور العثماني هو بدء الانبعاث الأول للصحافة غير الحكومية أو الرسمية في العراق، فيمكن اعتبار ظهور الصحف العراقية في أواخر الاحتلال البريطاني المباشر للعراق هو الانبعاث الثاني لها.

فعلى الرُّغم من هيمنة قوات الاحتلال البريطاني على الأوضاع في العراق، إلاّ أنها لم تتمكن من تنفيذ برامجها وسياساتها بالشكل الكامل الذي سعت إليه، فقد هبت المعارضة العراقية في ثورة العشرين لتؤكد للبريطانيين أن القوة الاجنبية لا تستطيع قهر الشعب وأنّ الشعب له صوته الذي يعبر به عن إرادته ورغباته. وكانت ثورة العشرين العامل الأساسيّ الذي دفع قوات الاحتلال البريطاني إلى الموافقة على إصدار الجرائد، وأصدر الثوار حينها مثلاً بعض الصحف منها: جريدة الفرات وجريدة الاستقلال في النجف.[1] كما كان للرسالة المشتركة التي أرسلها يوسف السويدي ومحمد الصدر - نيابة عن أهالي بغداد والكاظمية إلى الحاكم الملكي العام للحكومة في 14 حزيران 1920 أثرها في التسريع بتحريك مسألة إصدار الصحف. إن الرسالة ذكرت الحاكم الملكي العام بانه كان قد وافق على إصدار الصحف من قبل الأهالي، وكان ذلك جزءاً من مطالب الجمهور عند تفاوضه مع مندوبيهم وعلى تطبيق القانون العثماني للمطبوعات. ورجت الرسالة الحاكم الملكي العام الإسراع بإصدار الأوامر بالموافقة على إصدار الصحف. ومن جهة ثانية، قام مكتب الصحافة المتحدة للهند بتوجيه رسالة إلى الحاكم المدني تفيد بأنهم علموا بان عدة صحف عربية ستصدر قريباً في بغداد والبصرة وأنها ستدار بواسطة مؤسسات خاصة. وأبدى المكتب استعداده لتقديم خدماته الإخبارية إلى الصحف الجديدة مقابل مائة ربية شهرياً إذا كانت الخدمة لصحيفة واحدة وخمسين ربية إذا اشتركت صحيفتان في الخدمة.[2]

1- سليم طه، صحافة ثورة العشرين، مجلة المورد، بغداد، المجلد الخامس، العدد الرابع، شباط 1976، ص 7.

2- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، إضبارة رقم 2/836، رسالة من كلكوتا في 1920/8/25.

وفي عام 1919 بدأ تقديم الطلبات للحصول على موافقات إصدار المطبوعات من قبل المواطنين العراقيين. وكان أول طلب تقدم به انطوان لوقا وعلي الغزالي في 1919/6/9 للحصول على امتياز مجلة شهرية باسم اللسان، تصدر باللغة العربية[1] والتي عَمِلتْ بأسلوب هادىء ورصين، على تغذية روح الثورة والإعداد لها. وقام نائب مدير الشرطة في بغداد في 1920/6/24 بإرسال المعلومات التي تم جمعها عن انطوان لوقا إلى الحاكم المدني وكانت كالآتي: (أنطوان لوقا: مسيحي بغدادي، دخل المدرسة العسكرية في بغداد بعد إعلان الدستور، ثم نقل إلى اسطنبول كضابط، وقاتل من أجل الأتراك في حرب البلقان وقد أصيب وفقد ساقاً، وعاد إلى بغداد في الحرب العالمية الأولى وعمل مدرساً في المدرسة العسكرية وهو شخصياً لا يستطيع الكتابة وهو مجرد مدير، مؤيد للعرب أكثر منه للترك).[2]

وصدرت جريدة مهمة أخرى[3] اسمها الاستقلال في بغداد في 21 أيلول 1920 بعدما قدم عبد الغفور بن قاسم طلباً لإصدارها في 1920/6/3. وكتبت الجريدة تحت ترويستها بأنها تصدر مؤقتاً (صباح الأحد وتبحث عما يهم العرب عامة والعراق خاصة)، وذكرت هذه الجريدة في افتتاحية عددها الأول: (ليس المراد من الجرائد الحرة هي السالمة من الرقابة وغير ذلك بل هي التي يديرها رجال أحرار الضمائر لا تأخذهم في الله لومة لائم، ديدنهم العفة ومنهاجهم الثبات، لا يهزهم تهديد الاشرار وتجذبهم دراهم الأجلاف المتجبرين... إن ندرة الورق وغلاءه وارتفاع أجرة الطبع وقلة المطابع ألجأنا إلى إصدار جريدة أسبوعية). ويذكر نائب الشرطة في بغداد في تقريره أن عبد الغفور كان (يلقب نفسه آل البدري) وهو (ضابط تركي شاب، عمل لبعض الوقت في الجيش السوري وقدم طلباً لفتح نادي رياضي وكتب في مجلة اللسان مؤخراً – وهو يختلط مع علي البازركان وجماعته).[4]

ونشرت الجريدة نفسها مقالة مهمة عنوانها «حرية الصحافة وحكومة الاحتلال»[5] تنتقد فيها احتكار البريطانيين للصحافة وتتطالب بإنشاء صحف وطنية، وجاء فيها:

1- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، إضبارة رقم 2/836، جدول باسماء مقدمي الطلبات وصحفهم وبيانات عنها.

2- نفس المصدر السابق.

3- في الواقع، قدم العديد من العراقيين طلبات لإصدار جرائد نذكر منهم: سيد عبد الله ابن سيد عباس وعبد الرحمن بن البنا في 1919/8/27 (صحيفة الحياة – أسبوعية أدبية)، و ابراهيم أحمد الصالح في 1919/11/2 (الرياحين)، و عبد الحميد القشطيني في 1919/12/1 (صحيفة الجامعة- أدبية أسبوعية)، و عارف افندي في 1920/4/20 (صحيفة العراق- يومية سياسية اجتماعية أدبية)، و الباهو افندي حسقيل عاني (صحيفة الدجلة- أسبوعية سياسية علمية تجارية أدبية)، و ابراهيم أحمد الصالح في 1920/6/4 (صحيفة يومية سياسية). نفس المصدر السابق.

4- نفس المصدر السابق.

5- جريدة الاستقلال، حرية الصحافة وحكومة الاحتلال، العدد 20، 10 كانون الأول 1920.

(قضت السلطة المحتلة على حرية الصحافة منذ اليوم الأول الذي استلمت به أزمة الحكم في بلادنا. فلهذا بقي القطر على هذه الصورة محروماً من نعمة الصحافة الحرة. ومما يزيد المسألة إشكالاً أن الحكومة أصدرت في كل من الولايات الثلاث بغداد والبصرة والموصل جريدة باسم العرب والأوقات البصرية والموصل. والمقصد الوحيد هو تحسين أعمال الحكومة ومشاريعها بلا مناقشة، لهذا سئم العراقيون ذلك فكان من جملة ما طالبوا به بلسان مندوبيهم المحترمين منح الحرية للصحافة لتكون واسطة لإزالة سوء التفاهم فقبلت الحكومة ذلك. ولكنها امتنعت مدة شهرين أو ثلاثة عن العمل بموجبه ومن بعد سمحت بإصدار جريدتنا على شرط أن تعاملنا بمقتضى قانون المطبوعات العثماني، فقلنا فاتحة مباركة لابد أنها ستوصلنا إلى التفاهم بصراحة في أقرب وقت. وبتنا ننتظر من الحكومة أن تسمح لكل من هو حائز على الشروط القانونية بإصدار جريدة حرة ضمن دائرة القانون، ولكن باللأسف قد بلغنا أن الحكومة توقفت عن إعطاء امتياز في الوقت الذي يصرح فخامة المندوب السامي بانه يرغب في الوقوف على رغائب الأمة الحقيقية).

ويذكر أن الجريدة التي كانت تصدر بالحجم الوسطي (التابلويد) كانت قد نشرت أيضاً رسالة من حبيب الخيزران رئيس عشائر العزة إلى المندوب السامي ضمنها مطالب الجماهير العراقية وتصوراتها لحل المشاكل مع البريطانيين وخاصة فيما يتعلق (بإعطاء الأهالي حرية الاجتماعات والصحافة).[1]

ويبدو أن بعضهم لجأ إلى لصق المنشورات المناهضة للإنكليز على الجدران، وهي من وسائل التعبير عن الرأي العام، فقالت الاستقلال: (الصقت في العاصمة مناشير على الحيطان وفيها ما فيها من العبارات التي تخدش الأذهان وتشوش الأفكار وقد رسم عليها - كما يقال - صور رايات عربية وتركية وبلشفية).[2]

على أية حال، فإنَّ المطالبة الواسعة بحرية الصحافة وإصدارها، وتكرار لصق المناشير على الجدران، إضافة إلى الدروس الواضحة التي تركتها ثورة العشرين، دفعت بسلطات الاحتلال إلى الموافقة على إصدار الصحف تباعاً، حيث ظهرت جريدة الفلاح في 20 حزيران 1921 وجريدة دجلة في 25 حزيران 1921.

وبادر أحد الكتاب في بداية صدور جريدة دجلة إلى القول[3] بأنَّ (بغداد اليوم هي في أمس الحاجة إلى صحائف عديدة تنشر الأخبار وتنبه الأفكار. لقد توالت الأعوام على العراقيين وهم يتكئون على صحيفة أو صحيفتين حتى سمعنا بقرب ظهور عدة جرائد

1- جريدة الاستقلال، العدد 17، 1 كانون الأول 1920.

2- جريدة الاستقلال، العدد 44، 4 شباط 1921.

3- مصطفى عزت، الجرائد والامة، جريدة دجلة، العدد 5، 29 حزيران 1921.

فسرنا وايم الحق ذلك الخبر). ونشرت الجريدة نفسها في عدد لاحق تحت عنوان (اقراوا الفاتحة على من مات في بغداد قبل الولادة) ما يلي:[1]

1 - جريدة الدفاع التي ماتت بعد إعطائها التأمينات وقبل أخذ الامتياز.

2 - جريدة الوطن التي ماتت بعد أخذ الامتياز وقبل الصدور.

وبكلمات موجزة، حين قامت القوات البريطانية باحتلال العراق، كررت ما كانت تطبقه السلطات العثمانية قبل إعلان الدستور، حيث أصدرت الصحف الخاصة بها في الولايات التي احتلتها، ولم تتح في البداية للجمهور والجمعيات أو الأحزاب فرص إصدار صحف مستقلة، وفي هذا تشابه العهدان العثماني والبريطاني في الاستحواذ على إصدار الصحف واستخدامها للتعبير المباشر عنهما. أي بمعنى آخر: إن القوى الأجنبية التي حكمت العراق استخدمت الطرق نفسها لقمع حرية الصحافة ومنع الجمهور من إصدارها.

وبعد تأسيس الحكم الملكي في العراق، لم يبق للبريطانيين صحيفة تصدر مباشرة عنهم سوى (بغداد تايمز الأوقات البغدادية)، وقد كتبت جريدة الزمان مقالة تحت عنوان «تهويشات البغداد تايمز» جاء فيها: أن بغداد تايمز كتبت مقالة عنوانها «كلمة لابد منها» وجهتها إلى الجرائد العربية الصادرة في بغداد، وفيها لوم وتثريب حصرته في نقطتين: أولاهما قدح الجرائد العراقية في البريطانيين وثانيتهما الكفر بالنعم التي حصل عليها العراق، وختمت جريدة الزمان ردها المسهب قائلة:

(ونحن نعتقد أنه من حسن السياسة أن تسكُتَ هذه الجريدة في مثل هذه المواقف لأنها، كما يلوح لنا، لا تعرف كيف تعالج الموضوع، وكيف يتسنى لها ذلك إذا لم تتطلع عليه بروح العراقيين الذين تعيش بينهم). ولقد كانت المعارضة العراقية لا تألو جهداً في كشف أطماع بريطانيا في العراق وفي تنبيه الرأي العام إلى مخاطر الوجود البريطاني وأضراره. وعلى الرغم من القيود التي كانت تضعها السلطات الحكومية الموالية لبريطانيا أمام المعارضة، إلا أن القوى الوطنية ظلت تعمل من أجل إنهاء النفوذ البريطاني في العراق.

1- جريدة دجلة، العدد 18، 14 تموز 1921.

الفصــل الثالث

الصحافة في مدينة البصرة: فَتْرة الحرب العالمية الأولى

تمكن الإنكليز عن طريق شركة الهند الشرقية في العام 1622 وبالتعاون مع الفرس من الاستيلاء على مضيق هرمز عندما انتزعوه من البرتغاليين، وتم الاتفاق على أن تحتفظ شركة الهند الشرقية بمركبين حربيين في الخليج العربي لحماية الملاحة في مياهه. وكانت هذه العملية أول محاولة يقدم عليها الإنكليز لايجاد وضع سياسي لهم في الخليج العربي ولبسط سيادتهم على بلاد فارس والعراق.[1] وكان أول ظهور للتجارة البريطانية في البصرة وصول سفينة صغيرة بحمولة قليلة في العام 1635.[2]

وحوّل الإنكليز وكالتهم في البصرة إلى قنصلية في العام 1764،[3] وأصبح لشركة الهند الشرقية وكيل محلي في بغداد في العام 1783، وفي عام 1798 عين مقيم بريطاني دائم في بغداد واعطي جميع السلطات القنصلية في العام 1802، وصارت بغداد منذ ذلك الحين أهم مركز للنفوذ البريطاني.[4]

وبلغ نفوذ الإنكليز في العراق في بعض المراحل في المنطقة حداً جعل الناس لا يقيمون وزناً لوعود باشواتهم وأعيانهم إلا إذا كانت مدعومة بضمان القنصل البريطاني.[5] وقد عمل الإنكليز على ترسيخ وجودهم في العراق، وَسَعَوْا إلى زيادة نفوذهم وتأثيرهم، وعدّوا العراق جزءاً من استراتيجيتهم التي لا يتخلَّوْنَ عنها.

وعندما دخلت قواتُ الاحتلال البريطانيةُ البصرة رسمياً في 22 تشرين الثاني 1914، حققت ما كانت تصبو إليه بريطانيا منذ أمد بعيد. وكانت عملية (مخاطبة) العراقيين، من الأمور التي استحوذت على اهتمام قوات الاحتلال، فاستعانت بالصحافة لأنها كانت الوسيلة الإعلامية الاكثر انتشاراً آنذاك.

صحف البصرة والاحتلال:

عندما احتلت القوات البريطانية البصرة، لم تكن فيها سوى صحيفة واحدة هي (الدستور). واشتمل العدد الذي صدر بعد الاحتلال على افتتاحية عنوانها (الدور

1- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، الجزء الاول، بغداد، 1989، ص 56.

2- ستيفن همسلي لونكرك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، بغداد، الطبعة السادسة، 1985، ص 136.

3- عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1968، ص 192.

4- ستيفن همسلي لونكرك، مصدر سبق ذكره، ص 306.

5- علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق 1750-1831، بغداد، وزارة الإعلام، 1975، ص 107.

الجديد)[1] جاء فيها: (قضي الأمر واستولى الإنكليز على مدينة البصرة بعد حرب لم تطل مدتها سوى خمسة عشر يوماً)، ثم وصفت احتلال البصرة، وكتبت تحت عنوان (بيانات فيلق دولة بريتانيا العظمى المحتل) أن البريطانيين سيكونون أصحاب أهالي البصرة وحافظي مصالحهم، وان البصريين سيكونون في بحبوحة من الحرية والعدالة في الأمور الدينية والعلمانية.

وأكدت الجريدة للقراء أنهم سينالون الراحة والهناء في ظل دولتهم الجديدة. وكانت جريدة الدستور عثمانية الاتجاه، وتحولت بعد الاحتلال فوراً إلى صف البريطانيين، وعلى الرغم من هذا التحول، فقد كان ذلك هو العدد الأخير للجريدة.

وابتدأ عهد جديد للصحافة لم يحكمه قانون ولم تصدر فيه أيةُ جريدة إلاَّ بمشيئة سلطات الاحتلال.[2] والصحف التي صدرت في البصرة خلال الحرب العالمية الأولى هي:

البصرة تايمز (Basra Times)

ذكر بعض الذين كتبوا عن البصرة تايمز أنها صدرت أوّل مرة على شكل نشرة يومية باللغتين العربية والإنكليزية، وكانت ذات حجم صغير وتحتوي على أهم أخبار الحرب واسمها (بصرة تايمز).[3] وذكر كاتب آخر أن الإدارة الإنكليزية أصدرت نشرتين صغيرتين يوميتين تضمنتا (برقيات رويتر) عن أحوال الحرب العالمية، وكانت إحداهما بالإنكليزية والأخرى بالعربية.[4]

وعلى أية حال، فقد صدر العدد الأول من البصرة تايمز في يوم 29 تشرين الثاني 1914،[5] تحت إشراف الإدارة العسكرية البريطانية، وبعد نحو 18 شهراً تولتها الإدارة المدنية الحكومية حتى العام 1921، حيث خضعت لإدارة تجارية.

ويذكر أرنولد ولسن أنه على الرغم من وجود الرقابة على صحيفة البصرة تايمز إلا أنّها كانت الرابطة المتينة للإنكليز في العراق ببلدهم، وكانت تدون مجريات الأمور بالدقة التي عرفت بها الصحف اليومية اللندنية، ومن ذلك نشرها الانتصارات البريطانية والهزائم التي شهدتها ميادين الحرب.

وكانت البصرة تايمز في أعدادها الأولى تنشر الشعر والمقالات ذات الطابع الادبي. ويضيف ولسن أن محرر البصرة تايمز السيدة لوريمر، زوج المقدم لوريمر الذي كان

1- الدستور، العدد 116، 15 ديسمبر 1914 (25 محرم 1323 هـ).

2- رجب بركات، من تاريخ الصحافة العراقية: جرائد البصرة خلال مائة عام، جامعة البصرة، مركز وثائق البصرة، 3، 1990، ص 22.

3- ع. ع.، الأوقات البصرية أمس واليوم، جريدة الأوقات البصرية، العدد 78، المجلد 11، 12 حزيران 1918. الكاتب هو عبد الحسن الطباطبائي كما ذكر ذلك للباحث السيد رجب بركات.

4- عبد الحميد الكنين، البصرة والصحافة، الحلقة الثالثة، جريدة البلاد، 3 آذار 1935.

5- ارنولد تي. ولسن، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ترجمة فؤاد جميل، بغداد، 1969، ص 139. ويذكر كتاب آخرون تاريخاً يختلف عن هذا التاريخ، لكنني ارجح صدورها بهذا التاريخ، ويعود الأمر في عدم تحديد التاريخ بدقة إلى عدم وجود العدد الأول، أو بالأحرى إلى فقدان أعداد كثيرة من هذه الجريدة بطبعاتها المتعددة.

حاكماً للعمارة حيناً من الزمن، حيث لم تشهد الجريدة عهداً فيه الجودة مقرونة بقلة الرقابة كعهد السيدة المذكورة، كما لم تشهد عهداً يفوق، من وجهة نظر الإشراف على الترجمة العربية، مثل عهدها أيضاً: (أنها والآنسة كيرترود بيل، من المفاخر التي تفخر بها الإدارة بقدر تعلق الأمر بعنصرها النسوي).[1]

ويحدد ولسن أسماء مسؤولي التحرير الذين تتابعوا على البصرة تايمز وهم: رنسن، سبون، السيدة لوريمر، ماك كولم، ريد، باري، ستيوارت، بيس كول دووين، كورنلي، وكاميرون. ويذكر بعض الكتاب أن البصرة تايمز صدرت بأربع لغات هي: الإنكليزية، العربية، الفارسية، التركية. لكن الحقيقةُ أنها لم تصدر قط باللغة التركية.

وأول عدد من البصرة تايمز باللغة الإنكليزية تحتفظ به المكتبة الوطنية في بغداد يعود تاريخه إلى 1917/12/1 وهو بالحجم النصفي (التابلويد). وكانت الصفحة الأولى من الجريدة تتضمن إعلانات تهم الجيش والجالية البريطانية، وبعضها يروج بضائع بريطانية أو خدمات تقدم للبريطانيين، كما نشرت إعلانين عن أفلام في دارين للسينما في البصرة. وتضمنت الصفحة الثانية والثالثة أخباراً وبيانات حربية مع صورة وتعليقات وإعلان في الصفحة الرابعة.

وكانت الصفحة الأولى في الأعداد اللاحقة مكرسة للإعلانات، أمّا الصفحتان الثانية والثالثة فقد كانتا مخصصتين للأنباء والأخبار والبيانات الحربية وأحياناً للمقالات. أمّا الصفحة الرابعة فقد كانت تنشر بعض الأمور المتنوعة ومنها الصور الدعائية أو إعلانات عن فقدان أو سرقة أو مطالبات ومناقصات تخص الإدارة.

وعلى سبيل المثال، فقد نشرت صورة فوتوغرافية لسيدات متطوعات يقمن بزراعة الأراضي في انكلترا في الوقت الذي يخدم فيه الرجال (الملك والوطن).[2] وابتداءً من عددها المرقم 281 والصادر بتاريخ 1917/12/25 ظهر على جانبي ترويسة الجريدة مستطيل على اليسار يتضمن قيام الاشتراكات في الجريدة ومستطيل على اليمين يحدد أجور الإعلانات.

ويلاحظ على تسلسل أعداد الجريدة أن العدد 299 صدر بتاريخ 1918/1/19 (المجلد 17) وحمل العدد الذي يليه رقم 900 والذي صدر بتاريخ 1918/1/21 (المجلد 17) ولا نملك تفسيراً لهذا سوى أن الجريدة اعادت الترقيم الفعلي اعتباراً من عددها الأول، وتخلت عن الترقيم المستقل بكل مجلد. ونشرت الجريدة لأول مرة صورتين كاريكاتوريتين في عددها الصادر بتاريخ 1918/2/16، وخريطة لمواقع القتال بتاريخ

1- المصدر السابق، ص 140.

2- بصرة تايمز، العدد 245، 1917/12/6.

1918/4/16. وكانت الأمور الحسابية لجريدة البصرة تايمز موحدة مع حسابات زميلتها جريدة العرب، الصادرة في بغداد، وقد طلب الحاكم السياسي للبصرة جعل حسابات العرب مستقلة عن حسابات البصرة تايمز.[1]

وكانت الإعلانات المنشورة في الصفحة الأولى ذات ثبات نسبي، ولم يكن يجري تغييرها إلا بعد مدة من نشرها، ولم تكن المطبعة قادرة على تحمل التغيير اليومي للإعلانات لأن ذلك كان يتطلب عملاً إضافياً لم تكن المطبعة تقدر عليه لكثرة الأعمال المنوطة بها.[2]

وكانت إدارة الجريدة والمطبعة تتولى مسؤولية بيعها، حيث تقوم بإرسال النسخ لبيعها إلى المواطنين أو إرسالها إلى المشتركين، وعلى سبيل المثال فقد طلب الضابط السياسي في الخورة من رئيس التحرير الاشتراك بخمسين نسخة يومياً من البصرة تايمز إلى أحد المواطنين ليقوم ببيعها هناك وسيزيد الطلب على وفق زيادة المبيعات.[3]

ويذكر أن مبيعات العدد الأول من جريدة البصرة تايمز كان 500 نسخة، ومبيعات العدد الثاني 1000 نسخة، لأنه كان يحتوي على الخطاب الرسمي للسير برسي كوكس، وكان معدل عدد النسخ المباعة منها في مرحلتها الأولى يتراوح ما بين 500-600 نسخة يومياً.[4]

وبلغ عدد التوزيع اليومي لصحيفة البصرة تايمز في يوم 31 كانون أول 1916 - 2400 نسخة وفي يوم 31 كانون أول 1917 بلغ 3750 نسخة. وكانت الصحيفة ترسل نسخاً مجانية منها للجنود البريطانيين في الجبهة بلغ مقدارها في العام 1917- 360 نسخة من الطبعة الإنكليزية.[5]

لقد توقفت جريدة البصرة تايمز عن الصدور أكثر من مرة، لكنها توقفت نهائياً بتاريخ 1 أب 1945، وبذلك انتهت الصحيفة الوحيدة التي كانت تصدر باللغة الإنكليزية في جنوبي العراق. ويشير تقرير سري للقنصلية الأمريكية في البصرة[6] بصدد توقف الجريدة أنها كانت الجريدة الإنكليزية الوحيدة في البصرة التي يمكن الحصول عليها في اليوم نفسه الذي تصدر فيه. وكانت اداة دعاية للحكومة البريطانية، ولغةُ الدعاية فيها واضحةٌ ومباشرة، أكثر من زميلتها العراق تايمز التي كانت تصدر في بغداد.

1- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، إضبارة رقم 4 و/2، رسالة بتاريخ 1918/2/4.

2- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، إضبارة رقم 651/ 2، رسالة في 19 نوفمبر 1918.

3- المركز الوطني لحفظ الوثائق، إضبارة رقم 889/ 2، رسالة بتاريخ 1917/10/22.

4- ع. ع.، الأوقات البصرية امس واليوم، مصدر سبق ذكره.

5- حميد أحمد حمدان التميمي، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني للعراق 1914-1921، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975، ص 428.

6- المركز الوطني لحفظ الوثائق، سجل أفلام الوثائق الأمريكية، العراق، شؤون العراق الداخلية والخارجية 1945-1949، فلم رقم 9، تقرير بتاريخ 1945/8/11.

وكتب رئيس التحرير افتتاحية في عددها الأخير تحدث فيها عن الجريدة وقال إنها عـادت للصدور في 26 ايار 1941 صحيفة عسكرية، وكانت تصدر بصفحة واحـدة تحمـل الأخبار التـي تجعـل القارىء يتواصـل مـع الأحداث، ثم تطورت تدريجياً وصارت تصدر بأربع صفحات. وعلى كل، فإنَّ الملاحظات التي يمكن إجمالها على جريدة بصرة تايمز هي:

صدرت الجريدة باللغة الإنكليزية في منطقة قليلٌ من سكانها المحليين يجيدون اللغة الإنكليزية، لهـذا كان توزيعها يتم بين المتكلمين باللغة الإنكليزية وهم أساساً أفراد قوات الاحتلال ومن يعمل معهم.

إنَّ المواد المنشورة في الجريدة كانت مكرسة وفق اهتمامات أفراد قـوات الاحـتلال. فالجريـدة موجهـة إلى الإنكليز ومن يعمل معهم، ولم تتوجه إلى الجمهور العراقي، لذا فأنها لم تكن تهاجم الأتراك أو الألمـان بالطريقـة التي سارت عليها رصيفتها باللغة العربية. كانت الصحيفة مطبوعة طباعة جيدة ومصممة بطريقـة متقدمـة لم تعرفها الصحافة العراقية.

كانت تعتني بتصحيح الأخطاء اللغوية والطباعية.

الأوقات البصرية - الطبعة العربية:

يشير ولسن إلى أن الطبعة العربية للجريدة صدرت في أوائل 1915، رغم أن الجريدة أشـارت لاحقـاً إلى أنها صدرت في العام 1914.[1] ووصفت الجريدة نفسها بأنها (جريدة يومية سياسية أدبية مصورة) ولم يظهر عليها اسم رئيس تحريرها أو أي اسم لشخص آخر، لكنها ذكرت بأنَّ جميـع المراسـلات يجـب أن توجـه إلى مدير التحرير. وكانت الأوقات البصرية تصدر ستَّ مرات في الأسبوع وعطلتها يوم الأحد.

وكانت الصفحة الأولى تتضمن مقالة وأخبار الحرب (تلغرفات رويتر) عن الميدان الغـربي وموضـوعات عامة، أمّا الصفحات الثانية والثالثة والرابعـة فكانـت تحتـوي عـلى الأخبـار والمقـالات والإعلانـات، وأولَـت الجريدةُ أمور البصرة عنايتها، ونشر فيها كتاب بأسمائهم الصريحة في بعض الأوقـات مثـل: سـليمان فـيضي وجواد الدجيلي، واستخدم بعضهم الآخر أسماء مستعارة، وكانت المقالات الافتتاحية تتضمن خطابـاً دعائيـاً موجهاً إلى الجمهور العربي مضاداً للأتراك بالدرجة الأولى ثم للألمان.

ومن أمثلة ما نشرته في هذا الاتجاه - ليحيى العدل وليحيى الإنكليز.[2] ومما جـاء في افتتاحية عنوانها - الدجلة والفـرات[3]: (مضـت والحمـد لله أُمـة الخـراب والـدمار، أُمـة

1- أن عدم معرفة التاريخ الدقيق لصدور العدد الأول من الجريـدة يعـود إلى عـدم تـوفر ذلـك العـدد في المكتبـات. وقـد نشرت الأوقات البصرية في عددها الصادر بتاريخ 6 اغسطس (آب) 1919 تحت ترويستها وباللغة الإنكليزيـة أنهـا جريـدة يومية عربية تأسست عام 1914.

2- الأوقات البصرية، العدد 94، 16 تشرين أول 1918.

3- الأوقات البصرية، العدد 76، 11 شباط 1918.

الاستعباد والاستبداد، وحلت مكأنها أمةُ المدنية والعمران أمة الجد والاجتهاد أمة العدل والاحسان (الامة البريطانية) فانهضوا خفافاً وثقالاً وأيدوها في إصلاح بلادكم وإرجاع مجدكم المندثر).

وبالمقابل كانت تقدح في الأتراك والألمان وتشوه صورتهم، ومن افتتاحياتها في هذا الصدد - مظالم الأتراك[1] - و - أطماع الجرمانيين (الألمان) في البلاد التركية[2] - وغيرها من المقالات الكثيرة التي حفلت بها الجريدة.

وقد استمرت على هذا النهج الدعائي طيلة أيام الحرب، وفي 27 ايار 1918 صدرت الجريدة بثماني صفحات مرتين في الأسبوع.

ولقد كان رئيس تحرير بصرة تايمز هو المسؤول عن الطبعة العربية للجريدة، وكان يعاونه مترجمون يتولون التحرير في الوقت نفسه، إذا لم يتهيّأ لها محرر عربي.

وتشير مقالة نشرت في الأوقات البصرية إلى أنها صدرت في بدايتها على نفقة عبد الوهاب الطباطبائي[3] وكان الكابتن برنسن هو المسؤول عنها، وكان الياس ايلو هو المترجم من الإنكليزية إلى العربية، ثم عين يوسف عبيدة مصححاً للعربية. ويبدو أن عبد العزيز الطباطبائي وهو شقيق عبد الوهاب، عُين في اواخر 1917 أو في بدايات 1918 محرراً عربياً في الجريدة وذيله بأنهُ محرر جريدة الأوقات البصرية.[4]

وكانت الأوقات البصرية تستعين بالترجمة في نشر موضوعاتها، وقد كررت نشر إعلانات عن طلب مترجم أو مترجمين ممن يحسنون ترجمة الأخبار والتلغرافات من اللغة الإنكليزية إلى العربية.

وفي العام 1918 وصل صحفيان مصريان إلى البصرة للعمل في جريدة الأوقات البصرية، وأشارت رسالة من الحاكم السياسي والعسكري في البصرة إلى محرر بصرة تايمز بأنَّ محمد شوقي وعطا عوم قد وصلا للبصرة للعمل في الجريدة بناء على اتفاق مع مدير مكتب العرب في مركز القيادة العليا في القاهرة.[5] وقد قام هذان الصحفيان بشن حملة دعائية ضد الأتراك منذ تسلمهما العمل في الأوقات البصرية.

يقول محمد شوقي، وكان محرر مجلة الكوكب الدعائية المعادية للأتراك والتي نقل منها إلى الأوقات البصرية في رسالة إلى الحاكم الملكي العام[6] بانه قضى ثلاثة عشر

1- الأوقات البصرية، العدد 4، 12 تشرين الثاني 1917.

2- الأوقات البصرية، العدد 62، 25 كانون الثاني 1918.

3- ع. ع.، الأوقات البصرية أمس واليوم، مصدر سبق ذكره.

4- الأوقات البصرية، العدد 73، 6 حزيران 1918. وكان عنوان الإعلان - إلى أرباب المصالح - حيث ذكر بأنه مستعد لكتابة المضابط والاستدعاءات والرسائل الخصوصية والعمومية في ساعات فراغه من العمل - وهي من الساعة 12 ظهراً حتى الساعة الثانية؛ ومن الساعة الخامسة حتى السابعة.

5 المركز الوطني لحفظ الوثائق، وزارة الداخلية، إضبارة رقم 1879، رسالة بتاريخ 1918/9/23.

6- المصدر السابق، رسالة بتاريخ 1919/10/6.

شهراً كتب فيها مقالات تحريرية في صالح الحكومة وأخرى كشف فيها النقاب (عن بعض أعمال الأتراك مما لا يعرفه غيري هنا). ثم يضيف: (إنَّ أعمالي في البصرة لم تقتصر على تحرير وترجمة مواد الجريدة - ترجمة ما لا يقل يومياً عن ستة أعمدة من التلغرافات وثلاثة من الإعلانات بخلاف التحرير... واني هنا قائم بأعمال الجريدة بمفردي، وكم من مرة كنت فيها صريع الحمى فكنت أضغط على نفسي وأفضل أن أتحمل آلام المرض على تعطيل الجريدة).

ووصف محمد شوقي نفسه في الرسالة بأنه رئيس تحرير الأوقات البصرية. وخلاصة القول أن جريدة الأوقات البصرية باللغة العربية استخدمت للتوجه إلى الجمهور المحلي بغية إيصال الآراء والمواقف والمعلومات التي تسعى الجهات المحتلة إلى نشرها، كما أنها كانت أداة للدعاية ضد الأتراك.

ولم تكن التعليقات والمقالات المنشورة في الجريدة خاصة بالعراق في جميع الأوقات، بل كانت تتناول شتى الموضوعات ذات العلاقة بالحرب، وهذا يدلُّ على أن الجريدة كانت تعتمد على ما يترجم وليس على ما يكتبه بعض الكتاب العرب باستثناء أوقاتٍ قصيرة.

ومن خلال استقراء أرقام توزيع الجريدة يتضح أنها لم تكن واسعة الانتشار؛ حيث كان عدد توزيع الطبعة العربية في يوم 31 كانون أول 1916 هو 900 نسخة.[1] وإنَّ قسماً من هذه النسخ كان يذهب بصفة اشتراك إلى معسكر الأسرى العرب في سمربور.[2]

الأوقات البصرية - الطبعة الفارسية

صدرت الطبعة الفارسية لجريدة الأوقات البصرية في العام 1916.[3] ويذكر أحد الكتاب[4] أن جريدة الأوقات البصرية باللغتين العربية والفارسية كانت تطبع على ورقة واحدة ثم انفصلت بعد مدة من الزمن فصارت كل جريدة تطبع مستقلة عن الأُخرى.

وأشار كاتب آخر[5] إلى أن الطبعة الفارسية من الجريدة كانت تلقى طلباً محدوداً جداً، وتركز الطلب الرئيس عليها في إيران بصورة عامة. وكان عدد نسخها اليومية الموزعة في 31 كانون أول 1917 قد بلغ 375 نسخة. وعملت الجريدة على زيادة انتشارها في المرحلة اللاحقة وحاولت إيجاد مراسلين ووكلاء لها في تلك الدولة. وذكر رئيس تحرير بصرة تايمز في إحدى رسائله أن مساعده الفارسي في التحرير هو مرزا علي.[6]

1- حميد أحمد حمدان التميمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 428-429.

2- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، ملفة رقم 107. الاشتراك بـ 24 نسخة من الطبعة العربية لسجناء الحرب في سمربور اعتباراً من 15 ديسمبر 1915.

3- ارنولد تي. ولسن، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، مصدر سبق ذكره. علما بانه لا تتوفر نسخة من هذه الجريدة.

4- ع. ع.، الأوقات البصرية امس واليوم، مصدر سبق ذكره.

5- حميد أحمد حمدان التميمي، مصدر سبق ذكره، ص 429.

6- المركز الوطني لحفظ الوثائق، وزارة الداخلية، إضبارة رقم 863، رسالة بتاريخ 1918/9/9.

إنّ هدف انشاء جريدة باللغة الفارسية في العراق من قبل قوات الاحتلال البريطاني كان مخاطبة الناطقين بالفارسية سواء داخل العراق أو في إيران. وتشير أرقام التوزيع إلى محدودية انتشار هذه الطبعة.

الملاحق:

صدرت أثناء الحرب العالمية الأولى ملاحق متعددة عن جريدة الأوقات البصرية بطبعتها الإنكليزية والعربية، فضلاً عن قيام المطبعة بطبع ملاحق أخرى فيها. وقد كتب مسؤول المطبعة الحكومية رسالة يقول فيها إنه يحرر ملاحق البصرة، وإنه مستعد لطباعة الملحق الكردي.[1] وكانت جريدة بغداد تايمز قد اتفقت على إصدار ملحق مصور لجريدة العرب في جريدة الأوقات البصرية.[2] أمّا الملاحق التي صدرت في البصرة فهي:

1. ملاحق بصرة تايمز:

أصدرت جريدة بصرة تايمز ملاحق متعددة في أوقات مختلفة غير منتظمة، ففي 1918/1/15 ظهر ملحق للجريدة عن ورقة ذات لون يختلف عن لون الجريدة وأطول منها وأقل عرضاً، وتضمَّنُ أسماء أشخاص طلبوا للخدمة مثل مخمني ضرائب ومحكمين. وصدر ملحق مماثل مع العدد الصادر بتاريخ 1918/1/30.

كما أصدرت بصرة تايمز ملحقاً مع العدد الصادر بتاريخ 1918/3/6، وهو صفحة واحدة بحجم الجريدة مطبوعة على جهة واحدة، وكان عن سباقات الخيل في البصرة. ثم نشرت ملحقاً عن السباقات في 1918/3/29 ويبدو أن الإعلان كان هو هدف هذه الملاحق، فقد كانت هذه الملاحق قابلة للتوزيع المستقل عن الجريدة، وكان من الممكن تعليقها أو لصقها.

2. الملحق التصويري للأوقات البصرية:

أصدرت جريدة الأوقات البصرية ملحقاً تصويرياً أسبوعياً اسمته (الملحق التصويري للأوقات البصرية) وكانت تنشر فيه صور المناظر الحربية وبعض الصور المحلية، وصدر العدد الأول من الملحق التصويري مساء يوم 11 شباط 1918. ويبدو أنه لم يلق الرواج المطلوب فنشرت تقول إن الملحق سينشر الصور المحلية فقط.[3]

ثم عادت وذكرت بانه نظراً لقلة الورق فقد طبع عدد محدود من الملحق وأنّ الذين يطلبون شراء النسخ مقدماً سيحصلون عليها باستمرار هم ومن سيشترك في الملحق. وكان الملحق التصويري ينشر صوراً لمناظر مختلفة أُخذت في العراق.

1- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، رقم الإضبارة 4 و 2/، رسالة إلى محرر بغداد تايمز في 13 آذار 1918.

2- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الاحتلال البريطاني، رقم الإضبارة 2/836، رسالة في 1918/3/7 وإضبارة رقم /2 2 ورسالة في 1918/3/13.

3- الأوقات البصرية، 27 آذار 1918.

كتب سليمان فيضي أن انتقال الحكم من أيدي العثمانيين إلى الإنكليز أدى إلى حدوث تبدلات جوهرية في حياة الناس، وفي القيم الاجتماعية للأفراد، وأنَّ الاحتلال الإنكليزي للبصرة كأنها كان انقلاباً حاسماً في مختلف نواحي الحياة فيها.[1] وكان اهتمام البريطانيين بالرأي العام كبيراً، وفي ذلك يقول فيلبي[2]: (كنت متحسساً نبض الرأي العام وشاعراً بالحركات والميول في مجتمع من أشد المجتمعات تعلقاً بالسياسة في العالم).

وفي الاتجاه نفسه كان لجمن يستخدم كل ما لديه من قوة في الإقناع لاجتذاب مزيد من الرجال الأقوياء إلى جانب البريطانيين، أو تخويف بعضهم لتجنب النشاط المعادي للبريطانيين، ولهذا الغرض كان على الدوام ذا حركة دائبة، ومما قاله[3]: (إنَّ الأخبار تنتقل عبر الصحراء أشبه بالنار الهائجة).

ويذكر بيرسي كوكس[4] أن أمل البريطانيين كان يعتمد على قدرتهم على إقناع العراقيين منذ البداية أن نياتهم نحوهم ونحو معتقداتهم طيبة، وبذلك يستطيعون إبقاءهم على الحياد، فيدعونهم يسوون خلافاتهم مع العثمانيين دون التأثير عليهم، وعلى هذا الأساس قام كوكس بإصدار تصريحات مطمئنة قبل زحف الاحتلال.

إن هذه النصوص وغيرها تؤكد اهتمام قوات الاحتلال البريطاني بنشر الصحف التي تخاطب بها مختلف الفئات، وتستخدمها أداة للإعلام أو الدعاية، سواء بالنسبة إلى قواتها أو إلى الجمهور الذي تنشر فيه. لقد استخدم البريطانيون صحفهم في البصرة أثناء الحرب العالمية الأولى لترسيخ وجود الاحتلال وقبوله وتحسين صورته لدى الجمهور، وكانت مقارنة مزايا الإنكليز بمساوئ العثمانيين - بعد تلطيخ صورتهم- هي ما عملت عليه صحف الاحتلال الموجهة للجمهور العراقي طوال سنوات الحرب العالمية الأولى.



الاشتراكات

الأوقات البصرية

الرسائل والمكاتبات

1- سليمان فيضي، في غمرة النضال، بغداد، 1952، ص 202.

2- هـ سنت جون فلبي، أيام فلبي في العراق، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، دار الكشاف، 1960، ص 43.

3- الرئد ن. براي، مغامرات لجمن في العراق والجزيرة العربية 1908-1920، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، دار واسط، 1990، ص 139 ص 163.

4- بيرسي كوكس، نشأة العراق الحديث، من كتاب العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930، ترجمة فؤاد قزنجي، بغداد، دار المأمون، 1989، ص 24.

Hamad Khalifa

الفصل الرابع

الصحافة بعد تأسيس الدولة العراقية

المقدمة:

بعد إعلان تأسيس الدولة العراقية في عام 1921، تشجع كثير من العراقيين على إصدار الصحف والمجلات، وظهر كثير من الأحزاب الوطنية التي كان لها جرائدها الخاصة. ويمكن تقسيم الفترات التي مرت بها الصحافة العراقية بعد تأسيس الدولة إلى عام 1991 زمنياً وحسب طبيعة الحكم السياسي إلى ثلاث فترات: الصحافة في العهد الملكي (1921-1958)، والصحافة في العهد الجمهوري (1958- 1968)، والصحافة بعد ثورة عام 1968 (1968- 1991).

1 - الصحافة في العهد الملكي:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واستتباب الأمن، تحركت جذوة الاستقلال في نفوس الوطنين أملاً بتحقيق الوعود التي أطلقها البريطانيون لشعوب المنطقة. وتحققت أحلام كثير من العراقيين بإعلان الدولة رسمياً، وتشجع كثيرون على إصدار الصحف والمجلات التي عبرت عن الاتجاهات السياسية كافة ومثلت كل القطاعات والفئات في المجتمع العراقي.[1]

وبالرغم من قيام الإدارة العراقية ونشوء الحكم الملكي، إلا أن الإدارة البريطانية كانت تشرف على مراقبة ومتابعة ما ينشر في الصحف، وكانت تفرض على وزارة الداخلية، التي كانت مسؤولة عن الصحافة، المواقف التي ترتئيها. وكانت الإدارة البريطانية تمارس الرقابة حتى على المطبوعات الواردة إلى العراق من الخارج، فتسمح وتمنع ما تشاء ولو كان المطبوع مرسلاً إلى كبار رجال الدولة،[2] وهذا يعني أن الحرية التي كانت تتمتع بها الصحف العراقية كانت حرية نسبية رهينة بموقف الرقابة منها. ويمكن تقسيم الصحف التي صدرت في تلك الأيام إلى:

1 - صحف الأفراد

2 - صحف الأحزاب والمنظمات

3 - الصحف الموجهة إلى قطاعات محددة

1- من العسير تغطية هذه الفترة بايجاز وما سنقدمه هو محاولة لإبراز أهم معالم الصحافة وتاريخها في هذه الفترة.

2- المركز الوطني لحفظ الوثائق، وزارة الداخلية، إضبارة رقم 103، من رسالة لسكرتارية الحاكم العسكري في العراق بتاريخ 1923/1/18 تشير إلى أن الرقابة تستثني أعضاء مجلس الوزراء وأسرة الملك والملك نفسه. وكذلك رسالة بتاريخ 1923/1/30 موجهة من سكرتارية الحاكم العسكري للعراق إلى مستشار وزارة الداخلية تشير إلى أن الرقابة على الصحف التركية يجب أن تشدد ولكن بعض الاستثناءات يجب أن تؤخذ في نظر الاعتبار، فمثلا ساسون افندي الذي تصله المطبوعات معروف بولائه لبريطانيا ولا ضرر من استلامه لها.

1 - صحف الأفراد:

صدرت مئات الصحف والمجلات من قبل الأفراد في سنوات الحكم الملكي، وكانت تعبر عن آراء أو تطلعات أو مواقف أو غايات أصحابها، وكانت تلك الصحف ذات توجهات سياسية أو ثقافية أو علمية أو فكاهية أو تجارية وغيرها. وقد تميز هذا النوع من الصحافة، بشكل عام، بقصر عمره، إذ كان معظمه يتوقف بعد عدد وأحد أو عدة أعداد، أو بعد فترة من الزمن، ولم تواصل الصدور إلا قلةٌ من الصحف.

أمّا القسم الأعظم منها فقد زال سريعاً، وبالإضافة إلى عوامل التوقف العائدة إلى صاحب المطبوع أو المسؤول عنه، فإنّ الدولة بسلطاتها كانت توقف في أحيانٍ كثيرة المطبوعات عن الصدور. ولقد لوحظ أنه:[1]

1 - كانت الصحف الوطنية تتوقف عند الأزمات السياسية التي يمر بها البلد، ثم تعود إلى نقطة الصفر، حيث يتم إصدار مجموعة جديدة من الصحف عند انفراج الأزمة.

2 - ممارسة الضغط والتهديد والإغراء المادي وظهور اتجاه ارتزاقي في العمل الصحفي.

2 - صحف الأحزاب والمنظمات:

بعد تأسيس الحكم الملكي، قامت عدة احزاب وبدأت تصدر صحفاً لتعبر عن آرائها ومواقفها، ففي 3 أيلول 1922، تأسس (الحزب الحر العراقي) وأصدرَ جريدة اسمها (العاصمة) في 5 تشرين الثاني 1922. وقد أدى توقف الحزب عن العمل إلى توقف الجريدة في 24 آب 1923.[2]

وفي 1925/7/25 تأسس حزب الشعب في بغداد وأصدر جريدة (الشعب)، وهذه أول جريدة تنشر ترويستها على أنها (لسان حال حزب الشعب العراقي). وتعطلت هذه الجريدة تلقائياً على إثر اشتراك الحزب في وزارة جعفر العسكري وتعيين غالبية محرريها موظفين في الدولة، وتوقفت كلياً عن الصدور في 6 تموز 1927.[3]

وأسس عبد المحسن السعدون حزباً اسمه (التقدم) عند توليه الوزارة، وكانت معظم الصحف تؤيد وزارته ولكنه، وبعد ثلاث سنوات من تأسيس الحزب، أصدر جريدة اسمها (اللواء) في 20 ايار 1928، وتعطلت بعد أيام فأصدرَ بدلاً منها جريدة (التقدم)، وتوقفت هذه الجريدة أيضاً عن الصدور في خريف عام 1929 بعد أن أقدم رئيس الحزب على الانتحار.

1- د. سلوى زكو، العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة في العراق، بحوث العيد المئوي للصحافة العراقية، بغداد، حزيران 1969، ص ص 5-6.

2- فائق بطي، صحافة العراق: تاريخها وكفاح أجيالها، بغداد، 1968، ص 55.

3- المصدر السابق، ص 56.

وكانت جريدة (الاستقلال) تعبر عن حال الحزب الوطني الذي تأسس عام 1922، ثم أصبحت جريدة (صدى الاستقلال) هي التي تنطق باسم الحزب وصدرت في 15 أيلول 1930.[1] وعموماً، فإنّ الأحزاب التي ظهرت في تلك الفترة ولاحقاً، كان لها صحفها الخاصة بها، ويمكن القول إن بعضها فتح آفاقاً في تطور الصحافة العراقية من حيث المادة الصحفية وجرأة تناول القضايا التي تهم الجمهور.

وعند نشوب الحرب العالمية الثانية في عام 1939 توقفت معظم الأحزاب السياسية عن العمل بأمر من الحكومة، وتوقفت معها معظم الصحف الناطقة باسمها، ولكن الحكومة منحت عدة امتيازات لإصدار صحف ومجلات أثناء الحرب العالمية الثانية. والجدير بالإشارة أن كثيراً من الصحف العراقية دعمت حركة 1941 التي استهدفت إنهاء التسلط البريطاني على العراق.[2]

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، انبثقت الحياة الحزبية من جديد في بداية عام 1946، وفي ذلك العام ظهرت مجموعة من الأحزاب السياسية التي أصدرت صحفاً وهي:[3]

1 - الحزب الوطني الديمقرطي الذي أصدر الجرائد التالية: الأهالي وصوت الأهالي وصدى الأهالي ونداء الأهالي.

2 - حزب الاستقلال الذي أصدر صحيفتي لواء الاستقلال وصدى الاستقلال.

3 - حزب الأحرار وأصدر جريدة الأحرار.

4 - حزب الاتحاد الوطني وأصدر صحيفتي السياسة وصوت السياسة.

5 - حزب الشعب وأصدر جريدة الوطن.

6 - عصبة مكافحة الصهيونية وأصدرت جريدة العصبة.

وفي الفترة بين عامي 1948 و 1952 التي شهدت حركات احتجاج واضرابات ومظاهرات ضد السلطة؛ تعرضت الصحافة إلى التشديد والتنكيل بالعاملين فيها، فلقد كان تاريخ الصحافة حافلاً في الفترة التي اعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة 14 تموز 1958، وشهد العراق احتجاجات واسعة ضد توقيع معاهدات جائرة وعلى رأسها معاهدة بورتسموث عام 1948 وحلف بغداد في عام 1955، حيث ساهمت الصحافة بدورها في التعبير عن مطالب الشعب وتطلعاته، وبالمقابل ظهرت مجموعة من الصحف الموالية للسلطة الحاكمة.

1- المصدر السابق، ص 57.

2- خالد حبيب الراوي، من تاريخ الصحافة العراقية، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978.

3- فائق بطي، صحافة العراق: تاريخها وكفاح أجيالها، مصدر سبق ذكره، ص 123.

3 - الصحافة الموجهة إلى قطاعات محددة:

يعود ظهور الصحافة الموجهة إلى قطاعات محددة إلى العشرينات من القرن العشرين، حيث بدأت الصحف والمجلات المتخصصة في مجال أو قطاع معين بالانتشار. ويمكن القول أن التطور الذي شهده العراق آنذاك فرض نوعاً من تقسيم العمل استوجب بدوره أنماطاً معينة من الصحافة للتعبير عن حاجات ومتطلبات جمهور معين أو أعمال معينة. وأهم أنواع هذه الصحف:

1 - صحافة الأطفال والطلاب:

ظهرت صحافة الأطفال والطلاب أول مرة عام 1922، حين صدرت في بغداد مجلة (التلميذ العراقي) وكانت مجلة أسبوعية موجهة إلى تلاميذ المدارس. ثم ظهرت بعدها مجلة (الكشاف العراقي) في عام 1924، وكانت تعنى بنشر ما يتعلق بالحركة الكشفية. ثم صدرت مجموعة من الصحف والمجلات مثل (المدرسة) و (الطلبة) وغيرها من المطبوعات التي تشير بشكل واضح إلى توجهها إلى التلاميذ والطلبة بشكل عام.

ولم تستطع مجلات وصحف الأطفال أن ترتقي إلى مستوى قريناتها في القاهرة، لأنها كانت تصدر من قبل هواة أو جهات لم تكن تمتلك الإمكانيات المالية الكافية لضمان استمرار الطبع، إضافةً إلى ضعف الأمكانات الفنية لطباعة صحافة أطفال متطورة. واستمر هذا الوضع إلى عام 1969 عندما أخذت وزارة الإعلام العراقية على عاتقها إصدار مجلة (مجلتي) في الأول من كانون الأول من العام نفسه وبعدها تم إصدار جريدة (المزمار) في عام 1970.[1]

2 - الصحافة الرياضية:

تعد مجلة (نادي الألعاب الرياضية) التي صدرت في عام 1922 أوّل صحيفة رياضية متخصصة في العراق. أمّا في الثلاثينات فصدرت مجلة (التربية البدنية) و(الكشافة)، وفي الأربعينات صدرت مجلة (النادي الرياضي الملكي) ومجلة (المضمار). وبعدها ازدهرت الصحافة الرياضية في الستينات حيث صدرت خمس مجلات وثماني صحف رياضية. وفي الثمانينات، صدرت بضعة صحف رياضية منها: (البعث الرياضي) ومجلة (الرشيد).

3 - الصحافة النسوية:

تعد (ليلى) أول مجلة نسوية صدرت في العراق في عام 1923، وكان شعارها (في سبيل نهضة المرأة العراقية).[2] وفي عام 1926 ظهرت مجلتان نُسويتان هما (المرأة الحديثة) و (فتاة العراق)، وفي عام 1937 ظهرت جريدة (فتاة العرب).

1- لمزيد من التفصيلات، انظر د. هادي نعمان الهيتي، صحافة الأطفال في العراق، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، الطبعة الثانية، 1987.

2- لمزيد من المعلومات عن مجلة (ليلى)، انظر د. خالد حبيب الراوي، من ارشيف الصحافة العراقية: كيف قُمعت أول صحيفة نسوية في العشرينات، مجلة آفاق عربية، سنة 14، شباط 1992.

وقد ظهرت بضع مجلات في الفترات اللاحقة ومن أهمها: مجلة (الاتحاد النسائي العراقي)، ولكن مجلة (المرأة) التي أصدرها الاتحاد العام لنساء العراق بعد ثورة عام 1968 تعد أطول مجلة نسوية عمراً في تاريخ الصحافة النسوية في العراق، وذلك بسبب دعم الدولة المباشر والمستمر لهذه المجلة.

4 - **الصحافة العمالية:**

ظهرت الصحافة العمالية في بداية الثلاثينات من القرن العشرين، حيث صدرت مجلة (الصنائع) في عام 1930 عن جمعية أصحاب الصنائع. ثم صدرت مجلة اسمها (العامل)، وفي الموصل صدرت مجلة اسمها (العمال). كما صدرت مجلات عمالية أخرى في الفترات اللاحقة، ويمكن اعتبار مجلة (وعي العمال) التي أصدرها الاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1969 أطول المجلات عمراً في تاريخ الصحافة العمالية في العراق وذلك بسبب دعم الدولة المستمر لها.

5 - **الصحافة الفلاحية:**

يمكن اعتبار جريدة (صوت الفلاحين) التي صدرت عام 1949 أوّل الصحف العلنية الزراعية. وصدرت صحيفة (صوت المنجل) في عام 1951. ويلاحظ أن الصحف الخاصة بالفلاحين قليلة، ويعود السبب في ذلك إلى أن الأمية كانت متفشية بشكل كبير، وهذا أحد الأسباب المهمة التي حَدَّتْ من انتشار الصحف المتخصصة.

وفي عام 1966، صدرت صحيفة أسبوعية باسم (الفلاح) من قبل الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية. وتعد جريدة (صوت الفلاح) التي صدرت يوم 1968/9/27 الأطول في تاريخ الصحافة الفلاحية للأسباب المذكورة مسبقاً عند الحديث عن الصحافة النسوية والعمالية.

6 - **الصحافة السرية:**

تلجأ التنظيمات والتجمعات السياسية في الغالب إلى التعبير عن مواقفها بطرق سرية إذا لم تتح لها الظروف أن تعبر عنها بطرق علنية. وقد مارس عدد من الأحزاب في العراق مثل الحزب الشيوعي إصدار صحف سرية في الفترات السابقة، ومنها تلك التي صدرت داخل العراق مثل: (الاشتراكي) و (صوت الطلبة) و (صوت الفلاح) و (وعي العمال). وتجدر الإشارة إلى أن الصحف السرية أدّت دوراً فعالاً في التكوين السياسي لأعداد كثيرة من المواطنين.[1] وبالمقابل، فإنّ الصحف الوطنية العلنية عموماً ارتبطت بالأحزاب، رغم وجود صحافة وطنية مستقلة.[2]

1- طارق عزيز، في مسألة الشكل والمضمون، جريدة الثورة، العدد 1077، 5 آذار 1972.

2- قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية: من بداية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة 14 تموز 1958، بغداد، وزارة الثقافة والفنون، 1978، ص 325.

2 - الصحافة في العهد الجمهوري:

عندما قامت ثورة 14 تموز 1958، كانت تصدر في بغداد سبع صحف سياسية هي: البلاد والأخبار والزمان والحرية واليقظة والشعب والحوادث. وفي اليوم الثالث للثورة، صدرت جريدة الجمهورية وهي أول جريدة جديدة تصدر بعد الثورة. وبعد فترة قصيرة من قيام الثورة ونتيجة للصراعات السياسية بين الأطراف المشاركة فيها، انعكست تلك الصراعات على اتجاهات الصحف الصادرة آنذاك، فانقسمت الصحف بدورها إلى مؤيدة ومعارضة لهذا الاتجاه أو ذاك.

وفي 18 تشرين الأول 1958، منحت الحكومة امتيازات لـثماني صحف سياسية جديدة، وراحت هذه الصحف ترسخ الاتجاهات السياسية التي تمثلها أو تدعو إليها، وتطورت الأحداث بصورة سريعة، ففي السابع من شباط 1959 استقال ستة وزراء يمثلون التيار القومي ردّ فعل على بعض مواقف رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم. وتصاعد الصدام بين القوى القومية وبين رئيس الوزراء بعد انتفاضة الموصل في 8 آذار 1959، وكانت تلك فرصة لبقاء الصحف الموالية لعبد الكريم قاسم وكذلك الصحف المعادية للاتجاه القومي.

وكانت الشهور التي تلت انتفاضة الموصل (الشواف) من أسوأ الأيام التي مرت بها الصحافة القومية، حيث توقفت كلياً عن الصدور. ولكن الوقائع التي أعقبت أحداث كركوك في عام 1959 شهدت نوعاً من التحول في مواقف بعض الصحف، وأدت إلى ظهور صحف جديدة مناوئة للصحف ذات الاتجاهات اللاقومية. وقد لاحظ أحد الكتاب الغربيين أنه بعد ستة أشهر من قيام الثورة، فصارت السيطرة الحكومية على الصحف واضحة، وأصبح الهجوم على الغرب مركزاً.[1] وقسم أحد الكتاب الفترة التي اعقبت قيام ثورة 14 تموز 1958 وحتى ثورة 8 شباط 1963 إلى خمس مراحل هي:[2]

المرحلة الأولى: تضم الأشهر الستة التي أعقبت الثورة، شهدت محاولتين لتقويض حكم عبد الكريم قاسم، وتوقفت حينها جريدة الجمهورية عن الصدور. وكانت الصحف الأخرى تؤيد مواقف عبد الكريم قاسم وخصوصاً في قضية الوحدة العربية.

المرحلة الثانية: تبتدئ من 1 شباط وحتى 31 آذار 1959، تميزت بهيمنة الشيوعيين على الصحافة وخصوصاً بعد فشل حركة الموصل.

المرحلة الثالثة: تمتد من 1 نيسان وحتى 31 حزيران 1959 وهي المرحلة التي شهدت التوتر بين الحكومة والصحافة؛ وفيها تراخت قبضة الشيوعيين عن الصحافة.

1-Wells Hangen, 'Baghdad Press Goes Anti-Western', International Press Institute Report, January 1959, Vol. 7, Part 9, p. 9.

2-Ghazi Asmail Al-Gailani, Iraq's Journalism and Political Conflict 1956-1963. An unpublished Ph.D. thesis, The University of Iowa, Iowa, 1971, pp. 20-24.

المرحلة الرابعة: تمتد من 1 تموز وحتى 31 أيلول 1959 شهدت نهوض الصحافة القومية من جديد، بينما شهدت الفترة من كانون الثاني إلى آذار 1960 اتجاهاً حكومياً إلى إجازة الأحزاب وتم منح بعضها إجازات للعمل.

المرحلة الخامسة: تمتد من 1 نيسان إلى 1 تموز 1960 واتسمت بالصراع بين الأحزاب ثم تقلصت حرية الصحافة تحت هيمنة إجراءات الحكومة.

وبعد اضمحلال حرية الصحافة، عاد العمل السري إلى الوجود، ومن جهة أخرى صارت الصحف المجازة تقول ما تطلب منها الحكومة أن تقوله، وهي عودة مطابقة لما كانت عليه الصحافة عموماً في العهد الملكي.

وإجمالاً، فقد كانت الفترة التي أعقبت ثورة 14 تموز 1958 تمثل حالة فريدة في تاريخ الصحافة العراقية، إذ شهدت ظهور الصحف التي تعبر عن جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعكست الصراع بين القوى الموجودة في الساحة من جهة، والحكومة من جهة أخرى. ورغم استخدام هذه (الحرية الظاهرية) في الصراع العنيف، إلا أن الحكومة استطاعت أن تفرض هيمنتها على الصحافة وأنْ تخضعها لقوانينها وإجراءاتها.

وفي صبيحة 8 شباط 1963، قام حزب البعث العربي الأشتراكي بإنهاء الحكم القاسمي وألغيت معها امتيازات الصحف التي كانت تصدر في فترة الحكم السابق. وكانت جريدة الجماهير هي الجريدة الناطقة باسم الثورة، وهي التي صدرت عن دار الجماهير في 12 شباط 1963، وأصبحت بعدها جريدة الحزب المركزية.[1] وتطورت حينها جريدة الجماهير من حيث الشكل والإخراج، وأدخلت هيئة التحرير (المانشيت) في جميع الصفحات والخطوط في الأخبار الداخلية والخارجية، وأكثرت من الصور الخبرية والتحقيقات الصحفية.[2]

وقد تركزت افتتاحيات جريدة الجماهير على القضايا السياسية والاجتماعية والقومية المرتبطة بنشاط وحركة القيادة السياسية، وارتكزت افتتاحياتها في غالبية أعدادها على:[3]

1 - تصريحات وخطب المسؤولين البارزين في الدولة.

2 - بيانات المجلس الوطني لقيادة الثورة.

3 - وقائع ونتائج المؤامرات والمحاولات التآمرية.

1 د. جعفر عباس حميدي، قراءة في جريدة الجماهير 1963، الأتجاهات الساسية لثورة شباط، مجلة آفاق عربية، العدد 6، شباط 1984، ص 3.

2- فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، بغداد، 1976، ص 328.

3- إبراهيم عبد الرزاق، تطبيقات افتتاحية جريدة الجماهير، مجلة آفاق عربية، العدد 6، شباط 1984، ص 9.

4 - العلاقة بين سوريا والعراق.

5 - نشاطات الحكومة على الصعيد القومي (وقضية الوحدة بشكل خاص).

6 - بعض الإجراءات والقرارات الرسمية.

7 - مواقف بعض الطبقات الاجتماعية تجاه الثورة.

8 - المسألة الكردية والوحدة الوطنية.

9 - نظرة الثورة إلى الجهاز الإداري للدولة.

10 - الرد على الحملات المعادية.

وبالإضافة إلى جريدة الجماهير، فقد أصدرت المنظمات الحزبية صحفاً في بغداد وفي بعض المدن العراقية الأخرى، وصدرت صحف ومجلات كثيرة تعبر عن اتجاهات قومية لكنها لم تتعارض البتة مع سياسات الحكومة.

وفي 18 تشرين الثاني 1963 وبعد حوالي تسعة أشهر من قيام الثورة، حدث انقلاب سياسي آخر فتعرضت صحف الحزب إلى التعطيل؛ لكن ظهرت بعدها صحف ومجلات جديدة. واهم حدث في هذه الفترة هو إصدار قانون المطبوعات في عام 1964 الذي اتى بمادة جديدة لم تعرفها المطبوعات السابقة إلا وهي منح إجازة المطبوع الدوري السياسي إلى هيئة تضم ما لا يقل عن خمسة أشخاص غير موظفين، وان يكون اثنان منهم على الاقل من الصحفيين، وهذه الهيئة تشكل مجلس إدارة المطبوع وتكون حصصهم متساوية. وكان تبرير ذلك أن الامتياز إذا منح لفرد وأحد فقد يخضع للضغوط أو الانحرافات. ويرى أحد الكتاب أن الحكومة عملت على جعل الصحف تحت سيطرتها من خلال ثلاث طرق:[1]

1 - إن الحكومة نفسها كانت تمتلك اكبر الصحف.

2 - إن الحكومة تقوم بتمويل الصحف بالنسبة الكبرى من الأخبار من خلال وكالة الأنباء العراقية.

3 - مكّنَ قانون المطبوعات لعام 1964 الحكومة من فرض الرقابة على الصحفـمن؛ ثمَّ هيأ إمكانية السيطرة عليها.

وفي عام 1967 صدر قانون (المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة)[2] وهو القانون الذي ألغى بمادته السابعة الصحف والمطبوعات الدورية السياسية التي كانت تصدر وأناط بالمؤسسة القيام بالأعمال الآتية:

1-William R. Lindley, 'The Press of Baghdad and Iraq as Seen by an Outsider', Journalism Quarterly, Summer 1965, Vol. XXXLL, p. 451.

2- قانون رقم 155 لسنة 1967 (قانون المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة) المنشور في جريدة الوقائع العراقية رقم 1505 في 3 كانون أول 1967.

1 – إصدار المطبوعات والصحف الدورية السياسية.

2 – طبع المطبوعات.

3 – نشر المطبوعات وتوزيعها داخل العراق وخارجه.

وجاء في الأسباب الموجبة لصدور القانون أنه (نظراً لدور الصحافة والتأثير على الرأي العام وحيث أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة بمقتضى الدستور المؤقت «وان المرحلة تقتضي توجيه الصحافة»... فقد رؤي أن تنشأ المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة لتصدر الصحف والمطبوعات السياسية بحيث تنطلق منها الآراء السديدة والتوجيهات الصحيحة والنقد الهادف البناء...).

وقامت المؤسسةُ بإصدار مجموعة من الصحف ومجلة ألف باء، وكرست بعدها المجال لعمل صحافة القطاع العام، وضيقت الفرصة أمام القطاع الخاص لإصدار الصحف والمجلات.

3 – الصحافة بعد ثورة عام 1968:

بعد قيام ثورة عام 1968 توقفت مجموعة من الصحف التي كانت تصدر في الحقبة السابقة بينما استمرت صحيفتا الثورة والجمهورية على الصدور بعد أن تجانستا مع سياسة النظام السياسي الجديد. وتم منح امتيازات جديدة لإصدار صحف جديدة مثل: جريدة الحرية التي كانت من الصحف القومية التي صدرت في العهود السابقة ودامت حوالي سنة ونصف، وظهرت أيضاً صحف ومجلات جديدة تنطق باسم الثورة في بغداد والمحافظات. ويمكن تقسيم المراحل التاريخية للصحافة العراقية بعد الثورة كما يلي:

1 – منذ اندلاع الثورة وحتى قيام الجبهة الوطنية والقومية التقدمية.

2 – وتمتد حتى قيام الحرب العراقية - الإيرانية.

3 – الصحافة أثناء الحرب.

4 – الصحافة في أثناء حرب الخليج الأولى.

وتمتد الفترة الأولى منذ قيام الثورة وحتى إصدار قانون المطبوعات المرقم (206) لسنة 1968 الذي ظهر في 5 كانون أول 1969، حيث ألغى امتيازات جميع الصحف والمجلات التي كانت قبله، وألغى كذلك صيغة الامتياز إلى خمسة أشخاص وجاء في الأسباب الموجبة لصدوره ما يأتي:[1]

(ظلت الصحافة العراقية منذ الحرب العالمية الأولى تعاني من الفوضى والتسيب وعدم التنظيم، كما ظلت في كثير من الأحيان وسيلة لتحقيق المآرب الشخصية والارتزاق

1- قانون المطبوعات رقم 206 لسنة 1986 والمنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 1677 في 1969/1/5.

غير الكريم والاستغلال غير المشروع بالتهديد أو الابتزاز أو حرق البخور أو التسكع على الأبواب...).

والفترة الثانية بدأت بعد إعلان ميثاق العمل الوطني للجبهة الوطنية والقومية التقدمية في عام 1971 وامتدت إلى بداية الحرب العراقية - الإيرانية وهي الفترة التي منحت الأحزاب المشاركة في الجبهة امتيازات لإصدار صحف ومجلات تعبر عنها، وبذلك أصبحت قوى الجبهة تمتلك صحفها التي تعبر من خلالها على مواقفها وآرائها.

وعلى الرغم من إدراك الدولة لدور الصحافة المهم والدعم الذي وفرته لها؛ إلا أنها بقيت وظلت تعاني من جملة تحديات موروثة أهمها:[1] قلّةُ الكادر العامل في الصحافة، وأنَّ هذا الكادر كان متمرساً بأساليب العمل في الصحافة السرية التي يختلف العمل والخطاب فيها عن متطلبات وطبيعة العمل في الصحافة العلنية، إضافةً إلى ضعف الخبرات وندرتها في مجال الإخراج والفنون الصحفية الأخرى.

واستطاعت الصحف بعد بضع سنوات أن تنجزَ الطبع المبكر لها لكي تمكّنَ القراء في المحافظات العراقية من الحصول على نسخ منها في الصباح؛ وبخاصّةٍ أن الصحف في السابق كانت تعاني من سوء التوزيع سواء في العاصمة وفي المحافظات وخارجها، وكثيراً ما كان يتأخر توزيع الصحف وقد يطولُ التأخّرُ حتى اليوم التالي. فقامت وزارة الثقافة والإعلام بتأسيس الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان في عام 1972 لتأخذ على عاتقها مهمة توزيع الصحف، وهيأت لها الإمكانيات الكافية فحسمت بذلك مشكلة أساسية كانت تعاني منها الصحف العراقية منذ عشرات السنين.

وشهدت تلك الفترة ولأول مرة ظهورَ الطبعة الثانية من جريدة الثورة في 1973/6/25.[2] ويمكن تصنيف الصحف الصادرة بعد الثورة إلى:

1 - صحف القطاع العام أو الاشتراكي مثل: جريدة الجمهورية وبغداد اوبزرفر وهاوكاري ويورد وما أصدرته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الثقافة والإعلام والدوائر التابعة لها من صحف ومجلات...الخ.

2 - صحف الأحزاب والمنظمات الجماهيرية مثل: جريدة الثورة والعراق والطلبة والشباب ومجلة المرأة التي كانت يصدرها الاتحاد العام لنساء العراق.

3 - صحف القطاع الخاص مثل جريدة الحرية والنبأ أو النباء والراصد وغيرها.

أمَّا الفترة الثالثة فهي مرتبطة بالحرب العراقية - الإيرانية، حيث قامت وزارة الدفاع بإصدار جريدة القادسية في 1980/9/15 وبادرت الصحف الأخرى إلى إصدار ملاحق

1- طارق عزيز، في مسألة الشكل والمضمون، مصدر سبق ذكره.

2- جريدة الثورة، العدد 1531، 1973/8/13.

مسائية لمتابعة وتغطية الأحداث وأصدرت جريدة الجمهورية ملحقها في 1980/9/24 والثورة في 1980/9/27. وقامت الصحف بإرسال مندوبيها إلى جبهات القتال. إضافة إلى ذلك، أصدرت الصحف أعداداً خاصة بالمناسبات، وأعطت حيزاً كبيراً لإبراز وشرح الجوانب المختلفة لقضية العراق وإبراز الصراع العربي - الفارسي. وكانت الجرائد تنشر باستمرار مقابلات مع القادة العسكريين وتتحدث عن قصص المعارك وتجري مقابلات مع المقاتلين، وتصاعد حينها عدد الصحف ووصل إلى أرقام لم تعرفها الصحافة العراقية في تاريخها.

وبدأ العمل بعدها على تطوير المطابع وتحديثها؛ وازدات كميات الصحف العراقية بشكل لم تعرفه الصحافة العراقية من قبل، نظراً لاهتمام الدولة والزيادة النسبية للمتعلمين، وكذلك لارتفاع عدد السكان. ويرصد الجدول الآتي كميات إنتاج الصحف اليومية في عام 1986:[1]

الصحيفة	كميات الإنتاج
الثورة	87,573,000
الجمهورية	74,329,000
القادسية	41,498,000
العراق	7,636,000

أمّا الجدول الآتي، فيوضح إنتاج الصحف الأخرى الصادرة في العراق في عام 1987:[2]

الصحيفة	كميات الإنتاج
طب وعلوم	907,330
بغداد اوبزرفر	2,971,300
هاوكاري	681,200
بزاف	81,000
الجامعة	250,000
الطلبة والشباب	580,000

وشهد عام 1987 حدثاً جديداً في الصحافة العراقية، فقد قامت جريدة الثورة بإصدار طبعة دولية لها من لندن. وإجمالا، فإنّ قياس تطور إنتاج وتوزيع الصحف العراقية

1- دار الجماهير للصحافة، واقع الصحافة اليومية في العراق، دراسة معدة لوزارة الثقافة والإعلام، أعدّها ونفذها د. خالد حبيب الراوي، رونيو، أمّا بالنسبة لجريدة الثورة فإنّ الرقم مستقى من الجريدة نفسها.
2- من تقرير لدار الجماهير للصحافة.

بعد عام 1968 يمكن أن يتم من خلال مقارنة ذلك بين جريدتي الثورة والجمهورية وهما أكبر جريدتين استمرتا بالصدور، وكما هو موضح في الجدولين الآتيين:[1]

السنة	جريدة الجمهورية (الكمية)	جريدة الثورة (الكمية)
1968	3,960,000	
1969	3,960,000	5,665,825
1970	3,960,000	5,571,822
1971	3,960,000	6,428,816
1972	3,840,000	19,651,218
1973	3,840,000	18,346,838
1974	3,840,000	24,511,424
1975	3,840,000	26,716,195
1976	16,200,000	35,615,235
1977	23,520,000	44,686,527
1978	35,076,000	53,454,658
1979	35,076,000	59,741,681
1980	33,588,000	71,358,358
1981	33,228,000	47,703,472
1982	39,972,000	75,489,219
1983	48,516,000	74,049,616
1984	58,164,000	84,149,500
1985	63,024,000	89,521,000
1986	74,329,000	87,573,000
1987	68,376,000	77,412,206
1988	50,064,000	52,544,000
1989	36,864,000	38,445,000
1990	33,996,000	34,268,035
1991	26,112,000	27,720,050

ومن خلال استقراء الأرقام الواردة في الجدولين يمكن استنتاج النتائج الأساسية الآتية:

1 - إن كمية ما كان يطبع من الصحف العراقية بعد عام 1968 كان قليلاً ومحكوماً بعوامل إنتاج الصحف آنذاك والتي تتمثل أساساً بضعف الطاقة الإنتاجية لمكائن الطباعة، إضافة إلى العوامل الأخرى وهي قلة الموارد المالية وقلة الإقبال على قراءة الصحف.

1- الأرقام من الجريدتين.

2 - شهدت الصحافة العراقية طفرة واضحة في أرقام التوزيع منذ عام 1976 بالنسبة إلى جريدة الجمهورية، أمّا جريدة الثورة فإنها كانت تحرص على زيادة كميات طباعتها سنوياً.

3 - استمرت أرقام الإنتاج بالتصاعد حتى ما بعد منتصف الثمانينات بشكل لم تعرفه الصحافة العراقية في تاريخها.

4 - إن سبب انخفاض أرقام الإنتاج في عام 1988 يعود إلى خفض أعداد الاشتراكات من قبل الدوائر الرسمية التي كانت تشترك في الصحف وإلى أسباب اقتصادية أخرى.

5 - تم إنقاص إنتاج الصحف وخصوصاً بعد عام 1990 وذلك لمواجهة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق والذي شمل الورق ومستلزمات الطباعة، وأصبحت الصحف تصدر خمسة أيام في الأسبوع بالتناوب، وتم تقليص عدد صفحاتها والتوقف عن إصدار الملاحق المتخصصة، بالإضافة إلى التدهور الملحوظ في طباعة الصحف التي أصبحت رديئة بسبب قلة صيانة المطابع ورداءة الورق والأحبار المستخدمة.

ورغم فترة الحصار، فقد صدرت جريدة بابل في يوم 1991/3/31 بإشراف عدي صدام حسين إلى جانب الصحف الأربع الأخرى، واستطاعت الجريدة الجديدة تقديم نمطاً صحفياً جديداً.

المجلات والدوريات:

لم يعرف العراق الدوريات المطبوعة فيه إلا بعد مطلع القرن العشرين، وكانت أولُ مجلة قد صدرت في العراق هي (اكليل الورود) في عام 1902 في مدينة الموصل، وكانت دينية شهرية أصدرها الآباء الدومينيكان. وتخضع المجلات والدوريات إلى الإجراءات نفسها التي يتطلبها أي مطبوع في العراق.

وشهد العهد العثماني في العراق صدور بعض المجلات بعد إعلان الدستور في عام 1908، ذاك الذي أتاح المجال لمن يريد أن يصدر صحيفة أو مجلة بان يفعل ذلك. ويبين الجدول الآتي مجموع ما صدر من مجلات (دوريات) في تلك الفترة:

الدوريات الصادرة في العراق في العهد العثماني

السنة	عدد الدوريات
1902	1
1905	2
1908	2
1909	1
1911	2
1912	6
1914	4
1916	1
المجموع	20

وتجب الإشارة إلى أن الأرقام الواردة تشمل جميع ما صدر من مجلات ونشرات في مختلف الموضوعات والاهتمامات. ويعرض الجدول الآتي ما صدر من دوريات في عهد الاحتلال البريطاني للعراق:

السنة	عدد الدوريات
1918	1
1919	3
1920	2
المجموع	6

ويبين الجدول التالي مجموع ما صدر من مجلات ونشرات في العهد الملكي في العراق (1921-1958):

السنة	عدد الدوريات
1921	2
1958	25
المجموع	27

ويبين الجدول الآتي مجموع ما صدر من مجلات ما بين عام 1959 و1967:

السنة	عدد الدوريات
1959	16
1967	37
المجموع	53

ويتولى القطاع العام والخاص والمنظمات والجمعيات إصدار المجلات سواء كانت عامة أم متخصصة، أمّا الدوريات فقلما أصدرها القطاع الخاص في العراق. وعلى كل، فإنّ جهات إصدار الدوريات العلمية في العراق هي كما يأتي:

- الأفراد
- المنظمات والجمعيات والنقابات
- مؤسسات الدولة

لقد قام عدد من الأفراد من ذوي الاهتمامات العلمية المختلفة بإصدار مجلات ذات تخصصات علمية متعددة بعد إعلان الدستور العثماني فصاعداً، وشهدت العشرينات من القرن العشرين انتشار الدوريات المتخصصة في العراق. ويلاحظ على الدوريات التي أصدرها الأفراد أنّها كانت قصيرة العمر، فتمويلها كان يعتمد على القدرة المالية لصاحب المجلة، وكما هو معروف فإنّ الدورية المتخصصة وأيّة صحيفة إنما تعتمد في تمويلها على مبيعات نسخها وعلى الإعلانات التي تنشر فيها.

ولقد كان عدد القراء، وهو الجمهور المتخصص، قليل العدد في تلك الفترة، مما أدى إلى قلة عدد النسخ المبيعة من تلك الدوريات، كما أن المعنيين عموماً كانوا يفضلون

الصحف اليومية لنشر إعلاناتهم، وكانت النتيجة أن الدوريات تتوقف بعد فترات ليست طويلة من بعد صدورها. كما قامت بعض المنظمات والجمعيات والنقابات، وخصوصاً بعد الخمسينات من القرن العشرين، بإصدار مجلات ونشرات تناسب وظائفها واختصاصاتها وكان حالها حال مجلات الأفراد.

وتعد الفئة الثالثة وهي التي أصدرتها مؤسسات الدولة الأهم في هذا المجال، وتأتي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجامعاتها ومؤسساتها ومراكز بحوثها في مقدمة مؤسسات الدولة التي تصدر دوريات علمية؛ ثم تتبعها في الأهمية وزارة الثقافة والإعلام في هذا المجال، ثم بعض دوائر الدولة الأخرى التي تهتم بإصدار نشرات ودوريات ومجلات. ومن اللازم الإشارة إلى أن عملية إصدار الدوريات لا يعد مؤشراً على أن هذه الدورية أو تلك لها (دور) إيجابي في البحث العلمي، لكن تراكم الإصدارات وتعدده واستمراره يعطي مؤشراً على المساهمة في (الدور) المفترض الذي تؤديه الدورية في البحث العلمي.

ومن الجدير بالذكر أن المكتبات ومراكز البحوث في العراق مازالت تعاني من نقص كبير في امتلاك الدوريات المهمة الصادرة في العالم، وهذا يأتي من أسباب متعددة منها:

حداثة انشاء المراكز البحثية المتخصصة نسبياً في العراق وعدم وجود مكتبات عامة أو متخصصة في العراق قبل العقد الثاني من القرن العشرين بالأضافة لقلة التخصيصات المالية لتوفير الدوريات العالمية.

لقد اعتمدت المراكز البحثية على طرق متعددة للحصول على الدوريات الصادرة خارج العراق؛ ومنها: التبادل بالمطبوعات التي تصدرها مع تلك الدوريات أو الشراء أو الإهداء. بالرغم من هذا، فقد ازداد عدد المجلات والدوريات بعد عام 1968، حيث يوضح الجدول التالي أعداد المجلات والدوريات التي ظهرت خلال عشر سنوات:[1]

السنة	اعداد المجلات والدوريات
1969	31
1970	34
1971	23
1972	21
1973	13
1974	10
1975	14
1976	16
1977	16
1978	14

1- زاهدة ابراهيم، دليل الجرائد والمجلات العراقية 1869-1978، الطبعة الثانية، 1982، الملاحق.

ومن ضمن هذه المجلات ما هو متعلق بمهنة أو بفئة معينة من الجمهور، أمّا الدوريات فإنها غالباً ما ترتبط بتخصيص معين وتكرس له جل مواضيعها مثل: العلوم الطبية والصرفة والزراعة وغيرها.

لقد ظهرت عشرات الدوريات العلمية المتخصصة بعد عام 1968، وربما لم يفت جامعة أو جهةً علميةً إصدار الدوريات في شتى الموضوعات، وهذا أمر لم يكن معروفاً من قبل في العراق الذي لم يكن فيه كثير من الجامعات في البداية.

ولم تؤثر الحرب العراقية - الإيرانية على استمرارية صدور المجلات والدوريات، حيث يقدم الجدول التالي مثالاً على إصدارات دار الشؤون الثقافية العامة في وزارة الثقافة والإعلام من المجلات في السنة الأخيرة للحرب:[1]

المجلة	الهدف	تاريخ الصدور	عدد الصفحات	مجموع الأعداد التي تصدر وطبيعة الإصدار	الكمية التي تطبع لكل عدد/ النسخ
آفاق عربية	تعنى بالثقافة العربية التقدمية	أيلول 1975	160	12/شهرية	12,000
الأقلام	تعنى بالدراسات والأدب الحديث	أيلول 1964	160	12/شهرية	5,000
الطليعة الأدبية	تعنى بأدب الشباب	تشرين الثاني 1974	160	6/كل شهرين	4,000
الثقافة الاجنبية	تعنى بنشر الادب المترجم إلى العربية	تشرين الثاني 1980	200	4/فصلية	5,000
التراث الشعبي	تعنى بالدراسات والبحوث الفولكلورية	كانون أول 1971	200	4/فصلية	6,000
المورد	تعنى بالتراث الشعبي	أيلول 1969	240	4/فصلية	5,000
المجموع				42	37,000

1- وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية العامة، واقع المجلات الثقافية الصادرة عن الدار وآفاق تطورها، تقرير مؤرخ في 1988/10/31، رونيو، ص 21.

ويشير الجدول التالي إلى مجموع ما صدر من دوريات عام 1968 وحتى عام 1978:

السنة	عدد الدوريات
1968	56
1969	33
1970	33
1971	23
1972	21
1973	13
1974	14
1975	14
1976	16
1977	16
1978	13
المجموع	252

إنَّ المجموع الكلي لما صدر في العراق من دوريات منذ عام 1902 وحتى عام 1978 هو 340 دورية، ولا تتوافر معلومات دقيقة عن كميات النسخ المطبوعة من هذه الدوريات. ويبين الجدول الآتي مجموع النتاج الصادر في العراق خلال السنوات 1989-1992:

الموضوع	عدد الكتب 1989	عدد الكتب 1992
المعارف العامة	32	20
الفلسفة وعلم النفس	14	10
الديانة	169	53
العلوم الاجتماعية	292	149
اللغات	29	18
العلوم الطبيعية	132	24
العلوم الصرفة	194	85
الفنون الجميلة	25	11
الآداب	251	85
التاريخ والجغرافية	136	75

والأرقام السالفة تؤشر على حركة الإصدارات العلمية، ويتبين منها أن مجموع ما صدر من كتب بعد توقف الحرب العراقية - الإيرانية هو اعلى بكثير من الكتب التي صدرت بعد حرب الخليج الأولى.

لكن أدّى الحصار الاقتصادي على العراق إلى ايقاف صدور عديد من المجلات والدوريات بسبب شحة الورق ومستلزمات الطباعة، ورغم هذا فإنّ مجلة ألف باء ومجلة الرافدين الأسبوعيتيْن واصلتا صدورهما بانتظام مع بعض الدوريات والمجلات الأخرى.

الفصل الخامس

تاريخ الصحافة النسوية في العراق حتى عام 1968

مقدمة:

عرف العراق الصحافة النسوية لأولِ مرة في عام 1923 عندما أصدرت بولينا حسون مجلة (ليلى) التي استمرت حتى عام 1926، وتعرضت خلالها تلك الصحفية الرائدة إلى كثير من المتاعب؛ سواء على ايدي الصحفيين أم بعض الجمهور، مما اضطُرَّها إلى إيقاف إصدار مجلتها والهجرة إلى خارج العراق.[1] وتبحث هذه الورقة تاريخ وطبيعة صحافة الأفراد النسوية ومن ثم تاريخ وطبيعة الصحافة النسوية للمنظمات والجمعيات في العراق.

صحافة الأفراد:

المقصود بصحافة الأفراد النسوية تلك الصحف والمجلات التي أصدرها أفراد. لقد شهد العراق منذ بداية العشرينات وحتى نهاية الستينات من القرن العشرين صدور عدة صحف ومجلات فردية نسوية، وهي تعطي صورة لأنشطة حاولت أن تسهم في خدمة المرأة العراقية. لكن لم تصدر أية صحيفة نُسوية في العراق بعد توقف مجلة (ليلى) حتى عام 1936، وفي الواقع فقد قامت بعض الصحف والمجلات العامة بتخصيص صفحة أو أكثر ضمن صفحاتها لشؤون المراة من دون أن تكون تلك الصحف أو المجلات مخصصة بكاملها للمرأة. وأقامت بعض الصحف والمجلات ولسنوات كثيرة لاحقة على نشر صفحات وزوايا فيها للمرأة.

ويبدو أن عام 1936 شهد جملة متغيرات أدّتْ إلى انبعاث الصحافة النسوية من جديد في العراق، ومنها حدوث تحول في تعليم المرأة العراقية في ذلك العام، حيث توجه عديد من العراقيات لتلقي التعليم، وقامت الدولة بفتح أبواب التعليم العالي أمام الفتيات العراقيات.[2] وفي 17 حزيران 1936، صدرت مجلة (المرأة الحديثة) في بغداد ووصفت نفسها بأنها (صحيفة أسبوعية نسائية جامعة) وكان رئيس تحريرها رجل اسمه فاضل قاسم راجي وصاحبة الامتياز حمدية الأعرجي. واشتمل غلاف العدد الأول على صورة للأمير فيصل (الملك لاحقاً) تحمله ممرضة.

1- لمزيد من المعلومات عن مجلة (ليلى)، انظر د. خالد حبيب الراوي، من ارشيف الصحافة العراقية: كيف قمعت أول صحيفة نسوية في العشرينات، مجلة آفاق عربية، سنة 14، شباط.

2- صبيحة الشيخ داود، أول الطريق، بغداد، 1958، ص ص 76-77.

وفي الصفحة الثانية، وجهت المجلة كلمة إلى المرأة العراقية بقلم صاحبة الامتياز جاء فيها: (ها إنني أضع بين يديك صحيفتك الفريدة لتكون لسان حالك، يعبر عن آمالك واغراضك ويرشد بنات جنسك إلى الطريق القويم، إلى طريق النهضة الفكرية المباركة، وتحطيم قيود التقاليد البالية، إلى السير بالفتاة العراقية نحو الهدف الأعلى، حيث تخدم نفسها، وتواسي الرجل وتتحمل معه مشاق الحياة وأعباء النهوض بها).

ودعت الفتاة العراقية إلى دعم المجلة والاشتراك بها. ثم دعت الكتاب في صفحات أخرى للإسهام بالكتابة في جملة موضوعات اختارتها وخصصت لها جوائز وهي:

1- ماهو السر في انتشار العزوبية وماهو علاجها؟

2- مشكلة الزواج وماهو علاجه ؟

3- أسباب ضعف الرابطة العائلية في العراق

4- ما يجب على المرأة العراقية عمله لرفع مستواها الثقافي والاجتماعي.

وقد عالجت مجلة (المرأة الحديثة) عديداً من القضايا والأمور المتعلقة بالمرأة على صفحاتها، وقد صدر من هذه المجلة 8 أعداد فقط.

وفي 29 أب 1936، صدر العدد الأول من مجلة (فتاة العراق)، وكانت صاحبة الامتياز السيدة حسيبة راجي، ورئيس التحرير فاضل قاسم راجي، والمحررة الآنسة سكينة ابراهيم. وقدمت المجلة توضيحاً لسبب إصدارها بدلاً من (المرأة الحديثة)، حيث ذكرت بأن صاحبة امتياز مجلة (المرأة الحديثة) حمدية الأعرجي ستكون موظفة، لذا فإنها اضطرت إلى ترك المجلة (حيث لايجيز قانون المطبوعات للموظف أن يكون صاحب امتياز صحيفة)، وعليه تم نقل الامتياز باسم السيدة حسيبة راجي. (وذكرت المجلة أنها ابنة شقيقةِ رئيس التحرير)، كما تم استبدال اسم المجلة من المرأة الحديثة إلى فتاة العراق وهو السبب الذي أدى إلى احتجاب المجلة عن قرائها فترة من الزمن.

وحمل العدد الأول ترقيما هو (1-9) وهو امتداد لترقيم مجلة (المرأة الحديثة) الذي انتهى بالرقم 8، وهذا يعكس رغبة أصحاب المجلة باعتبار أن المجلتينِ واحدة وإنِ اختلفتْ تسميتُهما. وكتبت سكينة ابراهيم تقول في افتتاحية المجلة: (تحل (فتاة العراق) محل (المرأة الحديثة) مقتفية أثر شقيقتها في ميدان الخدمة العامة والعمل المثمر لرفع مستوى الفتاة العراقية الثقافي والاجتماعي، وتعميم النهضة الفكرية النسوية في هذه الربوع. وإذا كانت (اختها) قد توفقت إلى بذر هذه الروح بين طبقات النساء وسجل لها هذا الفخر في سجل النهضة النسائية المباركة- فالفتاة وهي أمضى عزماً واكثر حيوية- تأخذ على عاتقها إنماء تلك الروح وإثمار حركتها ومن ثم رفع مشعلها عالياً لتشع أنواره إلى جميع أطراف البلاد).

واستمرت هذه المجلة تصدر من دون انتظام مدة ثلاث سنوات ثم توقفت، وصدر منها ما يقارب 50 عدداً. فقد صدر العدد 49 للسنة الثانية في 31 مايس 1938، وصدر العدد الأول من السنة الثالثة بعده. وعادت مجلة (فتاة العراق) للصدور في عام 1949، وظهر منها بضعة أعداد ثم توقفت نهائياً في السنة نفسها.[1]

وفي 6 ايار 1937 صدرت جريدة (فتاة العرب) لصاحبتها ومحررتها ومديرتها مريم نرمة، ومديرها المسؤول المحامي صالح مراد. ووضعت الجريدة لنفسها شعاراً هو (جريدة أدبية نسائية اجتماعية غايتها تحرير الفتاة العربية والعرب وتقدم الفتاة العراقية) وذكرت بأنها ستصدر مرتين في الأسبوع مؤقتاً.

وكتبت مريم نرمة افتتاحية العدد الأول وجاء فيها :(خدمة لمجتمعنا النسائي أقدم هذه (فتاة العرب) لكل متعلمة ومتهذبة وراقية من بنات الوطن لتبث فيها أفكارها الوقادة ولتعلن للملأ بأننا نهضنا نهضة حقيقية). وذكرت نرمة بأنها بدأت النشر في عام 1921، وهذه المعلومة إن صحت، فتكون بذلك قد سبقت بولينا حسون، لكنها لم تذكر اين بدأت النشر أو أيّ شيء نشرت.

وكتب مصطفى علي في العدد الأول مقالةً طويلة عنوانها: (هل في العراق نهضة نسائية؟) وانتهى إلى التساؤل: وهل في العراق نهضة للرجل؟ ونشرت الجريدة صورة للشاعر الزهاوي تحت عنوان -نصير المرأة- ، وعلى الصفحة الثامنة نشرت مقالة عن إنكلترا عنوانها: (حق جديد تطالب به المرأة- لماذا لاتخاطب المرأة الرجل؟).

وتميزت جريدة (فتاة العرب) بكثرة الإعلانات فيها عن الملاهي والفنادق، وقد هاجمتها جريدة (الأنباء) على ذلك فردت عليها الجريدة وتحت عنوان: (ليقرأ صاحب جريدة الأنباء)[2]: (وهل يخفى عليك أنه لولا هذه الإعلانات التي هي عماد الصحافة لما استطاعت الصحافة على مداومة صدورها يوماً واحداً، وليعلم المغرضون بانني مداومة على مبدأي القويم وخطتي المستقيمة رغماً عن مقاومتهم ومضادتهم من تاريخ عزمي على إصدار جريدتي وإلى الآن وإنني أعرفهم واحداً واحداً).

واستمرت نرمة تعاني المتاعب في إصدار صحيفتها حيث كتبت تحت عنوان: إلى إخواني الصحفيين-[3] تقول إنها منذ ثلاثة أشهر تعاطت مهنة الصحافة (الشاقة والكاسدة في العراق). وفي عددها الأخير نشرت تحت عنوان - نداء إلى أخواتي وفتياتي

1- يتوفر لدى الباحث العدد رقم (12) من هذه المجلة لسنة 1949، وعدد آخر يليه مكرس للرياضة من دون رقم وربما يكون هو العدد الأخير، إذ لا تتوافر أعداد سنة 1949 في المكتبات.

2- العدد (6) في 23 ايار 1937.

3- فتاة العرب، العدد 18 في 12 أب 1937.

المديرات والمتعلمات والمتهذبات والراقيات والطالبات من بنات وطني العزيز -[1] وكانت رسالة طويلة ذكرت فيها معاناتها للحصول على امتياز إصدار الصحيفة حيث استغرقت ستة أشهر، وكانت تتابع طلبها في وزارة الداخلية للحصول على امتياز جريدة أدبية نسائية، وكان موظفو الدعاية يقولون لها إن الوزير لم ير طلبها، ثم أخذ أولئك الموظفون يتصلون بمتعهدي بيع وتوزيع الجريدة في الداخل والخارج وبأصحاب الإعلانات الحكومية والأهلية لكي لايعطوا إعلانات للجريدة مما سبب لها أضراراً جمة وكبدتها خسائر كثيرة.

ثم قامت بتقديم طلب إلى وزارة المعارف لتسمح لها بزيادة توزيع الجريدة في المدارس، وطلبت من المدرسات أن يجمعن الاشتراكات لديهن وأن يرسلنها لها بالبريد وإلا (اهمل الجريدة واقرأ على نهضتنا النسائية ألف سلام) وكان ذلك وداعها للقراء.

وفي أب 1946 صدرت مجلة (الرحاب)، وكانت (مجلة أسبوعية أدبية جامعة) تصدر في الشهر مرتين مؤقتاً، لصاحبتها ورئيس تحريرها الآنسة أقدس عبد الحميد، ومديرها المسؤول المحامي محمود عبود الخفاف، وحمل غلاف العدد الأول صورة الملك فيصل الثاني والوصي على العرش عبدالاله. وكتبت المجلة تصف خطتها:[2] (.... مجلتنا هذه المولودة التي عسرت ولادتها، وقبل أن ترى عينها الحياة وضعت في طريقها العراقيل والموانع وأشيع عنها إشاعات سيئة من أناس لاضمير لهم ولامبدأ.

أن الغاية من إصدار الرحاب هي مساعدة المرأة العراقية في نهضتها، والدفاع عنها، وتقوية العائلة العربية على أساس من المحبة والألفة، وبذر بذور العلم والتطور في مجتمعنا العربي، وإبداء النصح إلى الذين خدعتهم المبادىء الطارئة فانحرفوا عن جادة الحق وكفروا بعاداتنا وأخلاقنا وقوميتنا).

وتحدثت صاحبة المجلة عن ظروف إصدار المجلة فقالت تحت عنوان (ما قالوا عني): (عندما بدأت بأخذ امتياز هذه المجلة الفتية حز في نفوس البعض ممن لاخلاق لهم أن تتمكن فتاة عربية عراقية من الظهور على مسرح الصحافة العراقية الكريمة فتؤدي ما عليها من واجبات نحو وطنها وأمتها. فقالوا إنني جاسوسة (لجانب الكرخ) ثم قالوا جاسوسة (للوزيرية)، ثم قالوا جاسوسة (حكومية)، وأخيرا (اجنبية)، ولكن الله أظهر براءتي (وصخم وجوههم).

وعللت سبب تسميتها لمجلتها بالرحاب لأنها تدل: (على رحابة بلادنا العربية الممتدة من شمال إفريقيا والجزيرة العربية إلى شمال العراق وسميتها الرحاب لرحابة

1- فتاة العرب، العدد 24 في 21 تشرين أول 1937.

2- مجلة الرحاب، العدد 1.

صدورنا، وهذه كلمة عربية بحتة فليسكت الذين لايعلمون). ويبدو أن بعضاً منهم كان يغمزها لتسميتها مجلتها بالرحاب (نسبة إلى اسم القصر الملكي الرحاب)، فاضافت في عدد لاحق أن الاسم جاء من صيغة رحاب في الجزيرة العربية.[1]

وذكرت صاحبة المجلة أن بعضاً من الأثرياء ممن أرسلت إليهم المجلة للاشتراك بها أعادوها إليها وعَلّقت:[2] (إنها لا تكلفهم شيئاً مع أنهم يصرفون على الحفلات وعلى الموائد الخضراء مبالغ طائلة). وذكرت في مكان آخر: (إنَّ المجلة لا تكلفه شيئا طيلة سنة كاملة بالنسبة لما يصرفه على غانية في ليلة واحدة)، وهذه الطريقة في التلويح بالتشهير كانت مألوفة لدى بعض ممن عملوا في الصحافة العراقية للضغط على الأثرياء من أجل استحصال الاشتراكات.

وكانت مجلة (الرحاب) كثيرةَ المداهنة للمسؤولين البارزين في الدولة وللعائلة المالكة، وقد أصدرت عدداً مكرّساً بأكمله لعيد ميلاد الوصي عبدالإله، ووصفته صاحبة المجلة بافتتاحية عنوانها - عاش الامير-[3] بأنه (أمير التقوى)!

ويبدو أن اتجاهها السياسي السلطوي كان سبباً مباشراً في الهجوم عليها، بل وكان مدعاة لتعطلها في أكثر من مرة، نتيجة لاستقالة مدرائها المسؤولين وليس من قبل السلطات الحكومية المختصة. وهذا أمرٌ قلما حدث في تاريخ الصحافة العراقية. وكتبت صاحبة المجلة:[4] (لايكاد يصدر عدد من أعدادها إلا وتفاجأ باستقالة مديرها المسؤول مما يؤخرها عن الصدور ويحجبها عن القراء بعض الوقت. وليعلم هؤلاء الناس بان الرحاب ستواصل كفاحها لأنها مع الحق ووراء الإصلاح، ولأنهم في ركاب الباطل وفي أعتاب الضلال).

وقد تعاقب على إشغال مكانة المدير المسؤول كل من محمود عبود الخفاف وفوزي عبد الواحد وعبد الرزاق الجميلي وفاضل السامرائي، وكانت تصدر أحياناً من دون اسم للمدير المسؤول. ورغم هذا، فقد نشرت هذه المجلة في أعدادها مقالات وموضوعات عديدة تخص المرأة العراقية وشؤونها المختلفة.

وفي 15 تشرين الثاني 1948 صدرت مجلة (بنت الرشيد) حيث تولت السيدة درة عبد الوهاب إصدارها وكان مديرها المسؤول هو المحامي رشيد حميد العزاوي، وأعلنت أنها (مجلة أدبية اجتماعية فنية) تصدر مرتين في الشهر. وكان يغلب على المجلة الطابع الفني، وأكثر موضوعاتها مكرسة للفن والفنانين، ونشرت في أعدادها بعض المقالات عن المرأة.

1- مجلة الرحاب، العدد 2، 16 أب 1946.
2- العدد السابق.
3- مجلة الرحاب، العدد 5 في 27 تشرين الثاني 1946.
4- مجلة الرحاب، العدد 8 في 1 نيسان 1947.

وذكرت صاحبة المجلة، في مقابلة صحفية أُجريت لها في وقت لاحق[1] أنها كانت وحدها كادر المجلة، فقد كانت تصور بنفسها التحقيقات التي تجريها مع الشخصيات النسوية، وكانت تترجم عن المجلات الإنكليزية والفرنسية ماهو مناسب للنشر. وذكرت صاحبة المجلة أن مجلتها كانت (تحفز العراقيات على مطالب وحقوق لا تتناسب مع التقاليد والعادات). وقد صدر من هذه المجلة أربعة أعداد فقط ثم احتجبت عن الصدور.

وفي 3 أب 1963، صدرت مجلة (المرأة) وكان غلافها يتضمن صورة فتاة في زي كشاف وكتبت المجلة أنها تتطلع إلى الغد العربي المشرق. ووصفت المجلة نفسها بأنها (مجلة أسبوعية جامعة) لصاحبها ورئيس تحريرها خالد عبد الرحمن الناصر. وجاء في افتتاحية العدد الأول (مع انطلاقة شعبنا من أجل بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي ترفع المرأة صوتها على صفحات هذه المجلة لتساهم في عملية البناء الاجتماعي كما كان شأنها أيام النضال ضد العهود المتفسخة... ما أحرى المرأة العربية أن تكون اليوم كما كانت أمس إحدى ركائز المد الشعبي والنضال البناء الهادف. ولتكون ركناً تستمد منه النضال الثوري جيلاً يتحدى القدر. جيلاً ينبع تفكيره من واقع شعبنا لتنقلب عليه. جيلاً يخطط لمستقبله ويبني مصيره. جيلاً ثورياً صاعداً. تلك هي رسالة المرأة العربية اليوم).

وظهر في المجلة عدد من اللقاءات مع رئيس الوزراء ووزيري المواصلات والعمل، ومجموعةٌ من المقالات والقصائد والقصص ذات العلاقة بالمرأة. وكان العدد يخلو من الجاذبية في إخراجه وألوانه ومواضيعه. وظهر العدد اللاحق من المجلة باسم (الأسبوع) في 11 أب 1968 بدلاً عن (المرأة) ومن دون أية أشارة إلى سبب تغيير الاسم، إنما اكتفت بنشر إعلان على الغلاف الداخلي بينت فيه إدارة المجلة بأنها ستعوض مشتركيها بمجلة الأسبوع وبذلك توقفت مجلة (المرأة) بعد صدور عدد واحد منها فقط.

وكانت وزارة الإرشاد (الثقافة والإعلام) قد وافقت على منح خالد عبد الرحمن الناصر امتيازا لإصدار مجلة باسم (المرأة) باللغتين العربية والإنكليزية[2] غير سياسية اجتماعية أسبوعية. وقد قدم صاحب المجلة طلباً إلى وزارة الإرشاد في 1963/8/4 لتغيير اسم المجلة إلى (الأسبوع) وذكر في طلبه (أنَّ اسمها لايتماشى مع صفة المجلة). ووافقت الوزارة في 1963/8/5 على تغيير الاسم. ثم أصدرت الوزارة قراراً بإيقاف إصدار مجلة (الأسبوع) لعدم توافر الشروط القانونية في صاحب المجلة.

وفي 9 حزيران 1968 صدرت جريدة (صوت المرأة) لصاحبتها رابحة الجميلي وكانت ذات حجم نصفي (تابلويد) وبـ 16 صفحة مكرسة جميعها للمرأة بأخبارها

1- مجلة المرأة، أربعون عاما برفقة القلم، العدد 249 في 1990.

2- المركز الوطني لحفظ الوثائق، وزارة الثقافة والإعلام، إضبارة رقم 157.

وتحقيقاتها الصحفية ومقالاتها وثقافتها وفنونها ورياضتها. وكانت تنتشر افتتاحيتها تحت عنوان (رأي المرأة) وصدر العدد السابع منها بتاريخ 30 تموز 1968. وقد وصفها أحد الكتاب بأنها[1] (تكاد تكون مهملة من القراء والأدباء على حد سواء).

خاتمة:

يمكن إجمال الملاحظات الآتية على صحافة الأفراد النسوية في العراق:

1- تميزت بقصر عمر إصدارها، فلم تستمر أيٌّ منها أكثر من ثلاث سنوات، وبشكل متقطع غير منتظم.

2- اعتمدت على التمويل الفردي المحدود الذي لم يسعفها بإمكانية الاستمرار على الصدور فترات طويلة.

3- اختلفت دوافع أصحاب وناشري هذه الصحف والمجلات ما بين الدعوة للنهضة النسوية وما بين الانتفاع المتعدد الغايات من هذا النوع المتخصص من الصحافة.

4- افتقرت جميع صحف ومجلات الأفراد إلى الشكل الجذاب والأنيق الذي يماثل الصحافة النسوية الصادرة في عديد من دول العالم، حيث كانت تطبع على ورق جرائد وبلونين للغلاف على الأغلب.

5- حاولت أن تستثير الكتاب والكاتبات للمساهمة في إغناء مواضيعها، لكنها لم تكن قادرة على منافسة موضوعات المجلات النسوية العربية والأجنبية من حيث إثارة اهتمام المرأة بها، وكان كثير من موضوعاتها عن المرأة وليس للمرأة.

6- إن قلة عدد المتعلمات والقارئات وضعف المستوى الاقتصادي العام أثَّرَ بشكل مباشر على توزيع وانتشار هذا النوع من الصحافة.

صحافة المنظمات والجمعيات:

تعكس الصحف والمجلات النسوية التي صدرت في العراق طبيعة الحركات النسوية التي صاحبت الدعوة إلى استنهاض وتحرير المرأة. لقد كانت الصحف والمجلات النسوية في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين يصدرها غالباً أفراد، ولم تدم تلك الصحف طويلاً، إذ عانت من ضغوطات اقتصادية واجتماعية ادت إلى توقفها بعد فترات قصيرة من ظهورها.

وفي الأربعينات من القرن العشرين، وتحديداً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت في العراق جمعيات ومنظمات نسوية، راح بعضها يصدر صحفاً تعبر عنها وهي كالتالي:

1- سليم طه التكريتي، الصحافة النسوية في العراق، مجلة العاملون في النفط، العدد 83، ايار 1969.

1 - فتاة الرافدين: صدرت هذه المجلة عن مؤسسة وهي دائرة العلاقات العامة في القنصلية البريطانية في البصرة. وظهر العدد الأول من (فتاة الرافدين) في كانون الأول 1943، وكانت تتولى تحريرها المسز م. مكفرسون، وهي ثاني سيدة بريطانية تتولى رئاسة تحرير صحف في البصرة، إذْ سبقتها المسز لوريمر في الحرب العالمية الأولى إلى رئاسة تحرير صحيفة (البصرة تايمز -الأوقات البصرية).[1]

وكانت (فتاة الرافدين) تذكر بأنها المجلة النسوية الوحيدة من نوعها في الشرق الأوسط، وأنها تصدر في البصرة وخصيصاً لنساء العراق (وتصدر في اليوم السابع من كل شهر). وكانت المجلة في الحقيقة مكرسة للدعاية لبريطانيا على الرغم من وجود إسهامات أدبية وثقافية لعراقيين وعرب فيها. وعلى سبيل المثال، فقد نشرت مقالة مصورة عن جيش النساء الزراعي، وهو عن النساء البريطانيات العاملات في الزراعة.[2]

ونشرت مقالة عن دور الحضانة البريطانية في زمن الحرب،[3] كما نشرت صورة لماري تشرشل ابنة رئيس الوزراء البريطاني مرتدية بذلة ملازم ثان في الجيش الإقليمي النسوي البريطاني، ومقالة عن ممرضات الصحراء البريطانيات.[4] وفي عددها السادس نشرت مقالة مصورة عن القوة البحرية النسوية، وذكرت أنه توجد في البصرة 7 جنديات بحرية بريطانيات و4 ضابطات. وفي العدد اللاحق نشرت موضوعاً عنوانه - الفتاة الإنكليزية مَثَلٌ أعلى للمرأة-.[5]

وتوقفت مجلة (فتاة الرافدين) عن الصدور في كانون الأول 1946 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقالت المسز مكفرسون في العدد الخير: (إنَّ الهدف من إصدارها (كان) امداد النساء والفتيات في العراق والأقطار العربية الأخرى في الشرق الأوسط بالأنباء والموضوعات التي تستهوي العنصر النسائي، لاسيما وأنه من المتعذر عليهن الحصول على مجلات من هذا النوع طيلة سنوات الحرب والشهور الثمانية عشر التي تلت استسلام بريطانيا).[6]

وكانت المجلة تطبع بحجم الكتاب (16/1) وعلى ورق صقيل وحافلة بالصور وبداخلها صفحات ملونة للأزياء، الأمر الذي لم تعرفه الصحافة العراقية في حينها. يعد إصدار هذه المجلة في زمن الحرب، وإبّان الاحتلال البريطاني الثاني للعراق،

1- ارنولد تي ولسن، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ترجمة فؤاد جميل، بغداد، 1969، ص 139.

2- فتاة الرافدين، العدد 3، 1944.

3- فتاة الرافدين، العدد 4، 1944.

4- فتاة الرافدين، العدد 5، 1944.

5- فتاة الرافدين، العدد 7، كانون الثاني 1944، والمقالة لكاتبة عراقية اسمها انيسة عبد الامير الحلي، وقلما كانت المقالات الدعائية لبريطانيا مكتوبة من قبل عراقيين في هذه المجلة.

6- صبيحة الشيخ داود، أول الطريق، بغداد، 1958، ص 207.

مؤشراً واضحاً على الأهداف الكامنة خلف إصدارها وهي بث الدعاية لبريطانيا. إن وضع (فتاة الرافدين) ضمن صحافة المنظمات والجمعيات يعود إلى أنها صدرت عن مؤسسة كانت تعنى بجمعية أخوات الحرية في العراق.[1]

7 – مجلة تحرير المرأة: وهذه المجلة أصدرتها جمعية الرابطة النسائية[2] في 5 كانون الثاني 1946 وكان مديرها المسؤول المحامي نعيم شهرباني.[3] وجاء في افتتاحية العدد الأول من هذه المجلة الآتي:

(تصدر هذه المجلة جمعية الرابطة النسائية وهي تسعى إلى أن تساهم في تحرير المجتمع العراقي ورفع المستوى الثقافي والعلمي فيه عن طريق العمل لخدمة المرأة.... إن المرأة العراقية يائسة من إصلاح حالتها مستسلمة للقنوط، فمن الواجب أن نحيي في نفسها الثقة ونحيي فيها الوعي الذي يجعلها تشعر أنها جزء له شأن خطير في تطور المجتمع، وأنَّ من يتصدى في طريق مسيرها، إمّا أن يكون رجعياً يخشى التطور ويدعو للجمود خدمة لمصالح معينة، وإما أنه مدفوع لكي يكون حجر عثرة في سبيل كل تقدم، وإما أنه جاهل غير بصير لا يرى لنفسه حقوقاً فكيف به يشعر بحقوق النساء).

وتميز العدد الأول بمساهمة الكاتبات والشخصيات النسوية المعروفات ومنهنّ: عفيفة رؤوف، والدكتورة أمة العزيز الزهاوي، وروز خدوري والدكتورة سانحة أمين زكي، ونزيهة جودت الديليمي. وجاء في مقالة لعفيفة رؤوف عنوانها - كيف نناضل لأجل الحرية والحقوق - ما يلي: (تساءلت هل يمكن أن تطالب المرأة بحقوقها السياسية والاقتصادية ورفيقها الرجل محروم منها. وهل يمكن أن تناضل المرأة من أجل حريتها إذا كان الرجل مقيداً بقيود الأحكام الموضوعة. إني أرى أن المرأة جزء من وحدة المجتمع، والمجتمع القائم على أسس الحرية والعدل لا يستسيغ عبيداً رجالاً كانوا أم نساءً، وبذلك يقتضي واجب المرأة أن تساهم بالمطالبة بحرية عامة شاملة يتذوق الجميع لذائذها مهما كان جنس الناس رجالاً ام نساءً. فالحرية لكل فرد هي الغاية المنشودة. الحرية من البؤس والجوع، والحرية من الضعف والمرض، والحرية من الجهل والتعصب. أيختلف مفهوم هذه الحريات بين الرجال والنساء؟ كيف يمكن أن يختلف.

إن الطريق للعمل واضح وبسيط، فنحن في حاجة إلى تكتل هذه المشاعر والجهود الفردية. فكيف نتكتل؟ ليس هناك إلا سبيل واحد للتكتل هو تأسيس المنظمات

1- للمزيد من المعلومات عن هذه الجمعية، انظر د. خالد حبيب الراوي، من فصول الدعاية البريطانية في العراق أثناء الحرب العالمية الثانية: نوادي إخوان الحرية، مجلة آفاق عربية، تشرين الثاني/كانون الأول - السنة الحادية والعشرون 1996، ص ص 27-31.

2- صبيحة الشيخ داود، أول الطريق، ص 174، حيث تذكر الكاتبة أن جمعية مكافحة النازية والفاشستية التي تأسست عام 1942 قد تحولت فيما بعد إلى جمعية الرابطة النسوية، وكانت تسعى إلى رفع مستوى المرأة الثقافي عن طريق المحاضرات العلمية والمناقشات الأدبية ومكافحة الأمية.

3- مقابلة شخصية معه في 1994/11/20، وهو محام يهودي ذكر أن المجموعة التي كانت تصدر المجلة وطنية يسارية.

الاجتماعية أي (الجمعيات)، فكل فتاة مثقفة واعية لا تبدي فاعليتها في كتلة نسويّة أو كتلة وطنية أو خيرية تكون قد أخلت بواجبها الوطني عن حسن نية أو من حيث لا تشعر بالضرر، أو خوفاً من التقولات وأحاديث الناس أو خشية من المجهول).

ونشرت المجلة خبراً عن المؤتمر النسوي الدولي الذي عقد في باريس، وأعربت المجلة عن أسفها لعدم مشاركة المرأة العراقية بأعمال المؤتمر (وعرض أهدافها الوطنية عليه في هذه الفرصة المناسبة والتعاون مع نخبة ممتازة من المناضلات العالميات لتحقيق أماني الشعوب الضعيفة؟).

وصدر العدد الثاني في 2 كانون الثاني 1946 وكان عنوان افتتاحيته - ماذا نقصد بتحرير المرأة - بقلم عفيفة رؤوف:

(إذا لم يتحقق للمرأة مجال العمل الحر في ميادين الإنتاج الاقتصادي والفكري، وإذا لم يتهيأ لها مجال الثقافة في ظل نظام ديمقرطي قائم على أساس المساواة، فلن يتسنى لنا محو هذه الوصمة الشائنة من مجتمع فرض على المرأة المسكينة أن تكون بضاعة رخيصة).

ونشرت المجلة مجموعة من المقالات حول تحرير المرأة وشؤونها المختلفة، ويلاحظ على هذه المجلة تركيزها على المواضيع الفكرية الجادة، وأنها ذات اتجاه يساري واضح. وكان عددها الثاني هو عددها الأخير.

3 - مجلة الاتحاد النسائي: صدر العدد الأول من هذه المجلة في 1 ايار 1950 وكانت تعبر عن الاتحاد النسائي العراقي الذي أعلن أنه يهدف إلى الأخذ بيد المرأة العراقية ورفع مستوى العائلة العراقية وخدمة المجتمع بوسائل عديدة منها:[1]

1 - توثيق الروابط التعاونية بين الجمعيات النسوية المختلفة في العراق.

2 - توثيق الروابط الثقافية والاجتماعية والقومية مع الجمعيات النسوية في الأقطار العربية.

3 - توثيق العلاقات بين الجمعيات النسوية في العراق والمؤسسات العالمية التي تستهدف رفع مستوى المرأة والمجتمع في العالم.

4 - توثيق جهود نساء العراق لرفع مستوى المرأة العراقية صحياً واجتماعياً ومدنياً وشرعياً واقتصادياً.

وكتبت آسيا توفيق وهبي في العدد الأول تقول: (وقد خطا اتحادنا خطوة لاحقة أخيراً في إخراج مجلتنا هذه إلى عالم الوجود لتكون همزة الوصل بين الاتحادات النسوئية العالمية من جهة وبيننا وبين الاتحادات النسوية العربية من جهة ثانية، ولكي تكون في نفس الوقت صلة روحية بين المرأة العراقية والمرأة العربية في مختلف الأقطار).[2]

1- صبيحة الشيخ داود، مصدر سبق ذكره، ص ص 175-176.

2- سليم طه التكريتي، الصحافة النسوية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 9.

وكانت المجلة تصف نفسها بأنها - مجلة شهرية اجتماعية عامة - ويحررها نخبة من مثقفي ومثقفات البلد - وكانت صاحبة الامتياز هي السيدة آسيا توفيق وهبي والمدير المسؤول زكي امين. وكانت المجلة تنشر مقالات وموضوعات وقصصاً وقصائد بأقلام كتاب معروفين، وتتناول موضوعة تحرير المرأة والنهوض بها في أعدادها المختلفة.

وقد أُلغي امتياز المجلة في عام 1954 اثر صدور مرسوم المطبوعات في ذلك العام. ثم عادت السيدة آسيا توفيق وهبي وقدمت طلباً لمنحها امتياز إصدار مجلة باسم (الاتحاد النسائي العراقي) وعينت السيدة سهيلة منذر فتاح رئيسة لتحريرها. وتم منحها الامتياز في 1958/3/15. وإثر ذلك كتبت السيدة وهبي تذكر بان المجلة عادت إلى الصدور بعد مرور ثلاثة اعوام على توقفها لأسباب قاهرة لم تستطع التغلب عليها، وأهمها شمولها بمرسوم المطبوعات الصادر عام 1954 الذي عطل إصدارها.

ثم قومت مرحلة الإصدار الأولى كما يأتي: (لم نتجه في إصدارها إلى الزركشة الظاهرة وتنميق الحديث وتزويقه، ولقد تجنبنا صناعة الكلام فصدرت في لغة مبسطة سليمة تلقي معانيها العميقة الشاملة على أخواتنا الفضليات وتقص عليهن أحسن قصصها لإصابة الهدف في خدمة المرأة العراقية متوخية الصدق والصراحة في كل ما حوته ونشرته).[1]

وصدر قرار بإلغاء امتيازها في 1960/5/8 لاحتجابها عن الصدور لأكثر من ستة أشهر.[2] وكان مجموع ما صدر منها طيلة فترة صدورها يقل عن ستين عدداً. وجرت محاولة لإصدار المجلة باسم آخر هو (المرأة العراقية) من قبل زكية شاكر لتحل محل آسيا توفيق وهبي وسافرة جميل حافظ بدلاً عن سهيلة منذر فتاح، لكن السلطات المسؤولة لم توافق على الطلب.[3]

4 - مجلة المرأة: صدرت هذه المجلة في مايس 1959 وكان صاحبها الهيئة المؤسسة لرابطة الدفاع عن حقوق المرأة ورئيس تحريرها الدكتورة نزيهة الدليمي. وكانت وزارة الإرشاد قد منحتها الامتياز بتاريخ 1959/4/2 بعد تقديم طلب إلى وزير الإرشاد لإجازة مجلة أسبوعية تعبر عن أهداف رابطة الدفاع عن حقوق المرأة، وتكون وسيلة لرفع مستوى المرأة الفكري والثقافي والاجتماعي والصحي، وتعميق الوعي الوطني بين جماهير النساء العراقيات.

وجاء في الطلب:[4] (ستكون المجلة باسم المرأة، ولما كان العرف القانوني يعتبر المقالات الوطنية سياسية، فإنَّ ذلك يضطرنا على أن يكون طلب المجلة الرسمي كمجلة سياسية، هذا

1- مجلة الاتحاد النسائي العراقي، العدد 43، السنة الثامنة، نيسان 1958.

2- المركز الوطني لحفظ الوثائق، وزارة الثقافة والإعلام، إضبارة رقم 129.

3- المصدر السابق.

4- المركز الوطني لحفظ الوثائقن وزارة الثقافة والإعلام، إضبارة رقم 103.

مع العلم أنّ سياسة المجلة ستكون في حدود أهداف الرابطة ولا تمثل وجهة نظر سياسية معينة وتخوض المواضيع السياسية بالقدر الذي يرفع وعي النساء الوطني ضد الاستعمار).

وأحالت وزارة الإرشاد الطلب إلى الحاكم العسكري العام فلم يعترض على إصدار المجلة، وبذلك تمت الموافقة على منحها الامتياز. وصدر ملحق شهري لمجلة (المرأة) باسم الرابطة أشرفت عليه عفيفة رؤوف، وصدر العدد الأول في 20 أب 1960.[1]

وفي 1962/8/18 طلبت الرابطة إلى وزارة الإرشاد إضافة اللغة الكردية إلى جانب العربية في المجلة، وبررت ذلك بأن عدداً كبيراً من القارئات الكرديات في الألوية (المحافظات) الكردية هن من قارئات المجلة. وردت عليها الوزارة في 1962/6/16 تخبرها بان تتقيد بحدود الامتياز وذلك بإصدار المجلة باللغة العربية فقط.

ولم تدم هذه المجلة طويلاً؛ إذ توقفت في عام 1962، ويمكن القول بأنّ توزيع هذه المجلة وعدد قرائها كان هو الأكبر بين المجلات النسوية التي صدرت قبل عام 1968 وذلك لارتباطها بحزب.

5 – مجلة رسالة المرأة: حصلت منظمة نساء الجمهورية على امتياز إصدار مجلة باسم (رسالة المرأة) في 1963/8/11، على أن تصدر في بغداد باللغة العربية. وكان الامتياز ينص على وصفها بأنها سياسية اجتماعية شهرية. ولم تتمكن المنظمة من إصدار أي عدد من هذه المجلة.

خاتمة:

إنّ أهم ما يميز معظم تلك الجمعيات والمنظمات أنها لم تكن جماهيرية، وكانت أنشطتها تقاد من قبل قلة من النسوة، ونطاق تحركاتها محدودة في العاصمة أو في بعض المدن الكبرى مثل: البصرة والموصل، باستثناء مجلة (المرأة)، أمّا جماهير النسوة المنتشرات في أرجاء العراق واللائي يشكلن نصف عدد السكان تقريباً، فلم يكن لهن اتصال بتلك المنظمات والجمعيات، مما يدل على النطاق الضيق الذي كانت تتحرك فيه تلك الجمعيات والمنظمات.

لذا فإنّ صحافة المنظمات والجمعيات النسوية التي صدرت في تلك الفترة تعبر عن البنية الضعيفة للمنظمات النسوية نفسها لقلة الدعم المالي والاجتماعي، وإنّ تأثير تلك الصحف على الجماهير النسوية أو لصالحها لم يكن شيئاً يعتد به. لكن بالمقابل، فإنّ إصدار صحف نسوية في الظروف الصعبة التي كان يمر بها العراق حينذاك يعد عملاً رائداً وكفاحاً من أجل حالٍ ومستقبلٍ أفضلَ للمرأة العراقية.

1- وائل أحمد النحاس، تاريخ الصحافة العراقية 1958-1963، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، قسم التاريخ، 1993، ص 99.

الفصــــل السادس

الصحافة النسوية في العراق

وكيف قمعت أول مجلة نسوية في العراق

مقدمة:

تشكل النساء نصف عدد السكان تقريباً في العالم، ويرتبط تطور الدول عادة بتطور البشر فيها، وقد مرت المرأة العراقية بعهود من أسوأ عهود الامتهان والتخلف، وكان ذلك انعكاساً للتخلف الذي فرضته القوى الأجنبية التي حكمت العراق. وقد وصفت إحدى الصحف العراقية الصادرة قبل الحرب العالمية الأولى وضع المراة العراقية آنذاك بالشكل الآتي:

(إنَّ حالة المرأة في مدينة بغداد حالة يستحي القلم من تحريرها؛ لأنه لايوجد بينهنَّ واحدة من عشرة الآف ممن يُحسنَّ القراءة)، وتمضي الجريدة بالقول إنَّ الشاعر الرصافي عندما نظم قصيدته النسوية التي تناقلتها الجرائد السورية، توالت الردود عليه وطالبت بتحريم تعليم المرأة شيئاً من المعارف والعلوم (لأنهن لايصلحن لذلك وإنهنَّ من سقط المتاع... ولكنهم تساهلوا الآن في تعليمها فرخصوا للمرأة تلاوة القرآن العظيم بشرط عدم تناول القلم لخط شيء لأنَّ ذلك محظور).[1]

وهذه الصورة لتعليم المرأة تبين حجم الأمية والجهل الذي كان يعيشه نصف المجتمع العراقي المكون من النساء، وينبغي ألا يغرب عن البال أنَّ حال المرأة العراقية في الأرياف والمدن البعيدة كان سيئاً للغاية لأنَّ فرص التعليم بالنسبة إليها كانت معدومة.

وتروي إحدى رائدات الحركة النسوية في العراق في كتاب لها عن المرأة العراقية[2] أنَّ أول رئيس للوزراء في العراق وهو السيد عبد الرحمن النقيب بلغ تطيره من السفور حدّاً أنْ حذر أهل منزله من السير داخل المنزل من دون عباءة خشية أن تمر إحدى الطائرات فيقع نظر الطيار عليهن.

لقد كانت الدعوة في بدايات القرن العشرين إلى إعطاء المرأة بعض الحقوق مثل التعليم تجابه باستنكار من قبل المحافظين في المجتمع، بل إنَّ صوت استعباد المراة كان قوياً، حتى إنَّ أحد رجال الدين وهو الشيخ محمد سعيد النقشبندي ألف كتاباً سمّاه (السيف البارق في عنق المارق) دعا فيه إلى وجوب تسلط الرجل على المرأة وعدم منحها الحريات.

1- د. عناد اسماعيل الكبيسي، الادب في صحافة العراق منذ بداية القرن العشرين، النجف، 1972، نقلا عن جريدة الرقيب البغدادية، ص 204.

2- صبيحة الشيخ داود، أول الطريق إلى النهضة النسوية في العراق، بغداد، 1958، ص 96.

وباختصار، فإنَّ المرأة العراقية وخلال مئات السنوات لم يكن لها حظ من التعليم إلاَّ النَّذر البسيط، ولم تكن لها أية إسهامات في الحياة العامة. ورغم هذا الطمس التأريخي لدورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية فقد بدأت بعض الأصوات ترتفع في مطلع القرن العشرين لمنح بعض الحريات والحقوق للمرأة.

وفي تلك الفترة ظهرت أول مجلة نسوية في العراق وهي مجلة (ليلى) في عام 1923. ولنلق نظرة موجزة على الصحافة النسوية في العراق قبل أنْ نتعرض تفصيلاً لمجلة (ليلى).

الصحافة النسوية في العراق:

بعد صدور مجلة (ليلى) راحت بعض الصحف العراقية تنشر أعمدة أو صفحات وجهتها إلى المرأة ضمن الصفحات المتخصصة التي كانت تنشرها وكانت متقطعة الظهور. وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على توقف مجلة (ليلى) صدرت مجلة (المرأة الحديثة) في عام 1936.[1] وظهر منها ثمانية أعداد ثم توقفت في السنة نفسها، وصدرت مجلة (فتاة العراق) في السنة نفسها، وظلت هذه المجلة تصدر حتى عام 1939، ولم تكن منتظمة الصدور. وفي عام 1937 ظهرت جريدة (فتاة العرب) وأصدرت 22 عدداً ثم توقفت في السنة نفسها أيضاً.

وتميز هذا النوع من الصحافة النسوية الذي صدر في الثلاثينات من القرن العشرين بأنه كان ذا مستوى تحريري وإخراجي متواضع، وكان القطاع الخاص يقف خلف عملية إصدار هذه الصحافة. أمَّا مرحلة الأربعينات من القرن العشرين، فقد تميزت بظهور صحافة المنظمات والمؤسسات إلى جانب صحافة القطاع الخاص. فقد قامت القنصلية البريطانية في البصرة بإصدار مجلة (فتاة الرافدين) التي وصفت نفسها بأنها (المجلة النسائية الوحيدة من نوعها في الشرق الأوسط، مصوره، لمحررتها مسز م. مكفرسن). وقد استمرت هذه المجلة بالصدور حتى عام 1946. ورغم اسهامات بعض الكتاب العراقيين في المجلة إلا أنه يبدو أنها كانت تطبع خارج العراق، فقد كانت ذات ورق صقيل وألوانٍ متعددة وإخراجٍ فني متطور وحافلةً بالصور.

وأصدرت جمعية الرابطة النسائية مجلة (تحرير المرأة) في عام 1946، ولم يصدر منها سوى عدد واحد. وفي العام نفسه أصدرت مجلة (الرحاب) عشرةَ أعداد ثم توقفت. كما أصدرت جمعية حماية الأطفال في العام نفسه مجلة (الأم والطفل)، واستمرت هذه المجلة تصدر سنوات طويلة وهي تهتم بالقضايا الصحية والبيئية للأم وطفلها.

وفي عام 1948، صدرت مجلة (بنت الرشيد) ولا يتوفر منها سوى عددها الأول. وفي عام 1950 أصدر الاتحاد النسائي العراقي مجلة (الاتحاد النسائي) واستمرت تصدر بشكل متقطع حتى عام 1958.

1- انظر كتاب عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، الجزء الاول، الطبعة الثالثة الموسعة، لبنان، صيدا، 1971. وزاهدة ابراهيم، كشاف الصحف والمجلات العراقية، بغداد، وزارة الإعلام.

وبعد ثورة 14 تموز 1958، أصدرت رابطة المرأة العراقية مجلة (المرأة) التي استمرت حتى عام 1963. وبعد ثورة 8 شباط 1963 أصدرت منظمة نساء الجمهورية مجلة (رسالة المرأة)، كما صدرت مجلة (المرأة) في العام نفسه، ثم غيرت اسمها إلى (الأسبوع) ولم يصدر منها سوى خمسة أعداد.

وبعد عام 1968، صدرت مجلة (المرأة) عن الاتحاد العام لنساء العراق، وتوقفت في عام 1990. ويلاحظ أنَّ الصحف النسوية في العراق باستثناء مجلة (المرأة) التي أصدرها الاتحاد العام لنساء العراق كانت قصيرة العمر، وبالتالي يصعب القول بأنَّ تأثيرها كان بيّناً على الحركة النسوية في العراق.

مجلة ليلى:

صدر العدد الأول من مجلة (ليلى) في الخامس عشر من تشرين الأول 1923[1] ووصفت ظهورها بأنه في سبيل نهضة المرأة العراقية، وعرفت نفسها بأنها (مجلة نسائية شهرية تبحث في كل مفيد وجديد مما يتعلق بالعلم والفن والأدب والاجتماع وتدبير المنزل). أمّا سبب اختيار اسم (ليلى) للمجلة، فقد كتبت بولينا حسون صاحبة المجلة في العدد الأول تقول: إنها سمعت الشاعر جميل صدقي الزهاوي يلقي قصيدة في منتدى التهذيب وجاء فيها:

وإنّي (بليلى) مغرمٌ وهي (موطني) وَعَلَيَّ أُقْضِي في غرامي بها نَحْبِي

فتقول بعدها: (هبطت الكلمتان (ليلى والوطن) على قلبي هبوط الوحي، فاندفعت إلى تحلية المجلة باسم (ليلى)، وقد كان في فكري أنْ اسميها (فتاة العراق)). وكتبت بولينا حسون في افتتاحية العدد الأول تقول: (إنَّ البعض يعتقد بأنَّ ظهور مجلة نسائية في العراق من (الكماليات) لا حاجة إليها الآن، وإنَّ المناداة بنهضة المرأة العراقية نفخ في رماد، فهؤلاء وأمثالهم معتادون على إطفاء الأرواح ولعلهم من بقايا الوائدين. إنها أول مجلة نسائية توفقت فتاة عراقية لإصدارها، فهي تفتخر بذلك، مثنية على كل من دفعته النخوة إلى تنشيطها، لكنها لا تدعي ولا تؤمل أنْ تكون في أول أمرها من أمهات المجلات).

ورغم أنَّ بولينا حسون أصدرت أول مجلة نسائية عراقية، إلاَّ أن مريم نرمة، وهي إحدى الصحفيات العراقيات الرائدات، ذكرت بأنها مارست الصحافة في عام 1921 أي قبل بولينا حسون.[2] وربما تكون نرمة قد نشرت موضوعاً أو أكثر قبل صدور مجلة (ليلى)، إلاَّ أنَّ بولينا حسون، بعملها الصحفي المنتظم، تعد بحق الصحفية الأولى في العراق.

1- رحبت الصحف العراقية الصادرة آنذاك بصدور مجلة (ليلى)، ودعت إلى دعمها وإسنادها. انظر على سبيل المثال، جريدة (العراق) العدد 1042 في 18 تشرين أول 1923، وجريدة (الاستقلال) العدد 245 في 15 تشرين أول 1923.

2- جريدة الجمهورية، الملحق الأسبوعي، 1969/6/14، أقدم صحفية في العراق، أحسون أم مريم نرمه، ص 10. ولم تبين مريم نرمة أين عملت أو بدأت العمل في عام 1921، وأقدم موضوع استطاع الباحث أن يوثقه لمريم نرمة كان عنوانه (بوادر النهضة النسائية) الذي نشرته في مجلة (المصباح) العدد 12 والصادر بتاريخ 26 يونيو (حزيران) 1924، ص 3.

ومن المؤسف أنّ المعلومات الشخصية عن بولينا حسون قليلة، ولكن ما تم جمعه عنها يشير إلى أنها كانت تعيش في مصر وفلسطين قبل عودتها إلى بلدها العراق، وقد نشرت في أحد أعداد مجلة (ليلى) قصيدة لخالها الشيخ إبراهيم الحوراني. كما أشارت أكثر من مرة إلى ابن عمها - سليم حسون- وهو صحفي عراقي بارز من الموصل وصاحب جريدة (العالم العربي)، فهي إذن موصلية عراقية من جهة الأب ومن جهة الأم من فلسطين أو الشام.

وقد ذكر أحد أقاربها في عيد الصحافة العراقية الذي أقيم في عام 1969 (كانت حسون حية، كما أشير في أكثر من مجال، وأنها موجودة في الأردن) ولكنه لم يعرف متى قدمت إلى العراق.[1]

وتذكر بولينا حسون في العدد الأول من المجلة أنه إثر قدومها إلى بغداد: (دعيت لإلقاء خطبة في 10 حزيران 1923 في منتدى التهذيب). وهذا التاريخ يوضح الفترة التقريبية لعودتها، ويعني في الوقت نفسه أنها أصدرت مجلتها بعد ذلك بأشهر قليلة.

ولا تتوافر معلومات عن دراستها أو عملها الذي سبق عودتها إلى العراق، ولكنْ خُصومُها، أشاروا ضمن حملات القدح والتجريح التي واجهوها بها لاحقاً، إلى أنها كانت تعمل في أثناء الحرب ممرضة في مستشفى القدس.[2] وأشار آخر أنها كانت صانعة برانيط في إحدى الشركات بمصر[3] ولم يقدموا أيَّ دليل على ما كتبوه.

وتناقضت الآراء بشان مجلة (ليلى)، فمنهم من مدحها ومنهم من هاجمها، إلاّ أنها كانت متميزة في أسلوبها ومواضيعها. يقول المؤرخ عبد الرزاق الحسني[4] في التعريف بمجلة (ليلى): إنها كانت عاملاً مهماً في تثقيف المرأة العراقية وتسديد اتجاهها.

وقال كاتب آخر: إنها كانت من خيرة المجلات التي صدرت في العراق على الإطلاق ولا تضاهيها حتى مجلات اليوم، على الرغم من التقدم الهائل في ميدان الطباعة والتحرير.[5] وترى إحدى الكاتبات غير ذلك، فهي تشير في حكم لها أنَّ مجلة (ليلى)

1- المصدر السابق. كذلك انظر جريدة العراق، منتدى التهذيب يكرم الأستاذ الزهاوي، العدد 934 في 12 حزيران 1923، حيث كتبت ما يأتي: (وكان مسك الختام كلمة موجزة ألقتها الآنسة بولينا حسون مبدية إعجابها بالنهضة الأدبية في وطنها العراق لأنها جاءته حديثاً. وقد نشأت في مصر وفلسطين وأحلت خيرا من هذا النشاط وشكرت الأستاذ الزهاوي على نصرته للمرأة الشرقية، واقترحت تأسيس ناد للسيدات والأوانس ينهض بالمرأة العراقية، وقد قوبلت أقوالها بالاستحسان، وهي أول فتاة عراقية خطبت في محفل أدبي على جمهور الرجال). كذلك انظر جريدة الاستقلال العدد 151 في 12 حزيران 1923 حيث ذكرت: (وما ضاعف ابتهاجنا الخطبة الشائعة التي ارتجلتها في هذه الحفلة آنسة عراقية تحلت بالعلوم والآداب وتزينت بالفضائل والكمال، ونعني بها حضرة الآنسة بولينا حسون، تلك الفتاة التي نأمل أن يتخذنها فتيات العراق قدوة حسنة في أعمالهن ليتمكن من مضاهاة الأمم الحية بعد وقت قصير وليتمكن العراق من أن تطير في فضاء الرقي بجناحين بدلا من جناح واحد).

2 جريدة العراق، العدد 1671 في 30 تشرين أول 1925.

3 ليون لورنس، ادعوى وتطاول معا، جريدة المفيد العدد 672، في 17 أغسطس (آب) 1924.

4- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، مصدر سبق ذكره ، ص 43.

5- سليم طه التكريتي، حقائق ووقائع بمناسبة الاحتفال بمائة سنة على صدور أول جريدة في العراق، مجلة المتفرج، العدد 216 في 1969/6/12.

(خرجت على الناس بمعالجات قشرية تلبس أردية النوادي والمجتمعات (العليا)، وأنّ المرأة الحقيقية في نظرها هي من تحسن تنشيف الدموع).

وأمّا دور المرأة في حياة الأمة فلن يكون أكثر من تقديم أعداد من (الأولاد الذين سيخدمون هذه الأمة). وإنّ المجلة احتجبت كما هو الحال في غيرها من الصحف التي (لا تلتزم منهجاً معيناً في المبدأ والأسلوب).[1]

وكانت بولينا حسون تبشر بأفكارها من خلال المقالات والموضوعات المختلفة التي كانت تنشرها أو التي يكتبها الآخرون للمجلة، وقد تضمن العدد الأول مقالة عنوانها - المرأة الحقيقية- حددت فيها بولينا حسون أن المرأة الحقيقية هي التي (تتفانى في نفع المجتمع الإنساني وتتفانى في حسن إدارة الأسرة وإعطاء الأمة أولاداً صالحين - ولكي تكون المرأة حقيقية، فيجب على (الأمة) أنْ تهذب الفتيات تهذيباً يصوغها بإتقان، ويجب ألا تبخل في هذا الصدد بأي شيء).[2] كما تضمن العدد الأول قصائد خاصة بالمجلة للشعراء جميل صدقي الزهاوي ومعروف الرصافي وكاظم الدجيلي، وجاء في رباعيات الزهاوي:

ناديــت (لــيلى) مــن أصــبح أن ســلام عليــك إني أوجــه وجهــي قبــل الجميــع إليــك

لا تخــافي أحــداً يــا فتــاة العــرب أفــديك بــنفسي وأمــي وأبي

ونشرت المجلة مقالات، إحداها لمحمد الهاشمي عنوانها -المرأة العربية- وأخرى - بوق الحق- وثالثة طبية عن صحة الحامل للدكتور جورج حيقابي ورابعة عن ليلى الأخيلية ليوسف غنيمة، وتضمن العدد مجموعة من الأخبار تحت عنوان - أخبار الغرائب وغرائب الأخبار-.

لقد كان العدد الأول والمكون من 48 صفحة حافلاً بقصائد ومقالات لكبار الأدباء والكتاب في العراق، وأصبح هذا من تقاليد مجلة ليلى، وهو شيء ميزها، إضافة إلى المعالجات الاجتماعية المهمة التي كانت تنشرها المجلة.

وناقشت المجلة قضية النهضة النسوية في أعداد مختلفة، وجاء في افتتاحية عددها الثالث الذي صدر في الخامس عشر من كانون الأول 1923، وتحت عنوان – حديث ربات المنازل- أنّ الدعوة التي طرحتها مجلة (ليلى) بصدد مسألة نهضة المرأة قد لقيت الاستجابة في المجتمع وأصبحت حديث المنازل والمنتديات والصحف.

وقد قامت مجموعة من السيدات بعقد اجتماعات قررن فيها فتح ناد نسوي يضم كل من ترغب في الانضمام إليه، وتشكلت اللجنة من السيدات عقيلات نوري السعيد

1- هدى عبد الرحمن، أساليب ومعالجات الصحافة النسوية في العراق قبل الأربعينات، موضوع في كتاب دراسات في الصحافة العراقية، بغداد، وزارة الإعلام، 1972، ص 74-78. ويبدو أنّ الكاتبة لم تقرأ مجلة (ليلى) بكاملها وكما ينبغي، ولا يوجد سبب واضح جدير بالذكر يبرر تحاملها على المجلة.

2- مجلة ليلى، العدد الأول، ص 7.

وزير الدفاع وجعفر العسكري رئيس الوزراء وأحمد الداود واخت الزهاوي وكريمة رئيس الوزراء وبولينا حسون.

وأوضحت المجلة النسوية في عددها الثالث بأنّ بعضهم كان يعتقد قبل صدور مجلة (ليلى) وبعد صدورها أنّ النهضة النسوية التي تدعو إليها هي (رفع الحجاب والتمسك بالسفور والأزياء الغربية). وقالت المجلة: (ليطمئن هؤلاء وليسكن روعهم، فإنّ مهمة المجلة هي أعظم وأرفع من ذلك وإنّ غايتها هي لباب التمدن لا قشوره، ومطلبها الوحيد هو الرقي الحقيقي، ثمرة التهذيب الجدي، وتحسين الأخلاق والأحوال العائلية وإصلاح التربية).[1]

وقامت المجلة ضمن خطتها في الإصلاح، بانتقاد بعض العادات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر سلباً على نهضة المرأة وتحط من قدرها وتهضم حقوقها وتبقيها في حالة التخلف. ومن جملة ما كتبته عن العادات التي ترافق الزواج وعن النعوت والأوصاف المستهجنة التي تلقب أو يشار بها إلى المرأة، ودعت إلى نبذها حفظاً لكرامة المرأة. ومما نقلته بولينا حسون في هذا الصدد حكاية رواها لها أحد الصيادلة حيث قال: (أتاني ذات يوم رجل وقال: لقد أعطيت يا أفندي قبل يومين (للبقرة أعزك الله) دواءً مراً لم تقدر أنْ تشربه، فقاطعته قائلاً: أيّة بقرة. قال: (أم الأولاد، عيالي) فقلت له: أما وجدت يا جاهل اسماً أنسب من هذا لأمّ أولادك. ولم أتمالك أنْ طردتُهُ حالاً).[2]

كما تناولت بالانتقاد عادة قيام الذكور في العائلة بتناول الطعام أولا ثم تأتي النساء بعدهم، واستمرت المجلة تعالج مجموعة من القيم والعادات التي تعامل المرأة كمخلوق واطئ. أمّا مسألة السفور والحجاب التي كانت تشغل المجتمع في تلك الفترة، فلم تكن في الواقع إلا مسألة تعالج الظواهر الشكلية، أمّا معالجات (ليلى) فكانت تتعامل مع المفاصل المحركة للحياة في المجتمع وتجس العلاقات التي تؤثر في تطوره.

ودعت مجلة (ليلى) أصحاب القرار، أعضاءَ المجلس التأسيسي الذي تم انتخابه آنذاك، إلى النظر إلى قضية المرأة العراقية وإصلاح أحوالها التربوية والاجتماعية. وقالت: (إن المرأة، أختهم وابنتهم وشريكة حياتهم، لاصقة بحضيض الجهل والجمود والخمول. إنّ نجاح النهضة النسائية الناشئة منوطة بغيرتكم وشهامتكم أيها الرجال الكرام، لا سيما انتم الذين تحملتم تأسيس الحياة الديمقراطية العراقية على قواعد عصرية راسخة، والحياة وأنتم تعلمون ليست حق الرجل فقط).[3]

ودعت المجلة إلى قيام الفتاة العراقية بدراسة الطب لأنّ المجتمع بحاجة إلى طبيبات نظراً لوجود عادات وتقاليد تحول دون علاج المرأة في كثير من الأحيان. ونقلت المجلة عن

1- مجلة ليلى، العدد الثالث، ص 140.

2- مجلة ليلى، العدد الرابع، ص 149.

3- مجلة ليلى، العدد السادس، لدى الباحث، الحادث التاريخي العظيم، 15 آذار 1924.

طبيب أوربي كان يعمل قبل الحرب العالمية الأولى في الشرق قوله بأن أحد موظفي الحكومة دعاه لمعاينة امرأته في داره وأحضرها أمامه مستورة كالعادة، وعلى وجهها برقع ثخين جداً وبعد أن سألها الطبيب عن مرضها بل أمراضها، طلب أنْ يعاين لسانها فلم يرضَ زوجها إلاّ بعد أنْ فتح بالمقص، في وسط البرقع خرقاً صغيراً أخرجت منه لسانها، ثم فتح خرقين آخرين لمعاينة عينيها، ولم يسمح لـه بفحص صدرها إلا بعد (أخذ الاحتياطات العظيمة التي يطول شرحها، وكانت المرأة المسكينة تبكي وتتوسل وتسترحم أنْ يهتم الطبيب بشفائها، وفهم الطبيب بعد حين أنّ الرجل (وكان منظره في غاية البشاعة) ما كان يسمح قطعاً لامرأته أنْ تخرج من البيت، ذلك حتى لا ترى ولو من تحت البرقع رجلاً عداه).[1]

وفي عدد لاحق أبدتْ مجلة (ليلى) أساها لأن مشروع تأسيس نادي النهضة النسوية قد خاب بسبب من أنّ بعض السيدات أردنَ التسلط والسيادة عليه.[2] وفي وداعها للسنة الأولى ذكرت بأنه لم يكن بالأمر السهل على المجلة أنْ تظهر فجأة وتنادي بأعلى صوتها: (اتقوا الله وفكوا قيود المرأة وأقيموها من حضيض الذل والخمول فإنها مساوية لكم في الحقوق وإنكم من دونها لخاسرون، متأخرون خائبون).

وأضافت بأنها لم تسلم من ألسنة المخادعين الذين تنكروا بزي الأصدقاء المخلصين، وتظاهروا بالعطف عليها بنصائح شتى لم يبغوا منها سوى وأدها وخنقها (من ذلك زعمهم بان (ليلى) تكبد صاحبتها أتعابا كثيرة وخسائر جمة تذهب سدى؛ وأنّ مشروع ليلى سابق لأوانه، وأنّ الناس لا يرغبون في القراءة، وأنّ السيدات والأوانس لا يملْنَ إلى المطالعة والتنّور.[3] وفي مستهل سنتها الثانية نشرت المجلة مقالة[4] أشارت فيها إلى أنها عادت وناظرها مرفوع، وثغرها باسم، وعلى رأسها إكليل غار اكتسبته بعد جهاد قاست منه كثيراً خلال السنة الأولى من حياتها، وكان سلاح المجلة الصبر والثبات والمواظبة على نشر كلمة الحق دون اكتراث لمكابر أو معاكس أو مشاغب. ومن جانب آخر، لم تعدم المجلة من يناصرها ويقف إلى جانبها.

واستمرت المجلة تؤكد موقفها الثابت من تحرير المرأة، وكانت تنشر مقالات تدعو إلى إيلاء المرأة العراقية المكانة السليمة الجديرة بها في الأسرة والمجتمع. ومن ضمن ما نشرته: (قد بليَ الزمن الذي كانت فيه المرأة تحسب أنها خلقت (متعة) أو متاعاً أوْ ولادة ليس إلا، وكان الرجل حينئذ يعتبر السيد المطلق يصنع بامرأته أو أولاده ما يهوى، ويعد

1- مجلة ليلى، العدد السادس، ص 243.
2- مجلة ليلى، العدد التاسع، 15 حزيران 1924، ما نهض حتى مقدن، ص 414.
3- مجلة ليلى، افتتاحية، العدد 10 في 15 تموز 1924.
4- مجلة ليلى، العدد 1، السنة الثانية، تشرين الثاني 1924.

المرأة مخلوقاً حقيراً لا يدرك ولا يفقه، ولا يُسمع له كلام ولا يعرف شيئاً من أمور الدنيا، ولا يستأهل أن يستشار في أمرٍ وأنْ يعمل برأيه في مسألة من المسائل).[1] ودعت المجلة إلى مساهمة المرأة في الحياة السياسية.

ونشرت مقالة تدعو إلى إبقاء الموصل في العراق وترد دعوة الأتراك لضمها إلى تركيا (وآخر أمنية في النفس أن أرى بنات بلادي العراقيات عموماً يُسمعنَ أصوات احتجاجهن من خدورهن يطلبن من عصبة الأمم أن تبقي هذه الديار للعراقيين أصحاب الحق فيها وترد مطالب الطامعين فيها، لئلا يقال إنَّ بنات البلاد لايهتممن بوطنهن وإنهنَ دون الرجال في الشعور الوطني).[2] وتكررت مساهمة مجلة (ليلى) في الدعوة إلى الحفاظ على الموصل أرضاً عراقية، تقول المجلة:[3]

(إنَّ الترك لم يحاولوا فقط القضاء على عقليتنا وروحيتنا، وإطفاء أنوار ذكائنا ونيران حبنا لقوميتنا، إنما جعلونا نشعر أنْ لا وطن لنا وإن لا حياة اجتماعية لنا، وأننا محكومات إلى الأبد نئن تحت نير عبوديتهم، ونستسعد حظنا إذا بقينا على الدوام وصائف مكبدات لنساء موظفيهم. إنَّ العراقيات كالعراقين، متمسكات بإبقاء كل ذرة من ذرات الأراضي العائدة إلى العراق).

واختتمت مجلة (ليلى) السنة الثانية من عمرها بافتتاحية جاء فيها أنها على يقين بأنها لن تضطر إلى[4] (إبداء أدنى تشكك في عامها الثالث، وأنها ستلاقي أعواناً أقوياء يسعون إلى إطالة عمرها وإسعاد حالها وتأييد مشروعها الوطني الذي يجب أنْ يَعْضُدَهُ كل ذي دماغ وقلب).

وبعد أنْ صدر هذا العدد، عينت بولينا حسون، مديرةً لمدرسة باب الشيخ الابتدائية، وكان هذا التعيين بداية للحملة الشعواء التي تعرضت لها تلك الصحفية الرائدة، وسبق أن تعرضت لحملة صحفية مضادة لها أثناء إصدارها مجلتها.

الحملة الأولى ضد ليلى:

أثار صدور مجلة (ليلى) ردود فعل متباينة، فمن كان يدعو إلى تحرير المرأة وتقدمها وقف مع المجلة، ومن كان يناوئ الأفكار الجديدة التي تدعو للنهضة وقف ضدها، ومن المعروف أنَّ الفترة التي ظهرت فيها مجلة (ليلى) شهدت صراعاً حاداً بين أنصار السفور وأنصار الحجاب في الصحف العراقية.

وقبل أنْ تمضي السنة الأولى من حياة مجلة (ليلى) بادر بعض الكتاب إلى الهجوم على المجلة والقدح في صاحبتها، وبالمقابل انبرى بعض الكتاب للدفاع عنها. وكانت جريدة (المفيد) لصاحبها إبراهيم حلمي العمر في مقدمة الصحف التي هاجمت بولينا حسون.

1- المصدر السابق، التضامن والتعاون في الأسرة، ص 3.

2- المصدر السابق، فاضل الأنباري، مقالة عن الموصل، ص 41.

3- مجلة ليلى، صوت النصف الآخر، العدد 4، السنة الثانية، شباط 1925.

4- مجلة ليلى، ختام عام ليلى الثاني، العدد العاشر، السنة الثانية، أب 1925.

ابتدأت الحملة بنشر مقالة هاجمت فيها بولينا حسون ومجلتها بقسوة ووقّعها - خبير بما هنالك-، فقامت جريدة (العالم العربي) بنشر رد تحت عنوان - تكذيب المدعي الخبرة -[1] فنّدت فيه ما نشرته جريدة (المفيد) واختتمت (العالم العربي) رَدّها بالتوجه إلى بولينا حسون:

(لا تجزعي أيتها الآنسة الفاضلة ولا تبرد همتك يا بنت العراق من أقوال سخيفة، بل تشجعي وثابري على العمل؛ فأهل الإصلاح مضطهدون في كل قرن. إنّ اليوم بدأ مجدك فلا مجد من دون آلام. ولا تنسي أنّ نور الشمس يضر بعيون البوم. ولا تغفلي من أنّ تلك الأيدي الأثيمة عينها أرادت أن تطعن (ليلى) الزهاوي قبل أن تطعن ليلى حسون، إلا أنّ كيدها رجع إلى نحرها وسيعلم الظالمون أيَّ منقلب ينقلبون. لك يا ليلى أنصارُك أيتها المصلحة النسائية من يأخذ بيدك والله وليك وولي كل مصلح).

ثم نشرت (العالم العربي) كلمة أخرى رداً على (المفيد)[2]، أشارت فيها إلى أنّ بولينا حسون وهي بنت من بنات العراق، بعد أن عادت إلى بلادها وحملت في قلبها الآمال الكبيرة لإسداء كل الخدمات التي تستطيعها إلى أخواتها العراقيات، قامت بعمل مشرف وهو إصدار مجلة (ليلى) في (وقت صعب فيه الإقدام على أمر كهذا، وقد نجحت المجلة ونجحت صاحبتها الفاضلة نجاحاً باهراً بالوصول إلى آخر السنة الأولى).

وأضافت (العالم العربي): (إنه لا مبرر لأن يهب البعض بالقدح والذم في المجلة وصاحبتها)، ثم تقول: (فحسب المجلة أنْ تكون بشيراً لفجرٍ سعيد يسطع نوره بين العالم النسائي). وكتبت إحدى الفتيات[3] تساند بولينا حسون وتستنكر ما جاء في جريدة (المفيد)، وتشير إلى فضل مجلة (ليلى) على النهضة النسوية العراقية، ثم تدعم 'إسنادها المعنوي بالدعم المادي حيث تشترك بعددين في مجلة (ليلى) للسنة الثانية.

وقام وكيل مجلة (فتاة الشرق) المصرية في بغداد[4] بمهاجمة مجلة (ليلى)، وغمز من قناة بولينا حسون (التي لم يسمع عنها أية علاقة بالفنون الأدبية)، ورد على سليم حسون الذي سبق وان وصفه بأنه بياع مجلات نسوية مصرية وسورية، بأنه مكلف من قبل صاحبة مجلة (فتاة الشرق) ليكون وكيلها في بغداد، واختتم كلمته بالقول: (مجلة ليلى لا تحتوي إلا على كل تافه لا يفيد الرجال والنساء وهي لا تزال طفلة رضيعة).[5]

1- م. ف.، تكذيب المدعي الخبرة، جريدة العالم العربي، العدد 118 في 10 آب 1924.
2- شمالي، خشونات، جريدة العالم العربي، العدد 119، 12 آب 1924.
3- ش. م.، إلى صاحبة مجلة ليلى: كلمة فتاة، العالم العربي، العدد 120 في 14 آب 1924.
4- انظر جريدة صدى بابل، العدد 14 في 12 تشرين الثاني1909. وفيها إعلان عن مجلة (فتاة الشرق) لصاحبتها لبيبة هاشم وهي مجلة تصدر في مصر، وذكر الإعلان أنه من يرغب في الاشتراك فيها أو الحصول على جزء منها، فليراجع وكيلها في بغداد ليون لورنس.
5- ليون لورنس، ادعوى وتطاول معا، جريدة المفيد، العدد 172 في 17 أغسطس 1924.

ونشرت جريدة (المفيد) كلمة هاجمت فيها صاحب جريدة (العالم العربي) لأنّه رُد على ما كتبته، وذكرت:[1] (وقد ادعى أنَّ صاحبة مجلة ليلى تكتب وتؤلف وتنشر، وحقيقة الحال تكذبه. فقد عرفت صاحبة مجلة ليلى لا تحسن كتابة خمسة أسطر من دون عشرات الأخطاء. فهي لا تكتب ولا تطيق الكتابة، ولم يسمع عنها أنها كتبت، ولم يرها أحد تكتب سطراً واحداً. إنما رأوا كراسات بعنوان مجلة (ليلى) فحسبوها لها بينما غير المسروق والمنقول والمقتبس منها يكتبه مدير العالم العربي ومعظمه مترجم، وبالطبع إنَّ التي لا تحسن الكتابة لا تتمكن من التأليف والنشر).

وإزاء هذه الحملات القاسية، كتبت بولينا حسون[2] كلمة تحت عنوان - إلى كل من يقرأ الصحف - وهي كلمة اتسمت بالسمو والترفع عن الحملات الشديدة التي واجهتها، وأبانت عن عزمها الصلب على الاستمرار في العمل: (لا يثني عزمي ولا يثبط مساعيي، ما يقوله بعضهم عني أو ينشره في الصحف، ولا أكترث لتلك المطاعن والأراجيف، فمن شاء أن يصدق فليصدق ومن شاء أن يكذب فليكذب، أمّا أنا فلا أهتم لما يقال ولم أطلب من ابن عمي مدير هذه الجريدة أو من أحد غيره أنْ يدافع عني إنما أسدي الشكر لجميع الذين حملتهم نفوسهم الكريمة على مناضلتهم عن الحقيقة، ويكفيني أنَّ ضميري يشهد لي أني مشتغلة بحب وإخلاص في مشروعي، وأنَّ مشروعي مفيد لأهل وطني. أنا سائرة في طريقي إلى الأمام حتى النهاية والله حسبي وكفى).

ويبدو أن بعضهم تدخل لإيقاف الحملة الهجومية على بولينا حسون ومجلتها؛ فقد نشرت جريدة (المفيد) وتحت عنوان- اعتذار- ما يأتي:[3] (طلب إلينا من لا يسعنا مخالفته أن نغلق باب المساجلات حول مجلة ليلى فلم نرَ بُدّاً من العمل بهذا الطلب، ولذلك نلتمس من الكتاب الأفاضل الذين لم تنشر مقالاتهم حتى اليوم عذراً وصفحاً).

إنَّ تلك (المساجلات) كما أسمتها جريدة (المفيد) كانت تتضمن كثيراً من عبارات الذم والتحقير والاستخفاف والتعريض بتلك الصحفية الرائدة التي كانت تعمل وحدها - امرأةً - وسط عالم رجالي معظمه يعاديها لأسباب متباينة، وعلى الرغم من الانتصار لها من قبل جريدة (العالم العربي) لأسباب عائلية في الدرجة الأولى، إلا أنَّ ذلك الدعم ما كان يوازي حجم الكتلة المناوئة لها. ورغم هذا لم يَفُتَّ في عضد بولينا حسون كل ما تعرضت له والذي كان عبئاً جسيماً عليها، وربما لم يكن بمقدور غيرها أنْ تتحمله، والدليل على ذلك أنه لم تجرأ امرأة عراقية باسمها الصريح على مناصرتها علناً، كما أنه لم تصدر أية صحيفة أو مجلة نسوية إلا بعد مرور أكثر من عشر سنوات على توقف مجلة (ليلى).

1- خبير بما هنالك، سقطات: رد على الشمالي، جريدة المفيد، العدد 173 في 1924/8/18.
2- جريدة العالم العربي، العدد 124 في 1924/8/19.
3- جريدة المفيد، العدد 174 في 1924/8/19.

الحملة الثانية ضد ليلى:

قامت وزارة المعارف (التربية) بتعيين بولينا حسون مديرة لمدرسة باب الشيخ الابتدائية في بداية العام الدراسي 1925، وبعد أنْ باشرت مهام عملها بأيام نشرت جريدة (العراق) مقالة طويلة فجرت الصراع من جديد حول بولينا حسون. وكانت المقالة موقعة باسم - طالبة تركت المدرسة بسبب من تصرفات المديرة الجديدة-:[1]

(لقد جئت بهذه الكلمة لأُبين لأولياء الأمور ومن يهمهم أمرُ فتياتهم ما شاهدته بأم عيني، وجزعت له نفسي مما اضطرني إلى ترك مدرستي (باب الشيخ)، وذلك نظراً للأعمال المخالفة لأصول التربية والتعليم التي تأتيها المديرة الجديدة الآنسة بولينا حسون. أجل؛ لقد عين الأستاذ ساطع بك (الحصري) مديرة لمدرستنا لا تعلم من أصول التربية وفنون التعليم والتهذيب إلا أسماءها، وليس لها سابق معرفة بمثل هذه الأمور، وأظن أنَّ السبب الذي دعا المدير العام إلى ترشيحها مديرة لمدرستنا (باب الشيخ) هو أنها كانت قد أصدرت مجلة نسائية ليس لها فيها ومنها إلا الاسم. ولا أعلم هل أنَّ من تصدر مجلة يحق لها أن تكون مديرة لمدرسة وهي لا تعلم ما يتطلب هذا المنصب من الجد والاجتهاد والعلم والأخلاق. اسمح لي يا سيدي الأستاذ أنْ أسأل حضرتكم: على أي اعتماد اعتمدتم في تعيين الآنسة بولينا حسون لمديرية مدرستنا... وعلى أي شهادة استندتم في هذا التعيين..؟ وهل اختبرتموها قبل تعيينها لهذا المنصب..!

ومن اختبرها..؟ هل حضرتكم منفرداً أو تشكلت لجنة، فإنْ كانت لجنة فما قوام تلك اللجنة؟ أيها الأستاذ لا يخفى على حضرتكم أنَّ مدرستنا كانت قد وصلت إلى درجة تضاهي جميع المدارس ... وكانت مديرة مدرستنا السابقة تعامل المدرسات والطالبات كأخوات لها ليس إلا. ولم نر أنها أهانت يوماً ما مدرسة أمامنا ولا طالبة. أمّا اليوم فكل ابنة تكره هذه المديرة الجديدة الغريبة الأطباع التي لم يكن لها بين ظهرانينا إلا عشرة أيام، وما ذلك إلا لجرحها عواطفنا كافة وعواطف مدرساتنا خاصة. ولأنها تحب أن تستعبد كل واحدة منا وتجعلها (عبدة وأسيرة) بين يديها، ولأنها تهين وتؤنب وتحقر المدرسات أمامنا فضلاً عن إهانتها للطالبات وضربها لهن، ولأنها لا تعرف معنى الحرية الشخصية التي لا تهان ولا تحتقر أمام ملأ من الأوانس ولأنها تمسك المدرِّسة أمامنا وتهزها هزاً عنيفاً قائلة لها: (أتحبين أنْ أحقرك أمام التلميذات).

فما هذه الأعمال يا سيدتي المديرة الصحافية الاجتماعية الكبيرة!!! هذه أعمالك يا سيدتي ستجبر أولياء أمور التلميذات أن يخرجوا بناتهم من مدرسة باب الشيخ- كما خرجت أنا).

1- تاركة المدرسة: حول تعيين المديرة الجديدة لمدرسة باب الشيخ، جريدة العراق، العدد 1653 في 9 تشرين أول 1925.

ودعت الكاتبة في نهاية كلمتها إلى (إنقاذهم من هذه المديرة الطاغية المستبدة، وذلك أمّا بتبديلها أو الاستغناء عن خدماتها... وإعادة مديرتنا (الآنسة اوسياك) لمدرستنا أو ترشيح إحدى مدرساتنا اللاتي قمن بوظائفهن حق القيام لرئاسة مدرستنا).

وإزاء هذه المقالة العنيفة نشرت جريدة (العالم العربي) رداً على جريدة (العراق)[1] وقالت: (إنه وردتها من سكان محلة باب الشيخ عدة ردود على التشنيعات البذيئة التي تتلذذ جريدة (العراق) بنشرها عن صاحبة مجلة (ليلى) مديرة مدرسة باب الشيخ. وتذكر الجريدة أنها عدلت عن نشر الردود لاعتقادها بان تلك التشنيعات لا تستحق الاكتراث لها سواء كانت بتوقيع تاركة مدرسة أو حاسد أو منتقم أو غير ذلك).

وعادت جريدة (العراق) بعد عدة أيام، ونشرت كلمة أخرى[2] لتاركة المدرسة، تذكر فيها أنه مضى عليها عدة أيام وهي تنتظر بفارغ الصبر جواب الأستاذ ساطع الحصري: (أجل! كيف لا أنتظر ذلك الجواب وتلك المساعي وإنني إحدى البائسات اللائي قضى عليهن تعيين هذه السيدة النابغة والصحافية البارعة!!! المعينة تعييناً (كيفياً خاطرياً) بلا جدارة ولا استحقاق. أما تسمع أيها الأستاذ أنين وصراخ أهالي باب الشيخ).

وانبرت جريدة (العالم العربي) تجيب على ما نشرته جريدة (العراق)، وذكرت بأنّ بولينا حسون تريد أنْ تقيم النظام وتطبق القانون، وذكرت (العالم العربي) بأنّ السبب الحقيقي في الهجوم على بولينا حسون هو بتحريض من المعلمات الماردينيات الأرمنيات اللواتي فقدن بنقل ابنة جنسهم المديرة السابقة سنداً لهم:[3] (لينلن منها ما يطلبنه من التساهل والتسامح في القيام بالواجب وقد ارتعن (هن مناصروهن من كتاب وأعوان جريدة العراق) لتعيين وزارة المعارف فتاة عراقية مقتدرة لا ذنب لها في أعينهن سوى أنها ليست من بنات جنسهن الذي ربما يريد احتكار الإدارة والتعليم في مدارس البنات العراقية من دون مزيّة ولا اختصاص؛ فليمعن اللبيب نظره في هذه الدسيسة....).

وأضافت (العالم العربي): (ماذا يريد صاحب جريدة العراق من مدرسة بنات باب الشيخ؟ أيريد أن يجعلها مركزاً للدعاية (البروبغندا) لجريدته، أم يريد أن يبث فيها روح العداء للمديرة، وروح التمرد والعصيان عليها، وروح التشنيع على الناس). واختتمت (العالم العربي) كلمتها بالآتي: (كان الأولى بوزارة المعارف أن تعطيها وظيفة أعلى لأنه لا توجد بين جميع المديرات والمعلمات عندنا من تفوق (صاحبة مجلة ليلى) أهلية وشجاعة وفضلاً وتمسكاً بالواجب).

1- جريدة العالم العربي، التشنيعات البذيئة، العدد 448، في 23 تشرين أول 1925.

2- تاركة المدرسة: حتى يسمعوا الشكوى، جريدة العراق، العدد 1664 في 22 تشرين أول 1925.

3- صارخ في وجه الهامس: صرخة في وجه الهامس، جريدة العالم العربي، العدد 489 في 24 تشرين الثاني 1925.

وأرسل سكرتير وزارة المعارف رداً على كلمة - متى يسمعوا الشكوى-[1] جاء فيه أنَّ المعارف لم تتلق أية شكوى من طالبات مدرسة باب الشيخ أو من آبائهن، والمعارف لا تعرف شيئاً عن هوية (تاركة المدرسة)؛ فإذا كانت حقيقة من الطالبات فعليها أنْ تراجع إدارة المعارف.

ونشرت (العراق) تحت عنوان همسات أنَّ بولينا حسون حَرّمَتْ قراءة جريدة (العراق) داخل المدرسة، وبعد ثلاثة أيام ردت - تاركة المدرسة -[2] على وزارة المعارف، وقالت بأنها متأكدة لو أنها كانت قد راجعت المعارف لما حصلت على نتيجة؛ ولذلك اكتفت بالخروج من المدرسة، وذكرت بأنها ستقوم بمراجعة المعارف للبرهنة على صحة ما أوردته في مقالتيها السابقتين.

ثم تناولت جريدة (العراق) في مقالة طويلة ما ذكرته جريدة (العالم العربي) حول التواطؤ (الأرمني) ونفته. وعادت جريدة (العالم العربي) ترد على ما كتبته جريدة (العراق) بصدد منع قراءة الجريدة في المدرسة،[3] واقتبست مجموعة من أخبار نشرتها جريدة (العراق) عن الحياة خارج العراق وذكرت بأنها بعيدةٌ عن الحياء، وخلصت إلى أنَّ جريدة (العراق) تعادي بولينا حسون للأسباب الآتية:

1- لأنّها صاحبة مجلة (ليلى) وهذه عداوة صنف.

2- لأنها مديرة مدرسة باب الشيخ التي كان يجب أنْ تكون مديرتها إحدى جاسوسات جريدة (العراق) اللواتي بينت أمورهنَّ فيما سبق.

3- لأن حضرة الآنسة حسون لا تنشر الدعاية للجريدة المذكورة ولا تروّج بيعها أو نشرها لعلها تنهض بعد سقوطها الهائل.

وهاجمت جريدة (العراق) صاحب جريدة (العالم العربي) ووسمته بالسذاجة:[4] (وأخيراً قُدِّرَ له أنْ يصبح صحفياً، وتجسمت السذاجة في جريدته، وهذا صحيفة تدعو القراء إلى الهزء والسخرية من السذاجة المتخللة في كل سطر منها، أمّا تلك المخلوقة المحمية منه ... فأفضلُ عمل تعاطته ممرضةً في مستشفى عسكري في القدس (نرس) في أيام الحرب. فكيف تهيأت لأنْ تكون صالحة لإدارة مدرسة).

وأجاب صاحب (العالم العربي) على ما كتبته (العراق)[5] رداً على وصفهم إياه بالساذج وكشف أنَّ الكاتب الذي يتخفى تحت اسم الهامس ما هو إلا روفائيل بطي الذي

1 جريدة العراق، العدد 1665 في 23 تشرين أول 1925.

2- جريدة العراق، لمن هذا التمويه والتهجم، العدد 1667 في 26 تشرين أول 1925.

3- صارخ في وجه الهامس: صرخة ثانية في وجه الهامس، جريدة العالم العربي، العدد 492 في 28 تشرين أول 1925.

4- جريدة العراق، همسات، العدد 1671 في 30 تشرين أول 1925.

5- صارخ في وجه الهامس: صرخة ثائرة في وجه الهامس، جريدة العالم العربي، العدد 495 في 31 تشرين أول 1925.

كان تلميذاً له، وكان يمتدحه، ولكنه انقلب عليه كما انقلبت جريدة (العراق) على بولينا حسون بعد أن كانت تمتدحها، وعلى الشاعر الزهاوي الذي امتدحته ثم قدحت فيه وأهانته: (وهكذا تكون الجريدة التي يدعها صاحبها في يد كل من يعثر عليه من حاملي القصبات البخسة القيمة التي تميل لكل هواء ومع كل هوى... هذا ما نقابل به (لسعات) الهامس وإن عادتِ العقربُ عدنا لها).

وتدخلت جريدة (الاستقلال) في المناوشات الدائرة حول بولينا حسون بين الجريدتين العراقيتين، ونشرت كلمة[1] أشار فيها كاتبها إلى اعتقاده بأنّ (تاركة المدرسة) هي رجل وليست فتاة، ثم قال إنه لا علاقة له ببولينا حسون، ولكنه ينبه إلى أنّ النقد هو غير التشهير وأنّ المطالبة بالحقوق والإصلاح هو غير الطعن بالكرامة والمس بالشخصيات إلى درجة تمتهن بها عزة نفس بولينا حسون على صفحات الصحف السيارة بينما هي أهل للاحترام.

وردت جريدة (العراق) على ما نشرته جريدة (الاستقلال)[2] وركزت على تكهن الكاتب بأنّ ما نشرته جريدة (العراق) بقلم تاركة مدرسة هي من كتابة رجل. وتساءلت، لم يبحث الكاتب عمن كتبها (فما لك وله... فإنْ كنت تريد الحقيقة فخذها من أيٍ كان).

وأجابت جريدة (الاستقلال)[3] مؤكدة بأنّ النزاهة وحدها هي الهدف فيما نشرته حول قضية بولينا حسون. وراحت جريدة (العراق) تفخر بالمعارف وبساطع الحصري[4]، فردت عليها (العالم العربي)[5] وتحدثت عن جهود العرب الذين يعملون في المعارف واختتمت كلمتها معرِّضةً برزوق غنام صاحب جريدة (العراق): (فمن أينَ إذنْ نجلب رجالا يملأون عيون غناميان ورفقائه أمثْ (اريفان ونخجوان والكساندرا بول؟).

وتحقق ما دعت إليه جريدة (العراق)، فقد نشرت في الرابع عشر من كانون أول 1925 وتحت عنوان - إقالة مديرة مدرسة باب الشيخ-،[6] وذكرت بأنّ وزارة المعارف عزلت بولينا حسون من وظيفة مديرة المدرسة ونقلتها معلمة إلى مدرسة الحيدرية. وهللت الجريدة لهذا الحدث وقالت: (وهذا يدل على أنه ثبت للمعارف بعد الاختبار والتجربة صحة نظرية جريدة العراق في عدم اقتدار بولينا حسون على إدارة مدرسة، ونعتقد أنّ الأيام ستبرهن كذلك لوزارة المعارف أنّ حضرة الآنسة غير جديرة بالتعليم في مدرسة أولية أيضاً).

1- ل . م .، الأدب بالنقد، جريدة الاستقلال، العدد 690 في 2 تشرين الثاني 1925.
2- أبو طارق، يموهون ولكنهم خاسرون، جريدة العراق، العدد 1679 في 9 تشرين الثاني 1925.
3- ل. م.، أبو طارق ومديرة مدرسة باب الشيخ، جريدة الاستقلال، العدد 697 في 10 تشرين الثاني 1925.
4- انظر على سبيل المثال، جريدة العراق، العدد 1685 في 16 تشرين الثاني 1925.
5- صارخ في وجه الهامس: صرخة في وجه الهامس، جريدة العالم العربي ، العدد 517 في 26 تشرين الثاني 1925.
6- جريدة العراق، العدد 1709 في 14 كانون أول 1925.

ونشرت (العراق) في العدد نفسه وفي مكان آخر وتحت عنوان- بولينا حسون تلتجئ إلى المضابط - أنه بلغها أنَّ بولينا حسون قامت إثر عزلها من منصب مديرة المدرسة بالتوسل إلى المعلمات في تلك المدرسة لكي يمضين لها (مضبطة) ببقائها في المدرسة: (وهي الوسيلة التي يلجأ إليها عادة العاجزون، علماً أنَّ ما نعهده في حضرات المعلمات الفاضلات في تلك المدرسة قد حقق لدينا أنهنَّ رفضن طلبها...).

ثم نشرت (العراق) وتحت عنوان - الحق يظهر ولو كره الكافرون: عود على بدء -[1] روت فيها كيفية عزل بولينا حسون، وقالت بأنَّ بولينا حسون أرادت أن ترفع درس القرآن الكريم وتضع بدلاً عنه درس أعمال يدوية، وأنَّ مديرية معارف بغداد أرسلت مفتشها إلى المدرسة وهو نوري بك ثابت، وهو الذي اشتهر فيما بعد في الصحافة باسم حبزبوز، وبعد أنْ أخذ إفادات المدرسات وعلم بجميع ما كانت تأتي به رفع تقريره إلى مديرية معارف بغداد فقررت تنحيتها عن المدرسة وتعيين غيرها. وكانت (العالم العربي)[2] قد نشرت في اليوم نفسه الذي ظهر فيه المقال السابق في (العراق) ما يأتي: (بشرت أمس جريدة غناميان قراءها بخبر .. نقل مديرة مدرسة باب الشيخ إلى مدرسة أخرى. وافتخرت جريدة غناميان بفوزها فيما سبق لها من الثلب والطعن في حضرة الآنسة بولينا حسون وتمنت لها شراً على شر، وهو ليس بالغريب والكثير على الجريدة المذكورة التي لم تزل تحارب الفتاة العراقية منذ أصدرت مجلة (ليلى) حتى الآن).

ثم أبدى صاحب جريدة (العالم العربي) استغرابه من موقف ساطع الحصري من المسألة، وروى قصة مقابلة أجراها معه، حيث أخبره فيها الحصري بأنه نقلها لأنها عصبية لإراحتها وللاستفادة منها في مدرسة أخرى... واختتم كلمته ...(أن الآنسة حسون قد قاست حتى الآن استشهاداً أليماً بسبب أعمالها التهذيبية في مجلتها ليلى، ووجب عليها أن تقاسي أيضاً معاملة غريبة في بابها، من الرجل الذي يسمونه (المهذب والمربي)، فليسجل العراق لحضرة الحصري هذه الحسنة).

ونشرت جريدة (العالم العربي) في عدد لاحق[3] أنَّ (جريدة غناميان نشرت كالعادة مقالاً آخر سداه الثلب ولحمته الافتراء والتشنيع ... جاءت الآن ببدعة أخرى تحاول بها الضرب على الوتر الحساس لخداع وتهييج البسطاء والسذج ... زعمت أنَّ الآنسة حسون قد أصبحت الغازي مصطفى كمال باشا فأرادتْ أنْ ترفع درس القرآن الكريم من المدرسة).

وأكدت بأنَّ هذا افتراء وأنَّ الجدول موجود ويستطيع من يشاء أن يطّلع عليه. ودعت جريدة (العالم العربي) مجلس الوزراء إلى إجراء التحقيقات بهذه القضية التي لا يزال

1- جريدة العراق، العدد 1710 في 15 كانون أول 1925.
2- جريدة العالم العربي، العدد 533 في 15 كانون أول 1925.
3- جريدة العالم العربي، العلها صارت الغازي، العدد 534 في 16 كانون أول 1925 .

الرأي العام يضج منها. وعادت جريدة (العراق) ونشرت كلمة تحت عنوان - عصبيات [1] بقلم (اختصاصي في الأمراض العصبية) وعلقت على ما نشره صاحب جريدة (العالم العربي) عن لقائه مع ساطع الحصري، وأشارت إلى أن بولينا حسون عصبية (آه لو فقه معلم الصبيان تلميح الأستاذ الحصري في العصبية... لاشترى (للعصبية) ابنة عمه ناقة تسابق الرياح لتطوي بها الرمال والبطاح إلى فلسطين من حيث أتت). وراحت جريدة (العراق) تنشر مقالات تمتدح فيها ساطع الحصري وتبين فضائله.[2]

ويروي الأستاذ ساطع الحصري في مذكراته[3] بأنّه كان وراء نقل سليم حسون من وظيفته مفتشاً للمعارف في الموصل إلى البصرة، وانه رفض النقل وأصدر جريدة (العالم العربي) وراح يهاجمه فيها، ولكن تعيين بولينا حسون مديرة لمدرسة باب الشيخ جعله يتوقف عن مهاجمته. ثم يذكر أنّ بولينا حسون زارته في المعارف وراحت تتحدث بعصبية وهي تخرج أوراقاً من حقيبتها وتقول له: انظر ماذا تكتب عنها الطالبات وكيف أنّ مدير المعارف أرسل إليها إلفات نظر.

(وبدأت تقرأ إحدى الرسائل ثم ترمي بالحقيبة إلى الأرض، وتعود ترفعها لتخرج منها كتاباً آخر.... وصارت عصبيتها تزداد وبسرعة، حملتها على القيام من كرسيها، وكانت ترفع عن رأسها برنيطتها ثم تعيدها ثم ترفعها لتضعها في زاوية الغرفة... أن كل حركاتها، وكل كلماتها التي رايتها وسمعتها بعيني وأذني، كانت تدل على هستيرية صريحة، فلم يبق لي أدنى مجال للشك في أنه لا يجوز ترك إدارة المدرسة في أيديها، ولذلك قررنا تحويلها إلى معلمه دون تغيير شيء من مرتبها ومرتبتها).

ويتحامل الأستاذ الحصري على بولينا حسون حيث وصفها بـ (الأديبة الكبيرة) بين قوسين؛ ثم يذكر أنّ عبد المسيح وزير (وهنا يخطىء الأستاذ الحصري في ذكر اسم عبد المسيح وزير والصحيح هو رزوق غنام، وقد كرر الخطأ عدة مرات) كتب في (العراق) معلقاً على مقالة سليم حسون. ويضيف الحصري: (وقد علمت بعد بضعة أيام أن بولينا حسون أقامت قضية على عبد المسيح وزير(كذا) وطلبت الحكم عليه بتعويض مالي قدرة عشرة آلاف روبية لأن ما كتبه يمس كرامتها ويسيء إلى سمعتها، ويحول دون زواجها).

ويختتم الحصري ذكرياته عنها: (إنّ ... شيوع القضية التي رفعتها بولينا حسون ضد عبد المسيح (!) وطلبها تعويضاً مالياً ...بسبب تأخير زواجها آثار الضحك في محافل عديدة). ويبدو أن الأستاذ الحصري، أضاف من عندياته مسألة تأخير الزواج التي لم تكن مثارة، ويغلب الظن أنه أضافها لدعم الصورة التي رسمها لبولينا حسون.

1- جريدة العراق، العدد 1712 في 17 كانون أول 1925.

2 انظر جريدة العراق، العدد 1722 في 30 كانون أول 1925 والعدد 1726 في 4 كانون الثاني 1926.

3- أبو خلدون ساطع الحصري، مذكراتي في العراق: الجزء الأول (1921-1927)، بيروت، دار الطليعة، 1967، ص 239-243.

وفي الواقع، فإنّ الحملة التي قادتها جريدة (العراق) ضد بولينا حسون في تلك الحقبة من الزمن، والتي حَفِلَتْ بالإساءات إلى الصحفية الرائدة، دفعها لأنْ تقيم دعوى على الصحفي رزوق غنام أمام المحاكم وتم النظر في الدعوى، وذكرت جريدة (العالم العربي)[1] أنَّ المحاكمة والمرافعة في القضية استغرقت ثلاث جلسات وحضرها عدد كبير من الجمهور. وكانت نتيجة الدعوى أنْ صدر القرار لصالح بولينا حسون[2] والذي جاء فيه:

(نتيجة دعوى القذف المقامة من قبل الآنسة بولينا حسون مديرة مدرسة باب الشيخ السابقة على رزوق أفندي غنام صاحب جريدة العراق ومديرها المسؤول (وذكر القرار فقرات من المقالات التي نشرتها جريدة العراق) وحيث إنَّ الاسنادات والتوصيفات والعبارات الآنفة الذكر تحط من كرامة المشتكية وتتضمن الازدراء والطعن والشتم... فقد اقتنع بإدانة رزوق أفندي غنام عن جريمة القذف المسندة إليه وقررت تجريمه... والحكم عليه... بالغرامة البالغة مائة روبية وعند عدم الدفع بحبسه عشرون يوماً... وحيث إنَّ المدعية اكتسبت حق الادعاء الشخصي بطلبها عشرة آلاف روبية تعويضاً من المحكوم وقد اقتنعت المحكمة أن النشريات المشتكى عنها أفضت إلى فصلها من وظيفة التدريس وحرمانها من الراتب واستلزمت تكبدها مصاريف المدعاة وأتعابها. فبالنظر إلى حالة الطرفين الاجتماعية فقد حكم على المحكوم رزوق أفندي غنام بأداء ألف ربيه تعويضاً إلى المدعية، وبنشر هذا القرار بأول عدد يصدر من جريدته وجريدتي الاستقلال والعالم العربي على أنْ تكون أجرة النشر عليه وفقاً لمادة (12) من قانون المطبوعات).

خاتمة:

بعد انتهاء السنة الثانية لصدور مجلة (ليلى)، نشرت بولينا حسون، في جريدة (العالم العربي)[3] أنَّ العدد الأول للسنة الثالثة من مجلة (ليلى) سيصدر في الشهر القادم لافتة إلى ذلك أنظار القراء والقارئات.

ويبدو أنَّ الضغط والحصار الشديد والحملات التي جابهتها بولينا حسون سواء من قبل المتزمتين أو الصحافة أو الإدارة قد دفعها للعدول عن إصدار العدد الأول للسنة الثالثة وعن الاستمرار في العمل الصحفي، وكانت النتيجة أن قمعت تلك المجلة الرائدة المتميزة وتوقفت عن الصدور. ولم تكتف بولينا حسون بذلك، بل إنها حزمت أمتعتها وغادرت العراق عائدة إلى فلسطين، وخلفت وراءها ذكرى امرأة عراقية باسلة، يحق أنْ يقال عنها، إضافة إلى كونها أول صحفية عراقية: إنها رائدة الحركة النسوية في العراق.

1- جريدة العالم العربي، العدد 570 في 29 كانون الثاني 1926.

2- جريدة العراق، العدد 1748 في 29 كانون الثاني 1926.

3- جريدة العالم العربي، صدور مجلة ليلى في سنتها الثالثة، العدد 533 في 15 كانون أول 1925.

Hamad Khalifa

الفصـل السـابع

مشاكل الصحافية العاملة في العراق في الثمانينات

مقدمة:

من الملاحظ أنّ الدراسات العلمية السابقة عن أوضاع المرأة الصحفية العاملة ممّا يرمي إلى تحديد المشاكل التي تعاني منها والتي تؤثر في عملها قليلة جداً سواء في العراق أم في سائر بلدان العالم. ومسألة المرأة الصحافية أصبحت موضع اهتمام المنظمات النسوية الدولية وخصوصاً اليونسكو في السنوات الأخيرة. وقد عقدت عدة حلقات دراسية حول المرأة والصحافة في مناطق مختلفة من العالم، وأصدرت تلك الحلقات الدراسية توصيات بصدد عمل الصحفية.

وكما هو معروف، فإنّ تنفيذ التوصيات أو العمل بها يتطلب وقتاً قد يطول وقد يقصر من مكان إلى آخر، وقد لا يؤخذ بها تبعاً لطبيعة التغيرات التي تجري في المنطقة ذات العلاقة. إنّ الصحافية العراقية كسائر الصحفيات في العالم، لها ظروفها الخاصة سواء في أثناء أداء العمل الصحفي أو في أدائها لعملها الأسري، وبغية التعرف على المشاكل التي تعانيها، قمتُ بتصميم استمارة استبيان موجهة إلى الصحفيات العاملات في وسائل الإعلام العراقية. وقد قامت مجلة الاتحاد العام لنساء العراق بطبع وتوزيع الاستمارة وجمعها، وشمل الاستبيان الصحافيات العاملات في جريدة (الثورة)، ودار الجماهير للصحافة، ومجلة (ألف باء)، ومجلة (عراق اليوم) باللغة الإنكليزية، ومجلة (بغداد) باللغة الفرنسية، ومجلة (الطليعة الأدبية)، ومجلة (آفاق عربية)، ووكالة الأنباء العراقية، ومجلة (المرأة)، ودائرة الرقابة. وقد تم جمع (66) استمارة شكلت الأساس الذي بنيت عليه الدراسة.

المرأة والصحافة: نظرة تاريخية

صدرت أول مجلة نسوية عام 1923 وكان اسمها (ليلى) ورفعت شعاراً لها (في سبيل نهضة المرأة العربية) وقدمت نفسها بأنها (مجلة نسائية في كل مفيد وجديد فيما يتعلق بالعلم والفن والأدب والاجتماع وتدبير المنزل). وكانت ميزة تلك الصحيفة أنّ صحفية هي بولينا حسون وقفت خلفها.

وقد أخذت إحدى الدراسات على هذه المجلة أنّ معالجاتها كانت لا تخرج عن نطاق الاهتمام بما يتعلق بالفن والأدب وتهذيب الفتاة وصحة الأسرة، وخلصت إلى أنّ المرأة في معالجات مجلة (ليلى) قد خلقت للمنزل.[1] لكن أغفلت هذه الدراسة الظروف التي كان

1- هدى عبد الرحمن، أساليب ومعالجات الصحافة النسوية في العراق قبل الأربعينات، في دراسات في الصحافة العراقية، بغداد، وزارة الإعلام، 1972، ص 75-76.

يمر بها العراق في بداية العشرينات، حيث كان موضوع المرأة حساساً وجالباً للمتاعب لمن كان يحاول أنْ يقف بصورة أو بأخرى إلى جانب المرأة، (ومن أمثال المواضيع آنذاك الحجاب والسفور والتعليم المختلط وعمل المرأة في دوائر الدولة). وعانت مجلة (ليلى) من الضغوط مما أدى في النهاية إلى إيقاف المجلة بعد أن ظلت تصدر لمدة عامين وسافرت صاحبتها إلى فلسطين ولم تعد بعدها.[1]

لقد قدمت مجلة (ليلى) نفسها إلى الشعراء بشكل معتدل في البداية، وبعد أن استقرت راحت في السنة الثانية تدعو إلى تحرير المرأة والقيام بدورها الحضاري، ولا تتوافر معلومات تبين أنَّ هناك صحفيات أخريات ظهرن بعد توقف مجلة (ليلى) وإلى حين ظهور المجلات النسوية في عام 1936.

ومن المفيد ذكره أنَّ وثيقةً لمنظمة العمل الدولية في جنيف أظهرت أنه في عام 1925 كان عدد الصحفيات قليلاً جداً بالنسبة لعدد الصحفيين في العالم، وأنَّ مقالاتهن كانت تقتصر على أعمدة تعالج قضايا الأزياء والصحة والتدبير المنزلي والنقد الفني والمساواة بين الجنسين. وبينت تلك الإحصائية أنه كان في اليونان 6 صحفيات من مجموع 300 صحفي، وفي جيكوسلوفاكيا 30 صحفية من بين 1000 صحفي، وفي ألمانيا 78 من بين 3235، وفي بريطانيا 400 من بين 7000 صحفي، وبينت الإحصائية أنَّ أعلى نسبة للصحفيات كانت في بريطانيا ولم تتجاوز 7.7 بالمائة.[2]

وقياساً على حالة التقدم الموجودة في الغرب والتخلف الذي كان سائداً في العراق آنذاك، فإنَّ ظهور مجلة نسوية في دولة تبدأ خطواتها التطورية الأولى وتدار بواسطة امرأة كان حقاً حدثا مهماً وبارزاً.

إنَّ الانقطاع الذي حدث ما بين توقف مجلة (ليلى) عام 1925 وظهور مجلة نسوية أخرى في عام 1936 لا يعني أن المرأة العراقية توقفت عن الكتابة، فهنالك عدد من المساهمات النسوية الأدبية في الصحافة العراقية، وهي على الرغم من عدم كثرتها إلا أنها تدل على أنَّ الصوت النسوي العراقي لم يتوقف.

لقد ظهرت مجلتان نسويتان عام 1936 واحدة باسم (المرأة الحديثة) وكانت جريئة في مطالبتها بتحرير المرأة ولم يصدر منها سوى ثمانية أعداد، وكان اسم المجلة الأخرى هو (فتاة العراق) وكانت تقتفي أثر زميلتها (المرأة الحديثة) في دعوتها التحررية، لكن يلاحظ العمر القصير لهذه المجلات وتقاربُ فترات صدورها. استمرت (فتاة العراق) على

1- فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، بغداد، 1976، ص 66.

2- رادي فاسيليف، الحالة الاجتماعية للصحفيين، من منشورات الاتحاد العام للصحفيين العرب، بيروت، 1982، ص 197-198.

الصدور أربع سنوات، وفي عام 1937 ظهرت مجلة نسوية أخرى اسمها (فتاة العرب) ودام صدورها سبعة أشهر. ومن جملة ما ذكرته مجلة (المرأة الحديثة) عن مشاكل الصحفية عام 1936 أنَّ صحفية فرنسية زارت بغداد في تلك السنة وسألت متى نشاهد صحفية من هذا البلد بمقدورها السفر من بغداد إلى بعقوبة وحدها في الأقل.[1]

وفي الواقع فإنَّ جملة ما جابهته الصحافة النسوية هو عدم قدرتها على الثبات بوجه منافسة المجلات والجرائد ذات الإمكانيات الكبيرة، إضافة إلى قلة الفئة التي تقبل على هذا النوع من المجلات.[2] وظهرت نشرة (صوت المرأة) عن الهيئة المؤسسة لجمعية تحرير المرأة عام 1943، وتوقفت عن الصدور بعد عددين فقط. وأصدرت دائرة العلاقات العامة في القنصلية البريطانية في البصرة مجلة نسوية اسمها (فتاة الرافدين) عام 1943، وتوقفت عن الصدور عام 1946 وكانت مجلة دعائية إضافة إلى كونها قد اهتمت بقضايا المرأة، وهي أول مجلة أصدرها أجانب للمرأة العراقية.

كما صدرت مجلة (الرحاب) وهي مجلة أدبية اجتماعية، استمرت تصدر مدة سنتين، وفي عام 1948 صدرت مجلة (بنت الرشيد) وصدر منها أربعة أعداد، كما صدرت مجلة (الأم والطفل)، وفي عام 1949 صدرت مجلة (الاتحاد النسائي). وبعد ثورة عام 1958 ظهرت مجلات نسوية أخرى منها: (الاتحاد النسائي العراقي) ومجلة (المرأة) عن الاتحاد العام لنساء العراق، واستمرت بالصدور فترة طويلة، وتعد فترة صدورها هي الطولى بالنسبة إلى جميع المجلات النسوية العراقية.

وما ينبغي ذكره أنَّ الصحف اليومية كانت تنشر صفحات أسبوعيةً خاصة بالمرأة، وكان بعض من هذه الصفحات تحرره نسوة وبعضه الآخر يحرره رجال.

وعموماً، كان عدد الصحفيات العاملات قليلاً، على الرغم من نص الدساتير والقوانين العراقية على ضمان حقوق المرأة، ولكن لأن المرأة عانت من ظروف قهر وتأخير أكثر مما عاناه الرجل، فإنَّ جانباً كبيراً من قطاع النسوة بقي بعيداً عن المشاركة في الحياة العامة، ويظهر ذلك واضحاً عند مقارنة نسب عمل الرجل والمرأة في عديد من القطاعات والحقول، ومن هذه الحقول عمل المرأة في الصحافة.

إنَّ عدم التمييز بين المرأة والرجل في العمل الصحفي، وعدم الأخذ بعين الاعتبار ظروف المرأة كعاملة وكربة بيت في أن واحد؛ وانطلاقاً من رغبة المرأة نفسها في أن تبدع في جانبي العمل والبيت، دعت الحاجة إلى دراسة هذه المسألة، ولا سيما أنَّ حلقات دراسية دولية وإقليمية صارت تدور حولها. لقد كان ثمّة اتفاق على وجوب مشاركة المرأة

1- هدى عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 82.

2- صبيحة الشيخ داود، أول الطريق إلى النهضة النسوية في العراق، بغداد، 1958، ص 203.

العربية في مهنة الصحافة على نطاق أوسع مما هو عليه، وكان ذلك هو قرار مؤتمر الاتحاد العام للصحفيين العرب الأول الذي انعقد في الكويت عام 1965.[1]

وساعدت أقسام الصحافة والإعلام في عديد من الجامعات العربية في إعداد كثير من الصحفيات والإعلاميات العربيات، إضافة إلى تأهيل كثيرات منهن من خلال العمل في الصحافة وأجهزة الإعلام. وعلى الصعيد الدولي، بادرت منظمة اليونسكو منذ أواسط الستينات إلى إيلاء عمل المرأة في الإعلام بعض الأهمية، وقامت النسوة في حقل الإعلام بتحقيق دراسات حول عمل المرأة في الإعلام.

ومن الحلقات الدراسية الدولية الخاصة بعمل المرأة في الإعلام الندوة التي انعقدت في نيويورك عام 1980 والتي أقرّت توصياتٍ كان من أهمها إيصاء الحكومات بإعادة النظر في تشريعاتها وأنظمتها القانونية التي تتعارض مع وضع المرأة في الإعلام سواء في ذلك العاملة والمستهلكة. والنظر - في المساواة بين أجور الرجل والمرأة أو عدم التمييز في الاستخدام والترفيع وشروط الأمان والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وتسهيلات رعاية الأطفال. وكذلك أوصت تلك الندوة منظمة اليونسكو بإقامة وزيادة الدورات التدريبية الدولية والإقليمية للصحفيات العاملات.[2] ومن توصيات الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدت في جامايكا تلك التي ركزت على تمثيل أكثر حقيقية للمشاركة النسوية في مجالات الحياة الكاريبية، ومشاركة أكثر فاعلية للمرأة في العمل الإعلامي، سواء في إجراء اللقاءات والحوارات وتعليقات الأخبار أو في التعليقات الإعلانات والأفلام الوثائقية؛ واستبعاد التمييز بين الجنسين في اللغة.[3]

وكذلك أوصت المؤسساتُ بأن تعطي للتدريب بالنسبة إلى النساء العاملات في حقل الإعلام أهمية خاصة، وأن تحقق للنساء العاملات ظروف عمل أفضل، كما أوصت بأن تضم بنى المجالس الإعلامية سواء في القطاع العام أو الخاص عناصر نسويَّةً بنسب عادلة.[4]

ولاحظت الحلقة الدراسية التي عقدت في ماليزيا أنَّ المرأة ليست ممثلة بأعداد فعالة في المؤسسات الإعلامية، وخصوصاً في المستويات العالية. كما أوصت بتدريب نساء بإعداد أكثر للدخول في وظائف ذات علاقة بالأخبار والإعلام.[5]

1- د. صابر فلحوط وسجاد الغازي (أعداد)، الاتحاد العام للصحفيين العرب: تأسيسه، مؤتمراته، قراراته: دراسة وثائقية، من منشورات الاتحاد العام للصحفيين العرب، بيروت، 1982، ص 47.

2- Recommendations of the International Seminar 'Women and the Media', New York, USA, 20-23 May 1980.

3- وهذه المسألة يصعب تمييزها باللغة العربية مثل: newscaster instead of newsman

4-Recommendations of the Regional Seminar 'Women and Media Decision: Making in the Caribbean', Kingston, Jamaica, 28-30 September 1981.

5- Recommendations of the Regional Seminar 'Career Development of Women in the Media', Kuala Lampur, Malaysia, 24-27 November 1981.

وأوصى المؤتمر الإقليمي الذي انعقد في مدينة مكسيكو عام 1982 بتسجيل الصحفيات والعاملات في الصحافة والإعلام لكي يقمن بتزويد وسائل الإعلام التي يعملن فيها بالمعلومات الخاصة بالمرأة وفي الحقول التي يمارسن العمل فيها.[1]

وجاء في توصيات المؤتمر الإقليمي الذي انعقد في فيجي عام 1982 أنه يجب ألا يوجد تمييز تجاه المرأة في التأهيل والتدريب والتقييم والترفيع. كما أوصت المنظمات النسوية بأنْ تعمل على تأسيس منظمة للنساء الإعلاميات في الباسفيك، وأن تشجع الإعلاميات على الانخراط في هذه المنظمة.[2]

وجاء في توصيات المؤتمر الذي انعقد في تونس ما بين 6 تشرين أول 1983 أنه يجب إعطاء فرص لتتسنَّمَ المرأة أعمالاً في اللجان المخططة وأن تحصل على مناصب ذات مسؤولية في وكالات الأنباء والأجهزة الإعلامية، كما دعت إلى إلغاء التمايز بين المرأة والرجل في كل الحقول والمجالات.

وجاء في المبادئ الرئيسة لتوصيات المؤتمر الذي انعقد في بولندا عام 1984 أنْ التحسينات في العمل وشروط العيش للمرأة العاملة في وسائل الإعلام يجب أن تدعم بشكل فعال وأنْ يجري دفع أجور متساوية في الوظائف المتشابهة وفي ظروف التأهيلات المتساوية، ويجب إعطاء كلا الجنسين فرصاً متساوية للتقدم في الوظائف الإدارية العليا، وتوفير شروط للتدريب المهني وتحسين مؤهلات المرأة العاملة. وعلى الحكومات أنْ تراعي هذه المسائل في تشريعاتها، كما أنَّ الأولاد والبنات ينبغي أنْ يستفيدوا من الفرص المتساوية في سنوات تدريبهم المهني في دراستهم الأولية لكي يتأكدوا من حصولهم على فرص تقدم متساوية للمناصب التكنولوجية في وسائل الإعلام.

كما ركز المؤتمر على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في حقول العمل في وسائل الإعلام كافة.[3] ومن هذه العرض البسيط يتضح أنَّ المؤتمرات التي عقدت في مناطق مختلفة من العالم رفضت جميعاً التمييز بين الرجل والمرأة في الحقل الإعلامي، وأكدت ضرورة إعطاء المرأة فرصاً أكثر للتقدم، مما يدل على وجود مشاكل حقيقية تتعرض لها المرأة الصحفية والإعلامية في مختلف مناطق العالم.

وضع ومشاكل الصحافية العراقية:

احتوى الاستبيان على 16 سؤالاً هدفها الرئيس هو دراسة حالة الصحفية العاملة في العراق، وكان السؤال الأول عن الشهادة الدراسية التي تحملها الصحفية لمعرفة الوضع التعليمي للصحفيات العراقيات، وكانت مستويات التحصيل الدراسي للصحفيات كما يأتي:

1-Recommendations of the Regional Seminar 'Alternative Communication by Women in Latin America', Mexico City, 9-11 March 1982.

2-Recommendations of the Sub-Regional Seminar 'Media Training and Women in Decision-Making', Fiji, 1-4 December 1982.

3 Recommendations of the Regional Seminar 'Women and Media', Warsaw, 2-5 October 1984.

- الدراسة المتوسطة: 8%
- الدراسة الثانوية: 3%
- الجامعية الأولية: 83%
- الماجستير: 6%

ولم تكن بين الصحفيات من تحمل الشهادة الابتدائية أو من دون شهادة، ولم تكن بين الصحفيات من تحمل شهادة الدكتوراه.

وكان السؤال الثاني يرمي إلى تحديد إذا ما كانت الشهادة الحاصلة عليها الصحفية العراقية ذات علاقة بالصحافة والإعلام أو لا توجد علاقة بينهما، ويظهر من الإجابات أنَّ: 52% من الشهادات ذات علاقة بالصحافة والإعلام و 48% لا علاقة للشهادة فيها بالصحافة والإعلام، وتشير نسبة الشهادات ذات العلاقة بالصحافة والإعلام إلى اقتران الممارسة العملية بالمعرفة النظرية، وهي مسألة تفترض أن الصحفية ستكون ذات فاعلية أكبر في العمل الصحفي.

وأظهر الاستبيان أنَّ متوسط سنوات العمل الفعلي في الصحافة لكل صحفية هو 6.7 سنة، وإذا استثنينا أربع صحفيات مارسن العمل قبل عام 1970، يصبح عدد سنوات العمل الفعلي للصحفيات الأخريات هو 5.7 سنة، وهذا يشير إلى أنَّ الغالبية من الصحفيات العاملات في الصحافة العراقية لم يقضين وقتاً طويلاً في العمل الصحفي.

وعن سؤال تحقق الرضا في الموقع الوظيفي الحالي الذي تمارسه الصحفية أوضح الاستبيان أنَّ:

- 86% راضيات عن موقعهن الوظيفي
- 14% غير راضيات عن موقعهن الوظيفي

وتؤشر الأرقام السالفة أنَّ الأغلبية من الصحفيات العراقيات راضيات عن وضعهن العملي، في حين أفادت الأقلية أنهن غير راضيات. ويستكمل سؤال متمم للسؤال السابق وهو عن العمل في الموقع الذي يتناسب مع إمكانيات الصحفية وقابلياتها، وأوضح الاستبيان أنَّ:

- 83% يعملن في الموقع الذي يناسب إمكانياتها وقابلياتها
- 17% لا يعملن في الموقع الذي يناسبها

وعند اعتماد مقياس التعويل على رأي الأغلبية في تقرير إذا ما كان هناك تمييز ما بين المرأة والرجل في العمل أو أنَّ المرأة تعمل في الموقع الذي لا يناسبها، تبين أجوبة الأغلبية أنَّ التمييز محدود بحكم وجود أجوبة للأقلية لم ترض عن موقعها الوظيفي، ولم

توجد في الموقع الذي يتناسب مع إمكانياتها وقابلياتها. وعن سؤال أورده الاستبيان مفاده إذا ما كان موقع الصحفية الوظيفي متعلّقاً باعتبارها امرأة تبين:

- 56% أجبن: نعم
- 44% أجبن: بلا

وربما تعود الأسباب إلى شعور بعض الصحفيات بأنَّ العمل الذي يُكَلَّفْنَ به يتناسب مع كونهن نساءً أو أنهن في موقع يتساوى فيه عملهنَّ مع عمل الرجل.

وعن سؤال عن الاقتناع بأنَّ صاحب القرار (رئيس الدائرة) يعامل الصحفية معاملة متساوية مع زميلها الرجل، كشف الاستبيان أنَّ:

- 88% مقتنعة بالمساواة في المعاملة
- 12% غير مقتنعة بأنها تعامل معاملة متساوية مع الرجل

في ضوء سؤال اختباري حول رغبة الصحفية في أنْ تكون مصدر القرار أو رئيسة للدائرة التي تعمل فيها لو أتيحت لها الفرصة، كشف الاستبيان أنَّ:

- 39% منهن يقبلن بذلك
- 61% لا يقبلن بذلك

وهذه الإجابات تدل على أنَّ رغبة القيادة والاستعداد لتحمل المسؤولية لدى الصحفية ليست كبيرة، وربما كانت سنوات العمل والخبرة المحدودة هي السبب في عدم رغبة النسبة الكبيرة من الصحفيات في تسلم قيادة المؤسسات الإعلامية أو المطبوعات التي يعملن فيها.

وعن سؤال يتكون من شقين في حالة الإجابة عن السؤال السابق بـ: نعم مع الأخذ في الحسبان أنَّ مسألة الموقع الجديد سيرتب أعباءً كثيرة على عاتق من يتولاه.

وتضمن الشق الأول السؤال الآتي: هل ستعطين فرصاً أكثر للتقدم لزميلاتك الصحفيات أكثر من زملائك الصحفيين، وكانت الإجابات:

- 56% نعم
- 44% لا

وتضمن الشق الثاني من السؤال: هل ستعتمدين على العناصر الكفءِ بغض النظر عن كونها عناصر رجالية أو نسوية:

- 93% نعم
- 7% لا

وهذه الأجوبة تكشف طبيعة ومدى تحيز المرأة للمرأة، ففي الشق الأول من السؤال زادت نسبة الصحفيات اللواتي يفكرن في إعطاء فرصة للتقدم لزميلاتهن بقليل على

الصحفيات اللواتي لا تتوفر لديهن هذه النوايا، في حين التزمت أغلبية الصحفيات بالاعتماد على العناصر الكفء بغض النظر عن جنسها وذلك لضمان أداءٍ أفضل للعمل.

وكشف سؤال مدى الاهتمام بقضايا المرأة في الصحافة في حالة كون الصحفية هي صاحبة القرار في النشر، وكانت نسبة الإجابة:

- 56% نعم
- 44% لا

وبالنسبة إلى الصحفيات المجيبات بالنفي عن السؤال السابق، كشف الاستبيان أنَّ السبب في عدم الاهتمام بقضايا المرأة بشكل مميز يعود إلى الأسباب الآتية (حسب التكرارت) وهي:

إنَّ قضية المرأة هي جزء من قضية المجتمع؛ ولأن المجتمع مكونٌ من الرجل والمرأة فلا بد من الاهتمام بهما سوياً، وأنَّ تطوير المرأة مرتبط بتطوير الرجل. إنَّ المجلات التي يعملن فيها هي مجلات تُعنى بقضايا علمية فقط. طبيعة عملهن لا علاقة لها بالمرأة.

وكشف سؤال عن الحالة الزوجية للصحفيات، وصيغ السؤال بشكل استُبِينَ فيه إذا ما كانت الصحفية متزوجة أو لديها أطفال أو هي مسؤولة عن عائلة، وكانت الإجابات كالتالي:

- 52% متزوجات
- 48% غير متزوجات

وهذه الإجابات تدل على أنَّ الصحفيات المتزوجات تقع عليهن أعباء إضافية هي مسؤولية العمل والبيت معاً.

استهدف سؤال بيان إذا ما كانت الصحفية تستطيع الجمع بين العمل الصحفي بشكل جيد وبين تسيير أمور البيت، ولا سيما أنَّ العمل الصحفي يقتضي من الصحفية الابتعاد عن البيت ساعات قد تستغرق اليوم كُلَّه، وقد تضطر إلى السفر أحياناً، وكانت الإجابات:

- 66% نعم
- 34% لا

ومن هذا يتبين أنَّ ثلثي الصحفيات يستطعن الجمع بين الأداء الحسن للعمل الصحفي وعمل البيت. وبالنسبة إلى الصحفيات اللواتي لا يستطعن التوفيق بين العمل الصحفي وعمل البيت فإنَّ تفضيلاتهن كانت متساوية بين من فضلن الاهتمام بالعمل الصحفي وبين من فضلن العناية بالبيت. أمَّا الصحفيات اللواتي أجبن بأنهن يستطعن الموازنة بين أداء العمل الصحفي بشكل جيد وبين أداء العمل البيتي بشكل جيد أيضاً فإنهنَّ حددن الوسيلة كما يأتي: تقسيم العمل والتنسيق بين العمل الصحفي والواجبات البيتية، وهذا يتطلب جملة أمور منها ما هو متعلق بالدائرة. ففي البيت يتعين على الزوج إبداء المساعدات

لزوجته في أداء بعض الأعمال البيتية. وفي إطار العمل ينبغي تسهيل شمول أبناء الصحفيات بالرعاية في دور حضانة وتوفير وسائط نقل للصحفية، وأنّ يكون دوام الصحفية فيه بعض المرونة وأن يعتمد على الإنتاجية وليس على وتيرة الدوام التقليدي.

خاتمة:

كشف الاستبيان جملة من المعلومات لم تكن محددة من قبل لعدم توافر دراسات ميدانية في هذا المجال. إنّ التمييز الذي تعاني منه الصحفية في باقي أقطار العالم قد يكون ضعيف الأثر في العراق؛ لكن تبقى هنالك مشاكل جادة، حيث إنّ مشاكل المرأة الصحفية مماثلة لمشاكل المرأة العاملة في بقية القطاعات وخصوصاً المتزوجة منها، فهي تعاني من مسألة ضيق الوقت في تنظيم العمل داخل البيت والأداء الجيد للعمل الصحفي، وبالإمكان حل مشاكلها بسهولة بواسطة إجراءات إدارية منظمة.

Hamad Khalifa

الفصــــل الثامن

صحافة الأطفال في العراق: 1972-1986

مقدمة:

سبق أنْ قمت بإجراء دراسة حول صحافة الأطفال في العراق في عام 1972 وتم نشرها آنذاك[1] وقمت فيها بتوزيع استبيان على العاملين في صحافة الأطفال، والممثلة بمجلة (مجلتي) وجريدة (المزمار)، والتي كانت تصدر عن وزارة الثقافة والفنون، وبعد مرور سنوات امتدت إلى عام 1986 بقيت صحافة الأطفال في العراق مكرسة لمجلة (مجلتي) وجريدة (المزمار)، واستمرت تصدر تحت إشراف وزارة الثقافة والإعلام. لقد وزعت أسئلة الاستبيان القديم نفسه لعام 1972 في عام 1986 على العاملين في صحافة الأطفال، بغية التعرف على مدى ونوع التغير الذي تحقق في هذا المجال، وقد حافظت على بنية البحث الأول وأضفت عليه التغيرات الجديدة.

وفي الواقع، لم تحظ الصحافة العراقية بدراسة تقويمية لها في أثناء صدورها إلا فيما ندر، ولم يجر أي بحث عنها في السنوات التي سبقت عام 1968 أو السنوات الأولى التي أعقبتها، وقد قامت مجلة (مجلتي) بتوجيه استفتاء إلى قرائها في بداية عام 1971، ولم تعلن نتائج ذلك الاستفتاء. وكذلك اعتذر الجهاز المركزي للإحصاء الذي قام بتفريغ المعلومات عن عدم احتفاظه بنسخة من نتائج الاستفتاء.[2]

والأهمية التي اكتسبتها مجلة (مجلتي) وجريدة (المزمار) تأتي من كونهما الصحيفتَيْن الوحيدتين اللتين كان يقرؤهما الطفل في العراق.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة عن السؤالين التاليين:

1 - ما هي خبرات وكفاءات العاملين (من الكتاب والرسامين) في مجلتي والمزمار؟

2 - ما هي المشاكل التي تعانيها مجلتي والمزمار وما التوصيات لتطويرهما؟

حدود البحث:

حدود هذا البحث الذي أجري في عام 1972 على 22 كاتباً ورساماً يعملون في (مجلتي) و(المزمار)، واشتمل البحث الذي أُجري في عام 1986 على 34 كاتباً ورساماً يعملون في المجلة والجريدة نفسيهما.

1- وزارة التعليم العلي والبحث العلمي، صحافة الأطفال في العراق، 1972، (روينو).

2- المصدر السابق.

إجراءات البحث ووسائله:

لتحقيق أهداف البحث استندت إلى الوسائل التالية:

1- لمحة تأريخية عن نشأة صحافة الأطفال في العراق.

2- توزيع استمارة استفتاء على جميع العاملين من كتاب ورسامين في مجلتي والمزمار.

وقد عرضت ديباجة الاستفتاء على لجنة من المحكمين من ذوي الخبرة في بناء الاستفتاء، وعرضتها على عدد من الصحفيين العاملين في الإعلام للتأكد من وضوح عبارات الاستفتاء، وقد أجريت بعض التعديلات على فقرات الاستفتاء استناداً إلى آراء المحكمين.

لمحة عن صحافة الأطفال في العراق:

لم يعرف العراق جريدة أو مجلة خاصة بالأطفال أو الأولاد قبل تشرين أول 1922، عندما قام سعيد فهيم بإصدار العدد الأول من مجلة (التلميذ العراقي) التي وصفها بأنها مجلة مدرسية تهذيبية أسبوعية. وكانت تصدر بست عشرة صفحة، واستمرت تصدر لمدة عامين ثم توقفت، وفي عام 1924 صدرت مجلة (الكشاف العراقي) وكانت مجلة تنشر ما يهم أنْ يعرفه الكشاف من بعض المواد العلمية والعملية. ثم أصدر صاحب المجلة وهو محمود نديم مجلة أخرى بعد توقف الأول أسماها (المدرسة)، واهتمت ببحث العلوم والمواضيع المدرسية، ثم عاد سعيد فهيم وأصدر في عام 1929 مجلة باسم (التلميذ) وكانت كسابقاتها تهتم بالمواضيع التعليمية وتفتقر إلى مقومات صحافة الأطفال. وباختصار، فقد صدرت عدة مجلات للأطفال في فترات مختلفة، وتميز معظمها بتقديم المقالات الوعظية والمعلومات العامة، وكانت تعتمد على الكلمة من دون الصورة خلا بعض الاستثناءات.

وفي نهاية عام 1969، أصدرت وزارة الإعلام مجلة (مجلتي) للأطفال وأعقبتها بجريدة (المزمار) للأولاد. وكان الدافع الذي أعلن لإصدار المجلة والجريدة هو أنّ (مجلتي) أصدرت لتقوم بدورها التربوي الهادف ولصدّ الغزو الثقافي الذي مارسته مجلات الأطفال الغربية في تسميم بعض أفكارهم. أمّا بالنسبة إلى (المزمار) فإنّ وزير الإعلام آنذاك قال: (للآباء جرائد يقرؤونها كل يوم فلماذا لا يكون للأبناء جريدة خاصة بهم).[1] وتبرير ذلك حسب قول الوزير (إنّ الصغير الذي يقرأ اليوم (المزمار) سيقرأ عندما يكبر جريدة يومية سياسية، ومعنى ذلك أنّنا قمنا بتوسيع شامل لمفهوم الثقافة الحديثة، أمّا (مجلتي) فسنمضي في أداء رسالتها بالقصة المصورة الملونة الجذابة، وستأخذ المزمار على عاتقها مهمة تكملة رسالة (مجلتي) وذلك بعرض الخبر والموضوع المبسط الهادف إلى جانب الصورة أمام أولادنا لتنير لهم الطريق السليم).[2]

1- جريدة المزمار، رسالة المزمار، افتتاحية العدد الأول، 12 كانون الأول، 1970.

2- المصدر السابق.

ويبقى الهدف الأساس لصدور (المزمار) هو حسب ما ذكرته الجريدة (لتقوم بدورها الإيجابي إلى جانب مهمتها في تبسيط المفاهيم السياسية لثورتنا إلى أولادنا، ليكونوا على بينة مما يحدث في قطرنا الحبيب من نهضة سياسية واجتماعية واقتصادية، وبذلك نكون من جهة أخرى قد أدينا واجبنا في تنشئة جيل مؤمن بقضيته وعروبته).[1] ومن الجدير بالذكر أنَّ جريدة (المزمار) هي أول جريدة خاصة للأولاد تصدر في العراق وفي الوطن العربي.

نتائج البحث وتحليلها:

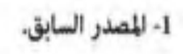
تتضمن نتائج البحث وتحليلها تحديد المشكلات التي يعاني منها العاملون في صحافة الأطفال في العراق والمواصفات والخبرات التي تتوافر فيهم؛ كما كشف عنها الاستبيان في عامي 1972 و1986.

إنَّ النتائج التي تم التوصل إليها من تطبيق الاستفتاء الموجه إلى العاملين في صحافة الأطفال في العراق هي:

1- كان نسبة المجيبين الذكور في عام 1972 هي 82 بالمائة ونسبة الإناث 18 بالمائة في حين أصبحت النسبة عام 1986 هي 62 بالمائة من الذكور و38 بالمائة من الإناث. ويتضح من ذلك زيادة عدد الإناث العاملات في صحافة الأطفال في العراق؛ ولكن من ناحية أخرى ينبغي ألا يغرب عن البال أنَّ عدد العاملين الذكور في عام 1986 ليس ثابتاً؛ لأنَّ قسماً منهم كان يؤدي الخدمة العسكرية.

2- بين الاستفتاء الأول أنَّ 9 بالمائة يحملون شهادة الدراسة المتوسطة و27 بالمائة شهادة الدراسة الإعدادية و45 بالمائة شهادة البكالوريوس، وشكلت نسبة غير الحاصلين على شهادة دراسية (التثقيف الذاتي) على 9 بالمائة ونسبة خريجي معهد الفنون 9 بالمائة، وبينت إجابات الاستفتاء الثاني أنَّ 6 بالمائة هم من خريجي الدراسة الابتدائية و6 بالمائة من خريجي الدراسة المتوسطة و32 بالمائة من خريجي الدراسة الإعدادية أو معهد الفنون، وكان 53 بالمائة من خريجي الكليات ومثلت نسبة 3 بالمائة عدد الذين ليست لديهم شهادة، وقد أطلق عليهم اسم (المثقف ذاتياً). وتشير النسب المذكورة إلى ارتفاع في مستوى التحصيل الدراسي للعاملين في صحافة الأطفال.

3- أوضح الاستبيان الأول أنَّ عدد العاملين المعيّنين بمقتضى قوانين الخدمة المدنية تعييناً ثابتاً في (مجلتي) و(المزمار) يشكلون نسبة 18 بالمائة؛ والمعينيين وفق الأجر الثابت المحدد من قبل رئاسة التحرير والمقر من قبل وزارة الإعلام يشكلون نسبة 82 بالمائة.


1- المصدر السابق.

وأشار الاستبيان الثاني إلى أنّ 62 بالمائة من العاملين يعملون بشكل ثابت أي بمقتضى تعيين، وإن 6 بالمائة بمقتضى أجر ثابت، في حين كانت نسبة الذين يعملون بالقطعة (أي بموجب دفع أجور على نشر المواد) يشكلون نسبة 32 بالمائة.

إنّ ازدياد عدد العاملين بمقتضى التعيين الثابت يدلُ على رغبة الجهات المسؤولة عن صحافة الأطفال في احتواء العاملين وتكريس جهودهم للعمل فيها.

4- وعن مدى الاقتناع بالعمل الموكل إلى العاملين في صحافة الأطفال، فإنّ الاستبيان الأول يشير إلى أنّ عدد المقتنعين بالعمل الموكل إليهم يشكلون نسبة 55 بالمائة، أمّا المقتنعون بالعمل الموكل إليهم إلى حد ما فهم يشكلون نسبة 45 بالمائة.

أما نسبة إجابات الاستبيان الثاني، فقد بينت الإجابات أنّ 76 بالمائة من العاملين مقتنعون بالعمل الموكل، إليهم، وأنّ 21 بالمائة مقتنع إلى حد ما، في حين أشارت نسبة 3 بالمائة إلى عدم الاقتناع بالعمل.

إنّ زيادة عدد المقتنعين بعملهم ما بين سنوات الاستبيانين واضحة، وهذا يشير إلى انسجام وتوافق العاملين مع أعمالهم.

5- أجاب 64 بالمائة من الكتاب في الاستبيان الأول بأنّ لديهم خبرة سابقة في العمل الصحفي الموجه للأطفال، في حين ذكر 36 بالمائة بأنّه ليست لديهم خبرة سابقة. ونتيجة الكشف عن الخبرة السابقة تبين بأنّ بعضهم كان يعمل محرراً في بعض الصحف العراقية، ممثّلاً أو معلماً. وذكر الباقون بأنه ليست لديهم علاقة سابقة بصحف الأطفال بل بصحف الكبار، وهذا يوضح من الناحية العملية بأنه ليست لدى الجميع خبرة سابقة بالعمل في صحف الأطفال.

أما بالنسبة للرسامين، فقد أفاد 72 بالمائة بأنّ لديهم خبرةً سابقة، أمّا 27 بالمائة فقد أجابوا بعدم وجود خبرة. ونتيجة الكشف عن طبيعة العمل السابق تبين أنهم كانوا يعملون رسامين في مؤسسات ومحلات وصحف محلية. أمّا بالنسبة للاستبيان الثاني، فقد بينت الإجابات أن 38 بالمائة ذكروا بأنهم يملكون خبرة سابقة، وبالمقابل ذكر 62 بالمائة بأنّه ليست لديهم خبرة سابقة.

وعند تحري نوعية الخبرة السابقة والعمل السابق قبل الالتحاق (بمجلتي) و(المزمار)، فقد أشار الذين أجابوا بـ: نعم بأنهم كانوا يعملون في الصحافة اليومية كُتّاباً أو رسامين، وذكر بعضهم الآخر أنهم عملوا في التعليم. وعند حساب المعدل الوسطي في قضية العمل قبل الالتحاق بصحافة الأطفال، كانت إجابات الاستبيان الأول هي 16 شهراً لكل عامل، أمّا إذا استثنينا كاتبين فإنّ المعدل يتناقص إلى 7 أشهر أمام إجابات الاستبيان الثاني؛ فقد تراوحت ما بين 17 سنة إلى سنة.

إنّ الخبرة السابقة وتراكم الخبرة من الأمور الضرورية لبناء وترسيخ العمل، ولأن صحافة الأطفال لم تكن ذات بال في العراق، لذا فإنّ اكتساب خبرة في هذا المجال يكاد يكون صعباً، ولهذا أصبح الاعتماد على ما هو متوافر في مجال معرفة بيئة وعالم الأطفال هو الذي يكسب الكاتب أو الرسام الخبرة في التوجه إلى الأطفال.

6- وكشفت أجوبة الكتّاب أنّ أحد أهداف كتابتهم في صحافة الأطفال في الاستبيان الأول هو كما يلي: تقديم مادة فكرية مبسطة أساسها العِلْمُ والوطنية - توعية الجيل الجديد وتوجيهه إلى ثقافة هادفة - زيادة معلومات الأطفال في مختلف الميادين واطلاعهم على حياة أطفال الشعوب الأخرى - توعية الأطفال وإبعادهم عن الأفكار الأجنبية المسمومة. وعن الاستبيان الثاني فقد وردت فيه الأهداف كما يأتي: خدمة الطفل وإيصال المعلومات الصحيحة والتربوية إليه - تنمية خيال الطفل - تحقيق عمل إبداعي.

7- أفاد مائة بالمائة من العاملين في الاستبيان الأول أنّ هدفهم من الكتابة يتناسب مع العمر الزمني والعقلي للأطفال، كذلك كانت النسبة نفسها قد وردت في الاستبيان الثاني.

8- يتبين أنّ 54 بالمائة من الكتاب لم يقرؤوا المؤلفات والكتب المتعلقة بأعمالهم في صحافة الأطفال، في حين أفاد 27 بالمائة بأنّ مجموع ما قرؤوه هو 11 كتاباً. وذكر 27 بالمائة بأنهم قرؤوا مجلات متعلقة باختصاص عملهم، وانفرد 9 بالمائة بقراءة مصادر وتقارير عن صحافة الأطفال.

وفي الاستبيان الثاني لم تتجاوز النسبة ما ورد في الاستبيان الأول، وهذا يؤشر مسألة مهمة لأنها تتعلق بتحديد الأرضية الثقافية للكتاب.

9- جاء في أجوبة الاستبيانين الأول والثاني أنّ العاملين يجيدون اللغة الإنكليزية. وعن مدى الاستفادة من اللغة في القراءة والمتابعة، بين الاستبيان الأول أنّ 45 بالمائة استفادوا من اللغة الإنكليزية في القراءة والدراسة وتوسيع مداركهم وتعميق وعيهم بصحافة الأطفال، وفي الاستبيان الثاني بين 52 بالمائة من المجيبين بأنهم حاولوا الاستفادة من اللغة في هذا المجال.

10- تناقص عدد المجيبين عن السؤال الذي يتضمن أسماء الكتب ومؤلفيها التي قرئت باللغة الإنكليزية في الاستبيان الأول إلى 27 بالمائة، علماً بأنّ هذه النسبة تقبل الانخفاض إلى الحد الأدنى، لأن معظم ما ذكر لا علاقة له بصحف الأطفال، كذلك كان الحال في الاستبيان الثاني.

11- أفاد 18 بالمائة من الكتاب بأنهم شاركوا بدورات في مجالات صحف الأطفال؛ وبين 82 بالمائة بأنّ مدة الدورة كانت 45 يوماً. وتبين في الاستبيان الثاني أنّ 28 بالمائة قد شاركوا بدورات يقابلهم 72 بالمائة لم يشاركوا بدورات؛ وتبين أنّ متوسط مدة الدورة للذين شاركوا كانت 68 يوماً.

مشاكل كتاب صحافة الأطفال:

رتبت مشاكل كتاب صحافة الأطفال في الاستبيان الأول كما يأتي:

1- عدم التفرغ التام للعمل في صحافة الأطفال.

2- انعدام متابعة ما ينشر في العالم حول أدب الأطفال (مطبوعات - قصص - أبحاث) لعدم توافرها.

3- عدم توافر الطباعة الجيدة.

4- غياب الخبرة عند أغلب العاملين.

5- غياب المناخ الديمقراطي في العمل لإغناء الخبرة.

6- عدم وجود دورات تدريبية.

7- فرض مواضيع على الكاتب لا يرغب في كتابتها.

8- قلّة الأجور.

9- القلق من المستقبل.

10- تحديد عمل ساعات المحرر وجعله لصيقاً بكرسيِّه.

أمّا المشاكل التي وردت في الاستبيان الثاني فهي:

1- قلة الكادر العامل في صحافة الأطفال وآدابها وانعدام التخصص.

2- قلة المصادر والمطبوعات الخاصة بالطفولة.

3- ضعف المعرفة في مجال الاتصال بمتغيرات الوضع العام للطفل العراقي.

4- ضعف الاتصال بالنتاج العالمي في مجال الطفولة.

5- عدم وجود تنسيق بين المؤسسات الإعلامية ذات الاهتمام المشترك بثقافة الأطفال.

6- قلة النصوص الجيدة.

7- التوجيه الزائد.

8- مشاكل المواصلات التي تعيق التحرك الصحفي.

9- ضعف التنسيق بين أقسام الدار في العمل.

10- قلة فرص التدريب والتحصيل الأكاديمي.

مشاكل الرسامين في صحافة الأطفال:

كانت مشاكل الرسامين في الاستبيان الأول كما يأتي:

1- عجز المطابع وسوء الطباعة.

2- عدم توافر المجالات ووسائل التنظيم في الأرشيف.

3- تحديد وقت معين لإنجاز العمل وغالباً ما يكون غير ملائم.

4- عدم وجود مختصين في أدب الأطفال وتحديد إبداعات الرسام ضمن إمكانيات الكاتب.

5- عدم وجود دار نشر خاصة بالأطفال.

6- عدم توافر المكان المناسب للعمل.

7- قلة الأجور.

8- التطبيق الحرفي للوظيفة الذي يتناقض مع العمل الفني.

9- قلة المواد الفنية (الألوان - الستاندات).

10- النظرة السلبية للإنتاج بين الرسامين أنفسهم.

11- عدم انتظام نشر رسوم الرسام في المجلة.

12- عدم ترك الاختيار في السيناريو المطلوب رسمه للرسام.

أمّا بالنسبة لمشاكل الرسامين في الاستبيان الثاني فكانت:

1- عدم وجود مطابع خاصة بدار ثقافة الأطفال.

2- الافتقار إلى قيادة فنية في القسم الفني.

3- التدخل في أعمال الرسامين من قبل العاملين في الدار.

4- عدم وجود قواعد لتحديد خبرات ومدة خدمة الرسامين.

5- عدم منح الرسامين الحرية الكاملة في اختصاصهم الفني.

6- ابتعاد الرسام عن المصمم مما يؤثر على وحدة وإتمام العمل.

7- حقوق الطبع غير محفوظة.

8- محدودية عدد صفحات المطبوعات.

9- المكافآت زهيدة لا تشجع الكوادر الجيدة على العمل.

10- التصميم رديء وكأن التصاميم تخاطب الكبار.

11- ضعف في كادر الرسامين حيث تنشر رسوم دون المستوى دائماً.

12- هبوط المستوى الفني لرسوم السيناريوهات من حيث التشكيل والحركة وضعف تعابير الوجه وكثرة الألوان والتفصيلات.

13- العلاقات الشخصية تؤثر على توزيع العمل.

التوصيات:

إنّ مسألة إنشاء مؤسسة كاملة ذات مطابع خاصة بها كانت تحظى دائماً باهتمام خاص من قبل العاملين في صحافة الأطفال في العراق، وقد كانت هذه المسألة مثار اهتمام العاملين في صحافة الأطفال في الاستبيان الأول، وبعد أنْ تأسست دار ثقافة الأطفال ظلت المطالب قائمة بأن تكون للدار مطابع خاصة بها. وقد طالب بعض العاملين في الدار بإنشاء مؤسسة متميزة وتزويدها بمطابع خاصة بها. وبما أن المؤثرات المضادة

والمعاكسة لعمل الكاتب والرسام تنعكس على آراء العاملين في صحافة الأطفال، فيمكن وضع التوصيات الآتية من هذا المنطلق:

1- ورد في الاستبيان الأول توصية تدعو إلى تأصيل المفاهيم التربوية الخاصة بالأطفال والأولاد لدى الكتّاب وذلك بإمرارهم بدورات يشرف عليها أساتذة الدين وعلم النفس والاجتماع والاتصال، والطلب إلى الكتاب القراءة الخاصة بمحيط الطفل. إن الكتاب يعتمدون على ثقافتهم الفردية وسليقتهم وتوقعهم في الكتابة للطفل - وهذا أمرٌ محفوف بالمخاطر إذ إن التوازن صعب.

ومن جانب آخر، فقد تبين من خلال الاستبيان الثاني أنَّ هناك ضرورة ماسة للانفتاح على الثقافة العالمية والمعرفة الدقيقة لجميع الجوانب المتعلقة بالجيل الجديد؛ وكذلك تبين ضرورة استقطاب المواهب.

2- أن يكون العمل وفقاً للتعيين بالأجر الثابت المتصاعد لأنه سيقدر أجورهم وفقاً لكفاءتهم وليس تبعا للشهادة. إنَّ الصحفي الموظف تحميه قوانين في حقه بالعيش، ولكنها لا تصر على دوام فاعليته. ومن جهة أخرى، دلَّ الاستبيان الثاني أنَّ من الضروري تحديد المكافآت وفقاً لخبرة العاملين ومدة خدمتهم وكذلك رفع أجور الرسوم.

3- تقريب المفاهيم إلى أذهان الأطفال وانتقاء اللغة الموصلة لها، حيث إنَّ معظم العاملين في صحافة الأطفال هم من الأدباء الذين يكتبون للكبار أصلاً، لذا فإنه ينبغي أن يتفرغ أولئك الكتاب للعمل في صحافة الأطفال لكي يتجنبوا أخطاء الكتابة للكبار، ويمكن منحهم مخصصات إضافية لتعويض تفرغهم.

إنَّ إتباع الأسلوب العلمي في تقويم النتاجات والكتابات المخصصة للأطفال هو الطريق السليم لخلق التفاعل الخلاق بين الأطفال وصحفهم.

4- وترتبط هذه التوصية بسابقتها، إذ إنه لوحظ أنَّ الكتاب أجابوا في الاستبيان الأول إجابات مثالية، وتركوا الطموحات والغايات المادية جانباً؛ وركزوا على هدف توعية الجيل الجديد. ورغم هذا، فإنه من الأساس تجسيد هذا الهدف من خلال وضع خطط واضحة لعمل الكتاب تنبع من فلسفة الدولة.

5- إن مشكلة وجود مكتبة واسعة تضم الصحف والمطبوعات المتعلقة بالأطفال والأولاد مازالت قائمة، فقد كانت من ضمن المشاكل التي خلص إليها الاستبيان الأول وظلت قائمة في الاستبيان الثاني. إنَّ التواصل مع النتاج العربي والعالمي في هذا الحقل سيقدم للكتّاب خبرات مضافة ويجعلهم على اتصال بالمستجدات في الساحة الثقافية.

6- يبدو أنَّ مشكلة قلة الأجور والمكافآت ظلت مثار شكوى ورد في الاستبيان الأول والثاني، لذا أوصى الباحث بإعادة النظر في الأجور وزيادتها بشكل يدفع بالكتّاب إلى بذل مزيدٍ من جهدهم في سبيل الإبداع.

7- إنَّ النقص في المساهمات بالدورات التدريبية سواء داخل القطر أو خارجه هي من الأمور التي وردت في الاستبيانين الأول والثاني. إنَّ زيادة المشاركات في الدورات التدريبية والحلقات والمؤتمرات سيهيئ للعاملين في صحافة الأطفال الفرص الإضافية لتراكم الخبرة والمعرفة.

8- إنَّ حل الإشكالات الإدارية والنقليات سيوفر الوقت والإمكانيات لزيادة فاعلية العاملين في صحافة الأطفال.

9- تحويل دار ثقافة الأطفال إلى مؤسسة ذات مطابع خاصة بها.

10- إنَّ التوصيات الخاصة بالرسامين متماثلة إلى حد كبير مع التوصيات الخاصة بالكتّاب. كما أنَّ حل المشاكل التي يعاني منها الرسامون متماثلة مع التوصيات الخاصة بالكتاب. إنَّ حل المشاكل التي يعاني منها الرسامون وتوفير المناخات السليمة للإبداع سيؤدي بالنتيجة إلى تطوير عملهم، ومن ثمَّ إلى تطوير صحافة الأطفال.

الخاتمة:

كشف الاستبيان الأول الذي وزع عام 1972 عن عدد من المشاكل والقضايا التي تعانيها صحافة الأطفال في العراق، كما وضح الاستبيان نفسه الذي وزع ثانية في عام 1986 مجموعةً من المشاكل والتوصيات. وقد تم إثبات أوجه التماثل والاختلاف والإضافات التي جرت مقارنتها بين نتائج استبياني 1972 و1986. إن صحافة الأطفال ستظل في القطر العراقي تؤدي دوراً مهماً في الوصول إلى قطاعات واسعة من الصغار الذين هم رجال المستقبل وإلى مخاطبتهم المخاطبة اللائقة بهم.

Hamad Khalifa

Hamad Khalifa

الفصل التاسع

وكالة الأنباء العراقية

مقدمة:

من المفيد قبل الحديث عن وكالة الأنباء العراقية معرفة كيف كانت الصحف العراقية تتزود بالأنباء الخارجية قبل تأسيس الوكالة أو فروع لوكالات الأنباء في العراق؛ أو قبل استلام الأخبار من الراديو. إنَّ الوسائل التي اعتمدت عليها الصحف العراقية لفترات طويلة هي النقل عن الصحف والمجلات التي كانت تصل بالبريد من الخارج، وخصوصاً الأخبار الثقافية والعلمية والتنموية، أو من خلال البرقيات التي كانت ترسلها بعض وكالات الأنباء. وعلى أية حال، فقد كانت أول أشارة تدل على قيام الصحافة العراقية باستقاء الأخبار من وكالات أنباء عالمية وردت في جريدة الزوراء عام 1885، وكانت الجريدة تنشر الأخبار الخارجية في زاوية خاصة تحمل عنوان - ترجمة- أو (تلغرافات ازانس روتر) أو (حوادث التلغرافية) وتشير الجريدة بتحديد: (ندرج على الوجه الآتي التلغرافات التي بلغتها بهذا الأسبوع شركة تلغراف ازانس روتر).[1] وكلمة ازانس منحوتة من كلمة (اجانس) الفرنسية أو (Agency) الإنكليزية التي تعني وكالة.

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، صدرت في الموصل نشرات أو صحف تحمل اسم (عثمانلي ازانس (فنامه لري)) أي برقيات إخبارية عثمانية، وكانت تلك النشرات أوراقاً مطبوعة تتضمن أخبارا داخلية وخارجية تصدر على شكل بلاغات حربية باللغة التركية وأحياناً باللغة العربية عن الحرب العالمية الأولى من مقر الولاية، وكان الباعة يتجولون في الأسواق وهم ينادون (اجانس - لجانس) أي أخبار.[2]

وبالمقابل، فإنَّ القوات البريطانية التي احتلت البصرة عام 1914 قامت بابتياع المطابع الأهلية من أصحابها، واستولت على مطبعة الحكومة السابقة، وجمعت المطابع الأربع في دار واحدة، وأصدرت نشرتين صغيرتين يوميتين تتضمنان (برقيات رويتر) عن أحوال الحرب العالمية واحدة بالإنكليزية والأخرى باللغة العربية.[3] وهكذا نجد أنَّ القوات المحتلة لم تكن تفرض وجودها العسكري فحسب، بل كانت تحتكر الأخبار وتصدر بها نشرات تحمل أو تعكس الموقف الذي ينسجم معها. ويتضح من تتبع الأخبار التي كانت تنشرها الصحف الصادرة في العراق تحت إدارة الاحتلال البريطاني أنها كانت تصدر عن وكالة أنباء رويتر التي مقرها بريطانيا، بالإضافة إلى تعامل الحكومة مع وكالة أنباء الهند.

1- عدنان عبد المنعم أبو السعد، تطور الخبر وأساليب تحرير في الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى سنة 1917، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، 1983، ص 136 - 137.

2- د. إبراهيم خليل أحمد، نشأة الصحافة العربية في الموصل، جامعة الموصل، 1982، ص ص54- 55.

3- عبد الحميد الكنين، البصرة والصحافة بين سنة 1889 و 1935، جريدة البلاد، الحلقة الثالثة، 3 آذار 1935.

ولعل أول نشاط صحفي خارجي غير حكومي في العراق بدأ عام 1923 حين افتُتح مكتب للصحافة العربية المصرية في البصرة. وقد وجدت وزارة الداخلية أن صاحب المكتب يستعمل الكلمات الإنكليزية الآتية: (Press Bureau) واعتبرت أنَّ هذا الاسم خاص بقلم المطبوعات فيها وعليه ألا يستعمله بل يجب أن يستعمل (News Agency) أي وكالة أنباء. وأجاب صاحب الوكالة بأنَّ وكالته تعمل في العراق وعربستان وبلدان الخليج العربي، وأن سوق الأدب هو رأسمال عملهم الحقيقي، وقد دامت هذه الوكالة أكثر من سنتين.[1]

وورد ضمن مهام مديرية الدعاية والنشر التابعة لوزارة الداخلية في عام 1935 تأسيس وكالة للأخبار البرقية. وفي عام 1941، درست الحكومة العراقية إمكانية تأسيس وكالة أنباء، فقد كلف رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد بتقديم دراسة لتأسيس فرع لالتقاط الأخبار العالمية. وجاء في التقرير أنَّ تأسيس شعبة خاصة (تكون أذناً صاغية لما تذيعه الدنيا عن أحوالها بصورة عامة على ألسنة المذيعين في مختلف نواحيها وما تذيعه عن أحوال العراق بصفة خاصة... ونرى أن تسمى (دار الإصغاء) وتتكون من هيئة من المنصتين بلغات أجنبية حيث تستأجر لهم دار خاصة ويقوم رئيس الهيئة بالأمر بطبع ما ينصت إليه، ثم توزع النشرة على الجهات المختصة). وطلب التقرير تخصيص مبلغ 2550 ديناراً لتنفيذ المشروع،[2] لكن هذا المشروع لم يتحقق.

وتشير المعلومات المتوافرة أنَّ أول فرع لوكالة أنباء تأسس في العراق كان في عام 1941 عندما قدم المستر اي. دي. ميليت ممثل مكتب الأنباء العربية في القاهرة إلى بغداد لتأسيس فرع لهذا المكتب في العراق، ولاختيار ممثل عراقي لإدارة المكتب في بغداد.[3] وقد افتتحت وكالة الأنباء العربية في القاهرة خطاً لاسلكياً خاصاً بين مصر والعراق، ترسل على موجاته نشراتها الإخبارية مرتين، إحداهما في الصباح والأخرى في المساء. وقد تلقت الوكالة من مندوبها في بغداد أن الصحف العراقية قابلت بالترحيب افتتاح هذا الخط، ونوهت بحرص وكالة الأنباء العربية على نشر الأخبار الصحفية وخاصة ما يتعلق منها بالأقطار العربية وما يحدث فيها من تطورات سياسية وعلمية.[4]

ويذكر أنَّ وكالة الأنباء العربية كانت قد ولدت عام 1941، وعلى الرغم من اسمها العربي وتخصصها في الأنباء العربية وخدماتها للزبائن العرب، إلا أنها كانت تدار ومسيطراً عليها من قبل منظمة هلتون الصحفية، وكان معظم العاملين فيها من العرب

1- كتاب من وزارة الداخلية إلى متصرف لواء البصرة في 2 نيسان 1925.

2- المركز الوطني لحفظ الوثائق، وزارة الاقتصاد والمواصلات، إضبارة رقم 265، كتاب مديرية البريد والبرق العامة في 11 مايس 1941.

3- جريدة الأخبار، العدد 178 في 1941/7/10.

4- جريدة الحوادث، العدد 21، 1941/9/21.

ولكن إدارتها العليا سواء في لندن أو في القاهرة كانت بريطانية، وكانت وكالة الأنباء العربية هي الوكالة الوحيدة التي تبث مباشرة إلى الصحف العربية في بغداد، وقيل إنها زودت الصحف بالأخبار مجاناً[1].
وتشير إحدى الدراسات أنَّ تقريراً لليونسكو عام 1949 ذكر أنَّ الحكومة العراقية كانت تتولى شراء أو الحصول على الأخبار من رويتر أو يونايتدبريس أو وكالة الأنباء العربية، ثم تقوم بتزويد الصحف بالأخبار الأجنبية، وبالمقابل كانت جريدة (IraqTimes) مشتركة بوكالة رويتر.[2]

وكان يوجد في بغداد مكتب للأنباء الحربية تابع لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ينشر أخبار الحرب، وكان يسمى مكتب الأنباء الحربي، وقد قدم هذا المكتب خدمات إخبارية سريعة للعراق في مناسبات معينة، ومنها: تغطيته لزيارة الوصي إلى أمريكا.[3] وقد استفتى مكتب العلاقات العامة مدير الدعاية العام إذا كان نشاط مكتب مصلحة الاستعلامات الأمريكية ضرورياً بعد الحرب، فأجابهم مدير الدعاية العام[4] بأن وجود مكتب أمريكي في بغداد بعد الحرب يعرض على الناس أخبار أيام السلم سواء أكانت عمرانية وصحية وثقافية وزراعية، أو التقدم العلمي سيكون له أطيب الأثر، وإنه واسطة مهمة لتعريف الناس بالشعب الأميركي ونهضته على أحسن وجوهها. وأضاف مدير الدعاية العام بأن وجود هذا المكتب ضروري في السلم كما كان مفيداً وضرورياً في أيام الحرب. وهكذا نجد أن الحكومة كانت تشجع وجود مثل هذه المكاتب الأجنبية، ويبدو أنَّ وكالة الصحافة الفرنسية كان لها مراسلها المقيم في العراق وشرق الأردن.[5]

وقامت وزارة الخارجية العراقية بمفاتحة مديرية الدعاية العامة لتسهيل دخول ممثلي الصحف والوكالات إلى العراق، حيث ذكرت أن التشدد في منح سمات الدخول لهم (قد يثير حفيظتهم فيعمدوا إلى نشر ما ليس في صالح العراق).[6] وقد بينت وزارة الخارجية أنَّ قضية الإنفاق على الصحفين وممثلي الوكالات وتقديم المساعدات لهم ليس بمقدورها فعله لأنه لا توجد في ميزانيتها مخصصات لذلك الغرض.

وأشار تقرير صادر في الغرب إلى أنَّ معظم الصحف العراقية لا توجد لديها إمكانية مادية لتشترك في وكالات الأنباء الغربية باستثناء محطة إذاعة بغداد. وذكر التقرير أنَّ وكالة الأنباء العربية منعت بعد ثورة 14 تموز 1958 من توزيع أنباء رويتر في بغداد، كما منع مركز الاستعلامات من توزيع أخباره البرقية على الصحف المحلية.[7]

1- Tom J. Mc Fadden, 'News Agencies and Propaganda in Five Arab States', Journalism Quarterly, 1953, No. 3, pp. 485-6.

2- نفس المصدر السابق، ص 486.

3- المركز الوطني لحفظ الوثائق، إعلام، المراسلون الأجانب، إضبارة رقم 103، مذكرة في 1945/9/3.

4- نفس المصدر السابق، كتاب بتاريخ 1945/6/23.

5- المصدر السابق، كتاب في 1951/6/4.

6- المصدر السابق، كتاب وزارة الخارجية في 1951/6/24.

7- Willes Hangen, 'Baghdad Press Goes Anti-Western', International Press Institute Report, January 1959, Vol. 7, Part 9, p. 9.

وكالة الأنباء العراقية:

تأسست وكالة الأنباء العراقية ورمزها (واع) بموجب القانون المرقم 158 لسنة 1959 الذي نص على قيام مؤسسة إعلامية تدافع عن مصالح الحكومة العراقية وتعرِّف بها في الخارج وتعرض إنجازاتها ونشاطاتها وتردُّ على الدعايات التي تُرَوِّج ضدها. وقد نشر القانون في 6 تشرين الأول 1959. وباشرت الوكالة أعمالها بقسمين هما: قسم الأخبار الداخلية وقسم الأخبار الخارجية وقسم الإنصات: الذي ضُمّ إليها من مديرية الإذاعة والتلفزيون.[1] ويذكر أنه لم يكن للوكالة في بداية تأسيسها كوادر فنية متخصصة أو أنها كانت تسير وفق أسس تنظيمية دقيقة، ولكن بعد فترة تمكنت من السيطرة على حوالي 90 % من الأخبار المحلية بالرغم من ظروف عملها الصعبة، ويعتقد أنّ أسباب ذلك تعود إلى:[2]

1 - رغبة المسؤولين في أجهزة الدولة بتزويد الوكالة بأخبارهم وتصريحاتهم لضمان نشرها في أكثر من صحيفة واحدة، ولكون (واع) مؤسسة رسمية.

2 - ضعف الكوادر العاملة في حقل الأخبار في الصحف المحلية.

3 - تخوف أصحاب الصحف من مسؤولية نشر بعض الأخبار الخاصة.

وهذه الأسباب تفسر سبب تماثل أخبار الصفحات الداخلية التي تحتوي على الأخبار المرسلة من (واع) رغم تعدد الصحف واختلاف اتجاهاتها. ويذكر أنّ الوكالة حاولت توسيع عملها، فافتتحت في عام 1963 مكتباً في بيروت وعينت مراسلاً في دمشق، إلاّ أنه لم يحدث أيّ تطور فعلي؛ لأنّ مكتب بيروت لم يزود بالأجهزة اللازمة للاتصال؛ كما أن مراسل دمشق سحب بعد حين.[3]

لقد انحصر عمل الوكالة لأكثر من عشر سنوات بعد تأسيسها على تزويد الإذاعة بنشرات الأخبار المعدة والجاهزة للقراءة، وتوزيع نشرة أخبار محلية في الصحف، وإصدار نشرة إنصات تحتوي ما تذيعه الإذاعات العربية من أخبار وتعليقات لتوزع في اليوم التالي على كبار المسؤولين.[4] وكذلك لم تقم الوكالة خلال السنوات العشر الأولى بعد تأسيسها بإيفاد أيّ عامل فيها إلى الخارج للاطلاع على أسلوب العمل في وكالات الأنباء، ولم تستقدم أيَّ متخصص لتنظيم الوكالة.[5]

وتشير بعض المعلومات إلى أنَّ 95 % من الأنباء المحلية التي كانت تظهر في الصحف العراقية كان مصدرها الوكالة. وفي لقاء للمدير العام لوكالة الأنباء العراقية مع أحد

1- د. فريد أيار، وكالات الأنباء العربية، بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1973، ص 22.

2- المصدر السابق، ص 23.

3- المصدر السابق، ص 24.

4- محسن حسين، محاضرة ألقيت على طلبة قسم الإعلام في نيسان 1972، رونيو، ص 4.

5- المصدر السابق، ص 5.

أساتذة الإعلام الأجانب في عام 1965، ذكر له أنَّ هنالك 15 مندوباً يعملون في الوكالة إضافة إلى عشرة مراسلين يعملون خارج بغداد. وذكر أن الوكالة ترسل أخبارها إلى الصحف اليومية وليس إلى الأسبوعية.[1] وأشار نظام وكالة الأنباء العراقية لسنة 1964[2] إلى أنَّ قسم الأخبار الداخلية كان يتكون من:

أ- شعبة التحرير العربي: وتتولى إعداد الأخبار الداخلية وتهيئتها للتوزيع في الداخل ووضعها تحت تصرف مكتب الارتباط الموجود في مركز الوكالة لإرسالها إلى مكاتب الوكالة في الخارج.

ب- شعبة التحرير الأجنبي: وتتولى ترجمة وإعداد نشرات الأخبار الداخلية باللغات الأجنبية.

أما قسم الأخبار الخارجية فكان يتكون من:

أ- شعبة التحرير والترجمة: تتولى إعداد الأخبار الخارجية للنشر والإذاعة.

ب- شعبة الإنصات: تتولى الإنصات على الإذاعات الخارجية وتسجيل الأخبار والتعليقات وإعداد نشرة الإنصات الخارجية.

ومن ناحية أخرى، مارست وكالة الأنباء العراقية العمل الإعلاني أيضاً حيث أشار النظام إلى أنَّ شعبة الأخبار الضوئية في الوكالة تتولى بث الأخبار والإعلانات التجارية عن طريق الضوء. وبعد عام 1968، جرى إصدار نظام جديد لوكالة الأنباء العراقية[3] ألغى العمل بالنظام القديم الصادر في عام 1964. ويلاحظ على النظام الجديد التطور الذي أحدثه بالنسبة لتقسيم أعمال الوكالة، كما أنه استحدث هيئة تحرير للوكالة لم تكن موجودة في النظام السابق، وهيئة التحرير التي تعد أعلى جهة في الوكالة وترتبط بالمدير العام تتولى:

أ- وضع الخطط والدراسات اللازمة لتطوير عمل الوكالة ورفع مستواها، حسب متطلبات الأحداث الداخلية والخارجية.

ب- إصدار التعليمات والتوجيهات لمختلف الأقسام والشعب التابعة للوكالة ولمدراء المكاتب والمراسلين في خارج القطر والتنسيق بين نشاطاتهم ومبادراتهم.

جـ- تقديم الاقتراحات المتعلقة بإصدار النشرات أو إيقافها واقتراح بدلات الاشتراك فيها، وترشيح مراسلي الوكالة، واقتراح فتح مكاتب في الداخل والخارج، وتوسيعها وتقليصها، وما يتطلبه الحال من مختلف الإمكانيات.

وحدد النظام التشكيلات الإدارية لـ (واع) كما يأتي:

1- William R. Lindley, 'The Press of Baghdad and Iraq as Seen by an Outsider', Journalism Quarterly, 1965, p. 452.

2- جريدة الوقائع العراقية، العدد 1003 في 1964/3/9، نظام رقم 35.

3- جريدة الوقائع العراقية، العدد 1895 في 1970/7/2، نظام وكالة الأنباء العراقية رقم 8 لسنة 1970.

أ- المدير العام
ب- هيئة التحرير وتتكون من:
1- معاوني المدير العام.
2- مدير قسم الأخبار الخارجية.
3- مدير قسم الأخبار الداخلية.
4- مدير القسم الفني.
5- مدير قسم المكاتب.
جـ- قسم المكاتب.
د- قسم الإدارة والذاتية.
هـ- قسم الحسابات.
و- قسم الأخبار الداخلية وتتكون من:
1- شعبة التحرير.
2- شعبة المندوبين.
3- شعبة التصوير.
4- شعبة التحقيقات الصحفية.
ز- قسم الأخبار الخارجية وتتكون من:
1- شعبة التحرير.
2- شعبة الإنصات.
ح- قسم المعلومات والبحوث.
ط- القسم الفني.

وبعد عام 1967، شهدت الوكالة تطورات كبيرةً في عملها من حيث تطوير كوادرها الصحفية والفنية والإدارية، وعقدت الوكالة اتفاقيات مع أبرز وكالات الأنباء العربية والعالمية،[1] وأصبح لها مكاتب ومراسلون في جميع محافظات العراق، ويغطي الأخبار أكثرُ من ستين مندوباً منهم أكثر من عشرين في بغداد والبقية في المحافظات... كما أن للوكالة مكاتب خارجية وتعتمد على مراسلين في أكثر من عشرين دولة. وتبلغ عدد كلمات الأخبار التي تبثها يومياً بحدود 45 ألف كلمة.[2]

الوكالة والأخبار:

تطورت الأنشطة الإخبارية للوكالة وتصاعدت في السنوات التي أعقبت ثورة عام 1968 بشكل واضح، خاصة مع زيادة السكان، وارتفاع نسبة المتعلمين وحاجة الدولة إلى

1- وكالة الأنباء العراقية، بغداد، 1976 (كراس)، ص 8-9.
2- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، إدارة المعلومات والأبحاث، دليل وكالات الأنباء، أيار 1987، ص24.

الوصول إلى فئات السكان كافة. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد أخبار المندوبين في أيار عام 1974 ما مجموعه 1634 خبراً أي بمعدل 53 خبراً يومياً، وبلغ مجموع الأخبار التي استقتها (واع) من الوكالات العربية والأجنبية في الشهر نفسه 2500، خبر أي بمعدل 81 خبراً يومياً، في حين بلغ عدد الأخبار الواردة من مكاتب ومراسلي (واع) في الخارج 913 خبراً.[1] فإذا أخذنا نموذجاً لنشاط (واع) على سبيل المقارنة؛ وليكن شهر تموز 1981 مثلاً، فإنه يتضح الآتي:[2]

كان نشاط التحرير يتضمن ما يأتي: بلغ مجموع أخبار التحرير 6659 خبراً، أي بمعدل 214,8 خبراً في اليوم، وتنقسم كما يأتي: 573 خبراً مترجماً و2796 خبراً من المندوبين و835 خبراً من المراسلين في الخارج و969 خبراً من الوكالات العربية و1134 خبراً من دون مصادر و352 خبراً من الإنصات. وقد سجل نقص في أخبار التحرير في شهر حزيران الذي سبق شهر تموز بلغ 161 خبراً. وقد بلغ مجموع الأخبار المستلمة من المكاتب والمراسلين التابعين لـ (واع) في الخارج 2468 خبراً، أي بمعدل 79,6 خبراً يومياً. وأُعيد بث 680 خبراً إلى الخارج بمعدل 21,9 خبراً يومياً. وكان مجموع النقص عن الشهر الذي سبقه 357 خبراً.

وقد بلغ مجموع أخبار المندوبين 2931 خبراً، بمعدل 94,5 خبراً يومياً، منها 2125 خبراً من بغداد و806 خبراً من المحافظات، وقد استفيد من 2796 خبراً في نشرة الأخبار، أي بمعدل 90,1 خبراً يومياً، وأهمل 135 خبراً، وحصلت زيادة في أخبار المندوبين عن الشهر الذي سبقه بـ 353 خبراً، وبلغت الأخبار المحلية المبثوثة إلى الخارج 749 خبراً أي بمعدل 24,1 خبراً يومياً.

وبلغ مجموع أخبار المحافظات 806 خبراً أي بمعدل 26 خبراً يومياً استفيد من 699 خبراً منها في نشرة الأخبار أي بمعدل 22,5 خبراً يومياً، وأهملت 107 أخبار، وكانت محافظة أربيل وهي مركز الحكم الذاتي، أعلى المحافظات إخباراً حيث بلغ مجموع أخبارها 70 خبراً، في حين كانت محافظة واسط أقل المحافظات أخباراً حيث بلغ عدد أخبارها 17 خبراً أي بمعدل 0,51 خبراً يومياً قياساً إلى 2,2 خبراً لأربيل.

وقد بلغت أخبار الوكالات العالمية المستفاد منها في (واع) خلال تموز 1981 ما مجموعه 1507 خبراً أي بمعدل 48,6 خبراً يومياً، وحققت هذه الكمية من الأخبار زيادة عن الشهر السابق للإحصاء بـ 199 خبراً.

---

1 وكالة الأنباء العراقية، المتابعة والإحصاء، التقرير الإحصاء الشهري، أيار، 1974، رونيو.

2 وكالة الأنباء العراقية، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة المتابعة والإحصاء، تموز 1981، ص 1-22.

وكانت وكالة الأنباء الفرنسية (ا ف ب) في مقدمة الوكالات التي استفادت منها (واع) خلال الشهر المذكور، حيث بلغ عدد أخبارها 479 خبراً، أي بمعدل 15,4 خبراً يوميا. وكانت وكالة الأنباء التونسية (وات) أقل الوكالات أخبارا في نشرات (واع) حيث بلغت حصتها خبراً واحداً.

وبلغ عدد أخبار (واع) في الوكالات العربية والأجنبية خلال شهر تموز 1981 أي مجموعه 246 خبراً، منها 208 في الوكالات العربية و 38 في الوكالات الأجنبية، أي بمعدل 7,9 خبراً يومياً.

أمّا مجموع الأخبار المذاعة من النشرة الهاتفية وهي من الخدمات التي تقدمها الوكالة فقد بلغت 2926 خبراً أي بمعدل 94,3 خبراً يومياً، منها 673 خبراً محلياً و 754 خبراً عربياً و1499 خبراً عالمياً. وقد حضر مصورو الوكالة 272 مناسبة، وبلغ عدد الصور المطبوعة 15921 صورة أي بمعدل 513,5 صورة يومياً. وأصدرت شعبة النشرات 16 نشرة وهي 4 نشرات اقتصادية و 4 نشرات فلسطينية ونشرة قضايا دولية ونشرة واحدة اسمها (العراق اليوم) ونشرة واحدة عن قضايا عسكرية و 4 نشرات علوم وفنون.

أمّا شعبة الإنصات فقد أصدرت 31 نشرة خاصة تحتوي على الأخبار التي تهم سياسة القطر، وبلغ مجموع أخبار نشرة الإنصات الخاصة 1581 خبراً أي بمعدل 51 خبراً يومياً. أمّا شعبة النشرة الخاصة، فقد أصدرت 126 نشرة خاصة عن تقارير لمراسلي (واع) ووكالات الأنباء العربية والعالمية وعن الإنصات أي بمعدل 4,06 نشرة يومياً. ويرينا الجدول الآتي مجموع الأخبار الداخلية ومعدلاتها اليومية للفترة من 1972 - 1980:[1]

السنة	مجموع الأخبار الداخلية	مجموع الأخبار في اليوم
1972	18,095	50,2
1973	18,431	51,1
1974	20,212	56,1
1975	18,706	51,9
1976	17,878	49,6
1977	23,860	66,2
1978	30,092	83,5
1979	31,969	88,8
1980	31,342	87,06

1- علي أكرم علي، وكالة الأنباء العراقية والتحكم في تدفق الأخبار والمعلومات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الإعلام، 1988، جدول رقم 3، ص 81.

وبلغ مجموع الأخبار التي بثتها وكالة الأنباء العراقية خلال عام 1989 للداخل والخارج 196 ألفاً و 98 خبراً وتقريراً صحفياً بزيادة قدرها 69 ألفاً و 767 خبراً عن عام 1988 أي بزيادة نسبتها 55 %. وبثت (واع) في نشرتها المحلية 34 ألفاً و 384 خبراً وتقريراً وتحقيقاً صحفيا عام 1989، كما بثت في نشرتها الدولية إلى أجهزة الإعلام والصحافة في الداخل 70 ألفاً و 220 خبراً وتقريراً بزيادة قدرها 24 ألفاً و 740 خبراً عن عام 1988 غطت بها أحداث الوطن العربي والعالم.

واستقبل المشتركون في نشرة وكالة الأنباء العراقية باللغة العربية عبر شبكاتها في العالم 52 ألفاً و 624 خبراً في عام 1989 بزيادة قدرها 18 ألفاً و 868 خبراً في عام 1988. كما استقبل المشتركون في نشرة وكالة الأنباء العراقية باللغة الإنكليزية 23 ألفاً و 378 خبراً بزيادة قدرها ستة آلاف و 764 خبراً عن عام 1988. فيما بلغ مجموع أخبار النشرة الفرنسية لنفس العام 7 آلاف و 788 خبراً وتقريراً بزيادة قدرها 4 آلاف و 788 خبراً بزيادة قدرها 4 آلاف و134 خبراً عن عام 1988.

واستحدثت وكالة الأنباء العراقية خلال عام 1989 نشرات جديدةً هي النشرة الرياضية التي بلغ مجموع أخبارها وتقاريرها منذ بدء إرسالها في 17 حزيران 1989 سبعة آلاف و 700 خبر وتقرير رياضي.

وبلغ مجموع أخبار نشرة مجلس التعاون العربي منذ 1989/4/1 ثلاثة آلاف و103 أخبار. ونشطت مكاتب ومراسلو وكالة الأنباء العراقية في العالم خلال عام 1989، وبلغ مجموع الأخبار والتقارير المستلمة منهم 49 ألفاً و 239 خبراً وتقريراً صحفياً بزيادة قدرها ثلاثة آلاف و 692 خبراً عن عام 1988.

ووزعت وكالة الأنباء العراقية في عام 1989 على الصحف المحلية والعربية والعالمية 21 ألفاً و355 صورة فوتوغرافية؛ بلغ عدد مناسباتها 967 مناسبة بزيادة قدرها 162 مناسبة.[1] أمّا ميزانية الوكالة فإنَّ تطورها يعكس الاهتمام المتزايد بتطويرها، ويكشف الجدول الآتي تغير الميزانية (مجموع النفقات) للأعوام 1959 - 1979:[2]

1- جريدة العراق، واع نشاط متميز ومكانة مرموقة في الإعلام العربي، العدد 4265 في 17 كانون الثاني 1990.

2- على أكرم علي، وكالة الأنباء العراقية والتحكم في تدفق الأخبار والمعلومات، مصدر سابق، جدول رقم 1، ص 18.

السنة	دينار
1959	31,723
1961	189,948
1963	125,977
1965	139,179
1967	145,149
1969	153,257
1971	1,988,400
1973	247,378
1975	496,144
1977	929,688
1979	2,601,736

الفصل العاشر

من رواد الصحافة العراقية

عبد الرزاق الحصان: رائد الفكر القومي في العراق

مقدمة:

عملت جهات عديدة منذ سنوات طويلة على إضعاف الوجود العربي في العراق، لكي تلحقه بجهات أجنبية بشكل من الأشكال، ولتوهن العرب في أقطارهم الأخرى. ورغم العنف والإرهاب الذي مورس من أجل إسكات الأصوات التي تدعو إلى بعث جديد للأمة العربية، إلاّ أنّ عدداً من الكتاب لم يرضخوا للتهديدات والأذى. ولعل من أكثر الكتاب الذين دعوا للنهوض العربي والوحدة العربية في العقود الأولى من القرن العشرين في العراق هو عبد الرزاق الحصان، ذلك الكاتب الذي نشر عديداً من المقالات والكتب من أجل الترويج والدعوة للفكر القومي العربي الوحدوي.[1]

لقد حاول الحصان في معظم كتاباته أنْ يجدد الوعي لدى الشباب العربي (لأنهم قوة التغيير) بوضعهم وبالمصير الذي ينتظر أمتهم، مستهدياً بالماضي وما حمله الأجداد من أخلاق وعزم وإرادة وإنجازات في سبيل نشر المبادئ.

يركز هذا البحث على كتابات عبد الرزاق الحصان وإسهاماته القومية، وهي جزء من التراث القومي في العراق، لا بل يمكن القول بأنه في هذا الجانب، رائد الفكر القومي في العراق، بعد أحمد عزت الأعظمي.

حياته:

ولد عبد الرزاق الحصان في عام 1313 هـ الموافق لعام 1895 ميلادي وهو عبد الرزاق بن رشيد بن حميد الحصان البغدادي الكرخي.[2] نزحت عائلته من مدينة عانه وسكنت بغداد في أوائل القرن التاسع عشر أثناء ولاية داود باشا.[3] وذهب في مقتبل حياته إلى إسطنبول قبل الحرب العالمية الأولى لدراسة الحقوق، وبدأ اهتمامه بالسياسة مع إنشاء جمعية العهد حيث عمل معها، ثم سافر إلى بيروت وكانت المنشورات ترسل إليه هناك.[4]

1- نشرت هذه المقالة في مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1999.

2- خير الدين الزركلي، الإعلام، المجلد الثالث، الطبعة الرابعة، بيروت، دار العلم للملايين، 1979، ص 352. ولمزيد من التفصيلات انظر عبد الله الجبوري، مكتبة الأوقاف العامة: تاريخها ونوادر مخطوطاتها، بغداد، 1969، ص 119.

3- مقابلة شخصية مع عبد الحميد عبد المجيد الحصان، ابن عم عبد الرزاق الحصان، بغداد في 1991/9/14.

4- عبد الرزاق الحصان، ما العلاج: رسالة انتقادية تتناول صفحة من تاريخ العراق الحديث، بغداد، 1931، ص 62.

ابتدأ الحصان في وقت مبكر من حياته بنشر مباحثه في التاريخ الإسلامي، حيث نشر في عام 1912 أول مباحثه في التاريخ العباسي. واشتغل الحصان أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها بتجارة الخيل، وكان كثير السفر إلى الهند مما جعله يبتعد عن التدخل في شؤون العراق العامة. وفي عام 1929 كان عبد الرزاق الحصان يجمع بين مهنتين هما تجارة الخيل والزراعة.

ويذكر الحصان أنه بدأ حياته السياسية العملية في 7 أب 1930 وأنهاها في 19 كانون الأول 1930 عندما انسحب من رئاسة تحرير جريدة (صدى العهد).[1] وفي الأربعينات عمل في مكتبة الأوقاف العامة، وفي عهد عبد الكريم قاسم رحل إلى خارج العراق ومعه مكتبته حيث أوقفها على مكتبة الحرم النبوي في المدينة المنورة ومات في عام 1964 في فندق بالكويت.

الحصان وجمعية العهد:

أنشأ عزيز علي المصري جمعية العهد في الأستانة في 28 تشرين أول 1912 وانتمى إليها أغلب الضباط العرب، وكانت جمعية العهد سرية غايتها السعي من أجل استقلال الأقطار العربية.[2] ثم تأسس فرع لجمعية العهد العراقي من الضباط الذين كانوا يحاربون مع الملك فيصل الأول في سنة 1919 وكانت أهدفها:[3]

1- الوحدة العربية.

2- رفض الانتداب.

3- تأليف حكومة ملكية في العراق يرأسها أحد أنجال الملك حسين.

وتصف مس بيل أعضاء جمعية العهد العراقي كما يأتي:[4]

(كان معظم رجال الجيش البارزين في جيش فيصل في سوريا من أصل عراقي، وأكثرهم بغداديون، وكانوا يصرّحون على الدوام بأنهم حاربوا في الحملة السورية من أجل تحرير بلادهم هم أنفسهم).

ومما يرويه الحصان في أحد كتبه أنَّ جعفر العسكري باع كتابه (الانسكلوبيديا الألمانية) بأربعة وعشرين ليرةً عندما كان رئيساً (رائداً) في الجيش التركي لما رأى حاجة القائمين بالفكرة العربية إلى النقود، بغيةَ تأسيس فروع لحزب العهد في الأقطار العربية.[5]

1- المصدر السابق، ص 38-57.

2- عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة 1920، بغداد، 1963، ص 72.

3- تحسين العسكري، مذكراتي عن الثورة العراقية الكبرى والثورة العراقية، الجزء الثاني، النجف، مطبعة الغري، 1938، ص 33.

4= المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، بيروت، دار الكشاف، 1949، ص 133.

5- عبد الرزاق الحصان، ما العلاج، مصدر سبق ذكره، ص 29.

ويبرر الحصان دخوله المعترك السياسي بأنْ دافعه كان التوفيق بين الآراء المتشتتة والأفكار المضطربة عند الذين يقودون دفة البلاد، سواء الذين في الحكم أو الذين خارجه من رؤساء الأحزاب والكتاب.[1] وأنه يحلم بالمستقبل العربي المشرق والوحدة العربية، وكله أمل بتحقيق ما يحلم به :(بالرغم مما أراه في البلاد من التمزيق والتشتيت، وبالرغم مما أراه في العراق من تدهور مستوى الثقافة العربية، وبالرغم مما قرأته عن اللورد كروزن حيث يقول: يجب أنْ يكون الفرات حدوداً للهند).

خصوماته ومحاكمته:

عندما أصدر عبد الرزاق الحصان كتابه الثاني -العروبة في الميزان- في عام 1933، أثار ضجة لم يثرها كاتب عراقي من قبل مما أدى إلى سجنه ومصادرة كتابه.[2] وكانت مجلة المقتطف المصرية قد كتبت في حينها:[3]

(بأن الكتاب ما كاد ينتشر حتى تواردت الاحتجاجات عليه، فتدخلت الحكومة وأحالت مؤلفه إلى القضاء فحوكم أمام محكمة بغداد وحكم عليه بالحبس لمدة أربعة الشهر وغرامة خمسين ديناراً أو الحبس ستة أشهر مقابلها... وألقي الحصان في السجن). وذكرت المقتطف: (أنه كان من الأفضل أن ينبري كتاب العراق لتنفيذ ما ورد فيه من آراء وأقوال يعتقدون بأنها ضارة ويدحضون الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان بدلاً من الالتجاء إلى هذا الأسلوب في مناهضة حرية الرأي الذي يؤدي الاستمرار فيه إلى القضاء على الباحثين). وقد وصف أحد الكتاب الأجانب عبد الرزاق الحصان في وقت لاحق بأنه مجادل عنيف.[4]

وقد ظهرت مقالات وكتب عديدة تردُّ على كتاب الحصان، ومنها كتاب - العروبة في ديار البوار فهل من منقذ- الذي يهوِّنُ من شأن العروبة فهو يقول:[5] (كان العراقي منادياً باسم الإسلام فَمَلك الصين والأندلس، ونادى اليوم باسم العروبة فَقَنِعَ بأرض العراق مغلولة يده إلى عنقه، فهل هذه إلا خديعة الاستعمار؟ لماذا خدع بها المسلمون وأحلوا العروبة دار البوار؟) وتكرست مواضيع الكتاب لدحض فكرة العروبة بمعزل عن الإسلام.[6]

1- المصدر السابق، ص 44.

2- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الطبعة السابعة الموسعة والمزيدة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1988، ص 243.

3- مجلة المقتطف، الجزء 83، تشرين أول 1933، ص 371، وقد نقل الحصان ما أوردته المقتطف في أكثر من كتاب له.

4-Elie Kedourie, The Chatham House Verson and other Middle-Eastern Studies, London, Weidenfeld and Ncolson, 1970, p. 254.

5= الخالصي، مشهد مقدس (إيران)، 1352 هـ، ص 24.

6- المصدر السابق، ص 31.

كما صدرت كتب أخرى ترد على الحصان[1]، ومنها ما لا يميز بين الأطماع الفارسية والدين[2] وجنح معظمها إلى إغفال مناقشة الآراء السياسية الواردة في الكتاب.[3] ومن ناحية أخرى، فقد عده أحد الكتاب المحسوبين على الماركسية، ممثلاً للفكر القومي التآمري عند العرب،[4] حيث يعتبر الحصان العرب أمّةً متميزة (مختارة) ذات رسالة تاريخية حضارية؛ ولذلك فهم مستهدفون لمؤامرة تحاك ضدهم بشكل واع ومقصود، وإنَّ هذه المؤامرة والنشاطات التآمرية تهدف في النهاية إلى القضاء على العرب كأمة وكحضارة، أي على رسالتهم التاريخية.

ويحاول ذلك الكاتب أن يدين الحصان كما يأتي:[5] (.... هذا الكاتب يمثل تياراً فكرياً أصيلاً في العقلية التآمرية عند العرب، هذا التيار الذي يقحم الفكرة القومية أو العروبية في الصراع الثقافي بين العرب والفرس، والذي يرى في الصراع المذهبي غطاءً لصراع قومي سياسي ابتدأ بمؤتمر(نهاوند) 641 م بقصد طرد العرب من فارس ثم مشاغلتهم في بلادهم وإضعافهم ومن ثم القضاء عليهم. أمّا أن يكون هذا الصراع تنافساً (اعتيادياً) بين قوميات وجماعات إثنية حول الأدوار التاريخية لكل منهما وحول السلطة والملك فهو تفسير غير مقبول لدى جملة العقلية التآمرية، بل هي مؤامرة تتم في الخفاء).

الحصان والصحافة:

لعل أول مقالة كتبها عبد الرزاق الحصان ونشرها في الصحف كان عنوانها - وظيفة الوطني-[6] وكان ذلك في عهد الاحتلال البريطاني المباشر للعراق حيث قسم الوظائف إلى:

1- وظيفته إزاء نفسه ومعاصريه.

2- وظيفته أمام أسلافه وعاداتهم.

3- وظيفته نحو لغته.

وربما يكون الحصان قد نشر مقالات في صحف ومجلات أخرى في العشرينات من القرن العشرين قبل أن يصبح صاحباً ومديراً مسؤولاً لجريدة (صدى العهد) التي صدر عددها الأول في 7 أب 1930. ويقول الحصان:[7] (لم أكن مستعداً لأن أكون صحفياً كما أنني لم أجد في نفسي اللياقة والجدارة التي تتطلبها مهنة الصحافة وخصوصاً لسياسة

1- محاورة الإمام المصلح كاشف الغطاء الشيخ محمد الحسين مع السفيرين البريطاني والأمريكي في بغداد، الطبعة الثالثة، النجف، 1954، ص 36.

2- المصدر السابق، ص37.

3- انظر كتاب عز الدين آل ياسين، الحصان في الميزان، بغداد، 1933. وكتاب محمد علي الموسوي الكاظمي، الأعمى في الميزان، وقد صدر بطبعتين في بغداد وفي عامين 1956 و1957.

4- خلدون حسن النقيب، العقلية التآمرية عند العرب، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)، العدد الرابع، شتاء 1984، ص 171.

5- المصدر السابق ، ص 172-173.

6- مجلة اللسان، العدد الأول، تموز 1919.

7- عبد الرزاق الحصان، ما العلاج، مصدر سبق ذكره، ص 57.

حزبية). ولكن الرابطة القديمة الروحية التي تربطه برجال العهد هي التي دفعته لأن يتولى مسؤولية إصدار جريدة (صدى العهد).

وكانت أول افتتاحية للجريدة تحمل عنوان- باسمك اللهم إنه يعرب- تحدث فيها عن مجد العرب عبر التاريخ ووصفهم في الوقت الحاضر، وعمل الغيارى على إعادة المجد العربي. وخصص الصفحة الرابعة بكاملها لنشر نصوص المعاهدات العراقية-البريطانية، وذكر أنّ الرأي العام سريع النسيان كما أنه سريع الانفعال ولهذا تم نشر المعاهدات لكي يطلع ويحكم عليها.

وفي العدد الثاني من الجريدة نشر افتتاحية عنوانها- الوحدة ثم الاستقلال-[1] جاء فيها إنه مر على العراق مئات من السنين لعبت به الأمم الأعجمية أدواراً شتى، كلما أتت واحدة منهن، سعت في طمس معالم العروبة وإماتة آدابها الرفيعة ودفن كل ما يشم منه رائحة عربية كريمة. إن (الاستقلال) لا ينال... إلاّ بوحدة التربية ووحدة الثقافة ووحدة الفكر ووحدة الهدف وبالتالي وحدة العمل المشترك العام.

وكان هذا النهج العروبي الواضح هو الأساس الذي بنى عليه الحصان مستقبلاً كتاباته بمجملها. ونشرت الجريدة في عددها التاسع بأنها تعلن بأسعار متهاودة جداً لترويج التجارة وتنشيط الصناعة.

وعادت الجريدة ونشرت في عددها المرقم 21 والصادر بتاريخ 31 أب 1930 أنه في سبيل الخدمة الوطنية (نعلن بأننا قد عزمنا على نشر الإعلانات للمشاريع الوطنية مجاناً وذلك لنوقف العراقين على منتجات وطنهم وصنائعهم وحثهم على استعمالها ونبذ غيرها)، ثم نشرت إعلانات عن مجموعة من الصناعات الوطنية وعناوين المحلات التي تبيعها. وبهذا تكون هذه الصحيفة، قد قامت بخطوة عملية، ربما سبقت بها الصحف الأخرى، في دعم الصناعة الوطنية بنشر إعلانات مجانية عنها.

واستخدم الحصان أسلوباً جديداً في حث الكُتّاب على التأليف في التاريخ القومي للعرب، وأعلن عن رصد جوائز لتأليف كتب عن عبد الرحمن بن عوف وعن سعد بن أبي وقاص وغيرهما. وكان الحصان يدعو إلى إتاحة الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية وتجنب إتاحة المجال لنشر الرأي الواحد، لأنه في ذلك تتجسد الديمقراطية، كما أن الجمهور في سعيه للوصول إلى الحقيقة من حقه أن يقرأ الآراء المختلفة.

وقام الحصان بشن حملات عنيفة على صاحبي جريدتي (العالم العربي) و (الجهاد) وطعن في وطنيتهما[2] وابتدأ من العدد 101 من جريدة (صدى العهد) بنشر حلقات من كتابه الأول - ما العلاج-.[3]

1- جريدة صدى العهد، العدد 2 في 8 أب 1930.

2- جريدة صدى العهد، العدد 15 في 24 أب 1930 والعدد 17 في 26 أب 1930.

3- جريدة صدى العهد، 2 كانون أول 1930.

وكان آخر عدد من جريدة (صدى العهد) ظهر عليه اسم عبد الرزاق الحصان صاحباً لها ومديرها المسؤول هو العدد 115 الصادر بتاريخ 19 كانون أول 1930. وحمل العدد 116 اسم عبد الهادي الجلبي صاحباً للامتياز وتوفيق السمعاني مديراً مسؤولاً. وبذلك، انتهت علاقة الحصان بالجريدة التي ثار اللغط حولها لعلاقتها بالحكومة، وقد نسبت أبيات للشاعر معروف الرصافي يذم فيها جريدة (صدى العهد):[1]

(صدى العهد) تماديتِ على الـذُلّ وأسرفْـتِ

وأهْلٌ لك ما انصاعوا إلى الحـق ولا أنـت

وما نِلْتَ أيا (حُصَانُ) مِنَ الناسِ سوى المَقْتِ

لقد أشار الحصان في أكثر من مناسبة إلى أنه دخل العمل الصحفي مرغماً إلى جانب أناس كان يكن لهم المودة العميقة، وقد قطع علاقته بالجريدة بعد أشهر قليلة من إصدارها، وابتعد عن السياسة التي سببت له في تلك الفترة التي تداخلت فيها أمور عدة الإحراج والإزعاج، مما جعله يبتعد عنها، حيث أصبحت بعد خروجه منها بأيدٍ موالية ومخلصة لنوري السعيد ولسياسته.

أفكار الحصان القومية:

يمكن تحديد الخطوط العامة لفكر الحصان القومي كما يأتي:

1- الوعي الشمولي بالتاريخ العربي.

2- استخدام المنهج التاريخي في التحليل والتنبؤ بالمستقبل.

3- الوعي بدور الرأي العام في عملية النهوض العربي.

4- التحريض وتعبئة الجمهور ولاسيما الشباب.

لقد كان الحصان، إضافة إلى ريادته في الكتابة عن الفكر القومي، الرائدَ العربيَّ في الكتابة عن الرأي العام العربي ودوره في إعادة أمجاد الأمة العربية والمحرِّض الأكبر، إذا صح التعبير، من أجل بناء الجيل الجديد قومياً وتصفية الوجود العربي من الشوائب العالقة فيه.

وقد أخذ عليه بعض نقاده دعوته القومية بمعاداته العميقة للفرس وأطماعهم بالعراق، حيث وضعوا ذلك في زاوية ضيقة لم يكن يريدها أو يقصدها، وقد سبب له ذلك أنه حورب حربا قاسية، وطمست كتاباته القومية بحيث لم تصنف ضمن التراث الوطني والقومي تجنبا للإشكالات التي يثيرها اسم الحصان، وكان ذلك، كما يقول بعض

1- محمود العبطة، من ديوان الرصافي، بغداد، 1987، ص14. وذكر الكاتب أن القصيدة نشرت في جريدة (البلد) العدد الخاص بالرصافي في عام 1967، وربما تكون القصيدة قد نسبت للرصافي بقصد الإساءة للحصان، لأن الجريدة في زمن الحصان كانت عموما وطنية الاتجاه.

عارفيه، من نتائج تأثير النفوذ الفارسي الذي كان واضحاً في العراق في أثناء العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين.

لقد كان أولُ كتاب للحصان هو - ما العلاج؟ - وجاء في إهدائه: إلى أرباب الضمائر الحيّة - إلى الذين تهمهم القضية العربية - إلى من يستفزه ذكر الماضي ويستلذ بالمحن الحاضرة ويرشده الرجاء إلى المستقبل- أهدي رسالتي هذه- ويقول الحصان: إن الرأي العام أصيب باليأس وأصبح من العبث إغراؤه بالوعود الخلابة ومن الصعب محاولة التسلط عليه بالآمال.

ويوضح بأنَّ الرأي العام هو غير الحكومة المتظاهرة بخدمته، ثم يقول: (يجب أنْ نتمسك ببلادنا لأنها موطننا ومسكننا، وليس لنا موطن أو مسكن آخر، أمَّا الذي له موطن أو مسكن آخر فليس لنا معه كلام).

ويشير الحصان إلى العلاقة القديمة بين الفرس وأمريكا، وينبه إلى كتاب الكساندر فول الذي يقول فيه: (يجب على الأمريكيين أن يشفقوا على الفرس، لأنَّ الفرس من عنصر قفقاسي فهم يستحقون كل مساعدة لأنهم أصل الأمريكيين. لقد كانت مالية الدولة الفارسية في العشرينات تحت إشراف الأمريكان ومشورتهم وكان من واجب الأمريكيين أن ينظروا إلى الروح العربية في العراق بعين المقت والكره).[1]

وفي كتابه الشهير - العروبة في الميزان -[2] قامت افتراضاته على أساس أنَّ الفرس تآمروا طيلة التاريخ لإضعاف العرب من أجل العودة إلى الهيمنة على العراق وعلى المنطقة. ويصف الحصان في هذا الكتاب العرب بالأمة السرمدية، ويذكر بالمناقب وأمجاد العرب وفضائلهم.

ويحشد الحصان في كتابه الأمثلة والشواهد على ما تعرض له العرب في تاريخهم من مؤامرات وأفعال سعت إلى الحط من شأنهم، وحذَّرَ من الاستسلام للأفكار المعادية للعرب، ودعا العرب إلى الوعي بهذه المسألة والعمل على استنقاذ العروبة في العراق من الخطر المحدق بها. ويتجلى في هذا الكتاب دراسة الحصان العميقة للتاريخ العربي وتاريخ العراق بشكل متميز.

وأهدى الحصان كتابه الثالث - بين الأمس واليوم -[3] إلى الكشاف العراقي الذي (ألقى الله على عاتقه المسؤولية الكبرى للقومية العربية من ماضي وحاضر)، وحث فيها الجيل الجديد ومن جملتهم الكشافة على رفع راية العروبة عالياً. وضم الكتاب مجموعة من المقالات التي تدعو الشباب إلى التحلي بالقيم والفضائل العربية وتحرضهم على

1- عبد الرزاق الحصان، ما العلاج، مصدر سبق ذكره، ص 30.

2- عبد الرزاق الحصان، العروبة في الميزان: نظرة في تاريخ العراق السياسي، بغداد، 1933.

3- عبد الرزاق الحصان، بين الأمس واليوم: ذكرى للكشاف العراقي، بغداد، 1353 هـ.

رفض القيود التي تحد من نهوضهم. وحين أعاد الحصان طبع الكتاب، وقد اعاد طباعة بعض كتبه، جعل عنوانه - بين الامس والغد ذكرى للكشاف وأشبال الفتوة -، وأضاف إليه عدة فصول تخص الفتوة ومناقبها، وخلق الجيل الجديد القادر على بناء أسس راسخة للامة العربية الموحدة القوية.

ولعل كتابه الرابع[1] - عربي المستقبل- من الكتب المهمة في حقلها، وقد صدر الحصان كتابه بالبيت الشعري الآتي:

ولي وطــــن آليــــتُ ألاّ أبيعــــه وألاّ أرى غــيري لــه الــدَّهْرَ مالِكــاً

واستخدم البيت نفسه في تصدير الجزء الثاني، أمّا الجزء الثالث فقد حمل البيت الآتي:[2]

متّــى تَجْمَــع القَلْــبَ الــذَّكِيَّ وصــارِماً وأنفــاً حَمِيّــاً تجتنبْــكَ المظَــالِمُ

وأهدى الحصان كتابه إلى (شباب العرب في كل مكان). وفي كتابه هذا، كما هو شأنه في كتبه الأخرى، تناول مجموعة من المواضيع المختلفة التي تتجمع حول التذكير بالتاريخ التليد ومناقب العرب الأوائل الذين عملوا على إعلاء شأن العروبة، ثم يحث الشباب العربي على التحلي والتمسك بتلك القيم والعمل من أجل توطيدها في سبيل الوحدة العربية. إن هذا الكتاب الرائد يدعو إلى توحيد الرأي العام العربي، وتنويره في وقت مبكر من القرن العشرين، بشكل تتجلى فيه براعة هذا الكاتب داعيةً ومحرضاً.

وربما يتم التساؤل عن السر في هذا الاتجاه، وهل له علاقة بالحركات السياسية الوطنية والقومية التي نمت وتبلورت في مناطق عديدة من العالم في تلك الحقبة من الزمن، وهل تأثر الحصان بها؟

من المحتمل أنْ يكون الحصان قد درس الظروف والنتائج التي رافقت بعض تلك الحركات، لاسيما وأنه آمن بالفكر القومي منذ حداثته، ووجد أنَّ التجربة العربية ربما ستلاقي نجاحاً إذا ما اعتمدت على الشباب، وكان قد عبر عن تشككه بالحركات السياسية والزعماء المحترفين، كما أنَّ تجربته الشخصية وكفاحه ونضاله في شبابه من أجل القومية العربية وعروبة العراق، قد أوصلته إلى تلك القناعات، إضافة إلى تمتعه بثقافة متقدمة، خاصة وأنه كان يجيد أكثر من لغة.

وقدم لكتابه - ربيعه العراق[3]- ببيت شعر للمتلمس:

1- عبد الرزاق الحصان، عربي المستقبل (دعوة إلى تكوين رأي عام عربي)، ثلاثة أجزاء، طبعت على التوالي في 1352هـ 1354 هـ 1356 هـ.

2- قام عبد الرزاق الحصان بالوقوف على طبع الكتاب - عبد الرحمن الناصر - الذي ترجمه عبد المسيح وزير وطبع عام 1939 وخصص ريعه لمنكوبي فلسطين. وقد استخدم نفس البيت الشعري في تصديره للكتاب حيث وضعه على الغلاف وعلى وفق السياق الذي اتبعه في طبع كتبه.

3- عبد الرزاق الحصان، ربيعه العراق: رسالة تبحث في تاريخ العراق العربي، القسم الأول، بغداد، 1937 والقسم الثاني، بغداد، 1939.

يـــــــا آل بَكْــــــــرٍ ألا لله أُمُّكُمُــــــــو طَـــالَ الثَّـــواءُ وَثَـــوْبُ العَجْـــزِ ملبـــوسُ

ويتناول في كتابه هـذا تـاريخ العـراق العـربي ودور العـراق في الحفـاظ عـلى الإسـلام والعروبـة رغـم المؤامرات التي تعرض لها من قبل الجمعيات والجماعات الموالية لأعداء العروبة. وفي كتابـه - نظـرة عـابرة في شمال العراق- [1] وضع كعادته بيتاً من الشعر مقدماً الكتاب:

فلـــمّا نَـــأتْ عَنّـــا العشـــيرةُ كُلُّهـــا أقمنـــا وحالَفْنَـــا السّـــيوفَ عـــلى الـــدّهْرِ

ويبحث في كتابه بطولات العرب في شمال العراق الذي هو أصلاً مهد العروبة، ويقـدم الأدلـة عـلى أصـالة عراقية المنطقة الشمالية ودور العرب التاريخي فيها، ويدعم ما يذهب إليه بالمعلومـات التاريخيـة والجغرافيـة، ويستخدم الخرائط القديمة للدلالة على مايذهب إليه.

ومن كتبه المهمة - الحسبة-[2] وفية يقدم معلومات دقيقة عن التنظيم الاجتماعي والاقتصادي عند العرب في عصورهم الذهبية، وكيف كانت تجري الأمور في تلك الفترة بكل دقة وعدالة. ثم يدعو إلى العـودة إلى تمثـل تلك الأنساق من التنظيم الذي تلاشى في عصور الظـلام الطويلـة التـي حلّت بـالعراق والأقطـار العربيـة بعـد احتلالها من قبل الأجانب.

أمّا كتابه الأخير فقد كان بعنوان - المهدي والمهدوية - فقد أبان فيه أفكاره عـن القوميـة والعروبـة، إضافة إلى فكرة المهدي تاريخياً والمهدوية وتأثيرها وأثرها في العراق.

وأشار الحصان إلى عدة كتب له ستصدر لكنها لم تصدر، وربما كانت هذه المخطوطات ضـمن مكتبتـه التي أوقفها على مكتبة الحرم النبوي الشريف.

خاتمة:

ربما لم يعرف تاريخ العراق الحديث كاتباً قضى أكثر سنوات عمره في تأصيل الفكـر القـومي ومعـاداة أعداء العروبة، في ظروف لم تكن غالباً ملائمة لما كان يدعو إليه كما هو حال عبد الرزاق الحصـان، الـذي لم يكن يحميه أو يسانده حزب أو فئة أو جماعة، لذا فقد عَوّلَ على إسناد الرأي العام له وتبنيه لأفكـاره. وفي دعوته لتوعية الرأي العام العربي، وخصوصاً الشباب، وتوحيـده وتعبئتـه وتحريضـه، حقـق ريـادة في هـذا الحقل الإعلامي، لم يسبقه إليها كاتب عربي في جميع الأقطار العربية.

1- عبد الرزاق الحصان، نظرة عابرة في شمال العراق، بغداد، 1940.

2- عبد الرزاق الحصان، الحسبة: رسالة تبحث في نظام الهيئة الاجتماعية عند العرب، بغداد، 1946.

عبد الخالق القادري: جنرال عراقي في الجيش الروسي

مقدمة:

لعل من أكثر المذكرات العراقية تعرضاً للتجاهل مذكرات القادري التي صدرت في بغداد عام 1924، والتي وصفت على غلاف الكتاب بأنها خواطر مهمة وضعها الميجر جنرال صديق باشا القادري، أحد قواد الجيش الأبيض الروسي الذي قضى بضع سنوات في البلاد الروسية يجوبها من أقصاها إلى أدناها، وكلها حقائق مفيدة تهم المولعين بقضية روسيا وانقلابها من القيصرية إلى البولشفية.[1]

وتنبع أهمية هذه المذكرات من كونها شهادة شاهد عيان عاش أحداث الصراع في تلك الفترة؛ لكن التعتيم على هذه المذكرات يعود إلى تعرضها إلى النقد الشديد لدور اليهود في الثورة البلشفية، إضافة إلى وصف البلشفية في جانبها المأساوي. فمن هو هذا العراقي؟ وما الذي دفعه للذهاب إلى هناك؟ وكيف أصبح قائدا في الجيش الأبيض الروسي؟ لنعد إلى القصة من بدايتها.

من هو القادري؟

ولد صدّيق القادري في مدينة السليمانية في 15 حزيران سنة 1894. والقادري هو اللقب الشخصي الذي اتخذه أثناء وجوده في المدرسة الحربية في الآستانة. وقد قدمت عائلته إلى بغداد في سنة 1899 وفيها أكمل دراسته في مدارسها الابتدائية والرشدية والإعدادي العسكري، وانتقل في 2 أب 1911 إلى المدرسة الحربية في الآستانة، وتخرج منها حاملاً الشهادة النهائية لرتبة ضابط في 17 تموز 1914، أي قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى بأيام معدودات. وتم إلحاقه بالفيلق الحادي عشر المرابط في خربوط؛ وعين ملحقاً حربياً لقائد الفوج الأول من اللواء التاسع والتسعين في وان. وفي 22 كانون أول 1914 سقط مع كامل فوجه أسيراً في قبضة الروس على الحدود القفقاسية التركية في (كوتك - قره اورغان).

وفي تفليس قطع عهد الشرف وأصبح طليقاً يتجول بكامل حريته في المدينة، وفي هذه المدينة اتصل بتجمعات التاتار وتوثقت علاقاته معهم، وأصبح ضمن تنظيماتهم في مطلع عام 1917. وأخذ التاتار في تنظيم المدارس والجيش على الطراز العثماني، ولما كان القادري ضابطاً في الجيش العثماني، فقد طلبوا منه المساعدة فأجاب طلبهم، ويقول القادري: (قبلت تكليفهم بكل سرور لأني لم أر أي محذور قومي أو ديني أو وجداني في هذا الأمر).[2]

1- نشرت هذه المقالة في مجلة آفاق عربية، تموز - السنة السادسة عشرة 1991، ص 99-103.

2- مذكرات القادري، بيان الثورة الروسية العظمى وانصياع غوامضها، بغداد، المكتبة العصرية، 1924. أن الأحداث والوقائع التي وردت مأخوذة من الكتاب وهي مذكورة حسبما أوردها المؤلف.

وبدأ العمل بتأسيس أول كتيبة من التاتار المسلمين في سيبريا، ويذكر القادري: (بهذه الصورة ألقيت نفسي في هذا التيار المدهش). ومنح القادري رتبة ملازم أول في 7 نيسان 1917 ورتبة رئيس (يوزباشي) في 5 أب 1917 ورتبة رئيس تام في 5 أب 1917 في عهد الحكومة المؤقتة الديمقراطية نظراً للمهارة التي أبداها في تشكيل الكتيبة، وأنعم عليه بجميع الحقوق التي يتمتع بها الضابط الروسي. وعين بعدها قائداً للكتيبة التي كانت مرابطة في ولاية بيرمي. وكانت اتفاقيات وعهود قد عقدت بين القيادة العامة الروسية وبين المفتي الاعظم في اوفا لإرسال جيوش التاتار المسلمة المؤلفة على النسق الجديد إلى ساحات الحرب. وكانت النية قد عقدت على جعل الجيوش الإسلامية بمثابة حجر الأساس لبنيان جيش حكومة التاتار المستقلة في المستقبل.

وفي هذه الفترة دوت ثورة البلاشفة في بطرسبرج وموسكو، فارتبك كل شيء وتغلغل بعض البلاشفة بين صفوف الكتيبة الإسلامية، فشاع فيها روح العصيان. ثم هبوا في وجوه الضباط وفرقوا من حاول الوقوف أمامهم وحبسوا الآخرين، وتمكن القادري من الفرار، حيث غير ملابسه في إحدى الليالي، وتزيا بهيئة رثة جَدّاً وصحبه خادم له، وراح يتجول في ربوع روسيا وهو يرى أمامه أحداث الثورة البلشفية مدة شهرين. ثم اتجه نحو سيبريا لعله يجد منفذاً للخلاص من المأزق الذي كان فيه، وتعرض في رحلته تلك إلى عديد من المشاكل والصعاب ووصل إلى حدود منشوريا، وظن أنه قد نجا من الأخطار ولكن القطار الذي كان يقله توقف في المحطة الواقعة عند الحدود، ووجد أنه ما يزال في أرض روسية البلشفية، وصعد نفر من الجيش الأحمر إلى القطار، وباشروا بتدقيق جوازات السفر وأنزل القادري من القطار، وفتشوا ملابسه ووجدوا لديه كمية من النقد الذهبية والورقية، واقتيد إلى غرفة مدير المحطة وحجز فيها. وبعد حديث مع مدير المحطة رق قلب المدير له فخبأه تحت منضدته، وحين عاد ذلك الجمع بعد ساعات لأخذه معهم، أجابهم المدير بأنه ليس حارساً مسؤولاً عن الناس بل هو مدير محطة، وتركه الجميع بعد أن حل الظلام. ومر قطار للعمال في غياهب الليل، وتمكن المدير من أن يُركبه فيه، وكان القطار ذاهباً إلى منشوريا، وحين عبر القادري الحدود تنفس الصعداء وأيقن أنه قد نجا.

وبعد أن استراح عدة أيام ، قابل الجنرال سيمنوف قائد الجيش الروسي المتطوع ورئيس أركانه الجنرال ناتسوالوف، وأبرز لهما القادري بعض الأوراق الرسمية والشهادات، فعرض عليه الجنرال سيمنوف الاستخدام في الجيش المتطوع. وقبل أن يوافق استشار القنصل الإنكليزي في خاربين، حيث أخبره بأن الحرب لم تنته بعد وأن العودة إلى العراق أو تركيا أمر يكاد يكون مستحيلاً، وارتأى أنّ أسلم الطرق هو الدخول في جيش سيمنوف.

وعين القادري في بادىء الأمر مديراً للمدرسة الحربية الإسلامية التي أنشئت للمغول والتاتار في بلدة دائوريا. وبعد أنْ أكمل تنسيق أمور المدرسة وتنظيمها على الطريقة التركية، تم ربطها بقيادة الفوج الإسلامي في شرق سيبريا الذي كان حديث العهد ومحدود التجربة. وتم ترفيع القادري إلى رتبة قائممقام (عقيد) وعين مديراً لشعبة الآلات والأدوات النارية في دائرة تفتيش الذخائر الحربية للجيش.

وفي تلك الفترة، التأم مجلس الشورى الأعلى في ارمسك وانتخب الامير كولشاك رئيساً لحكومة سيبريا وقائداً عاماً لجيوشها، وقد ارسل كوشاك إلى القادري وقابله، وكان القادري قد رفع تقريرا يتضمن وجوب توسيع الجيش الإسلامي. وصدرت الأوامر بتأليف اللواء الإسلامي المستقل في شرقي سيبريا وعين القادري قائداً لذلك اللواء. وفي هذا الخصوص، يقول القادري: (وكان هذا اللواء أول قطعة مسلحة رآها التاتار منذ تقلص حكمهم في التاريخ).

وبذل القادري جهوده في توطيد الأمن، وفي أيلول 1919 رفع إلى رتبة زعيم (كولونيل)، ثم عين رئيساً للتجهيزات والذخائر العسكرية لجيوش سيبريا الشرقية، وانتدب لرقابة لجنة المبايعات التي زارت اليابان في تشرين الثاني 1919. وفي اليابان ألقى عدة محاضرات في بعض النوادي العسكرية اليابانية، وبعد عودته من اليابان، سعى إلى إنشاء فروع للجمعية الإسلامية في مدن الشرق الأقصى.

وبعد أن تسلم القادري قيادة الفرقة صمم لها علماً إسلامياً، وكانت سعة هذا العلم أربعة أذرع مربعة مصنوعة من الأطلس الأخضر، ونقش على أحد وجهيه بالتطريز الفضي صورة تاج إسلامي قديم يشبه تيجان آل عثمان، ونقشت على الوجه الآخر عبارة: (لا اله إلا الله الملك الحق المبين - محمد رسول الله الواعد الوعد الأمين). وعلى زوايا العلم نقشت كلمات (محمد - دين - وطن)، وطلي طرف عمود العلم بالذهب.

وكان البلاشفة يواصلون الزحف لاحتلال سيبريا، وتمكنوا من القبض على كولشاك وأعدموه رمياً بالرصاص في 7 شباط 1920، وأخذ الجيش المعارض للبلاشفة يتفكك تدريجياً ويتراجع، وألقى قسم منهم بسلاحه. وفي تلك الفترة عاد سيمنوف وأصبح رئيساً من جديد.

وتقرر أنْ يسافر القادري بصفة مفوض إلى الحجاز لكي يطلع رؤساء المسلمين هناك على أعمال البلاشفة، ولكي يستصدر منهم فتوى إلى مسلمي روسيا، وللتحذير من اعتناق البلشفية. وفي يوم 20 أيار 1920، بدأ القادري سفرته. وفيما يأتي نص الكتاب الموجه إلى الزعيم (الكولونيل) القادري من القيادة العظمى لجميع الجيوش الروسية في المشرق الأقصى بتاريخ 18 آذار 1920:

نطلب إليكم الشخوص إلى جزيرة العرب للمثول أمام صاحب الجلالة الحسين بن علي ملك العرب، وأنْ تقوموا بالمهمة الآتية:

1- أنْ تعرضوا على السدة الملكية بلهجة محايدة وبصورة مفصلة واضحة جميع الأحوال والتطورات التي حدثت في روسيا في الأيام الأخيرة مما رأيتموه بعيني رأسكم وشاهدتموه بأنفسكم من الحقائق المؤلمة، وأنْ تفهموا جلالته ماهية المذهب البلشفي.

2- وبعد ذلك نطلب إليكم أن تستحصلوا من جلالته على منشور يتضمن النصيحة للعالم الإسلامي الروسي، ويحذرهم فيه من الانضمام إلى البلاشفة ومساعدتهم أو اعتناق المذهب البلشفي لكي نعلن هذا المنشور على جمع مسلمي روسيا ويكون لهم بمثابة فتوى مقدسة.

ثم ركب القطار إلى كوريا، ومنها أبحر إلى اليابان، ومن هناك ركب الباخرة حيث وصل إلى العراق وزار أهله. وبعد عشرين يوماً عاد إلى بومبي ومنها ركب إلى جدة حيث وصلها في 20 تشرين الثاني 1920 وقابل الملك حسين واستطاع أنْ يستحصل منه على منشور عنوانه (من الحسين بن علي إلى جميع المسلمين في الشرق الأقصى)، وأهداه بعضاً من قطع كسوة الكعبة ومن ستار الضريح النبوي، ثم غادر عائداً إلى بومبي. ثم ذهب بعدها إلى شنغهاي ووصلها في 15 مارت 1921، واتضح له هناك أنَّ الحكومة اليابانية سحبت قواتها وأعلنت أنها لا تتدخل في أمور روسيا الداخلية. وفي تلك الفترة حدث اضطراب كبير في صفوف الجيش الروسي، دفع بعديدٍ من قادته إلى ترك الخدمة العسكرية والذهاب إلى الخارج، وتزعزعت القوى المعنوية للجيش، وأرسلت الفرقة الإسلامية لإسناد الجيش المتراجع واصطدمت بالقوات البلشفية، حيث محيت عن آخرها، واستطاع البلاشفة تأسيس جمهورية المشرق الأقصى على أنقاض الحكومة البيضاء.

وعلى الرغم من الأخبار المحبطة فقد واصل القادري سفره إلى بور- آرتو، وهناك حصل على رتبة جديدة وهي رتبة لواء. وقال له القائد العام سيمنوف وهو يقلده الرتبة: (بناء على خدمتكم الصادقة والممتازة، ونظراً لما أظهرتموه من الشجاعة والإقدام، أنتم وفرقتكم في نهر انيغودا، فإنَّ المجلس الوطني قد أنعم عليكم بتاريخ 15 حزيران 1920، بإسناد رتبة لواء (ميجر جنرال) مكافأة لما قمتم به من الأعمال. فأهنئكم ياقادري وأعزيكم في وقت واحد، أهنئكم لهذه الرتبة السامية التي يندر أن يحوزها غيركم في هذه الحداثة ولا أجد مناصاً من تعزية رتبة لواء من دون جيش!!).

وكان القادري قد تلقى برقية من السيربرسي كوكس المندوب السامي في العراق مؤرخة في 23 آب 1921، أباح له فيها العودة إلى العراق. ووجد القادري نفسه يشد الرحال عائداً إلى العراق بعد أنْ تلاشت الإدارة القانونية والآمال القيصرية في روسيا،

وبقي بعض الوقت من دون أن يشارك في الحياة السياسية، ثم تقرر تعيين القادري في 21 أيلول 1922 مفتشاً عاماً للإدارة الجديدة في السليمانية، لكنه قدم استقالته في 16 كانون الأول 1922 وعاد إلى بغداد.

وعكف على تدوين ذكرياته التي ما إنْ نشرها في كتاب حتى هاج ضده بعض اليهود في بغداد، وشكلت المذكرات مادة صراع على صفحات الصحف العراقية في مطلع العشرينات من هذا القرن.

الصحف والمذكرات:

كانت أول شرارة ولدتها المذكرات كلمة طويلة كتبها (ابن السموأل) تحت عنوان (القادري واليهود أو كيف يتهمون البشرية ظلماً وعدواناً)،[1] وجاء في الكلمة أنْ الجنرال القادري (أورد في مذكراته أنَّ الثورة الروسية الهائلة وفرقها الفتاكة المفزعة ومبتدعاتها الجهنمية المبيدة لم يقم بها ولم يُدِرْ دفتها غير اليهود - وأنَّ المؤسس لهذه الفرق الفتاكة هم اليهود أو أموال اليهود، فتراهم في كل امة يتظاهرون بالصدق والإخلاص ويسعون تحت شعار الوطنية لنيل غايتهم المنشودة). وكانت هذه النقطة هي مثار الجدل حيث كال الكاتب اللوم والتقريع للقادري وراح يستصرخ ضده ويستعدي عليه الرأي العام.

(أيتها الأمم القريبة والبعيدة.. أيتها الشعوب النائية والدانية.. أيتها الأمم العديدة.. اسمعي بالله ما يتشدق به أعداء البشرية والبشر. اسمعي ما يلفقه الملفقون، اسمعي ما يفتري به الحاقدون، اسمعي أن القادري يقول إن اليهود هم عالة عليك لا تطاق).

وانبرى كاتب وقع مقالة باسم (العزي) يرد على ابن السموأل على صفحات جريدة (العالم العربي) وجاء في كلمته:[2]

(اهدأ وإلا حملت الناس بانتقادك وانزعاجك من القادري لإظهار مخازي البولشفيك، على أنكم تدافعون عن القضية البلشفية في البلاد (العراق). القادري لم يقصد يهود البلاد أو يهود العرب، بل قصد يهود روسيا. نعلم جيداً أنَّ القادري عازم على إعلان حقائق مُرَّةٍ في خصوص مداخلات الصهيونية مع البلاشفة وتشكيلاتهم وغاياتهم الخفية في بلاد العرب، كفلسطين والعراق).

وما إنْ صدرت هذه الكلمة حتى قامت مجلة (المصباح) بالرد عليها وهاجمتها بشدة،[3] وكرست عددها المرقم (27)[4] للرد على القادري من قبل هيئة تحريرها ومن كتّابٍ آخرين. وحملت في افتتاحيتها المعنونة (حول مذكرات القادري واليهود) على

1- المصباح، العدد 25، 1924/9/25، ص 2.

2- جريدة العالم العربي، القادري واليهود، العدد 161، 1 تشرين أول 1924، ص 2.

3- المصباح، العدد 26 في 2 تشرين أول 1924.

4- المصباح، العدد 27 في 16 تشرين أول 1924.

القادري وعلى جريدة (العالم العربي) التي آزرته، وشارك توفيق السمعاني في الهجوم على القادري في العدد نفسه حيث نشر مقالة تحت عنوان (حتى متى هذه التفرقة؟)، كما هاجم صاحب جريدة (العالم العربي)، وكتب عزرا حداد مقالة عنوانها (الحرية الفكرية تضطهد.. لينتبه الشعب!).

كما نشرت الجريدة تحت عنوان (حادث غريب في بابه) رسالة كتبها ثلاثة أشخاص رداً على ما نشرته جريدة (العالم العربي)، وذكروا في مستهل كلمتهم أنَّ جريدة (العالم العربي) لم تفسح لهم المجال لنشر كلمتهم وطلبت منهم مبلغاً من المال، ولكنهم أبَوْا أن يدفعوه.

ونشرت الجريدة المحاورة التي جرت بين الكتاب الثلاثة والصحفي سليم حسون مدير (العالم العربي) وهي محاورة طريفة أوردها الكتاب أنفسهم كما يأتي:

قال سليم حسون بعد مطالعة الرد: إنَّ رَدَّكُمْ أيها الإخوان مصيب ولكن لا يمكن نشره في عدد الغد.

أحدهم: لا بأس يا سيدي من نشره في عدد بَعْدِ الغد.

المدير: كنت أود ذلك من صميم القلب، ولكن لا يمكن نشره إلا بعد أربعة أو خمسة أيام إذا سمحت الظروف.

أحدهم: ولكن ألا تعلم يا مولاي أنَّ التأخير لا يحسن في مثل هذا المقام ؟

المدير: إذنْ فإنْ شئتم نشره غداً فلنعتبره بصورة إعلان وليقدم إلى مدير محاسبات الجريدة ليبين لكم الأجور التي يجب أنْ تدفعوها.

أحدهم: عفواً يا سيدي المدير. إنَّ ردنا كتبناه مناصرة للحق وإظهاراً للحقيقة وتهدئة للخواطر وقمعا للفتن، فهل من الإنصاف أن ندفع لكم أجره عليه؟

المدير: تعلمون أنَّ الأمر هنا لا يتعلق بشخصي فحسب، إنما نحن شركة، ولا يمكننا نشره عاجلاً دون أنْ نتقاضى الأجرة المعينة.

أحدهم: إذن تنشرون ذلك المقال المملوء حزازات ولا تنشرون ردنا عليه؟

المدير: ولكن أفيدكم علماً يا أخوان أننا لم ننشر ذلك الانتقاد حباً بسواد عيني الكاتب إنما تقاضينا أجرة عنه.

أحدهم: سيدي إنَّ المفكرين (اليهود) سوف يتهافتون على صحيفتكم إذا أفسحتم لردنا المجال، وسيجلُّونها على خدمتها للحقيقة.

المدير: ولكن اعلموا يا إخوان أنَّ جريدتنا الغراء لا يتجاوز عدد مشتركيها اليهود ثلاثة.

أحدهم: وما قصدكم يا سيدي بهذا الكلام؟

المدير: لا شيء؛ إنما أقول لا يمكن نشر مقالكم بهذه العُجالة. فإذا كنتم متأثرين إلى هذا الحد، وإذا كانت عواطفكم قد جرحت فلماذا لا يتدخل في الأمر براؤكم وأغنياؤكم في سبيل نشر هذا المقال وغيره، ولا يقدمون ما يلزم لذلك من الأجرة.

أحدهم: إذن فهمنا قصدكم يا حضرة الصحفي النجيب.. أعطنا المقال.

المدير: دعوا المقال فقد ننشره بعد أربعة أيام .

وكانت جريدة (العالم العربي) قد نشرت ما حدث بين الكتاب الثلاثة وسليم حسون تحت عنوان (القادري والشبان اليهود والعالم العربي):[1]

(على أثر نشرنا ردَّ أنصار القادري على انتقاد جريدة (المصباح) حَضَرَنَا بعضُ الشباب (اليهود)، وفي أيديهم مقالات صبيانية يريدون نشرها على كل حال في جريدة (العالم العربي)؛ ظناً منهم أنهم يضربون القادري ومفكراته ورسالاته ضربة قاضية. فأفهمناهم بلطيف الكلام أنَّ مقالاتهم لم تفرغ في قوالب جدلية معقولة. فأصروا مغضبين، فأكدنا لهم أن (العالم العربي) لا يمكنها أنْ تنشر ذلك، فألحوا في الطلب يريدون التباري في مضامير الجدال على غير هدى. إنَّ القادري لم يمس عواطف يهود العراق بأدنى كلام، وقد صرح بذلك في مقالاته، إنما كان انتقاده واعتراضه على البلاشفة ويهود روسيا مما يعلمه كل أحد ومما أدركه عقلاء اليهود وفضلاؤهم في بغداد.

ولما كنا من أشد الناس حرصاً على الوقت والمسألمة وراحة الجمهور، فإننا نعلن أننا لا ننشر من الردود والمقالات إلا ما كان معقولاً. أمّا إذا أصر صاحب المقال على نشر مبتكراته فإننا ننشرها له مأجورة بمثابة إعلان وبإمضائه الكامل، كما فرضنا على الشبان اليهود المذكورين ففروا ساخطين مزمجرين).

وقام القادري بالرد على ما نشر ضد مذكراته تحت عنوان (أحرجونا فأخرجونا)[2] تحدث فيها عن الحملة الصحفية التي تعرض لها، وذكر بأنه سيقوم بكشف أسرار التواطؤ بين اليهود القاطنين في العراق وفلسطين مع بولشفيك الروس اليهود، والمناورات البلشفية في فلسطين وفروعها الخفية في بغداد، وسيفضح مساعيهم وجهودهم الواسعة النطاق لنشر الفوضى والصهيونية ودعاياتهم المضرة بين ظهرانَيْ هذه الأقوام الآمنة المطمئنة.

وختم كلمته بالقول: فلم أر بدأً من إلفات أنظارهم الكريمة إلى الحقائق المرة التي أزمعنا على نشرها في القريب العاجل، هذا والحق يقال وإن ساء في أعين البعض). وانبرت (المصباح) ترد على كلمة القادري،[3] وذكرت في كلمة نشرتها أنَّ القادري يلفت الأنظار إلى ملحق سينشره قريباً يبين فيه حقائق عن يهود العراق يجهلها اليهود، وقالت الجريدة: (فإلى الملتقى حين صدور الملحق أيتها الحقيقة المهانة).

ولكنَّ الجدل انقطع عند هذا الحد، بعد أن هدد القادري بكشف بعض الأسرار والقضايا الخطيرة التي لم تكن تخطر ببال أحد آنذاك كما أشار إليها القادري بكلمته.

1- جريدة العالم العربي، العدد 173 في 15 تشرين أول 1924، ص 2.
2- جريدة العالم العربي، العدد 183 في 26 تشرين أول 1924، ص 2.
3- المصباح، العدد 28 في 30 تشرين أول 1924.

ولو كان القادري قد نشر معلوماته المذكورة فلربما كانت قد تميزت وساعدت على تغيير عديد من الأمور، ولكن يبدو أنَّ ثمة تدخلاً لإيقاف سعير ذلك الجدل الذي لم يكن مطلقاً في صالح الحركة الصهيونية بشكل مباشر، والبلشفية بدرجة لاحقة، وانطوت تلك المذكرات، ولم يعد أحد يتذكرها أو يذكرها خلال سنوات طويلة.

عبد الحق العزاوي: الثائر الصحفي

في تاريخ العراق الحديث عديد من القصص المثيرة التي بنى أحداثها أشخاص قدموا أمثولات فذة في التضحية، وربما كانت حياتهم بمجملها الثمن الذي قدموه من أجل الدفاع عن المبادئ التي آمنوا بها. وقد انتقل كثير منهم إلى العالم الآخر من دون أن يتركوا خلفهم ما يشير إليهم. ومن الرجال الذين يستحقون التوقف عند تاريخهم، العراقي عبد الحق العزاوي، ذلك الثائر الذي نفته السلطات البريطانية إلى جنوب إفريقيا وفر من أسره، وعاش سنوات قاسية من حياته، ثم عاد وعمل رِدْحاً من الزمن في الصحافة، وربما لم يسمع به إلا القلة من قبل، فمن هو هذا الرجل وما هي قصته؟

ولد عبد الحق العزاوي في عام 1914 في بداية الحرب العالمية الأولى لابن أحد كبار الضباط العراقيين وهو صبري باشا العزاوي، الذي كان يحارب مع الشريف حسين في الحجاز وأصبح فيما بعد وزيراً لحربيته.

نشأ عبد الحق في صباه في محلة الفضل ببغداد[1] وقضى قرابة سنتين في الملا.[2] ثم التحقت أسرته بالأب في الحجاز وأقامت هناك إلى حين تنازل الشريف حسين لابنه علي في عام 1924، حيث ارتحلت العائلة إلى عمان في الأردن وبقيت في ضيافة الأمير عبد الله بضعة أشهر، ثم التحق بها صبري باشا وعادوا إلى العراق في عام 1925.

ويصف الشاعر نعمان ماهر الكنعاني عبد الحق العزاوي وهو ابن خالته بأنه التقاه لأول مرة وهو طفل صغير وكان (أنيق الملبس أبيض أشقر في إحدى عينيه حول، ويلثغ بالراء وكان نشيطاً كثير الحركة).[3] ثم يضيف، كان عبد الحق كثير القراءة للكتب الأدبية، وكنت أصحبه إلى سوق السراي لشراء بعض الكتب، ومنذ ذلك التاريخ أي (1933-1934) كان عبد الحق قوميّ الاتجاه، شديد الالتزام بعروبته، وكان من أصدقائه المقربين ناظم الطبقجلي.

ودخل عبد الحق الكلية العسكرية في عام 1934-1935، وتخرج ضابطاً برتبة ملازم ثان، وانتمى إلى صف الخيالة، وعين في كتيبة الهاشمي التي مقرها بغداد. ومن

1- مقابلة للباحث مع الزوجة الأولى لعبد الحق العزاوي في 1992/5/5.
2- مقابلة مع صديقه عبد الوهاب أحمد الشيخ في 1992/7/21.
3- مقابلة مع نعمان ماهر الكنعاني في 1992/7/9.

المعروف أنّ تلك الفترة كانت من فترات اليقظة القومية في العراق، ولم يدع عبد الحق فرصة تمر دون أنْ يعبر فيها عن مشاعره وأفكاره القومية.

وقد قدم إلى المحاكمة هو وبعض الضباط ومنهم نجدة الشواف في عام 1940 بتهمة توزيع منشورات قومية، وذلك من خلال تسليمها لأطفال في مقهى البرازيلي بشارع الرشيد. وكان الحاكم الذي نظر في القضية آنذاك هو المرحوم يونس السبعاوي الذي أفرج عنهم بعد أنْ تداخلت الشهادات واختلطت المعلومات.

وحين قامت حركة مايس 1941، ساهم فيها عبد الحق فعلاً وقولاً، حيث اشتركت كتيبته الموجودة في أبو غريب في القتال، كما ساهم في تقديم الأحاديث والموضوعات في الإذاعة باسمه الصريح. وحين انتهت الحركة هرب مع القادة والضباط المشاركين فيها إلى إيران.

وتشير السيدة مديحة السلمان زوجة الشهيد محمود سلمان أحد قادة حركة 1941 في مذكراتها،[1] إلى أنها حين كانت مع زوجها في طهران، ذهبت إلى الفندق الصغير الذي كان صغار الضباط الذين شاركوا في حركة 1941 ينزلون فيه لكي تعطيهم بعض النقود، وحينها وجدت البوليس يضرب نطاقاً حول ذلك الفندق ومنعوها من الدخول. وذكرت أنّها شاهدت بين الضباط الموجودين هناك عبد الحق العزاوي.

لقد عانى أولئك الضباط متاعب جمة، حيث عاملتهم السلطات الإيرانية معاملة قاسية ووضعتهم قرابة ثلاثة أشهر في سجن الأهواز، ثم سلمتهم إلى القوات البريطانية التي قامت بنفيهم إلى جنوب إفريقيا. ففي يوم 20 كانون الأول 1941، تم نقلهم إلى باخرة وابتدأت رحلة المنفى، ووصلت الباخرة إلى بومباي في الهند في 27 كانون أول، وفي 2 كانون الثاني 1942 تحركت الباخرة ووصلت إلى مومباسا في 11 كانون الثاني. وبعد أسبوع تم نقلهم إلى سالسبوري في جنوب إفريقيا ووضعوا في معسكر للاعتقال وسط غابات من اليوكالبتوس، وكان المعسكر أربع بنايات محاطة بالأسلاك الشائكة، وبعد فترة تم شطر المعسكر إلى معسكرين متجاورين.[2]

وذكر تقرير للسفارة البريطانية في بغداد، أن 19 عراقياً من الضباط الثوار الذين شاركوا في حركة 1941 قضوا سنوات من الحرب العالمية الثانية منفيين في جنوب إفريقيا.[3] وأنّ العراقيين الذين نفوا إلى جنوب إفريقيا هم:[4]

1- شاكر علي التكريتي، الأسيرة رقم 93: مذكرات مديحة السلمان زوجة الشهيد محمود سلمان، بغداد، 1990، ص 146.

2- موسى الشابندر، ذكريات بغدادية: العراق بين الاحتلال والاستقلال، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، 1993.

3- د. مؤيد ابراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944-1958، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1992، ص22.

4- موسى الشابندر، ذكريات بغدادية، مصدر سبق ذكره، ص ص 318-319.

1- الشريف شرف

2- ناجي السويدي

3- محمد علي محمود

4- رؤوف البحراني

5- موسى الشابندر

6- عبد القادر الكيلاني

7- كامل شبيب

8- داود السعدي

9- عبد الرزاق شبيب

10- رشيد فليح

11- حسين فخري

12- ناجي السامرائي

13- عبد الحق العزاوي

14- فاضل رشيد

15-عبد الجبار محمود

16- مدحت علي مظلوم

17- جودت سامي سليمان

18- لطفي بكر صدقي

19- محمد عباس

20- عبد الجبار حمزة

21- متعب حسن

22- خضير عجيل

23- سيف ناصر

وكان معهم خمسة من الفلسطينيين .

وفي 6 آذار 1943، خرج عبد الحق العزاوي وعبد الجبار محمود وسيف ناصر بعد الظهر من المعسكر ولم يعودوا، حيث فروا واجتازوا الحدود وأصبحوا في المستعمرة البرتغالية. وكان الدكتور أمين رويحه قد وصل إلى المعتقل وكان يدبر هرباً جماعياً، لكن الثلاثة عجلوا بالأمر وكتب الشابندر:[1] (أخذت الصحف المحلية في (سالسبوري) تلوم

1- المصدر السابق، ص 332.

إدارة المعتقلات والحكومة لعجزها عن ضبط أمور الاعتقال. وكتب أحد الصحفيين المتحمسين بأنه كان لزاماً على الحكومة أن تعتني بأمور كل العراقيين المعتقلين بقدر ما يقتضي من الحيطة فيما لو كان (رومل) معتقلاً. وحصلت حملات شديدة حول الموضوع، وأصبح هرب العراقيين حديث الأندية والمجالس).

وروى الكنعاني أنَّ عبد الحق العزاوي كان قد حدثه عن هربه من المنفى في جنوب إفريقيا، وقال أنهم حين كانوا يسيرون بين الغابات ليجتازوا حدود سالسبوري ظهر لهم أَسَدٌ فتفرقوا وتسلق عبد الحق شجرة وبقي ينتظر ذهاب الأسد ساعات طويلة ،حتى إذا هدأ الليل وهبط من الشجرة، لم ير الأسد، بل شاهد غصناً يحمل أوراقاً عريضة يحركها الهواء فتبدو كأنها آذان الأسد، وراح بعدها يسير متخبطاً في الغابات. وفي صباح اليوم التالي سمع خطى أناس فبدأ يصيح بأعلى صوته مناديا فعثر على رفيقيه ثم أكملوا مسيرة الهرب.

لقد كان هربهم تحدياً للسلطات البريطانية وللحياة المملة التي كانوا يعيشونها، كما أنهم وضعوا في حساباتهم الهرب إلى بلد معاد للحلفاء لكي يعملوا ضدهم. وبعد وصولهم إلى بيرا، راحوا يمارسون بعض الحرف اليدوية والتعليم لكي يتمكنوا من العيش، حيث لم تكن هناك جهة تنفق عليهم أو توصل إليهم النقود.

وكان عبد الحق، في صباه يجيد العزف على الكمان، وصار في بعض ما عمله يصلح الكمنجات ويعلم العزف عليها، ولم يَدُرّ عليه هذا العمل الشيء الذي ينجيه من وطأة الجوع.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ذهب عبد الحق إلى مصر حيث إن جواز سفره كان قد سحب منه ولم يعف عنه، وارتبط بعلاقة مع جماعة المفتي أمين الحسيني. وفي عام 1946 ذهب إلى القاهرة واستدعى زوجته ووالدته إليه، وعمل في شركة نقليات تعمل بين فلسطين وسوريا ومصر.[1] وأعطي رتبة عسكرية في القيادة العربية، وشارك في حرب فلسطين وجرح ولازم المستشفى بعدها ستة أشهر.

وفي عام 1949، رجع إلى العراق وكانت مسألة عودته إلى الجيش غير واردة نظراً لتاريخه المعروف. وعمل في البداية في شركة لصناعة الجواريب شريكاً، لكنه لم يلبث طويلاً، فانسحب منها، ثم اتفق مع الصحفي سعيد البدري وأسسا شركة وأصدرا جريدة اسمها (صدى الشورى) التي تغير اسمها إلى (صوت الشورى) في عددها الثالث الصادر بتاريخ 8 أب 1951. ثم عمل في جريدة (الصريح) وجريدة (البرق)، وكان يساهم مساهمة أساسية في عديد من أعمال الجريدة وكتابة كثير من مواضيعها، واستمر يعمل في الصحافة حتى إعلان مرسوم المطبوعات الذي صدر في عام 1954.

1- مقابلة للباحث مع الزوجة الأولى لعبد الحق العزاوي في 1992/5/5.

وفي تلك الفترة، كان عبد الحق يساهم ببعض الموضوعات الأدبية والثقافية التي تذيعها إذاعة بغداد. ثم اتجه بعد ذلك للعمل في مجالات أخرى، منها عمله في وزارة الشؤون الاجتماعية في شركة للتأمين، وبذلك ابتعد عن العمل في الصحافة.

وبعد قيام ثورة 14 تموز 1958، جرت محاولات لإعادة عبد الحق إلى الجيش ولم توافق السلطات على ذلك بل عرض عليه أنْ يعمل مديراً لسجن الرمادي فرفض ذلك. وفي إحدى ليالي مايس 1961 وبعد أنْ عاد من عمله، أصيب بسكته قلبية وتوفي ليلاً وبذلك، انطفأت شعلة هذا العراقي الذي ضحى بأجمل سنوات عمره في سبيل مبادئه ووطنه.

رسائل عبد الحق:

سبق وان نشر الباحث في مجلة آفاق عربية موضوعاً عن رسائل السجناء السياسيين في الحرب العالمية الثانية،[1] وقد احتوت الإضبارة التي ضمت رسائل السجناء، الرسائل الواردة من خارج العراق أو المرسلة من داخل العراق، وتمت مصادرتها أو اقتطاع جزء منها. ومن جملة الرسائل المحفوظة تلك التي أرسلها عبد الحق العزاوي من خارج العراق إلى أهله وأقاربه أو التي أرسلت إليه.

وهذه الرسائل تحمل معاناة الإبعاد عن الوطن في تلك الظروف القاسية التي لم يكن أحد يعرف عن نهايتها أيَّ شيء، وترينا الرسائل المحفوظة بعضاً من أطراف قصة أولئك الرجال الثوار المغامرين الذين تحملوا الجوع والغربة والاضطهاد من أجل عروبتهم ووطنهم. وسنعرض الرسائل حسب تواريخها، وبالتأكيد فإنَّ هناك رسائل أخرى ربما تكون محفوظة في مكان ما أو ربما لم تكن محفوظة تكمل بقية القصة.[2]

وكانت أول رسالة في الإضبارة مرسلة من زوجة عبد الحق إلى المركز العام لمنظمة الصليب الأحمر الدولي في جنيف بسويسرا بتاريخ 1945/3/14، وكانت الرسالة مكتوبة باللغة الإنكليزية تطلب فيها معرفة عنوان زوجها الذي تلقت منه رسالة قبل أربعة أشهر من منطقة بندولا في بيرا- إفريقيا الشرقية البرتغالية.

ثم رسالة من زوجته إليه بتاريخ 1945/4/2 تخبره بأنها حاولت إرسال بعض النقود إليه، لكن السلطات المختصة لا تسمح بذلك. ثم رسالة أخرى من زوجته إليه بتاريخ 1945/4/29 تشير إلى أنها أرسلت إليه عدة رسائل وأنها تعمل على إرسال نقود إليه. وجدير بالإشارة أنَّ معظم الرسائل المرسلة منه وإليه لم تصل بل صادرتها الرقابة وأثبتتها في مجالات عملها.

---

1 انظر د. خالد حبيب الراوي، من رسائل المعتقلين العراقيين بعد ثورة مايس 1941، مجلة آفاق عربية، عدد 9، أيلول 1991.

2 د. ك. و، وزارة الداخلية، إضبارة رقم 1045، والإضبارة تحمل عنوان (الرقابة والدعاية) والرسائل المذكورة في متن البحث موجودة في هذه الإضبارة.

وأول رسالة من عبد الحق كانت بتوقيع أبو مهدي وهي بتاريخ 1945/5/7 وجاء فيها: (إني الآن في بيرا دون شغل. ومن الصعب جداً أن أجد لي عملاً وإن الحياة مؤلمة وصعبة للغاية بعيداً عن الوطن). وفي رسالة أخرى لعبد الحق بتوقيع حميد مرسلة إلى طارق أحمد شويش في 1945/5/7 يقول فيها: (أخبرتك بأني فقدت عملي وأسأل فيما إذا يسمح لي بالعودة إلى العراق. أظن أنَّ العم ينصحني بالبقاء في إفريقيا فافتكر، يجب الذهاب لإيجاد شغل لي في سالسبيري، حيث لا أستطيع الاستمرار على البقاء في بيرا من غير أن أموت جوعاً).

وفي رسالة أخرى منه وبتوقيع اي. حقي إلى والدته بتاريخ 1945/5/12 وباللغة الإنكليزية يخبرها بأن صحته جيدة ووضعه المالي سيء جداً، ويطلب إرسال نقود إليه: (حاولي إرسال جواز سفري- إني أريد أن أترك هذا البلد وأسافر إمَّا إلى مصر أو فلسطين أو العراق- أرسلي حالاً بعض الدراهم إلى الدكتور رويحة - دائرة محل الاعتقالات - سالبيري - جنوب إفريقيا). وتجيبه والدته برسالة في 1945/5/26 معنونة إلى حقي فاندوزي تخبره بأنها تسعى إلى إرسال نقود له وتطلب منه عدم قطع الرسائل.

وهناك رسالة منه بتوقيع (أبو مهدي) مؤرخة في 1945/5/29 مرسلة إلى السيدة أم فيصل (زوجة الدكتور أمين رويحة) في القاهرة يشكرها فيها على نبل أخلاقها ويطلب منها أن تكتب إلى أهله بأنه في صحة جيدة وتطلب أنْ يرسلوا له مبلغ 200 باون وهي تعرف عنوانه أو ترسلها بواسطة نوري فتاح ويخبرها أنَّ أبا فيصل سيعود قريباً إلى وطنه.

وفي رسالة مسجلة بتاريخ 1945/6/5 من زميل عبد الحق العزاوي الرئيس (الرائد) عبد الجبار محمود الشيخ علي من بيرا موجهةٍ إلى السيد صادق البصام يذكر فيها بأنه بعد انتهاء حوادث 1941 هرب مع من هرب من العراقيين إلى إيران، وهناك راجع الوزير العراقي المفوض داود باشا الحيدري طالباً العودة إلى الوطن بناء على صدور قانون العفو العام عن جميع الهاربين والذي عاد بموجبه معظم الهاربين، ولكن عدم منحه جواز سفر حال دون عودته. وقد كرر طلبه مراراً عديدة للسطات البريطانية أثناء سجنه في أهواز وفي زمن اعتقاله في سالبيري ولكن من دون جدوى.

وعند عودة المعتقلين العراقيين في سالبيري إلى العراق في أوائل 1944 (أعلنت الحكومة البريطانية بواسطة ممثل الصليب الأحمر بأنه ليس لديها شيء يحول بيننا نحن الثلاثة من العودة إلى العراق وأنَّ الحكومة البريطانية لا تعرف ماذا ستتخذ الحكومة العراقية من إجراءات بحقنا بعد وصولنا إلى العراق). ثم يستعطفه بأنْ يتوسط لدى الحكومة العراقية للعودة إلى الوطن. وفي رسالة من عبد الحق إلى والدته في 1945/6/17 يطلب منها أنْ تتابع العرائض التي قدمها من أجل العودة إلى العراق.

وفي رسالة أخرى من عبد الجبار محمود بتاريخ 1945/7/1 موجهة إلى سعادة نجيب الراوي رئيس نقابة المحامين يذكر فيها أنه وصديقهُ عبد الحق صبري العزاوي قد مرت عليهما خمس سنوات وهما بعيدان عن الوطن. وقد باءت جميع المحاولات التي بذلاها بالفشل، وبالنظر لانتهاء الحرب الاوربية وحسب سماعه من الإذاعة العراقية بأنَّ الحكومة العراقية أعفت عن المسجونين وأطلقت سراح المعتقلين وألغت قانون الطوارئ، فإنه يلتمس من سعادته التوسط لدى الحكومة العراقية للعفو عنه لكي يتمكن من العودة إلى العراق.

وجاء في رسالة مؤرخة في 1945/7/4 مرسلة من الرئيس عبد الجبار محمود إلى والده محمود الشيخ علي تتلخص في أنه قد كتب عدة عرائض موقعة من قبله ومن صاحبه عبد الحق العزاوي إلى الجهات العليا في الحكومة العراقية مثل رئيس الوزراء ورئيس مجلس الأعيان والنواب وإلى صالح جبر (يذكر الرقيب أنَّ هذه العرائض سمح بوصولها إلى المرسل إليهم أمّا الرسالة المرسلة إلى صادق البصام فقد تمت مصادرتها). وكانت العرائض تتضمن طلب العفو عنهما كي يتسنى لهما العودة إلى العراق، كما أنهما قدما عرائض أخرى إلى رؤساء الحكومات العربية المستقلة في جامعة الدول العربية للتوسط لدى الحكومة العراقية لإصدار العفو عنهما أو السماح لهما بالإقامة في الوقت الحاضر في إحدى الدول المذكورة، كما تسمح لهما الحكومة البريطانية بالمرور من مستعمراتها لدى سفرهما إلى البلدة التي سيسمح لهما بالإقامة فيها. وفي ختام الرسالة يطلب من والده مقابلة رئيس الوزراء وإعلامه بالنتيجة حول قضية عودته (ويشير الرقيب إلى أنَّ الرسالة أحيلت للتحقيق من قبل الرقابة المصرية).

وفي رسالة لعبد الحق بتوقيع اي. حميد بتاريخ 1945/7/15 إلى محمود الحاج خضير يشكره فيها على إرساله رسالة إليه ثم يقول: (إننا في فصل الشتاء الآن واشعر بصحة جيدة جدا. آملاً بأني سوف لا أكون في بيرا في فصل الشتاء القادم. إني لا أود فصل الحر في هذه المستعمرة ... لطفا يا سيدي اخبر والدتي وزوجتي بوجوب الكتابة إلى أحياناً يعلماني بأخبارهما...) ويطلب في الرسالة إرسال مبلغ من المال على عنوان في بيروت.

والرسالة الأخيرة المحفوظة مؤرخة في 1945/7/15 وهي بتوقيع حقي أبو مهدي إلى السيد شامل السيد عباس في سامراء يذكر بأنه استلم رسالته ويشكره على اهتمامه وعنايته بعائلته، ثم يذكره بأن يخبر والدته لكي ترسل له بعض النقود على عنوانه في بيروت. لقد استخدم عبد الحق العزاوي أسماءً متعددة في رسائله لكنها لم تَخْفَ على الرقيب الذي استطاع أنْ يتعرف على رسائله وان يضمنها في تقاريره.

عبد الحق الصحفي:

لَعَلَّ الأغنية المعروفة التي غنتها نهاوند والتي مطلعها:

أين يا ليل صباباتي   وأحلامي وكأسي

مِنَ الأغنيات الجميلة التي طرب لها كثير من المستمعين في السنوات الماضية، ولكن ربما لا يعرف إلا بعض قليلٌ أنها من تأليف عبد الحق العزاوي.[1] لقد كان العزاوي شاعراً وقاصاً وناثراً، فقد كتب ونشر عديداً من القصائد والقصص والكتابات النثرية والمقالات والأعمدة الصحفية في الصحف التي عمل فيها كما ترجم عديداً من المقالات والموضوعات.

لقد بدأ العزاوي ينشر في بعض الصحف والمجلات مذ كان طالباً، وأسهم في الإذاعة إبّانَ حركة 1941. وحين عاد إلى العراق في عام 1949، كان يضع العمل الصحفي في مقدمة الخيارات أمامه.

وكان عبد الحق العزاوي يكتب بأسماء مختلفة وقد ورد في أحد أعداد الجريدة[2] بأنه: أبو غزوة، بهلول، رئيس تحرير الرياضي، الآنسة (غ)، السيدة م، شهريار، جرير، ع.

وكان عبد الحق يستخدم أكثَرَ من اسم فيما كان ينشره يومياً، فهو ينشر في نفس العدد عموداً بتوقيع أبو غزوة، وفي مكان آخر يكتب عموداً آخر بتوقيع جرير، وفي الصحف الأدبية ينشر قصة بتوقيع شهريار، ومقطوعة نثرية بتوقيع السيدة م، وربما قصيدةً بتوقيع الآنسة (غ)، وقلما نشر اسمه الصريح الذي ظهر مرات معدودة في مقالات معربة أو في بعض القصص.

لقد كان عبد الحق غزير الإنتاج مبدعاً، ولعله أحد القلة الذين كتبوا أفضل الأعمدة الصحفية في الصحافة العراقية، وربما يعود عدم انتشار اسمه إلى أسباب منها أنه كان يقصر نشاطه الصحفي على الصحف التي عمل فيها وهي صحف ليست واسعة الانتشار مثل بعض الصحف التي كانت موجودة آنذاك. وثانياً، أنه كان ينشر معظم ما كان يكتبه بأسماء مستعارة، وهذا ما أدى إلى تحديد شهرته. وثالثاً، وربما بسبب ماضيه الوطني، فإنه كان يبتعد عن إقامة علاقات مع رجال السلطة أو مع الصحف الكبيرة التي ترتبط بالسلطة الحكومية ارتباطاً وثيقاً، ويتمسك بالعمل في صحف ذات اتجاه وطني.

ورغم كثرة إسهاماته الصحفية إلا أنه ترك العمل الصحفي بعد صدور مرسوم المطبوعات في عام 1954 الذي ألغى امتيازات جميع الصحف في العراق واشترط إجراءات جديدة لإصدار صحف جديدة. لقد كان ذلك نهاية المطاف بالنسبة لعمل عبد الحق في الصحافة، حيث ابتعد عن العمل في الصحف التي أجازتها الحكومة وانصرف إلى عمل آخر ليوفر سُبُل العيش له ولعائلته.

وأخيراً، إذا كان هناك ما يقال في حق هذا الرجل، فإنه كان واحداً من أولئك العراقيين المبدئيين إذ ضحى بحياته الهانئة وانتصر لعراقه وعاش بعوز وضنك، وتحمل أنواع العذاب وارتضى ذلك من أجل أن يرى بلاده حرة عزيزة.

1- روى الشاعر نعمان ماهر الكنعاني للباحث أنَّ عبد الحق قرأ له مطلع القصيدة وعقب عليها الكنعاني بالبيت التالي وتلاه عبد الحق ببيت ثم الكنعاني، وهكذا إلى أن اكتملت القصيدة.

2- جريدة صوت الشورى، بغداد، العدد 92.

الباب الثاني

صفحات من تاريخ

وسائل الإعلام العراقية

في القرن العشرين

الفصل الأول

الكتب والمطبوعات

يعد العراق مهد الحضارات في العالم، حيث نشأت على أرضه عديدٌ من الحضارات المزدهرة التي تركت، فيما تركت من آثارٍ؛ ما يدل على اهتمامها بالكتب وعنايتها بالتأليف. وقد أحرز العراق شهرة في نسخ الكتب، وهي الصناعة البدائية لطباعة الكتب، وقد وصل الاستنساخ أوجه في أيام الدولة العباسية وذلك للتشجيع الذي كان يلقاه التأليف وانتشار الاهتمام بالكتب.[1]

وقد عرف العراق في عصره الحديث الكتاب المطبوع في أوائل القرن التاسع عشر، عندما بدأت مطابع الشام ومصر تطبع الكتب وترسلها إلى العراق. كانت أول مطبعة تدخل مصر والبلاد العثمانية هي المطبعة التي جاء بها نابليون إثر حملته على مصر. وبعدها قام محمد علي باشا والي مصر بإدخال أول مطبعة إلى الوطن العربي في عام 1828، وكان لمجيء المبشرين البروتستانتيين الأمريكيين إلى الشام في عام 1820 وعملهم الناشط هناك أثره في إنشاء مطبعة عام 1834، ثم قام الكاثوليك الفرنسيون بإنشاء مطبعة في عام 1843.

ومن الناحية القانونية لم يكن إنشاء المطابع أو طبع الأوراق أو الكتب أثناء فترة الحكم العثماني يتم إلا بإرادة رسمية في الدولة العثمانية، وكانت المطبعة العامرة وهي المطبعة الرسمية للدولة العثمانية تحتكر هذا الحق في البداية. وبغية حماية هذه المطبعة من التنافس والمزاحمة، وضعت السلطات العثمانية قيوداً وشروطاً على الطباعة ـ وفي 7 رجب 1273 هـ (1856م) صدر نظام ألغى احتكار الدولة للطباعة ومنح حَقَّ طبع الكتب لمن يريده، ووضعت شروط عقابية في المادتين 137 و138 من قانون الجزاء العثماني المؤرخ في 28 ذي الحجة 1274 لمن يفتح مطبعة من دون إذن ولمن يطبع أوراقاً مضرة في المطابع المحدثة بإذن. وفي نهاية القرن التاسع عشر في 21 أغسطس صدرت إرادة عثمانية وضعت المطابع والكتبيين تحت إشراف الشرطة.[2]

كانت أول مطبعة قد أنشئت في العراق في عهد الوالي داود باشا في عام 1830، وكانت إنكليزية الصنع شبيهة بأول مطبعة حديدية صنعت في أوائل القرن التاسع عشر،

1- ميري فتوحي، مكتبات العراق، وزارة الثقافة والإعلام، الموسوعة الصغيرة، العدد (172) بغداد، 1986، ص94.

2- عبد الرحمن خضر، مجموعة قوانين المطبوعات والمطابع وحق التأليف، الطبعة الثانية، بغداد، مطبعة دار السلام، 1929، ص 37-38.

وكان اسم المطبعة هو دار طباعة دار السلام.[1] وقد اشتريت هذه المطبعة من شركة الهند الشرقية أو من أحد وكلائها الموجودين في بغداد. ويرجح أحد الكتاب[2] أنها جلبت إلى بغداد عن طريق إيران، ويدعم قوله بأنَّ الطباعة كانت مزدهرة في إيران وأنها أقرب الدول جغرافياً إلى بغداد، إضافة إلى أنَّ داود باشا كان يحرص على بناء علاقات طيبة مع الإمبراطورية الفارسية، حيث أرسل محمد باقر التلفيسي على رأس بعثة إلى إيران لتعلم الفنون الطباعية. وكان التلفيسي من المماليك الذين تجمعهم بداود باشا علاقة خاصة، فقد كانا من مدينة واحدة هي تفليس ويجيد عدة لغات. لكن لا تتوافر معلومات عن سفر هذه البعثة وعودتها أو يوم نصب المطبعة وتشغيلها والأمور الأخرى المتعلقة بها سوى طبعها لكتاب وأحد هو (كلشن خلفا) والذي ترجم باسم (دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء)، وهو من تأليف الشيخ رسول الكركولي. وقول مترجم الكتاب[3] إنه كتب بلغة لاهي عربية ولاهي تركية ولا فارسية، وإنما هي خليط عجيب من اللغات الثلاث. ومن الناحية الفنية فإنَّ حروف كتاب كلشن خلفا من نوع بونط 18 فارسي.

وقد شهدت الفترة التي أعقبت تأسيس المطبعة وهي ما بين عامي 1831 -1834 أسوأ كوارث مرت على بغداد؛ فتتابعت عليها ثلاثة طواعين وفيضان مدمر، ومات بالطاعون معظم التجار والصناع وأرباب الحرف، أمّا أبنية بغداد فقد قضى على معظمها الفيضان.[4] ويضيف أحد الكتاب إلى ما ذكر، أنَّ حريقاً هائلاً اندلع في القشلة وأنَّ الوالي الجديد علي رضا الذي حاصر بغداد وأنهى حكم داود باشا قام بقذف المطبعة وكتاب كلشن خلفا في نهر دجلة أو أحرقها.[5] لذا اختفت هذه المطبعة الرائدة في ظل هذه الظروف القاسية ولم تعد تذكر لاحقاً.

كذلك أشير إلى أنَّ مطبعة حجرية أخرى تم جلبها إلى بغداد في عام 1861، وابتدأت أعمالها عام 1863 بطبع كتاب سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، وسميت هذه المطبعة بمطبعة كامل التبريزي. ومن الكتب الأخرى التي تم طباعتها فيها: (أخبار الأول في آثار الدول، وإشراق التواريخ، والطرائف واللطائف، والمقامة الطيفية).[6] وتشير المعلومات الموجودة بأنَّ أحد كبار الرجال الإيرانيين والذي اسمه مرزا عباس هو من جلب هذه المطبعة. وعند استقراء غلاف أول كتاب طبع في هذه المطبعة،[7] يتضح أن اسم

1- بهنام فضيل عفاص، تاريخ الطباعة والمطبوعات العراقية، شركة مطبعة الأديب البغدادية، 1985، ص39.
2- شهاب أحمد الحميد، تاريخ الطباعة في العراق، الجزء الثاني، ص 38.
3- أعادت مكتبة النهضة طبعه بعد أن ترجمه موسى كاظم نورس.
4- د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثاني، بغداد، 1971، ص 85-87.
5- شهاب أحمد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص 41.
6- بهنام فضيل عفاص، تأريخ الطباعة والمطبوعات العراقية، مصدر سبق ذكره. ص 59.
7- المصدر السابق حيث نشر صورة فوتوغرافية للصفحة الأولى.

المطبعة هو دار الطباعة بدار السلام بغداد، واسم المطبعة المذكور هو نفس اسم المطبعة التي أسسها داود باشا بواسطة باقر التفليسي في عام 1830 مما يعيد التساؤل عن مصير تلك المطبعة. وربما يكون التشابه في نطق اسم كامل التبريزي وباقر التلفيسي بالنسبة للعرب هو الذي استدعى الخلط بينهما.

ويذكر أنَّ هنالك مطبعة أخرى تأسست في بغداد وهي مطبعة عبرية أنشأها موسى باروخ مزراحي في عام 1863، وقامت بطبع صحيفة هادوبر (المتحدث أو الناطق) واستمرت بالعمل حتى عام 1870، كما قامت بطبع ثلاثة كتب صغيرة.[1] وأسس رحيم ب. روبيه مطبعة عبرية ثانية في بغداد عام 1868، وكان قد حصل على خبرة طباعية من خلال عمله في بومبي، وبعد وفاته استمر العمل حتى عام 1882، وتم طبع 25 كتاباً فيها.

وعندما عين مدحت باشا والياً على العراق جلب معه مطبعة من باريس وأسميت مطبعة الولاية، وهذه هي أول مطبعة آلية حديثة تدخل العراق، حيث أحضر الوالي معه من فرنسا مهندساً للطباعة ومديراً للمطبعة وكان بمعيته صحفياً تركياً تولى إصدار جريدة الزوراء في عام 1869.[2] وكانت تطبع كذلك سالنامه بغداد الكتاب السنوي وقرطاسية الولاية وبعض المؤلفات الدينية والأدبية.

ولم يتوقف اهتمام مدحت باشا بالمطبعة، بل عمل على توفير الكوادر الفنية المحلية لها، حيث قام بتأسيس مدرسة صناعية، واستقدم لها بعض المدرسين الفنيين وجلب الآلات والمعدات من خارج العراق في عام 1870.[3] كما أسس مطبعة الفيلق وهي مطبعة حجرية خصصت لطبع ما يحتاج إليه الفيلق العسكري من المنشورات والأوامر والكتب الفنية والعسكرية المخصصة للعسكريين وحدهم.

وفي عام 1884، أسس الحاخام يهودا بيخور مطبعة باسم (مطبعة بيخور)، وكانت تستخدم الأحرف العربية والعبرية.[4] وتأسست في عام 1888 مطبعة عبرية جديدة في بغداد بواسطة سولومون بيخور حوسين الذي جلب حروف مطبعته من ليكوردن في إيطاليا، وبعد وفاته قام ابنه جوشوا حوسين بإدراة المطبعة حتى عام 1913 وطبع فيها 75 كتاباً.

وفي عام 1892، تأسست مطبعة دار السلام من قبل إبراهيم باشا مدير الأملاك المدورة، وكانت مطبعة كبيرة ذات أدوات كثيرة وصفها إبراهيم حلمي العمر بأنها كانت

1-Encyclopedia Judica, Jersualem, Keter Publishing House, Vol. 5, 1971, p. 94.

2- هاشم النعيمي، كيف صدرت جريدة الزوراء، من بحوث العيد المئوي للصحافة العراقية، بغداد، 1969، ص 5.

3- عبد الحميد العلوجي ونوري الراوي (إعداد)، قصر الثقافة والفنون، وزارة الثقافة والإعلام، 1982.

4- عصام أحمد المعاضيدي، الصحافة اليهودية في العراق: دراسة تحليلية لمجلة المصباح، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، أيلول 1995، ص 31.

تضاهي أحسن المطابع السورية في إتقان طبعها. وتأسست المطبعة الحميدية في عام 1892 من قبل عبد الوهاب نائب الباب العالي في بغداد سابقاً، وكانت مطبوعاتها تحتوي جداول حسابية وكتب أدعيةٍ ورسائل صغيرةً.[1]

وكانت أول مطبعة تعمل بالبخار في بغداد هي مطبعة الشابندر التي تأسست عام 1907.[2] ورغم انتشار المطابع في أرجاء العراق إلاَّ أنَّ حركة النشر لم تزدهر كما كان عليه الحال في بلاد الشام ومصر.

أمَّا في المحافظات العراقية، فقد تأسست أول مطبعة في المحفظات العراقية في مدينة كربلاء في عام 1273 هـ (1856). ويذكر مؤرِّخان[3] لمدينة كربلاء المعلومات المتيسرة نفسها بصدد هذه المطبعة، حيث يشيران إلى أن أحد كبار رجال الفرس جلبها وكانت تطبع مناشير تجارية وكتب أدعية ورسائل دينية حاوية لآداب الزيارة. كما طبع فيها كتاب مقامات الآلوسي لأبي الثناء الآلوسي. ويذكر المؤلف الأول أن المطبعة سميت باسم (مطبعة كربلاء) وأنَّ ميرزا عباس التبريزي جلب مطبعة حجرية ثانية ونصبها في كربلاء في عام 1861 وسميت باسم (مطبعة التبريزي). ويثير تكرار أسماء مرزا عباس والتبريزي الشكَّ بأنهما شخص واحد؛ خاصة مع وجود أسماء المطابع نفسها في بغداد. ويذكر أن أول مطبعة تأسست في النجف كان في عام 1909.

ومن المفيد تأمل ما كتبه أحد رجال الدين الإيرانيين الذين أمرهم السلطان ناصر الدين بتأليف الكتب ضد أعدائه بهدف تنبيه الدولة العثمانية لكي تحاربهم، حيث يقول إنه بعد أن تصدى السلطان للبابيين، هربت جماعة منهم إلى بغداد وهناك أخذوا يدعون الناس إلى مذهبهم، ولم تتعرض لهم الدولة العثمانية. فالتمس السلطان ناصر الدين من الدولة العثمانية أنْ تخرجهم من بغداد لأنَّ أولئك (يكتبون وهم في مكانهم إلى أطراف البلاد (إيران) ويزرعون الفتنة والفساد).[4]

وكانت المدينة العراقية الثانية التي عرفت المطبعة هي الموصل، حيث كان الآباء الدومنيكان قد قدموا إلى هذه المدينة في عام 1856 وقاموا بفتح مدرسة حديثة فيها. وحين رأوا مدى الصعوبات التي يلاقيها الطلبة في التعلم عن طريق قراءة بعض المخطوطات، جلبوا مطبعة حجرية تساعدهم في طبع الكتب التي يحتاجونها في التعليم ونشر الدين.[5] وقد أدخل الأب ليجيه المطبعة الحجرية إلى الموصل في شتاء 57-1858

1- إبراهيم حلمي العمر، الطباعة في دار السلام والنجف وكربلاء، مجلة لغة العرب، الجزء 7، كانون الثاني 1913، ص 303-304.

2- بهنام فضيل عفاص، تأريخ الطباعة والمطبوعات العراقية، مصدر سبق ذكره. الصفحات 46-68.

3- محمد حسن الكليدار آل طعمة، مدينة الحسين، الحلقة الرابعة، كربلاء 1971-1972 ، ص 348، وسلمان هادي الطعمة، كربلاء في التاريخ، بغداد، 1988، ص117.

4- محمد كريم خان الكرماني، ترجمة رسالة في الرد على الباب المرتاب، كرمان 1383، ص 27-30.

5- بهنام فضيل عفاص، اقليمس يوسف داود، بغداد، 1985، ص 16.

من أجل تعليم الطلاب الفقراء، حيث طبع لهم لوحات بثلاث لغات هي العربيـة والسريانيـة والكلدانيـة . وقامت المطبعة بطبع مجموعة من الكتب الدينية باللغات المتداولة في الموصل. ومن خلال منحة من مركز المدارس الشرقية في باريس وقدرها ستة آلاف فرنك مع بعض الإعانات الأخرى، تمكن هنري امانتون القاصد الرسولي في الموصل أنْ يشتري مطبعة حديثة إيطالية الصنع علامتها (Marin Oni) وأن يشحنها إلى الموصـل، فوصلت في 7 نيسان 1860 وحمل معه بعض الحروف السريانية وحصل على الحروف الكلدانيـة مـن الآبـاء الليعازاريين في إيران. أمّا بالنسبة للحروف العربية، فقد قام بصنعها نجـار محـلي يعمـل في المطبعـة، وتمـت الاستعانة ببعض رجال الدين في القدس فشرعوا في وضع الأسس اللازمـة لنصـب المطبعـة وصـنع القوالـب. وكان أول كتاب في المطبعة الحديثة اسمه (رياضة درب الصليب) حيـث طبـع في عـام 1861. وقـد شـهدت المطبعة بين عامي 1867 وحتى 1896 طبع ما ينوف على مائة كتاب باللغات الكلدانية والسريانية والفرنسية والتركية والعربية.[1]

وفي عام 1863، تأسست المطبعة الكلدانية في الموصل من قبل رفائيل الآمـدي. وكـان مـن عائلـة غنيـة ووحيد أبويه، وبعد أن شب قصد باريس وترهـب في ديـر الليعـازاريين وحـين عـاد إلى الموصـل جلـب معـه مطبعة حديثة من باريس، وبدأت هذه المطبعة فور تأسيسها بطبـع بعـض الكتـب باللغـة الكلدانيـة، ثـم صارت تطبع بعض الكتب الأدبية والتعليمية باللغتين العربية والفرنسية. وفي عام 1865 توفي صاحبها بمـرض الكوليرا فتوقفت فترة ثم اشرف علها المطران عبد يشـوع الخيـاط في عـام 1869 وقـام بطبـع بعـض الكتـب الدينية من تأليفه. واستمرت هذه المطبعة حتى عام 1898 تطبع الكتب الدينية حتى تـوفي راعيهـا الخيـاط فتوقفت عن العمل وبيعت أدواتها إلى مطبعة الولاية لكنها عادت وبعثت بالاسم نفسه من قبل البطريرك يوسف عمانوئيل الثاني في سنة 1904.[2]

وكانت المطبعة الأخرى التي تأسست في الموصل هي مطبعة الولاية في سنة 1875 وقد أنشأها الوالي تحسين باشا وجلب أدواتها من الآستانة. وكانت الغاية من تأسيسها هي طبع منشورات حكومية وبيانات وأمور تجارية وتقاويم رسمية. وقد طبعت في هذه المطبعة جريدة الموصل التي صدرت في عام 1885. وفي مدينة كركـوك قـام الوالي فيضي باشا بتأسيس دار للطباعة، وبعد نجاحه بنقل مركز الولاية من الموصل إلى كركوك وذلـك سـنة 1296 روميه (1881 م)، باشرت المطبعة بطبع أوامر الدولة وغيرها من الكتب، غير أنَّ بقاء مركز الولاية في كركوك لم يدم طويلاً حيث نقل مرة ثانية إلى الموصل ونقلت معه المطبعة.[3]

1- بهنام فضيل عفاص، تاريخ الطباعة والمطبوعات العراقية، مصدر سبق ذكره، ص 46-49.

2- المصدر السابق، ص 116.

3- شاكر صابر الضابط، موجز تاريخ الصحافة في كركوك، بحوث العيد المئوي للصحافة العراقية، بغداد، 1969، ص 3- 5.

أمّا البصرة، فإنها لم تعرف الطباعة إلاّ في وقت متأخر، حيث كانت تابعة لبغداد. وعندما أصبحت ولاية في عام 1875 استمرت تعتمد على بغداد في النشر لعدم وجود مطبعة فيها. ثم عادت واندمجت مع بغداد وانفصلت عنها ثانية في عام 1884 وأتيح لها أن تؤسس فيها أول مطبعة في 1888/9/13 وأصدرت جريدة (بصرة) في عام 1889.[1] وكانت باكورة الطباعة في البصرة هما:[2]

1- كتاب هداية الوصول لبيان الفَرْقِ بين النبي والرسول لعبد الوهاب بن عبد الفتاح البغدادي الشهير بالحجازي في عام 1890.

2- كتاب الفتوحات الكوازية في السياحة إلى الأراضي الحجازية لعبد الله باش أعيان عام 1890.

ويذكر أنه لم تؤسس أية مطبعة في المناطق الكردية في شمال العراق أو في المناطق العربية ذات السمات العرقية والدينية المتجانسة.

أمّا الكتب الواردة من خارج العراق، فإنّ الرقيب في الآستانة، عاصمة الدولة العثمانية، كان يتولى فحص البريد الوارد إلى العراق والسماح بالمطبوعات التي ترسل إلى داخل العراق ومنها الكتب.[3] ولكن قانون المطبوعات والمطابع العثماني الذي كان سارياً قبل الاحتلال البريطاني كان ينص على أنه لا حاجة للطباعين باستحصال إجازة لطبع الكتب والرسائل في العلوم والفنون والأدب والصنائع.[4] وهذا يعني أن الرقابة المسبقة على طبع الكتب لم تكن موجودة، ولكن بالمقابل كان الطباع ملزماً بإرسال نسخ عديدة إلى جهات مختلفة، وهذا يشير إلى وجود الرقابة اللاحقة، أو على الأقل وجود المتابعة، في طبع الكتب.

وحين دخلت القوات البريطانية إلى العراق، بادرت إلى مصادرة المطابع الحكومية ووضع اليد على المطابع الأهلية كلما أمكنها ذلك، ثم قامت بتنظيم أمور المطابع لكي تضمن الهيمنة على ما يصدر عنها. فقد أصدرت قوات الاحتلال تعليمات بصدد المطابع في عام 1919 جاء فيها:[5]

1- على جميع الأشخاص والشركات التي تشغل مطبعة الآن أو التي تريد أن تشغل مطبعة أنْ تطلب إجازة بذلك من نائب الحاكم العسكري أو معاون الحاكم السياسي الذي له الحكم على المحل الذي نصبت فيه المطبعة أو المحل الذي يراد نصب المطبعة فيه.

1- رجب بركات، من تاريخ الصحافة العراقية: جرائد البصرة خلال مائة عام، جامعة البصرة، مركز وثائق البصرة، 1990، ص 8.

2- بهنام فضيل عفاص، تاريخ الطباعة والمطبوعات العراقية، مصدر سبق ذكره، ص 126.

3- عبد الرحمن فوزي، الرقابة على المطبوعات في العراق: شيء من تاريخها، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الرقابة العام، مديرية العلاقات، بدون تاريخ، ص5.

4- عبد الرحمن خضر، تعريب قانون المطبوعات والمطابع مع تعديلاتها، مكتبة المحامي، المطبعة العصرية بغداد، بدون تاريخ، الفصل الثاني، المادة الرابعة.

5- جريدة العرب، الإعلان، العدد 69 - المطابع - العدد 462 في 29 كانون الثاني 1919.

2- كل كتاب أو رسالة أو ورقة موسيقى أو خارطة أو رسم بلاد أو خطط تطبع في المطبعة يسلم منها نسخة إلى الحاكم العسكري أو إلى الحاكم السياسي أو ضابط آخر ينسبه الحاكم الملكي.

وعلى أيَّة حال فإنَّ المكتبات الموجودة في العراق والتي تقدم خدماتها للجمهور يمكن أنْ تقسم إلى أربعة أقسام:[1]

1- المكتبات الرسمية وشبه الرسمية

2- المكتبات الأهلية العامة والخاصة

3- المكتبات التجارية - متاجر الكتب

4- مكتبات المدارس

والمكتبات التابعة للدوائر الرسمية وشبه الرسمية منتشرة في مراكز المحافظات والأقضية والنواحي، وقد بلغ عددها حوالي 110 مكتبة في عام 1975، أمَّا المكتبات الأهلية فهي على ثلاثة أنواع:

1- المكتبات العامة: وتوجد في دور العبادة والجمعيات والجهات الخيرية، وهي تفتح أبوابها للجمهور لغرض البحث والمطالعة من دون مقابل.

2- المكتبات الخاصة: وهي المكتبات الشخصية التي يؤسسها البعض ممن لديهم الرغبة في جمع الكتب والمخطوطات.

3- المكتبات التجارية: وهي تتعاطى بيع الكتب والمطبوعات المختلفة، يقوم بعضُ منها بنشر المطبوعات وتوزيعها داخل العراق وخارجه.

إنَّ عملية طبع الكتب ونشرها في العراق، وإلى ما بعد منتصف القرن العشرين، لم تكن عموماً واسعة، وكان الحد الأعلى لطبع أي كتاب لايتجاوز1000 نسخة. وهذا الرقم يؤشر إلى محدودية انتشار الكتب ومحدودية تأثيرها إذا جاز لنا اعتبارها وسيلة اتصال جماهيرية بالمعيار الذي تقاس به عملية نشر الكتب وتوزيعها في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وبقية الدول المتقدمة.

ويمكن إجمال ضعف حركة النشر والطبع في العراق بالعوامل الآتية في تلك الفترات:[2]

1- قلة عدد القراء: كان المتعلمون في العراق قلة، وكانت الأمية متفشية، وكلما ازداد عدد المتعلمين ازداد عدد القراء.

1- حميد عبود الناصر وعبد الإله إبراهيم الوائلي، دليل المكتبات العراقية، (جمع وإعداد) وزارة الإعلام، بغداد، 1975، الصفحات 75-79.

2- حركة التأليف والصحافة والنشر في العراق، مكتبة الخلاني العامة، بغداد، 1955، انظر رأي الدكتور محمد حسين آل ياسين، ص ص8-9.

2- ضعف التذوق الأدبي: إنَّ القلة في عدد القراء يلازمها ضعف واضح في التذوق الأدبي؛ إذ يفضل عديد من القراء الروايات وكتب الجيب التي لا تتطلب قراءتها جهداً كبيراً، وبالمقابل يعزفون عن قراءة المؤلفات في مختلف مجالات العلوم والفنون واقتنائها، مما يسبب تكدسها في المكتبات وعدم بيعها وتدفع بكتابها إلى الحد من نشاطهم.

3- الاهتمام بالمطبوعات التي تنشر خارج العراق: إنَّ القارئ العراقي يتميز بإقباله على الكتب التي تنشر خارج العراق وذلك لقلة أثمانها ولحسن انتقاء مواضيعها.

4- رداءة الطبع في العراق وعدم جاذبية الكتب: حيث تتميز الكتب المطبوعة في العراق عموماً برداءة طبعها، وتفتقر إلى جاذبية الإخراج والتبويب مما يدفع القارئ إلى العزوف عنها.

5- عدم وجود شركات للطبع والنشر: كان العراق يفتقر إلى وجود شركات للطباعة والنشر تأخذ على عاتقها نشر الكتب وتسويقها فَتُقدِّمُ للكاتب والمؤلف فرصاً للإبداع والتطور.

إنَّ هذه الأسباب العامة، بمجملها بقيت قائمة حتى السبعينات من القرن العشرين، إذ لم يطرأ تبدل جوهري على أسباب ضعف انتشار وطبع الكتاب العراقي رغم التزايد الهائل في عدد المتعلمين في العراق.

وكان إنشاء الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان[1] في عام 1972 تطوراً مهماً بالنسبة للكتب وتوزيعها في العراق، إذ أخذت الدولة على عاتقها مسألة توزيع الكتب ووفرت بذلك وسائل وإمكانيات لم يكن للقطاع الخاص الذي كان يتولى توزيع الكتب أنْ يوفرها. وأوصلت الكتاب (وبقية المطبوعات) إلى مختلف أرجاء القطر العراقي وإلى خارجه، واجتازت بذلك عقبة كانت تحول دون انتشار الكتاب العراقي، ألا وهي وعورة وقلة وسائل المواصلات التي كانت تربط المدن العراقية ببغداد أو بمراكز المحافظات.

وحدث تطور آخر على الصعيد الثقافي في العراق في حقبة السبعينات، إذْ تقرر أنْ تكون هناك وزارة خاصة بالثقافة والفنون بعد أن كانت وزارة الإعلام تتولى ضمن ما تتولاه من مهام أمور الثقافة والفنون. وكان من بين أهداف وزارة الثقافة والفنون:[2]

1- رعاية الثقافة والفنون في جميع ميادينها وتطويرها والإشراف عليها وتوجيهها وفق مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي وأهداف الثورة.

2- إحياء التراث العربي الإسلامي والتعريف بالحضارة العربية وبقيمها وإنجازاتها من جهة وتفاعلها مع الحضارات الإنسانية من جهة أخرى، والنضال ضد الاتجاهات الرجعية العنصرية والصهيونية والإمبريالية في الميادين الثقافية والفنية كافة.

1- الوقائع العراقية، العدد 2197 في 1972/11/11 القانون رقم 117 لسنة 1972.

2- الوقائع العراقية، العدد 2619 في 7 تشرين الثاني 1977، قانون رقم 133 لسنة 1977.

3- رعاية وتطوير الثقافة والفنون الوطنية العراقية للأقليات القومية ضمن مفهوم وحدة الثقافة والفنون الوطنية ووفق مبادئ الحزب والثورة.

4- الاهتمام بشؤون الثقافة والفنون في الوطن العربي والعمل وفق نهج وحدة الثقافة والفنون العربية بتشجيع النشاط الثقافي والفني العربي بشتى الوسائل المتيسرة.

وتنفيذاً لهذه الأهداف فقد قامت الوزارة بطبع عديد من الكتب التي تتماشى مع أهدافها. وإجمالاً، فقد بلغ مجموع عدد الكتب التي صدرت في العراق خلال خمسين سنة سبقت ثورة عام 1968 والموزعة على مختلف فروع المعرفة (11174) كتاباً. وخلال السنوات العشر التي تلت عام 1968، بلغ مجموع الكتب الصادرة (9637). إنَّ الزيادة في الأرقام صاحبها تحسن في مستوى الطباعة وتصميم الكتاب ونوعية الورق وزيادة أعداد النسخ من الكتاب المطبوع.[1]

لقد بين الكتاب السنوي لوزارة الإعلام[2] أنَّ عدد الكتب الصادرة في عام 1972 قد بلغ 623 كتاباً، وأنَّ عدد الكتب الصادرة في عام 1975 في العراق وباللغات المختلفة بلغ 857 كتاباً.[3]

واتضح من إحدى الدراسات أنَّ الكتاب العراقي وفقاً لإحصائية عام 1977 لم يحتل سوى 9 % من مجموع ما كان يطرح في المكتبات العراقية وأسواق بيع الكتب، بينما احتل الكتاب العربي والأجنبي 91 % من المجموع.[4]

ويلاحظ من استقراء حركة النشر أنَّ معظم الكتب التي تصدر في العراق تكون من قبل جهات رسمية على رأسها وزارة الثقافة والإعلام ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وإجمالاً يمكن القول، إن توزيع الكتاب وتداوله يتركز في المدن الكبيرة من العراق وإنَّ نسبة عدد الموزعين من الكتب إلى عدد السكان قليلة، وعليه يمكن الاستنتاج بأنَّ طباعة الكتاب، باعتباره وسيلة اتصالية أو إعلامية، لا تقاس بمثيلاتها في الدول المتقدمة، على الرغم من اتساع حركة النشر في حقبة الثمانينات من القرن العشرين بعد ما قام القطاع الخاص بتأسيس عدد من دور النشر التي أخذت على عاتقها نشر النتاجات الفكرية وتوزيعها جنباً إلى جنب مع مؤسسات القطاع العام.

1- عبد الجبار داود البصري، السياسة الثقافية في العراق، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1983، ص52.

2- وزارة الإعلام، مديرية الإعلام العامة، مديرية البحوث والإحصاء، الكتاب السنوي للإحصاء الثقافي لعام 1972، رونيو، ص17.

3- وزارة الإعلام، مديرية الإعلام العامة، الإحصاء الثقافي لعام 1975، (الكتاب السنوي)، بغداد، 1976، ص24.

4- هادي نعمان الهيتي، الاتصال الجماهيري في العراق: وسائله واتجاهاته السياسية 1977-1978، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1980، ص69.

الفصل الثاني

المسرح

يعد المسرح وسيلة ثقافية، وما كاد يصنف ضمن وسائل الاتصال في العالم الحديث إلا في نطاقات ضيقة. لكن اهتمام المسرح في العراق بالقضايا السياسية والتعبوية جعل منه قناة اتصال إعلامية ومنحته سمة تميزه إلى حد ما عن المسرح في الدول المتقدمة؛ وخصوصاً الغربية منها، ومن هذا المنطلق جاء اعتبار المسرح في العراق قناة اتصالية.

إنَّ عملية استخدام المسرح قناةً اتصالية في العراق إضافة إلى اعتباره نشاطاً ثقافياً تعود بجذورها إلى سنوات التأسيس الحديث للمسرح العراقي. ويعود السبب الأساس في ذلك إلى أنَّ العراق لم يعرف في نهاية القرن التاسع عشر من وسائل الاتصال الجماهيري سوى الصحف والكتب، وكانت هذه محدودة الانتشار، وتتركز في المدن الكبيرة وبين قلة من الجمهور، نظراً لانتشار الأمية ووعورة المواصلات التي تحول دون انتقال المطبوعات بشكل فعال، وكذلك بسبب العامل الاقتصادي الذي تجسد في حالة الفقر المنتشرة التي تحول دون اقتناء المطبوعات.

كان المسرح (الأداة) المباشرة في مخاطبة الجماهير وإيصال الأفكار إليها، لهذا عمد القائمون على تقديم المسرحيات إلى استخدام هذه القناة لنقل أفكارهم إلى الجمهور وتجسير العلاقة معهم، وهذا يفسر لنا سبب قيام عددٍ من الجماعات والمنظمات كما سنرى لاحقاً باستخدام المسرح لاجتذاب الجمهور ومن ثمَّ للتعبير عن مواقفها.

إنَّ مواضيع المسرح الأساسية التي تناولها كتاب المسرح على مر العصور هي: الكبرياء، الفجور، الحسد، الغضب، الطمع، النهم، والكسل.[1] وربما تعود جذور الاستخدام الديني للمسرح إلى عصور قديمة، ولكن ظهور المسرح في العراق وارتباطه بالنشاط الكنسي لا امتداد له تاريخياً مع المسرح الديني الأوربي، كما أنه لا تتوفر دراسات أو معلومات عن استخدام المسرح الديني في العراق في العصور العثمانية وما قبلها. بمعنى آخر، فإنَّ هذه الفجوة التاريخية تؤشر انقطاع التواصل بين الحديث والقديم في المسرح الديني إذا صح التعبير.

وعلى الرغم من هذا، فإنَّ المسرح في العراق قديم، بل ويعتقد بعضهم أن أصل المسرح عراقي،[2] فقد ذكر أنَّ المسرح وجد في العراق أولاً، وأنَّ كلمة ممثل باللغة البابلية

1- جبرا إبراهيم جبرا، المسرح: الوجود والعدم، مجلة سينما ومسرح، العدد 1 حزيران 1982، ص155.

2- د. فوزي رشيد، المسرح عراقي الأصل، مجلة المؤرخ العربي، (بغداد) العدد 40، 1989، ص274. ويشير الكاتب أنه زيادة في التأكيد على أن التمثيل أصله عراقي وان الإغريق قد اقتبسوه عن بلاد وادي الرافدين، هو

هي (ممو ميلو) وصيغته المؤنثة هي (ممـو ميلتـو) ولـو حولـت المـيم الثالثـة في كلتـا الصـيغتين إلى تـاء لأصبحتا (ممثلو) و(ممثلتو) = (ممثلة)، علماً أن كلمة ممثل باللغة السومرية (تلفـظ اينـه دودو) وتعنـي (الذي يتحدث للمشاهدين).

وعلى أية حال، فإنَّ أولى المسرحيات التي تم العثور عليها في العـراق يعـود تاريخهـا إلى نهايـة القـرن التاسع عشر وبالتحديد عام 1880 وكانت تحمـل اسـم الأب (حنـا حـبش) وعنواناتهـا هـي: (كوميديـة آدم وحواء، وكوميدية يوسف الحسن، وكوميدية طوبيا).[1] وتعد هذه المسرحيات باكورة التـأليف المسرحـي في العراق، ويذكر أن المسرحيات التي تم تأليفها أو (تعريبها) هي مسرحيـات مترجمـة عـن لغـات أجنبيـة أو محورة عنها وخصوصاً عن اللغة الفرنسية. وأنَّ مسرحية (لطيف وخوشابا) لنعـوم فـتح اللــه سـحار هـي مسرحية معربة عن اللغة الفرنسية وكانت قد مثلت عام 1890 وطبعت عام 1893.[2]

وكانت المسرحية تقدم في المدارس الدينية، ولذلك كان جمهورها محدوداً. ويفسر كون الموصل المركز الأول لظهور الحركة المسرحية في العراق هو قربها من بلاد الشـام ومـن الدولـة العثمانيـة مـن جهـة، وبسـبب كـثرة الطوائف المسيحية فيها وازدياد نشاطهم الثقافي والفني.[3]

ولم ينحصر نشاط الرهبان المعلمين على الموصل ولم يقتصر عـلى مدرسـة مسـيحية واحـدة، إذ انتقـل النشـاط المسرحي إلى بغداد في بداية القرن العشرين. وكـان طـلاب مدرسـة الكلـدان ومدرسـوها في بغـداد مركزاً للنشاط المسرحي الجديد الذي لم يكن معروفـاً فيهـا سـابقاً. واسـتمرت المسرحيـات تقـدم مـن قبـل الجهات الدينية، ففي عام 1906 ترجمت مسرحية (جان دارك) وقدمت على مسرح مدرسة القاصد الرسولي في الموصل، كما ترجمت مسرحيات أخرى وتم تقديمها.

ويذكر أنَّ المثقفين العرب كانوا في مقدمة المستبشرين بالإصلاح الدستوري، كما كانت المـدارس بحكـم ثقافة معلميها واطلاعهم على الآداب والفنون الأوروبيـة، مـن أسـباب مبـادرة هـذه المـدارس إلى الاهـتمام بالمسرحيات تمثيلاً وتأليفاً.

المسرح في عهد الاحتلال البريطاني:

وبعد نشوب الحرب العالمية الأولى، توقفت النشاطات المسرحية، ولكن بعد دخول القـوات البريطانية واحتلالها للعراق عاد النشاط المسرحي من جديد. وقد دعمت قوات الاحتلال النشاط المسرحـي سـواء بتمكينهـا الجمهـور العراقـي مـن مشـاهدة الفـرق المسرحيـة البريطانيـة التـي

المصدر البابلي الذي اشتقت منه كلمة ممثل وممثلة حيث يلفظ (ميلولو) ويعني (يلعب). وبما أن اللغات الأوربية تطلق الفعل يلعب على عملية التمثيل، فإنَّ ذلك يؤكد على تأثرهم بالفعل البابلي، ولو كان التمثيل من ابتكارهم لا طلقوا عليـه على الأقل تسمية مغايرة للتسمية البابلية.

1- د. عمر الطالب، المسرحية العربية في العراق، الجزء الثاني، مكتبة الأندلس، بغداد، 1971، ص7.

2- د. علي الزبيدي، المسرحية العربية في العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 66/1967، ص47.

3- د. عمر الطالب، المصدر السابق، ص58.

زارت العراق في زمن الحرب للترفيه عن القوات العسكرية البريطانية التي خصصت بعض عروضها للجمهور العراقي، أم بما قدموه من تسهيلات ودعم للأعمال المحلية.

لقد نشرت جريدة العرب في عام 1918 وعلى مساحة صفحة كاملة[1] إعلاناً عن تنظيم حفلة في المسرح (التياترو) الجديد في البساتين العمومية، حيث يقوم بالتمثيل جوق (فرقة) منتخب من المشخصين (الممثلين) ومنهم (بول فريمن)، وهو أحد مشاهير الممثلين في انكلترا. وذكر الإعلام أنَّ ريع الحفلة مخصص لمنفعة جمعية الصليب الأحمر.

وبلا ريب، فإنَّ عملية مجيء مثل هذه الفرقة إلى العراق في زمن الحرب يشير إلى أنها لم تأت لتقدم عروضاً فنية فحسب أو لأسباب تجارية، ولكن قدومها كان جزءاً من برنامج يتعلق بقوات الاحتلال. وفي تلك الفترة، تم تمثيل رواية أرمنية عنوانها (النار التي لا تخبو) باللغة الأرمنية، في كنيسة الأرمن ببغداد، وصورت هذه المسرحية المذبحة الأرمنية وحضرها عدد كبير من الجمهور ومنهم جمع من الضباط الإنكليز.

وقد ألقى مطران الأرمن خطبة جاء فيها (إنه لا ينسى كل أرمني مهما نسيَ تلك المساعدة العظيمة التي أدتها بريطانيا العظمى إلى الشعب الأرمني أيام الاضطهادات الهائلة التي حلت به)، ثم اختتم كلمته (بثقته بفوز إنكلترا وحلفائها الذين يقاتلون في سبيل المدنية والفضيلة).[2] إنَّ هذه المسرحية جسدت الاستخدام الأرمني الدعائي ضد الأتراك، رغم أنَّ اللغة الأرمنية غير منتشرة بين الجمهور، ولكن الدعم البريطاني، سواء المباشر أو غير المباشر، أتاح لها أنْ تعبر عن موقف الطائفة الأرمنية من الأتراك وهو ما يفيد قوات الاحتلال في النهاية.

وأقامت الطائفة اليهودية حفلة تكريم للكولونيل ولسن القائم بأعمال الحاكم الملكي في مدرسة الاليانس، ومثلت في الحفلة رواية (مسرحية) - زواج الفراشة - وقامت بتمثيلها بنات (وقد أبدعن بالتمثيل كل الإبداع فلعبت بالحاضرين نشوة السرور ولم يَدْعُوهنَّ يختمن الفصل الأخير دون أنْ يعدنه، فأعدنه استجابةً للتصفيق الحار).[3] وينبغي ألا يغرب عن البال أنَّ أي نشاط عام أو تجمع لم يكن مسموحاً به إلا بموافقة سلطات الاحتلال، كما أن أي عرض مسرحي تستحصل له الموافقة قبل تقديمه.

ونشرت جريدة العرب التي كانت تصدرها سلطات الاحتلال البريطانية أنَّ بعض المشاهد الدينية الشيعية كانت تقام في بعض المناطق ببغداد.[4] كما مثل الكلدان ومن خلال الجمعية الخيرية الكلدانية مسرحية (الأمير هرميكلد أو التاجان)، وهي (رواية

1- جريدة العرب، دعوة خاصة، العدد 121 في 22 ايار 1918.

2- جريدة العرب، العدد 33 في 11 تموز 1918.

3- جريدة العرب، العدد 112 في 12 تشرين أول 1918.

4- جريدة العرب، أخبار الكاظمية، العدد 118 في 21 تشرين أول 1918.

محزنة ذات خمسة فصول بديعة في بابها؛ مؤثرة في معناها تتخللها أنغام شجية وقطع مضحكة، وقد خصص ريعها لمساعدة المهاجرين الكلدان).[1] وقدمت هذه التمثيلية باللغة الإنكليزية، وحضرها الحاكم العسكري وقنصل أمريكا ونائب قنصل إيران وقام بتمثيلها وترويجها (إخراجها) الأب عمانوئيل رسام.[2]

وفي عام 1919 أعلن عن قيام ممثلين ماهرين اتقنوا هذه المهنة بالتمثيل على مسرح مستودع السيارات في مكتب الصنائع القديم برعاية الحاكم الملكي، بتمثيل مسرحية بالإشارات، ويذكر أنها أول مرة تقدم فيها مثل هذه المسرحية في العراق، وقد خصص ريعها إلى المستشفى الملكي.[3] ولم تشر الصحيفة إلى اسم الفرقة أو الممثلين، ويمكن الاستنتاج أنها كانت إحدى الفرق الإنكليزية التي كانت تزور القوات البريطانية بشكل دوري.

وبعد أشهر قليلة قدمت فرقة إنكليزية أخرى عدة مسرحيات للجمهور ومنها: رواية (مدينة الجنون) على مسرح (الوأي ايم سي اي) في حديقة الأهالي، وكانت (رواية بديعة جامعة لألطف الحركات الهزلية والألاعيب والنكت الجميلة عن حالة الجنود فيما بين النهرين)،[4] وقد قدمت هذه المسرحية مرة واحدة للجمهور. ثم عرضت مسرحية - سلطان الحب- وهي (رواية بديعة بين الفكاهة والجد تتعاقب حوادثها في ثلاثة فصول وقد خصص ريعها لمستشفى الأهالي).[5]

وقام المكتب الكلداني بتقديم مسرحية (ابن وائل) وهي (رواية حماسية مبنية على حوادث تاريخية تتعاقب وقائعها في ثلاثة فصول بديعة في ساحة مدرسة الكلدان.... وتمثل الرواية حسب عوائد العرب ومشاربهم مع ألبستهم تماماً. وجرت أحداث الرواية في أيام الجاهلية نحو سنة الثمانين قبل الهجرة. وهي فاتحة حرب البسوس الطاحنة التي دارت رحاها بين قبيلتي بكر وتغلب زهاء أربعين سنة أجرت الدماء سيولاً وانهاراً. وتتخلل فصول الرواية بعضُ ألعاب إنكليزية وفرنسية).[6]

ثم قدم جوق مسرحي بريطاني عدة مسرحيات على مسرح مستودع السيارات.[7] وكتبت جريدة العرب تقارن بين التمثيل الذي يقدمه العراقيون والتمثيل الذي تقدمه الفرق البريطانية:

1- جريدة العرب، رواية الأمير هرميكلد أو التاجان، العدد 122 في 25 تشرين أول 1918.
2- جريدة العرب، العدد 134 في 8 تشرين الثاني 1918.
3- جريدة العرب، سهرتان بديعتان - تشخيص بالإشارات، العدد 197 في 23 كانون الثاني 1919.
4- جريدة العرب، العدد 564 في 28 أيار 1919.
5- جريدة العرب، العدد 572 في 7 حزيران 1919.
6- جريدة العرب، ابن وائل، العدد 592 في 2 تموز 1919.
7- جريدة العرب، جوق الروايات الهزلية والغنائية، العدد 695 في 31 تشرين أول 1919.

(ليذهب ممثلونا إلى هذا المسرح فإنَّ فيه دروساً لهم وعبراً لجمهور الناس ليتعلموا كيف تنشأ المسارح ويقوم الممثلون بأدوارهم ليصلحوا شأنهم وشأن مسارحهم، ولا يشوهوا هذا الفن الجميل النافع ويشينوه بتطاولهم إليه بدون دريُه ولا استعداد فيحطون من قدره في هذه البلاد التي بخسته حقه بسببهم).[1] وقامت فرقة إنكليزية أخرى هي فرقة (همفري بيشوب) الذي وصل إلى العراق وهو في طريقه إلى الهند بالتبرع بالتمثيل لمكتبة السلام، حيث قدمت فرقته رواية عربية قديمة جاء ذكرها في كتاب ألف ليلة وليلة على مسرح رويال سينما.[2]

ومقابل المسرحيات ذات الطابع الترفيهي التي قدمتها الفرق البريطانية التي زارت العراق، فإنَّ الفرق العراقية كانت تركز على تقديم المسرحيات ذات الطابع السياسي التهييجي فيما بعد. وقد أشار أحد الكتاب آنذاك إلى أن نخبة (من شباب وطنك المحبوب سيمثلون لك رجال التاريخ تمثيلاً بديعاً فيجعلونك ترى أعاظم قومك بأم عينك).[3] وذكر الكتاب أنهم سيمثلون تحدي النعمان بن المنذر للفرس واسترجاعه من كسرى انو شروان ما غصبه منهم (ويشخصون لك كيف يكلم الملوك الوزراء ويظهرون ما تكنه الضمائر في السراء والضراء، ويرشدونك إلى خير العمل). وقد حضر هذه المسرحية طالب النقيب الذي كان مرشحاً لعرش العراق والحاكم العسكري والمس بيل وجمع غفير من الجمهور. وقد وصفت إحدى الصحف تلك المسرحية كما يأتي: (ما من عربي كريم، يجري في عروقه الدم العدناني الزكي، إلا ودبت روحه دبيباً، حينما شاهد أمراء العرب في حضرة الملك الفارسي يذبون عن حياضهم ويناضلون مدافعة عن أحسابهم، وهم يمثلون أمجاد أمتهم ويصورون آيات نبوغها وعظمتها).[4] وأشارت الجريدة إلى أنها أول رواية قامت بتمثيلها الشبيبة العراقية في العهد الأخير.

وقد أشارت مس بيل في رسائلها لأبيها إلى حضورها لعرض مسرحية وطنية قام بتمثيلها جماعة من الشبان الوطنيين، وذكرت أنَّ الحاضرين كانوا يصفقون كلما رددت كلمة (الاستقلال) أثناء التمثيل.[5]

وكانت مسرحية وفود النعمان على كسرى، هي فاتحة تقديم مسرحيات ذات طابع وطني ولفترة طويلة لاحقة، فقد استخدم المسرح وسيلة لتحريض الجمهور وتعبئته في

1- جريدة العرب، العدد 689 في 4 تشرين الثاني 1919.

2- جريدة العرب، اغتنام فرصة، العدد 736 في 19 كانون أول 1919.

3- المنخل، التمثيل والتاريخ، جريدة العراق، العدد 47 في 26 تموز 1920.

4- جريدة العراق، وفود النعمان على كسرى، العدد 51 في 30 تموز 1920. وقد شكرت الجريدة (عمدة الرواية والقائمين على إدارتها) ويبدو أن كلمة عمدة الرواية تشير إلى مخرج المسرحية.

5- مس بيل، خلق الملوك، ترجمة عبد الكريم الناصري، مكتبة النهضة، بغداد، 1973، ص26.

تلك الفترة التي تصاعد فيها الشعور الوطني والقومي. وساعد على ذلك قيام البريطانيين بالتخفيف من القيود الشديدة التي فرضوها على وسائل التعبير أثناء الحرب.

وقدم طلبة مدرسة الكلدان مسرحية -السموأل أو وفاء العرب- في ساحة مدرستهم وكانت (رواية أخلاقية حماسية عربية في زمان الجاهلية ذات أربعة فصول تتخللها ألعاب (تمثيل) وأخرى هزلية (باللغات) العربية والإنكليزية والفرنسية).[1]

وقامت مدرسة التفيض بإعادة تمثيل مسرحية (وفود النعمان على كسرى انو شروان) بعد أنْ أجازتها الحكومة، وقام بتمثيلها (خيرة شباب العراق وأبنائه النجباء).[2] وقدم المكتب السرياني مسرحية (شهيد الوطن) وهي (رواية مفجعة تاريخية أدبية من أبدع ما جاء في الروايات العربية سيقوم بتشخصيها نخبة شبان الوطن في سنترال سينما. هذه الراوية تتألف من ثلاثة فصول تتخللها بعض روايات هزلية باللغة العربية والإنكليزية وأناشيد موقعة على آلات الطرب).[3] وفي افتتاح المسرحية، ألقى الصحفي روفائيل بطي كلمة جاء فيها (نحن نحتاج إلى أن ننشىء لنا رأياً عاماً صحيحاً ليعيننا على توحيد كلمتنا ويقظتنا واستقلالنا).[4] وكان ريع المسرحية قد خصص لتطوير المكتب السرياني (وقد اختتم التمثيل بنشيد إنكليزي وسلام لملك بريطانيا العظمى).[5]

وفي نهاية عام 1921، تم تقديم مسرحية (طارق بن زياد فاتح الأندلس) وكتبت إحدى المجلات تقول: (ففعلت في النفوس فعلاً دونه كل خطبة ومقال... ولهذا نتمنى أن يداوم على مثل هذه الروح، روح إصلاح الأخلاق، بمشاهدة مآثر الأجداد).[6]

المسرح في العهد الملكي:

وبعد عام 1921، بدأت الفرق المسرحية تظهر إلى الوجود، وكان منها الفرقة التي ألفها الحزب الوطني في عام 1921 وجمعية التمثيل الأدبي التي تشكلت عام 1922.[7] كما قامت جهات مختلفة باستثمار المسرح لأغراض عديدة، ففي عام 1922 قامت جمعية (غواة التمثيل) الأرمنية بتقديم مسرحية من ثلاثة فصول عنوانها (مالا يدرك كله لا يترك جله) التي خصص ريعها (للإحسان) وجرى تمثيلها في مطعم بدري في الشارع الجديد، وبيعت تذاكرها في المطعم نفسه.[8]

1- جريدة الشرق، السموؤال أو وفاء العرب، العدد 27 في 9 تشرين أول 1920.

2- جريدة الشرق، العدد 48 في 4 تشرين الثاني 1920.

3- جريدة العراق، شهيد الوطن، العدد 178 في 31 كانون أول 1920.

4- جريدة العراق، الافتتاحية، العدد 196 في 21 كانون الثاني 1921.

5 جريدة العراق، تمثيل رواية شهيد الوطن، العدد 196 في 21 كانون الثاني 1921.

6 مجلة دار السلام، تمثيل رواية طارق بن زياد، العدد 1 ،المجلد الرابع 29 كانون الثاني 1921، ص11.

7- د. علي الزبيدي ،المسرحية العربية في العراق، مصدر سبق ذكره ص79.

8- جريدة العراق، العدد 522 في 25 آذار 1922.

ونشرت إحدى الصحف أنَّ (التلامذة اليهود) قاموا بتمثيل رواية -صلاح الدين الأيوبي وريكاردوس قلب الأسد- على مسرح الرويال سينما، و كانت المسرحية من تأليف الشيخ نجيب الحداد.[1] كما قامت الجمعية الأدبية اليهودية بتقديم مسرحية - تسبا أو شهيدة الوفاء - وقد جلبت لها بعض الأدوات التي استخدمتها في التمثيل من أوروبا.[2] وكتب أحد الأدباء قصيدة اثر تقديم مسرحية (تسبا) جاء فيها:[3]

إنَّ المثـــــــل أســـــــتاذٌ يعلمنـــــــا فـــوق المســـارح نهـــج المســـلك الحســـنِ

ســـــكوته محـــــض إرشـــــاد ومنطقـــــه وعـــظ يـــؤثر عنـــد العاقـــل الفطـــنِ

وألقى المشرف على المسرحية كلمة أشار فيها إلى أنَّ أكثر الحاضرين لم يشتروا البطاقات بل حصلوا عليها مجاناً، وأنه لن يعود إلى تقديم المسرحيات إلا إذا تغيرت الأمور....[4] ثم نشرت جريدة المصباح وعلى كامل صفحتها الأخيرة تفصيلات لمصروفات وواردات مسرحية تسبا.[5] ولعلها الوثيقة الوحيدة التي تشير إلى اقتصاديات المسرح في تلك الفترة، وقد أشارت جريدة المصباح في افتتاحية لها بعنوان مناقشة حساب[6] إلى اليوم الذي جاءت فيه فرقة كشكش إلى بغداد وعلقت (هاجت البلاد وماجت وبشر المبشرون بقدوم جوق كشكش الشهير). وهذا يعني أنَّ أول فرقة مصرية زارت العراق كانت قد جاءت قبل عام 1924.

ونشرت جريدة العالم العربي في 20 أيلول 1925، أن خريجي مدرسة التفيض الأهلية وتحت رعاية الأمير زيد نائب الملك سيقومون بتمثل رواية (في سبيل الوطن أو على ضفاف الأمازون) وهي (مملوءة بالآيات الوطنية والشعائر القومية... فبادر أيها الوطني الغيور إلى اقتناء البطاقات وسارع إلى رويال سينما.... لمشاهدة ومعاضدة العلم، وقد أعد للسيدات محل خاص والتفصيلات في الإعلانات اليدوية). ومن هذا يتضح أن الفرق التمثيلية أو المسرحية كانت تلجأ إلى توزيع الإعلانات على شكل مناشير للجمهور وفيها تفصيلات عن المسرحية أو (الرواية) التي تقدم .

وفي عام 1926 قدمت جمعية الإصلاح الأدبي اليهودية مسرحية السيد أو: غرام وانتقام على مسرح رويال سينما، وحضرها رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون. وفي عددها 103 الصادر بتاريخ 24 حزيران 1926 نشرت المصباح افتتاحية عنوانها (فن

1- جريدة العراق، 500 في 12 كانون الثاني 1922.

2- جريدة المصباح، العدد 1 في 10 ابريل 1924، والعدد 13 في 3 يوليو 1924.

3- جريدة المصباح ، العدد 14 في 10 يوليو 1924.

4- جريدة المصباح، العدد 15 في 17 يوليو 1924.

5- جريدة المصباح، العدد 17 في 31 يوليو 1924.

6- جريدة المصباح، العدد 6 في 15 مايو 1924.

التمثيل يشجعه جلالة ملك العراق) ونشرت خبراً عن قيام الملك بحضور رواية السيد التي أقامتها الجمعية الأدبية اليهودية على مسرح الرويال سينما.

وفي عام 1926، زارت العراق فرقة جورج أبيض المصرية، وقامت بتمثيل عدة مسرحيات في بغداد والبصرة ولاقت نجاحاً كبيراً. وفي عام 1927، ألف حقي الشبلي فرقته التي أسماها (الفرقة التمثيلية الوطنية)، وفي عام 1929 وصلت إلى بغداد فرقة فاطمة رشدي التي أطلقت على نفسها لقب (صديقة الطلبة)... وأعلنت أنها أكبر (هيئة فنية تزور الأقطار العربية لنشر الثقافة المصرية).[1] وكانت الفرقة تعرض مسرحيتين مختلفتين في اليوم الواحد. وانضم حقي الشبلي إلى فرقة فاطمة رشدي ثم رافقها إلى القاهرة وتلقى هناك محاضرات في المسرح ثم عاد معها في عام 1930.

وقام الطلاب اليهود بتقديم تمثيليات مختلفة ومنها رواية - وليم تل - ومثلتها فرقة من هواة التمثيل على مسرح الثانوية المركزية.[2] كما زارت فرقة مسرحية تركية اسمها (ارطغرل بك) بغداد عام 1932، وفرقة يوسف وهبي في عام 1933، وفي تلك الفترة ظهرت إلى الوجود فرق مسرحية عراقية جديدة، حيث شهدت الثلاثينات حركة مسرحية نشيطة.

وامتد النشاط المسرحي إلى بعض المحافظات العراقية وإن اقتصر على المدارس، ومثال ذلك ما قام به طلاب المدرسة الثانوية في العمارة من تشكيل - جمعية الطلاب الأدبية - وقيامهم بتمثيل رواية أدبية وطنية في كل شهر يحضرها خصيصاً بعض طلاب المدارس والمدرسين.[3]

وفي عام 1931 قام حقي الشبلي، رئيس الفرقة التمثيلية العصرية (فرقة حقي الشبلي)، بتمثيل مجموعة من الروايات الأخلاقية والاجتماعية في مدينة الحلة، كما قام عام 1932 بتقديم مسرحيات في المدينة نفسها ولمدة خمسة عشر يوماً إلى المواطنين والجيش والطلاب. وكتب حقي الشبلي كلمة في الصحف شكر فيها المسؤولين لما لاقاه من اهتمام (وتقدم الفرقة شكرها العاطر إلى حضرة أوسطة جابر جلبي ملتزم المخضرات وصاحب اوتيل المظفرية في الحلة على تبرعه إلى الفرقة بعدم أخذ أجرة الإقامة منها في اوتيله مدة مكوثها في الحلة هذه السنة وفي السنة الماضية).[4] ثم قام في السنة نفسها بزيارة إلى ديالى وقدم مسرحياته في بعوقبة وشهربان ودلتاوه.[5]

1- جريدة الدليل، العدد 3 في 26 أيار 1929.

2- جريدة العراق، العدد 3552 في 5 كانون أول 1931.

3- جريدة البلاد، العدد 120 في 1 نيسان 1930.

4- جريدة العالم العربي، العدد 2403 في 13 كانون الثاني 1932.

5- جريدة العالم العربي، العدد 2443 في 1 آذار 1932.

ومثلت فرقة المعهد العلمي التمثيلية رواية – مصرع الزباء – يوم 20-3-1932 على مسرح المدرسة الثانوية المركزية وأخرجها عبد المجيد البشري، وشارك بالتمثيل فيها الآنسة زينب حسن بدور الزباء، ويحيى فائق بدور قصير، وفائق حسن بدور جذيمة الوضاح.

وفي تلك الفترة قامت فتاة عراقية اسمها فوزية منير بالتمثيل في مسرحية (الهاوية) التي قدمتها الفرقة التمثيلية الشرقية، وألقت كلمة قبل العرض المسرحي قالت فيها:[1]

(ها إنَّ أول فتاة عراقية تتقدم بين أيديكم كممثلة، والشوق يملأ جوانحها لاعتلائها خشبة المسرح العراقي الذي يعد ركناً قوياً، ومن أهم أركان نهضتنا الحديثة .

إنَّ من أهم العوامل التي تؤدي إلى إعلاء شأن التمثيل في هذه البلاد هو العنصر النسائي الذي يعد الدعامة الأولى لبناء المسرح، لكن البعض منا ومع الأسف لا ينظر إلى المرأة إلا بمنظار الأهواء والأغراض إذا ما سنحت لها الفرصة يوماً باتخاذ التمثيل مهنة لها.

سادتي : كثيراً ما كنت أتشوق أن أقف هذا الموقف الذي أقفه الآن استحث بنات جنسي وأبناء جلدتي إلى مد يد المساعدة إلى المسرح العراقي وإنقاذه، سواء أكان بوسائل مادية أو أدبية أو بتموينه بعنصر مثقف من الفتيات والشبان .

لا أدري أحسناً فعلت..؟ وهل سيسعدني حظي لبلوغ الغاية التي انشدها وهي مشاركة الرجل بإعلاء شأن التمثيل؟ أم سأرجع خائبة من ميدان جهادي الشريف، كسيرة القلب دامعة العين. وعلى كُلٍّ إني أقدم نفسي ضحية للفن ومثلاً لبنات جنسي، وأملي وطيد بأنَّ الشعب العراقي يقدر هذه التضحية ويأخذ بيدي نحو الرقي والتقدم).

كما استخدم التمثيل لتعليم اللغة، فقد قامت مدرسة كويسنجق الابتدائية بتمثيل رواية عنوانها - فتاة كردستان- على مسرح مدرستها الذي شيدته لتمثيل الروايات الأخلاقية والاجتماعية باللغة الكردية (بغية تلقين هذه اللغة للناشئة الكردية بطرق التمثيل).[2]

ومن الأحداث المثيرة التي وقعت بسبب المسرح في بداية الثلاثينات من القرن العشرين ما جرى في مدينة (الكوت) بسبب تمثيل مسرحية (وفاء العرب)، حيث شاع في المدينة أن النساء سيحضرون التمثيل الذي يقام في المدرسة الابتدائية. ودفع ذلك بعض الناس إلى الشكوى لدى المتصرف (المحافظ)، حيث أمر بدوره مدير المدرسة بعدم السماح للنساء بمشاهدة التمثيل، ولكنَّ إدارة المدرسة لم تلتفت إلى طلب المتصرف وأعد مدير المدرسة ثلمة في الحائط حيث نفذت النساء منها إلى سطح المدرسة لمشاهدة التمثيل... وتدخلت الشرطة لإيقاف التمثيل، ولكن مدير المدرسة رفض وأصر على قيام النسوة بمشاهدة المسرحية، وتصدى الطلاب للشرطة وضربوهم، ثم طافوا بمظاهرة في

1- جريدة العراق، رواية الهاوية على مسرح الاليانس، 24 آذار 1932.

2- جريدة العراق، التمثيل في كوي سنجق، 22 نيسان 1932.

شوارع (الكوت) ليلاً، واجتمعوا في دار سلمان الصفواني (مراقب الاستهلاك آنذاك في الكوت) واضربوا عن الدوام في اليوم التالي، وطافوا في المدينة وهم يرتلون الأناشيد والأهازيج، وتبعهم عدد من أهالي المدينة. وأشار تقرير للشرطة إلى أنها ليست الحادثة الأولى التي تقع بسبب التمثيل.[1] وهذه الحادثة تؤكد بقوة الدور التأثيريّ الذي يمكن أنْ يقوم به المسرح باعتباره قناة اتصالية.

وحين قام يوسف وهبي وفرقته بتمثيل مسرحية أولاد الفقراء، ألقى الشاعر جميل صدقي الزهاوي أثناء التمثيل قصيدة جاء فيها:[2]

مـالي إذا شـاهدتُ في تمثيلـهِ صُـوَرَ الفجيعـة للـدُّموع أكفكـفُ
ذَرَفَـتْ عـلى تلـك المشـاهدِ مُقلتـي عـبراً وعهـدي أنَّهـا لا تـذرفُ
مـا كنـت آذنُ بالبكـاء لأَعْيُـنّي حتـى شـجاني حـين جَـدَّ الموقـفُ
كـم مشـهد للبـؤس مـنْ جرائـهِ يـبكي الحكـيم ويضـحَكُ المتفلسِـفُ
وإذا الروايـة مُثِّلَـتْ فنجاحهـا شيء عـلى أسـلوبها يتوقَّـفُ.

وفي عام 1935 أوفدت وزارة المعارف (التربية) حقي الشبلي إلى باريس للتخصص في فن التمثيل، وهي أول بعثة لدراسة المسرح في تاريخ العراق الحديث.[3] وعلى كل حال لم يكن للمسرح آنذاك الشأن المعروف به في الدول المتقدمة، وكان رئيس البلدية هو المخول بمنع المسرحيات حيث تشير التعليمات:

(لرئيس البلدية بعد تصديق أكبر موظف إداري (المتصرف أو القائممقام) ولأمين العاصمة أن يمنع بقرارات يصدرها بين حين وآخر تمثيل الروايات المخالفة للآداب العامة، مع الاحتفاظ بحق منع الروايات السياسية التي تسبب التفرقة والكراهية في العراق للسلطة الإدارية).[4]

واستمرت الفرق المسرحية والمدارس بتقديم مسرحيات في الأربعينات من هذا القرن. ومن أطول الفرق الأهلية المسرحية في العراق وجوداً فرقة المسرح الفني الحديث التي أجيزت في عام 1952 باسم فرقة المسرح الحديث، وكانت هذه الفرقة قد بنت مسرحاً من الطين والخشب بأيدي أعضائها في مقر جمعية النداء الاجتماعي في الأعظمية، وكان أول نشاط لها قد ابتدأ بتقديم فصول من المسرحيات العالمية والعربية؛ ثم انتقلت إلى التأليف المسرحي المحلي.[5]

1- المركز الوطني لحفظ الوثائق، حكم محلي، إضبارة رقم 110، كتاب مديرية شرطة الكوت س140 في 1933/4/24.
2- جريدة العراق، قصيدة مسرح رمسيس، في 7 أيار 1932.
3- جريدة البلاد، أول بعثة تمثيلية، 18 شباط، 1935. وأشارت الجريدة إلى أنه سيدرس التمثيل في (الكونسير فتوار روميوزك ايه رو ريكالماسيون باريس ايه تياترواديون).
4- جريدة العراق، تعليمات رقم 5 لمراقبة تفتيش الملاهي، العدد 3626 في 4 آذار 1932.
5- فرقة المسرح الفني الحديث، كراس (اليوبيل الفضي، 52-1977)، ص11.

وفي عام 1953 قامت السلطات الحكومية بمنع الفرقة من تقديم مسرحيتين على مسرح نادي السكك في ليلة العرض الأول، ثم انتقلت الفرقة لتقديم نشاطاتها على مسارح الكليات والمنظمات، وفي عام 1957 سحبت إجازة الفرقة وأُوقفت عن العمل، وأشار كتاب السحب (أنّ الفرقة تعرض الروايات التي تستهدف النيل من أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية ولعدم مراعاتها لمقررات لجنة فحص النصوص التمثيلية ونظراً إلى أنّ تصرفات هذه الفرقة تعتبر مضرة بالمصلحة العامة ولأنها تقدم في مسرحياتها كثيراً من المشاكل وتنبه الناس عليها وكثيراً ما تضع اللوم على الحكومة لأنها المتسببة في إفقار الشعب وحالته السيئة التي وصلت إليها).[1] ثم لجأت الفرقة إلى المسرح الجامعي من جديد.

على أية حال، فقد لخص مقال نشر في الخمسينات[2] وضع المسرح في فترة الحكم الملكي بما يأتي:

1- المعاناة من الصعوبات المالية، فالتمثيل يحتاج إلى مال لتوفير الملابس والمناظر والمكياج والأثاث والأجور.

2- عدم وجود مسرح فني يفي بمتطلبات المسرح الحديث، حيث لا يوجد سوى مسرح الملك فيصل الثاني (الشعب) رغم نواقصه الفنية وضيق قاعته، بالإضافة إلى الأجور التي تستوفيها أمانة العاصمة ممّا لا طاقة لميزانيات الفرق بها، حيث تأخذ عن كل حفلة 30 ديناراً عدا رسومَ الطوابع ورسوم الإدارة المحلية مما يضطر الفرق التمثيلية إلى أن تجعل أسعار بطاقاتها مرتفعة فلا يحضرها إلا البعض، وفي هذه الحالة ينتفي الغرض الذي من اجله تشتغل هذه الفرق وهو تثقيف الجمهور.

3- انعدام العنصر النسائي.

4- انصراف الكتاب عن كتابة المسرحية، فقد عاش المسرح العراقي عالة على كتاب الأقطار العربية الأخرى كمصر وسوريا ولبنان.

المسرح في العهد الجمهوري:

قام المسرح العراقي في الخمسينات بعرض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها الجماهير، وجسد مشكلات الفقر والأمراض والأمية والسجون والمنافي والإضرابات والمواقف اليومية للجماهير وهي تواجه سجانيها.

وفي الستينات أخذ المسرح يبحث عن التيارات التجريبية الأوربية الحديثة مثل العبث واللامعقول والواقعية الجديدة، وتيار آخر للمسرح راح يبحث عن الموروث الشعبي والتراثي القديم من أجل تأصيل التجديد.[3]

1- المصدر السابق، ص13.

2- اسعد عبد الرزاق، محنة التمثيل في العراق، مجلة الرسالة الجديدة، العدد الرابع، شباط 1954، ص11.

3- ياسين النصير، المجرى والمسارب في المسرح العراقي المعاصر، مجلة العربي، (الكويت)، تموز 1990، ص ص114-115.

كانت الحركة المسرحية قبل ثورة عام 1968 تعاني من إشكالات متعددة، ومن أهم هذه الإشكالات قلة إقبال الجمهور على المسرحيات، كما أعاق الوضع المالي المحدود للفرق المسرحية تطوير أعمالها. ويذكر أحد الكتاب أنَّ ربط المسرح بقانون الملاهي الصادر عام 1931، حيث يعامل المسرح والملهى معاملة واحدة، أدى إلى صعوبات إدارية حيث كان يقتضي قيام عرض مسرحي إجراء ما يقتضيه فتح ملهى.[1]

ويوضح الكاتب نفسه بعض إشكالات المرحلة التي سبقت ثورة عام 1968 بأنَّ قاعتي السينما والمسرح والخلد كانتا تؤجران لكل حفلة مقابل 60 ديناراً، وكانت أغلب الفرق لا تستطيع أن تتحمل مثل هذا المبلغ لضعف ميزانياتها، بالإضافة إلى أن أي إنتاج مسرحي لا بد أنْ تُخصص له ميزانية لا تقل عن مائة دينار لغرض بناء الديكور والملابس والإكسسوار ووضع الإعلانات والبطاقات والنثريات، مع دفع 25 بالمائة رسوم ملهى إلى أمانة العاصمة، وقد تزداد الميزانية وتصل إلى 300 دينار.[2]

أما بالنسبة إلى صالات العرض المسرحي، فقد ازدادت بعد ثورة عام 1968 زيادة ملحوظة سواء في العاصمة بغداد أو في معظم المحافظات العراقية، علماً أنَّ العراق لم يعرف المسارح بشكلها الحديث إلا قبل سنوات ليست ببعيدة. وكانت العروض المسرحية في أواخر القرن التاسع عشر والعقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين تقدم في المدارس ودور السينما. وعلى سبيل المثال، فقد قدمت جميع الفرق المصرية التي زارت العراق عروضها المسرحية على مسرح (رويال سينما) الذي كان كبيراً.[3]

وأول قاعة حديثة شيدت هي قاعة الشعب الموجودة في باب المعظم، وقد افتتحت في عام 1941،[4] أمّا الفرق المسرحية التي عملت في العراق بعد عام 1968 فكانت على ثلاثة أنواع:[5]

1 - الفرق الرسمية: وهي الفرق التي تشرف عليها الدولة بشكل مباشر وترتبط بها وظيفياً، ومنها الفرقة القومية للتمثيل في بغداد، وفرقة البصرة للتمثيل، وفرقة نينوى للتمثيل، وفرقة أربيل للتمثيل، وهذه الفرق تتبع قسم المسارح في المؤسسة العامة للسينما والمسرح. كما أنَّ فرقة المسرح العسكري ترتبط بدائرة التوجيه السياسي في وزارة الدفاع.

1- بدري حسون فريد، المسرح العراقي في عام 1967، بغداد، 1968، ص ص9-10.

2- نفس المصدر السابق، ص ص12-17.

3- دليل المملكة العراقية، 35-1936، ص ص760 -761.

4- أحمد فياض المفرجي، الحركة المسرحية في العراق، دائرة الثقافة والإعلام، دائرة السينما والمسرح، بغداد، 1988، ص52.

5- المصدر السابق، ص 27-28.

2 - فرق المنظمات الشعبية والنقابات: وهي فرق تابعة لإحدى المنظمات الجماهيرية والشعبية أو إحدى النقابات كالتي تعمل باسم الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام لنساء العراق والاتحاد الوطني لطلبة العراق أو نقابة الفنانين.

3 - الفرق الأهلية: وهي فرق خاصة تعمل باسم مجموعة من الفنانين وتكون مجازة من قبل وزارة الثقافة والإعلام. وهذه الفرق عديدة، ويعود بعضها إلى الخمسينات من هذا القرن مثل فرقة المسرح الفني الحديث.

أما بالنسبة للكتاب المسرحيين المؤثرين فلم يبرز منهم في العراق إلا القليل، وشكلت الاستهانة بالنص واستسهاله ظاهرة، حيث قام بعض المخرجين العراقيين بتقطيع وتهشيم وتشويه النصوص العالمية المترجمة أو العربية المؤلفة، كما راح بعض المخرجين يخرجون نصوصاً تفتقر إلى أبسط أسس التأليف الدرامي.[1]

ولم يكن إقبال الجمهور على حضور المسرحيات واسعاً في السبعينات، ويرينا الجدول الآتي المقتطف من جدول أعدته المؤسسة العامة للسينما والمسرح عدد أيام عروض بعض المسرحيات وعدد الجمهور الذي شاهدها للسنوات 1976-1980:[2]

اسم المسرحية	عدد أيام العرض	عدد الجمهور
1976		
جيش الربيع	27	8608
كان يا مكان	45	22454
1977		
مقامات أبي الورد	16	3212
باب الفتوح	22	4289
1978		
المجنون	16	2633
كلكامش	2	150
1979		
الشهداء ينهضون	20	285
التقرير	7	685
1980		
دون جوان	6	1740
جزيرة أفروديت	11	1013

1- سامي عبد الحميد، ظواهر في مسرحنا المعاصر، مجلة الأقلام، العدد الثاني، 1990، ص21.
2- مجلة سينما ومسرح، العدد 1، حزيران 1982، الجدول من إعداد قسم الإحصاء في مركز الأبحاث والدراسات تحت عنوان (الاستطلاع المسرحي الشامل)، ص162.

وهذا الجدول يشير بوضوح إلى أن المسرح في السبعينات لم تكن له جماهير واسعة، أمّا في الثمانينات فقد اختلف الأمر، وبرز المسرح التجاري والهازل على نطاق واسع لم يعرفه العراق طيلة تاريخه، ويعود سبب ذلك إلى:[1]

1 - متغيرات الوضع الاقتصادي التي دفعت بالفنان المسرحي إلى أن يبحث عن مورد رزق على حساب الفن المسرحي الرفيع.

2 - ظروف الحرب التي جعلت الناس يبحثون عن مصادر لهو ومتعة أياً كان مصدرها.

وقد انكمش هذا النوع من المسرح بعد أنْ توقف القتال. وخلال الثمانينات، ظهرت عدة فرق مسرحية لم تشكل حضوراً، لأنها كانت تقدم مسرحيات هشةً وفقيرةً شكلاً وموضوعاً ويسودها التهريج.

الخاتمة:

نشأ المسرح العراقي بواسطة المدارس الدينية في الموصل في أواخر القرن التاسع عشر، ورعاه رجال الدين، كتابة وترجمة وإخراجاً، واستمرت المدارس الدينية تقدم العروض المسرحية حتى قيام الاحتلال البريطاني للعراق، فتمكن الجمهور من الاطلاع على الفن المسرحي الحديث كما قدمته الفرق البريطانية التي زارت العراق في تلك الفترة.

واستمرت الطوائف الدينية المختلفة تقدم المسرحيات لكي تستقطب الجمهور من جهة ولكي تغذي بعض مشروعاتها من جهة أخرى، وكانت المسرحيات وسيلة أساسية لتعبئة الجمهور. وبعد نشوء الحكم الملكي تم تأسيس بعض الفرق المسرحية، كما قامت فرق مسرحية مصرية بزيارة العراق وعمل معها بعض المسرحيين العراقيين، وكان لسفر الفنان حقي الشبلي إلى الخارج لدراسة المسرح كل ذلك الأثر في بناء المسرح الجديد في العراق.

وشهدت فترة الأربعينات والخمسينات نهوض المسرح الذي تحدى السلطات الحاكمة بما كان يعرضه من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المناوئة للسلطة. وشهدت مرحلة الستينات تحولاً في حياة المسرح إذ بدأ يقدم التيارات الجديدة في المسرح العالمي. وحتى نهاية السبعينات، كان المسرح يلتزم في عروضه بالقضايا الجادة، ولكن فترة الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينات شهدت ازدهار المسرح التجاري وتراجع القيم المسرحية التي حرص المسرحيون العراقيون على بنائها على مدى سنوات طويلة.

إنَّ العلاقة المتبادلة بين كون المسرح وسيلة ثقافية ووسيلة اتصالية تجعل من العسير تحديد المسافة بينهما في مجتمع يتطور وتتداخل الثقافة بالإعلام في عملية نموه. فقد

1- حسب الله يحيى، مسرح الثمانينات في العراق: ملامح ومؤشرات، مجلة الأقلام، العدد الثاني، شباط 1990، ص ص30-31.

اتبع المسرح العراقي في عددٍ من مراحل مسيرته قبل ثورة عام 1968 نهجاً ثقافياً يتوازى مع نهج التحـريض على السلطات والمظالم عموماً، وعاد المسرح العراقي في الثمانينات من القرن العشريـن أي في إبـان الحـرب إلى التعبئة في عدة أعمال مسرحية، من أجـل رفـد المعركـة؛ وبـذلك بقـي مسرحـاً مسـتخدماً بـين الثقافـة والإعلام.

الفصل الثالث

السينما

كانت المحاولات الدائبة لعرض الأفلام السينمائية المتحركة في القرن التاسع عشر تجري في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا ودول أخرى، وتمكن عدة أشخاص في وقت متقارب من تطوير آلات العرض السينمائي، ونجحوا في عام 1895 في عرض الأفلام السينمائية في أماكن عامة،[1] وهي السنة ذاتها التي بدأ فيها عصر السينما، وكانت الأفلام تقتصر على عرض الصور ولكن في نهاية العشرينات من القرن العشرين أمكن جعل الأفلام ناطقة.

وعرف العراق السينما لأول مرة في عام 1911، أي بعد حوالي ست عشرة سنة من بدايات العرض السينمائي في العالم. فقد نشرت بعض الصحف الصادرة في بغداد في تلك الفترة إعلاناً عنوانه (سينما توغراف بغداد)[2] وبيّن الإعلان أنَّ دار السينما افتتحت يوم 1911/9/5 في الساعة الواحدة والنصف في (البستان الملاصق بالعبخانة)، وبذلك تكون أول دار للسينما في العراق تحمل اسم بغداد. وقد وصفتْ الجريدة الأفلام كما يأتي:

(وهذا التمثيل الأول يكن بالأشكال اللطيفة التهذيبية المبهجة الآتية:

1- صيد الفهد.

2- الرجل الصناعي.

3- بحر هائج.

4- التفتيش على اللؤلؤة السوداء.

5- سباق مناطيد (بالونات).

6- طيور مفترسة في أوكارها.

7- خطوط حية (متحركة).

8- تشييع جنازة ادوارد السابع (ملك انكلترا) (وهو مشهد نفيس).

وتعدد الأفلام يعني أنها كانت من الأفلام القصيرة، وذكر الإعلان أنَّ المنهج يتغير في مساء كل جمعة، وان رسم الدخول في الصفوف الأخيرة وهو (المحل الأجمل بقيمة 8 غرش صاغ وفي الأمام 4 غرش صاغ). وقام صاحب السينما (المستر بلوكي كري) وهو من التابعية البريطانية بدعوة جمهور من نخبة القوم والموظفين لحضور حفل افتتاح السينما التي افتتحها الوالي أحمد جمال بك.

---

1 -John Wyver, The Moving Image (Oxford, Basil Blackwell, 1989), pp. 16-7.

2- جريدة صدى بابل، العدد 98، 1911/9/3.

ووصفت إحدى الصحف حفل افتتاح أول سينما في العراق،[1] وذكرت بـأنّ المكان كان مضاء بمصابيح من نور الكهرباء: (بين أبيض اللون وأحمره وأصفره وأزرقه على الجدران وفي رؤوس الأشجار) وهـذا يعنـي أن السينما كانت صيفية، وقد حضر حفل الافتتاح أكثر من مائتي شـخص مـن مـوظفي الحكومـة ووجهـاء المدينة. وفي الساعة الثالثة والنصـف حضر الـوالي وأُطفئـت الأنـوار السـاطعة وتركـز الضـياء عـلى المسرح، فظهرت عليه كتابة تشير إلى المشهد الـذي سـيمثل. وكـان أول مشـهد تـم عرضـه في السـينما (بحـر هـائج متلاطم الأمواج يصعد ماؤه تارة إلى أعالي قبة الفضاء وينحدر أخرى إلى أسفل الأعماق، مـما يصـور للنـاظر هول تلك الأنواء).

وكان البرنامج الثاني للسينما في العراق قد تضمن الأفلام الآتية: الكلب الخفي، سواحل النرويج، ذكاء كلـب، سباق الخيل، المرأة المعتوهة الكاذبة، أول جائزة يانصيب، المحاربة في الأسطول، ألعاباً متحركـة، وصـحيفة مـن تاريخ بابل. وتعلق الجريدة على دور السينما:

(إنه جدير بالقوم أن يفكهوا خواطرهم وينزهوا ألحـاظهم بمسـتملحاتها، ويهـذبوا عقـولهم بحكمتهـا، ويلطفوا أفكارهم بما يقتبسونه من جدوى فحوى مآلها، لأن ليس الغاية من تمثيلها إلا إفادة أدبية للعمـوم وترويضهم على جميل السير، وهي لا تخلو من الأنس العقلي والأدبي أيضاً فتحث القـوم عـلى الحضـور إلى ذلك المحل فيجدون ما يلذ لهم ويطيب فيحمدون الدليل والمدلول عليه معاً ولاسيما أن يـرون الفـرق بـين هذه المشاهد اللطيفة الأدبية وبين تلك المشاهد الألعابية والرقص والخلاعة في القهاوي).[2]

ويشير إعلان نشر مرات كثيرة في جريدة صـدى بابـل إلى أن بلـوكي كـري وشركـاه، وهـم أصـحاب دار السينما، كانوا على استعداد (لجلب أجود وأقـوى المكـائن وعـلى اخـتلاف أنواعهـا أمثـال ماكنـات السـقي للبساتين والأراضي وماكنات الطحن وتقشير الشلب وتهبيش الرز والثلج من أفضل معامل إنكلترا وأشـهرها بأسعار متهاودة ويتعهد بنصبها داخل بغداد وخارجها، وتركيبها مجاناً بواسطة (أستاذ إنكليـزي) جـيء بـه من لندن). ومن هذا الإعلان وغيره، يتضح أنّ البريطانيين كـانوا يعملـون عـلى تأسـيس مواقـع لصـناعاتهم ويوفرون التسهيلات لنشرهـا وتعميمهـا، وتبـدو المبـادرة البريطانيـة جليـة خلـف تأسـيس هـذه الوسـيلة الإعلامية المهمة واستخدامها تجارياً ودعائياً قبـل أن تبـادر جهـات أجنبيـة أخـرى إلى اسـتثمار السـينما في العراق.

ومن خلال استعراض إعلانـات الأفـلام التـي نشرت، يتبـين أن أصـحاب سـينماتوغراف بغداد كانوا يعرضون فلماً أو أكثر في كل برنـامج يـروج ويخلـق الانطباعـات الحسـنة عـن

1- جريدة صدى بابل، سينماتوغراف، العدد 99، 1911/9/10.

2- المصدر السابق.

بريطانيا وإنجازاتها وسياستها.[1] وكان الترويج للسينما يقع ضمن حيز صغير ثابت داخل إعلان عن مكائن (بلوكي كري وشركاهم). ويبدو أن السينما توقفت لفترة من الوقت عن عرض الأفلام السينمائية، وتم رفع اسمها من الإعلان، وبقي الحيز المخصص لها ضمن إعلان المكائن فارغاً.

ومن خلال متابعة ما نشر عن سينما بغداد في تلك الفترة، يتضح أنَّ مشاجرة قد حدثت في دار السينما بين أحد الضباط وبين شخص انكليزي، وقد انحاز أصحاب السينما للانكليزي مما آثار استياء الجمهور، فقاطع السينما، مما اضطرها إلى نشر إيضاح بينت فيه أن (البعض) قد تأثر من الحادثة التي وقعت في السينما، وأنَّ حديث الناس يدور بأن مدير السينما قد ساعد الإنكليزي على إهانة الضابط. وأشار الإيضاح[2] الذي حمل توقيع هيئة إدارة سينماتوغراف بغداد إلى:

(إن السينما قد أنشئت في بغداد لتكون واسطة انس وفائدة للجمهور بدون تمييز بين جنس ومذهب بما يعرض لهم من المشاهد الجميلة والروايات البديعة تاريخية وأدبية واجتماعية وفكاهية، فلهذا يتأسف جداً القائمون به لحدوث ذلك الخصام بين اثنين من المتفرجين، ويكون هذا الخصام سبباً للتأثر ويولد عند البعض هذا الشعور العدائي غير المصيب نحو السينماتوغراف مع أن ليس لأحد من المتخاصمين أدنى تعلق به. هذه الإدارة تظهر من جديد أسفها العظيم لحدوث هذا الخصام وتتمنى ألا يتجدد ذلك فيما بعد، وترجو في المستقبل إذا يحصل لأحد المتفرجين ما يكدر صفو راحته وبسبب تشكياته فعليه أن يخبر المدير بذلك و هذا يرى في المسالة ويأخذ الوسائط لرفع الحيف عن صاحبه).

من هذا الإيضاح يمكن أنْ نستنتج أنَّ الشعور الوطني للجمهور دفعهم لمقاطعة السينما التي تحيزت إدارتها للانكليزي، مما جعل إدارة السينما تضطر إلى نشر اعتذارها وإيضاحها، ولم ينفع هذا الاعتذار لجعل الجمهور يعود إلى ارتياد دار السينما رغم الإعلانات المتكررة التي نشرتها الدار لإغراء الجمهور لمشاهدة الأفلام.[3]

وبعد أسابيع قليلة ظهر إعلان في الصحف جاء فيه أنَّ السينما ستشتغل حتى نهاية الشهر (وبما أنَّ المدة قصيرة لذا فأنها تنتخب أحسن المشاهد وتعرضها وهي فرصة خارقة للعادة فانتهزوها).[4] وتوقفت السينما عن العمل بعد أنْ أعرض عنها الجمهور،

1- انظر على سبيل المثال، جريدة صدى بابل، العدد 149، في 23 أب 1912، حيث نشرت إعلانا عن فلم أسمه (محاصرة الإنكليز لمدينة كالي الفرنساوية واستيلائهم عليها).

2- جريدة صدى بابل، سينماتوغوراف بغداد - لجمهور الأهالي المحترمين، العدد 209، 5 تشرين أول 1913.

3- جريدة صدى بابل، العدد 210، 12 تشرين الأول 1913.

4- جريدة صدى بابل، العدد 213، 16 تشرين الثاني 1913.

ولكنها عادت بعد حوالي نصف سنة، ونشرت في الصحف: (عاد سينماتوغراف بغداد، وقد استحضر هذه المرة مناظر عجيبة وتصاوير غريبة تبهج الناظرين وتعجب المشاهدين، وقد افتتح نهار أول أمس (أي 8 أيار 1914) وحضرنا مشاهده العجيبة الغريبة التي تبهج الخاطر بما لم يسبق إليها مشاهد مثلها فيما مضى فنستلفت الأنظار إليه).[1] وأخذت السينما تنشر إعلانات تدعو فيها الجمهور لحضور العروض السينمائية.[2] وقد رفع إعلان السينما من الصحف حوالي 8 تشرين الثاني 1914، ويبدو أنه التاريخ الذي توقفت حواليه هذه السينما عن العمل.

أمّا في البصرة، فقد ظهرت إعلانات السينما فيها في عام 1917، وكان العرض السينمائي يتم مرة واحدة في اليوم. وكان منهج السينماتوغراف الشرقي في محلة السيف بولاية البصرة ليوم 31 تشرين أول 1917 يتضمن الأفلام الآتية:[3]

1- شريط محاربة	نمرة 422	مناظر مختلفة
2- سارق المحبة	رواية مؤثرة	
3- لقيط ذو أربعة أرجل مضحكة (فرصة)		
4- في شبكة الشرك	أول قسم	رواية مؤثرة
5- في شبكة الشرك	ثاني قسم	
6- في شبكة الشرك	ثالث قسم	
7- ركوب لوك مركباً خشناً		مضحكة

واعتبارا من 15 كانون الأول 1917، أعلنت السينما أنها ستعمل كل يوم جمعة وسبت وأحد مرتين ومن الساعة السادسة حتى الساعة الثامنة ومن الساعة الثامنة والنصف حتى الساعة العاشرة والنصف، وأنّ كراسي الصفين الأول والثاني سيكون سعر تذكرتها روبية ونصف لكل كرسي.[4]

وإلى جانب سينما الشرقي، كانت هناك سينما أخرى في العشار هي (سينماتوغراف عال العال)، فقد أشير في الصحف إلى أن أصحاب سينماتوغراف الجديد والمشهور (بالسينماتوغراف العال العال) الواقع في طريق القشلة بالعشار يقومون بتنفيذ عمله الابتدائي تمهيدا لافتتاحه، وقد وزعت تذاكر الدعوات إلى كبار رجال الحملة البريطانية

1- جريدة صدى بابل، العدد 238، 10 أيار 1914.

2- على سبيل المثال، أنظر جريدة صدى بابل، العدد 239 أيار 1914 والأعداد اللاحقة.

3- جريدة الأوقات البصرية، العدد 95، 31 تشرين أول 1917.

4- جريدة الأوقات البصرية، العدد 32، 15 كانون أول 1917.

والمواطنين.[1] ووصفت جريدة الأوقات البصرية السينما فقالت أنَّ هذه السينما تـذكر بمشـاهد في انكلـترا أكثر مما تذكر بالبصرة، وكان دهليز السينما مزينا بشكل أنيق والمقاعد على الطراز الإنكليزي، وكـان المسـتر جوان نودس مدير السينما هو الذي يشرف على ترتيب الأمور فيها.

واستخدمت العروض السينمائية في سبيل بعض الأعمال الخيرية الخاصة، فقـد قامـت سـيناماتوغراف عال العال وبرعايـة القومنـدان (Commander) الجـنرال براونلـو بعـرض سـينمائي لصـالح جمعيـة السريـان الخيرية.[2] ومن خلال استقراء إعلانات الأفلام التي كانت تعرضـها سـينما الشرقـي في الـبصرة وسـينما عـال العال، كان العديد منها يشكل دعاية لبريطانيا إضافة إلى الأفلام الترفيهية بغية تغطيـة الأهـداف الدعائيـة، ولكي لا تدفع الجمهور إلى النفور من الأفلام الدعائية.

ولابد من الإشارة إلى أن السينما ربما كانت موجودة في البصرة قبل عام 1917، ولكن لا تتوفر معلوماتٌ يمكن الرجوع إليها لمعرفة التاريخ الدقيق لوجود السينما فيها، ولكن من المؤكد أن السينما في الـبصرة هـي إحدى نتاجات الحملة البريطانية على العراق.

وبعد عام 1917، العام الذي شهد عملية تنظيم قضايا التصوير في العراق، أصدر الجـنرال مـود، القائـد البريطاني العام في العراق، تعليمات بشأن التصوير ووضع فيها قيوداً على (أخذ) التصاوير من أشخاص غـير مخولين داخل (حدود الأراضي المحتلة) أي العراق وتشتمل التعليمات على التالي:[3]

1- ممنوع أخذ التصاوير من أي نوع ومن أي شكل كان داخل حـدود الأراضي المحتلـة عـلى كـل مـن ليس عضوا في جيش الاحتلال البريطاني، وعمله هذا يعد جرماً بحق الحكومة العسكرية البريطانية.

2- كل من ليس عضواً في جيش الاحتلال ويأخذ من الآن وصاعداً تصاوير من أي نوع ومـن أي شـكل، يكون معرضاً متى ما ثبت عليه الجرم، للحكم عليه بالإعدام، أو بعقاب أخف من ذلك، من حبس أو جـزاء نقدي أمام مجلس الحاكم العسكري أو أمام مجلس عسكري يعقد بأمر سلطة كفوءة.

ولا تطبق هذه على من يأخذ تصاوير أشـخاص داخـل حـدود بيـوتهم الاعتياديـة أو محل شغلهم (كمصورين) من أصحاب الحرفـة، حاصـلين عـلى الرخصـة بـذلك مـن قلـم الاستخبارات في الأركان الحربية في مركز القيادة العامة. ويتبين من هذا النص أنه يشـمل

1- جريدة الأوقات البصرية، العدد 3، المجلد العاشر، 10 تشرين الثاني 1917.
2- جريدة الأوقات البصرية، العدد 10، المجلد العاشر، 11 آذار 1917.
3- جريدة العرب، العدد 53، 2 تشرين أول 1917.

جميع الصور بما فيها الأفلام السينمائية، وهذا هو أول نص ينظم عملية التصوير في العراق بعد احتلاله من قبل القوات البريطانية. وكانت قوات الاحتلال وحكومة الاحتلال هي التي تزود دور السينما في تلك الفترة بالأفلام السينمائية، وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على أن القوات البريطانية كانت تشرف على عملية المشاهدة السينمائية بحيث تعرض وجهات النظر البريطانية أو المؤيدة لها، وتمنع عرض كل ما يتعارض أو يتناقض معها. وقد أشارت إحدى الصحف الصادرة في عام 1918، إلى أن أصحاب السينماتوغراف الشرقي عزموا على ترتيبه وتنظيمه بشكل جديد (وقد تكرمت الحكومة فأعطت السينماتوغراف صوراً جديدة يشرع في عرضها منذ يوم الأحد في 3 آذار... وتتبدل الصور مرتين في الأسبوع، والصور منها ما يمثل الروايات ومنها ما يمثل وقائع هذه الحرب التي يتشوق الناس إلى رؤيتها بعد أن سمعوا عنها شيئاً كثيراً).[1]

ومن جملة ما نشرته الصحف آنذاك أنَّ سينما الشرقي ستقوم بعرض مناظر الحروب الآتية: معركة الأنكر وهي أكبر المعارك الهائلة التي استعملت فيها السيارات المدرعة (التانكس) وانتصر فيها الإنكليز على الألمان وأخذوا منهم آلافاً من الأسرى رغماً عن استعدادهم وتحصين خطوطهم لأكثر من سنتين، وكذلك زيارة الملك جورج إلى الجنود والمواقع التي أخذت من العدو، وزيارته إلى البحرية ومن جملتها المدرعة (كوين اليزابيث) وهي التي هدمت حصون الدردنيل).[2] كذلك نشرت الصحف أن سينما الشرقي تعرض صور المعارك العظيمة التي وقعت في فرنسا وبلجيكا وتعرض وصول أسطول عظيم من المدمرات الأمريكية إلى انكلترا وهي (من أبهى الصور التي صورت فيها وقائع الحرب).[3]

لم تقتصر دور السينما في تلك الفترة على عرض الأفلام وحدها، بل كان هناك جوق من المطربين والموسيقين يقدمون أغانيهم وموسيقاهم مع الأفلام،[4] ويعود السبب إلى أن الأفلام كانت صامتة. وكانت بنايات دور السينما تستخدم لتقديم العروض المسرحية ولإقامة الحفلات الموسيقية المختلفة.[5]

وكان للحكومة دارها السينمائية الخاصة بها، فقد أشار إعلان نشر في الصحف إلى حفلة ستقام لأهالي بغداد المدنيين فقط تعرض فيها الصور المتحركة (السينماتوغراف) في دار سينماتوغراف الحكومة بالحدائق العمومية، وأشار الإعلان إلى أنه يمكن شراء

---

1 جريدة العرب، العدد 48، المجلد الثاني، 1918/2/26.
2- جريدة العرب، العدد 56، 27 آذار 1918.
3- جريدة العرب، السينما الشرقي، العدد 62، 14 آذار 1918.
4- جريدة العرب، العدد 12، 15 حزيران 1918.
5- بغداد تايمز (باللغة الإنكليزية)، العدد 976 في 1921/3/1.

البطاقات التي خصص ريعها لمنفعة جمعية الصليب الأحمر مـن إدارة الحـاكم الملـكي العـام أو مـن إدارة جريدة الأوقات البغدادية أو من مدخل السينماتوغراف في ليلة الحفلة.[1]

وإلى جانب هـذه الـدار كانـت توجـد دار سـينما أخـرى اسـمها -الـوأي ايـم سي اي- تعـرض أفلامهـا للجمهور.[2] وبدأت اولمبيا سينما عملها في عـام 1919 وأعلنـت أنهـا وصـلتها أول روايـة مـن تـاريخ الحـرب العالمية بعنوان - تحت النير الألماني - وهـي روايـة وقعـت أحـداثها في بدايـة إعـلان الحـرب سـنة 1914 في فرنسا، (وتعرض استبداد الجيش الألماني ومعاملة ضـباطهم الوحشـية للنسـاء الفرنسـيات وتختـتم بانتصـار البريطانيين في إحدى المعارك).[3] كما جرت دعـوة المـواطنين لحضـور حفـل سـينمائي في المسرح المركـزي في حديقة الأهالي، وتم عرض أفلام عن الحرب.[4]

وفي شهر تشريـن أول 1919، تـم افتتـاح سـينما رويـال، ووصـفت إحـدى الصـحف الـدار السـينمائية الجديدة، بأن جدرانها كانت مزينة من الداخل بتصاوير زيتية طبيعية، (وقد جـرى التمثيـل بـدون اهتـزاز وضآلة نور).[5] وكان أحد الأفلام التي عرضت في افتتاح السينما الجديدة من تمثيل شـارلي شـابلن. وقامـت رويال سينما بتخصيص ظهر يوم الجمعة لعرض الأفلام للنساء والأولاد فقط.[6]

ونشرت جريدة العرب إعلانًا إلى (محبي الإنسانية)، ذكرت فيـه أن المسـتر جـورج جيوكـالاس وشركـاه أصحاب السينما رويال قد تبرعوا بموارد عرض ليلة لمنفعة يتـامى الأرمـن.[7] وكانـت سـينماتوغراف أولمبيـاً تعلن أنها أفضل محل في الصيف لمشاهدة الصور المتحركة وهي سـينما واسـعة تكتنفهـا الأشـجار مـن كـل جانب، فيمتع الإنسان نظره بمشاهدة الصور الجميلة التي تعرض أمامه والمنظر الطبيعي الذي حوله.[8]

وأعلنت سينما أولمبيا الواقعة في محلة السنك أنه تم تسقيفها وستعرض على ستائرها رواية بعنوان (البرقي) أو (الجهاد في ميدان الحب)، والرواية أدبية وفيها حوادث مدهشة (وهي أعظم رواية ظهرت على ستائر السينما في العالم، وطول شريطها 24.000 قدم وهي منقسمة إلى أربعين فصلاً، يعرض كل أربعة فصول في بروغرام وأحـد وتعرض أيضاً معها روايات مضحكة ومناظر مفيدة وتصدح آلات الطرب بألحانها المطربة).[9]

1- جريدة العرب، إعلان، العدد 87، 12 أيلول 1918، ص 4.

2- جريدة العرب، العدد 569، 3 حزيران 1919.

3- جريدة العرب، أولمبيا سينما، العدد 646، 1919/9/3.

4- جريدة العرب، العدد 656، 1919/9/16.

5- جريدة العرب، العدد 677، 8 تشرين أول 1919.

6- جريدة العرب، العدد 704، 11 تشرين الثاني 1919.

7- جريدة العرب، العدد 720، 29 تشرين الثاني 1919.

8- جريدة العرب، العدد 561، 24 أيار 1919.

9- جريدة العرب، العدد 730، 12 كانون أول 1919.

واستمرت دور السينما تعرض الأفلام التي تمجد بريطانيا وتحط من شأن الألمان، وقد نشرت الرويال سينما إعلاناً تحث فيه الجمهور على مشاهدة قصة بنت إنكلترا وقد وصفتها بأنها القصة التي تمثل (روح العسكري الألماني ومساوئه وخسة مبادئه).[1]

ويلاحظ أن دور السينما في فترة تأسيسها الأولى في العراق كانت شركات ولم تكن مملوكة لأفراد، فقد كانت أول دار سينما وهي بغداد مملوكة (البلوكي كري وشركاه)، وأشار إعلان نشر فيما بعد أن شركة (بيت لنج) وهي شركة بريطانية تتولى تصفية أعمال شركة بلوكي كري. كما أن جريدة العرب نشرت إعلاناً في عام 1917 أشارت فيه أنه يوجد لديها مفتاحان وجدتهما شركة السينما في 2 أب 1917.[2] كما نشر إعلان لاحق يشير إلى أن أصحاب رويال سينما في بغداد يعلنون بان المستر (بستونجي كواسجي) أحد شركاء الشركة المعروفة بالعنوان التجاري (ج . س جيوكالاس وشركاؤه) قد انسحب من الشركة من أول تموز سنة 1920، وتنازل عن جميع حقوقه القانونية إلى مدير الشركة المستر ج. س جيوكالاس.[3]

أما سينما الشرقي التي يذكر بأن صاحبها هو إميل عيسائي، فأرجح الظن بأنه تولى إدارة سينما بغداد التي قاطعها الجمهور واضطرت إلى التوقف عن العمل فترة من الزمن، ثم عادت إلى العمل تحت اسم سينما الشرقي واستخدمت الاسم نفسه الذي استخدمته سينما الشرقي في البصرة، وكانت هذه الدار تنشر إعلانات في الصحف تحت اسم - سينما الشرقي بغداد -.

وفي صيف عام 1920 تم إنشاء دار جديدة هي سنترال سينما أو (السينما المركزي). ويبدو أنه حتى عام 1922، كانت توجد في بغداد ثلاث صالات سينمائية رئيسية هي:[4]

1- رويال سينما: وكانت تعرض الأفلام مرتين يومياً في الساعة السادسة والثامنة والنصف مساء، وتغير أفلامها كل سبت وأربعاء.

2- أولمبيا سينما: وكانت تستبدل أفلامها كل اثنين وجمعة وكانت تعلن أحياناً (اطلب ترجمة البروغرام مجانا من اوفيس السينما).

3- سنترال سينما: وتستبدل أفلامها كل أحد وخميس وتعرض أفلامها مرتين في اليوم.

ومن هذا يتبين أن الأفلام كانت تستبدل ست مرات في الأسبوع في ستة أيام مختلفة، مما يتيح للجمهور مشاهدة أفلام جديدة باستمرار. وإلى جانب هذه الدور،

1- جريدة العرب، العدد 737، 20 كانون أول 1919.
2- جريدة العرب، العدد 15، 15 أب 1917.
3- جريدة العرب، العدد 55، 14 أب 1917.
4- جريدة العراق، العدد 503، 16 كانون الثاني 1922.

كانت هناك بعض الدور السينمائية ذات الأهمية الأقل مثل العراق والوطني، وربما كانت توجد دور سينمائية لا تعلن عن أفلامها وبالتالي لم تترك أثراً يدل عليها.

ونشرت الصحف موضوعات تطالب برفع الضرائب عن دور السينما التي اضطرت ثلاث منها لغلق أبوابها بعد أن قامت الحكومة بفرض ضريبة قدها 12.5 بالمائة على دخل السينما مهما كانت حالتها، وتشير إحدى الصحف: (والكل يعلمون فوائد دور السينما الكثيرة وضرورة وجودها وتكاملها لإراءة الناس محاسن المدنية الغربية في مختلف المناظر والأشكال و تعريفهم بما لم يعرفوه من أسباب مدنية أوربا الحديثة).[1] وأشارت الصحيفة إلى أن الحكومة وضعت ضريبة قدرها نصف آنه على كل إعلان يوزعه أصحاب السينما. وذكرت الجريدة أن هذه الضرائب وضعت بعد أن بدأ الأجانب والعساكر ينسحبون من البلاد، واسى القليل من الأهلين يرتادون دور السينما. ومن هذا يتضح أن الجمهور الكبير للسينما كان من الأجانب ومن أفراد الجيش البريطاني.

ونشرت الصحف المحلية في عام 1923 إعلاناً استمر فترة من الزمن عن افتتاح مدرسة لتعليم أصول التصوير بالمكائن الفوتوغرافية والسينما الحديثة. وأشار الإعلان إلى أن معلم المدرسة هو من خريجي مدارس أوروبا وان مدة الدراسة هي شهر واحد. وتعهد الإعلان بتعليم المتقدمين فنون الفوتوغراف والسينما وفقاً للأساليب الحديثة.[2] إن تعليم فن السينما في ذلك الوقت المبكر أمر يثير التساؤلات بصدد الجدوى منها في وقت لم تكن هناك إمكانات للعمل السينمائي.

عرضت شركة السنترال سينما في عام 1925 أفلاماً بحضور الملك فيصل الأول،[3] ظهر فيها مواكب الاحتفال يوم مقدمه من لندن، ثم مناظر المزرعة الملكية والملك ممتط جواده، وعرض الفلم كيفية جمع القطن وأشجاره الخضراء النامية وآلات الحراثة الحديثة وتقسيم الأراضي والاعتناء بالزراعة، واستبشار الفلاحين بالملك. ولعل هذه الأفلام هي من أقدم الأفلام التسجيلية الخاصة بالعراق التي عرضت في دور السينما.

ويلاحظ أن الإعلانات عن العروض السينمائية قد قلت في منتصف العشرينات، ولكنها عادت في نهاية العشرينات وتم استخدام الصور في الإعلانات. وبقي قطاع السينما في العراق من القطاعات التي لم تستطع الدولة أن تنظمها أو أن تحكم الرقابة عليها بالشكل الذي يجعلها منسجمة مع سياساتها، ذلك لأن الأفلام كانت تستورد من الخارج وتنتج من قبل جهات لا تضع في حساباتها ما تريده الدول الصغيرة المستوردة، وبالتالي فإنّ كل ما تستطيعه الدولة هو أن تمنع عرض الفلم أو جزءاً منه.

1 الأستقلال، دور السينما ووجوب تخليصها من الضرائب الفادحة، العدد 152، 1923/6/13.
2- العراق، مدرسة الفوتوغراف والسينما/ عملي ونظري، العدد 1048، 26 تشرين أول 1923.
3- الاستقلال، جلالة الملك في السنترال سينما، العدد 734، 23 كانون أول 1925.

ويذكر أن بعض دور السينما في بغداد قامت في منتصف العشرينات، بعرض أفلام تروّج للصهيونية، ومنها ما عرضته السينما الوطني في عام 1926 لمناظر المستعمرات الزراعية وبعض المدن والمدارس. وفي عام 1927، عرضت فلم (بئر يعقوب) وكان يمثل دعاية سافرة للصهيونية، وقد أثار عرض هذا الفلم استياء الرأي العام.[1]

وفي بداية الثلاثينات، بدأت السينما الناطقة العمل في العراق ونجد أن عدداً من الإعلانات عن الأفلام ودور السينما كانت تشير إليها: السينما الوطني الناطق ورويال سينما الناطق وغيرها، بالإضافة إلى قيام دور السينما بعرض أخبار العالم.[2] وفي نفس الفترة، عرفت الصحافة العراقية العرض والنقد المنتظم للأفلام السينمائية، حيث كانت بعض الصحف تنشر مواضيع عن الأفلام السينمائية التي تعرض في دور السينما العراقية.[3]

وظلت السينما تستخدم لأغراض سياسية في فترات لاحقة، وذكر أن المفوضية الألمانية في بغداد قد قدمت فلمين ناطقين في السينما الوطني احتويا على مناظر جيوش الصاعقة والحركة الهتلرية (والحماس القومي الذي ظهر في الثورة غير الدموية التي أقامها هتلر لإحياء مجد ألمانيا، وقد كان منظر هتلر في حالة إلقائه الخطابات مدعاة لإثارة إعجاب الجماهير بدرجة أن التصفيق والهتاف كانا يعلوان من جانب النظارة الكثيرين). وأضافت المجلة التي ذكرت الخبر (وبهذه المناسبة نود أن نبين أن جميع السينمات في بغداد قد رفضت عرض هذين الفلمين، وبذلك ظهر لنا أن أصحابها يسيرون على سياسة تخالف السياسة العراقية، بينما أن بعض هذه السينمات قد جلبت رواية سلمى، تلك الرواية التي تهان فيها الكرامة العربية على مرأى ومسمع من رجال الدولة ...).[4] وفي الثلاثينات، بدأت العروض تصل من الخارج إلى جهات عراقية لإنتاج أفلام، ومنها العرض الذي قدمته شركة كارين فلم إلى وزارة الاقتصاد والمواصلات في 1934/9/14، حيث أشارت الرسالة إلى أن نشر الأفلام أصبح من أقوى الطرق للاتصال مع الجمهور، وأن دور السينما هي دائماً مزدحمة بالجماهير على اختلاف طبقاتهم. فالدعاية المنظمة أو نشر الأفلام هي أهم الوسائط الفعالة لعرض منتوجاتكم على الجمهور.[5] كما تم استخدام السينما وسيلة للثقافة والترفيه، حيث اتفقت وزارة المعارف (التربية) وأمانة العاصمة مع أصحاب دور السينما في بغداد على تخصيص يومي الاثنين والخميس بعد الظهر للطلاب وبأسعار خاصة.[6]

1- هشام فوزي حسني عبد العزيز، النشاط الصهيوني في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني 1920-1932، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد 40، 1989، ص 42.

2- أنظر على سبيل المثال، جريدة العالم العربي، 3 كانون الثاني 1932.

3- جريدة العالم العربي، 5 كانون الثاني 1932 وإعداد كثيرة لاحقة من نفس الجريدة.

4- مجلة الاقتصاد، هتلر في بغداد: جيوش الصاعقة تستعرض على ستائر السينما الوطني، العدد 21، 24 تشرين الثاني 1933، ص 21.

5- المركز الوطني لحفظ الوثائق، وزارة المواصلات.

6- جريدة البلاد، 30 كانون الثاني 1935.

وفي عام 1935، كان يوجد في العراق عشر دور سينمائية رئيسية، ست منها في العاصمة، حيث تم وصفها كما يأتي:[1]

1- السينما العراقي: وهي من دور السينما التي يؤمها عدد لابأس به من الجمهور، وتهتم على الأخص بالأفلام البوليسية التي تكثر فيها مناظر الفروسية والبطولة، ولهذا النوع من الأفلام هواته الكثيرون.

2- رويال سينما: وهي ذات موقع جميل يتوسط الشارع العام (شارع الرشيد) وفيها مسرح كبير يصلح للتمثيل، وظهرت عليه كل الفرق المصرية والأجواق الموسيقية الأجنبية التي زارت العراق، وتعرض الأفلام الأمريكية والإنكليزية و بعض الأفلام الفرنسية.

3- سينما الحمراء: وكانت أجمل دور السينما موقعاً وأحدثها طرازاً، وكانت تقدم الجديد الممتع من الأفلام الأمريكية والألمانية والفرنسية والإنكليزية وتعنى بحوادث العالم، وتجلب أفلامها بالطائرة لتعرض على الجمهور، وتساعد التلاميذ والمؤسسات الخيرية وتعرض أفلامها للأيتام مجانا.

4- سينما الرافدين: شغلت بناية سنترال سينما القديمة وكانت تقع في شارع الرشيد في موقع تكثر فيه حركة الناس، وبنايتها جميلة من الداخل، وكانت تتخصص بعرض الأفلام الأمريكية.

5- سينما الرشيد: أسست هذه الدار لتكون كنيسة بعد عشر سنوات، ولهذا السبب شيدت على هيأة الكنائس، لها مدخل واسع، وفيها غرفة انتظار واسعة تتقدمها نافورة مياه، وكانت تعرض الأفلام الإنكليزية والأمريكية، وتعنى بشؤون انكلترا وأخبارها أكثر من عنايتها بباقي الأخبار والشؤون.

6- السينما الوطني: وهي من دور السينما التي تعنى بعرض الأفلام الشهيرة ولأشهر الممثلين، وفيها مسرح يصلح للتمثيل.

ويتوضح من عرض دليل المملكة العراقية لتلك الفترة، أن دور السينما خارج بغداد كانت أربعاً فقط، وهو أمر يؤشر عدم انتشار هذه الوسيلة الاتصالية خارج بغداد. ولعل أهم الأسباب التي تكمن خلف هذا الأمر هي محدودية انتشار الكهرباء والموارد الاقتصادية المتدنية لعموم الجمهور آنذاك. وفي منتصف الثلاثينات، تأسست نقابة هواة التمثيل في العراق،[2] وضمت مجموعة من الشباب وكان نظامها الأساسي ينص على:

1- تشجيع حركة التأليف المسرحي والسينمائي.

2- تشجيع حركة السينما المحلية والمسرح المحلي وتكوينهما على أصول الفن.

1- دليل المملكة العراقية:1935- 1936، ص ص 760-761.

2- المصدر السابق، ص 852، تأسست النقابة في 1935/1/14.

ولم تفلح هذه النقابة في وضع لبنات للسينما العراقية، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية ازدادت الرقابة على الأفلام ولم يسمح للأفلام التي تتضمن دعاية لأعداء بريطانيا بالعرض، ومن جهة أخرى قامت السفارة البريطانية بتشغيل سينما متجولة تعرض أفلاماً في المدن العراقية التي لاتوجد فيها دور سينما. فعلى سبيل المثال، فقد كتب معاون المشاور السياسي للقوات البريطانية إلى متصرف (محافظ) لواء الديوانية يعلمه بمنهج السينما السيار (المتجول) لقسم العلاقات العامة في السفارة البريطانية، وحدد الأيام التي تعرض فيها الأفلام ومواعيدها والجمهور: (الأهالي - الجيش العراقي - النساء - القوات البريطانية)، وكانت المدن التي زارتها السينما المتجولة آنذاك في الديوانية هي:[1]

(الديوانية، الدغارة، عفك، آل بدير، الحمزة، المريثة، السماوة، الحضر، خان الجدول، الشنافية، الشامية، سوق الشعلان، الفيصلية، الحيرة، غماس وأبو صخير). واستمرت السينما المتجوله (السيار) التابعة لقسم العلاقات العامه في السفارة البريطانية بتقديم مناهجها للجمهور، حيث كان معاون المشاور السياسي للقوات البريطانية يطلب من المتصرفين (المحافظين) الايعاز بتقديم التسهيلات للقائمين على أمور السينما المتجولة.

وبالمقابل قامت مصلحة الاستعلامات الأمريكية بنشاطات سينمائية في العراق، فقد كانت تزود الحكومة العراقية بأفلام لعرضها على الجمهور العراقي، فمثلاً طلبت مديرية الدعاية العامة من مصلحة الاستعلامات الأمريكية أنْ ترسل لها خمسة أفلام عن الحرب وثلاثة عن المعارف لكي تقوم بعرضها.[2] وكتبت مصلحة الاستعلامات الأمريكية إلى مدير الدعاية العام في 1945/5/17 تخبره عن وجود أفلام عربية وإنكليزية لديها، وأنها مستعدة لإعارتها أو عرضها على مجاميع صغيرة أو كبيرة من المواطنين.[3]

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت الجهود العراقية تظهر من أجل إنتاج أعمال سينمائية، وقد نشرت شركة أفلام الرافدين المحدودة إعلاناً إلى الجمهوري العراقي لمؤازرتها وشراء أسهمها وأعلنت أنها ستقوم بـ:[4]

1- إنشاء ستوديو لإنتاج الأفلام السينمائية.

2- إخراج الروايات المحلية والتاريخية.

1- المركز الوطني لحفظ الوثائق، وزارة الداخلية، كتاب معاون المشاور السياسي للقوات البريطانية المرقم 1290 في 1943/7/5.

2- المركز الوطني لحفظ الوثائق، الإعلام، إضبارة رقم 64، كتاب وزارة الداخلية/ مديرية الدعاية العامة / إلى سعادة المستر آرمن ماير / إدارة الأخبار الأميركية ببغداد المرقم 424 في 1944/12/31.

3- نفس المصدر السابق.

4- جريدة المحيط، العدد 1، 27 تشرين الثاني 1946، ص 4.

3- العمل على إيجاد الممثلين والممثلات وتيسير السبل لإظهار كفاءاتهم بشتى المساعدات المادية والأدبية.

وفي عام 1946، قامت شركة أفلام الرشيد العراقية-المصرية بإنتاج أول فلم سينمائي في العراق باسم (ابن الشرق) الذي أخرجه نيازي مصطفى وشارك فيه عدد من الممثلين المصريين والعراقيين. وفي العام نفسه تم إنتاج الفلم الثاني (القاهرة - بغداد) حيث صور في العراق ومصر وتم عرضه في عام 1947.[1] وتجدر الإشارة إلى أن عدة شركات للإنتاج السينمائي قد تأسست في تلك الفترة، ويقول أحد الذين كتبوا عنها (إن أكثرها لها غايات غير سامية - وليست لها علاقة بالفن السينمائي).[2]

وتم تأسيس ستوديو بغداد، وأنتج فيه فلم (عليا وعصام) وكان المخرج وكاتب السيناريو الفرنسي أندريه شوتان، والمصوران فرنسيان والماكير فرنسي و مهندس المختبر إنكليزي.[3] ورغم هذه الجهود غير العراقية، إلا أن فلم (عليا وعصام)، صناعة وفناً، كانت البداية الفعلية للسينما العراقية كما يرى البعض؛ تحت تبرير أن العناصر الجوهرية والرئيسة في عملية الإنتاج والأدوات كانت عراقية، فالكاتب والموضوع والأحداث والممثلون والممثلات والكادر الثاني في الفروع التقنية والفنية كانوا كلهم من العراق.[4] وقد عرض في عام 1949 وفي نفس العام عرض فلم (ليلى في العراق).

وفي بداية الخمسينات قامت شركة تركية بتصوير فلمين في بغداد هما (طاهر وزهرة) و(ارزو وقمبر) وقد شارك في التمثيل بهذين الفلمين عدد من الفنانين والهواة العراقيين. ويشير أحد كتاب السينما[5] إلى أنَّ أول فلم عراقي بمعنى أنه أنتج بواسطة كوادر عراقية كان فلم (فتنة وحسن) في عام 1953 وقد عرض في عام 1955.

ومن أشهر الأفلام العراقية التي أنتجت في الخمسينات كان فلم (سعيد أفندي) وهو من بطولة يوسف العاني. ويشير أحد الكتاب بحق إلى أن الإنتاج السينمائي للقطاع الخاص كان مجرد محاولات لإنتاج أفلام افتقرت إلى الأسس الإنتاجية السليمة وإلى القاعدة الاقتصادية التي تنهض عليها، إضافة إلى فشل هذا القطاع في إيجاد الأسواق التي تستوعب إنتاجه وتدر عليه الموارد الكفيلة بديمومة الإنتاج.[6]

وإذا كانت سنوات 45-1949 قد شهدت افتتاح العديد من دور السينما في المناطق الشعبية ببغداد،[7] إلا أن بقية المحافظات والمدن البعيدة كانت تفتقر إلى دور السينما،

1- أحمد فياض المفرجي، السينما في العراق، المؤسسة العامة للسينما والمسرح، مركز الأبحاث والدراسات، 1980.

2- عباس العبيدي، النهضة السينمائية في العراق، مجلة السينما والمسرح، العدد 1، حزيران 1948، ص 13.

3- تحقيق صحفي منشور في مجلة السينما والمسرح والسينما مذكورة في الهامش السابق.

4- يوسف العاني، البداية الحقيقة للسينما العراقية، مجلة ألف باء، العدد 1107، 1989/12/13.

5- أحمد فياض المفرجي، السينما في العراق، مصدر سبق ذكره.

6- المصدر السابق.

7- غالب وشاش، دور السينما في بغداد الأربعينات، جريدة الجامعة، 13-19 حزيران 1990، ص 6.

وإذا صادف أن كانت فيها دور، فـ'نها كانت بعيدة عن توفير متطلبات دور السينما الحديثة. فعلى سبيل المثال، كتبت مجلة السينما العراقية أن لواء الرمادي ليس فيه سينما، والناس هناك بحاجة إلى دار للسينما.[1] كذلك كتبت عن دار سينما البطحاء في الناصرية ووصفتها بأنها عبارة عن بناية خربة واثاثها قديم، وكانت تعلن عن فلم جيد لتجذب الجمهور ثم تفاجئهم بفلم آخر كانت قد عرضته قبل سنة أو أكثر.[2]

وفي عام 1959، تم استحداث مصلحة السينما والمسرح، وباشرت أعمالها في عام 1960، وهي أول مؤسسة رسمية في العراق تُعنى بالسينما، رغم أن وزارة الدفاع كانت تضم قسماً للتصوير السينمائي يقوم بتصوير أفلام سينمائية (ملونة وأبيض وأسود) وتعرضها على الوحدات والمؤسسات والمدارس والملحقيات العسكرية والسفارات لغرض الدعاية والترفيه.[3]

وفي عام 1966، أنتجت مصلحة السينما والمسرح أول أفلامها السينمائية وكان بعنوان (الجابي)، وبلغ عدد الأفلام التي أنتجتها المصلحة حتى عام 1972 أربعة أفلام سينمائية، وبالمقابل كانت تنتج الأفلام الوثائقية والإخبارية التي تواكب وتؤرخ الأحداث التي تقع في القطر.[4]

وانتهى دور القطاع الخاص كمستورد للأفلام السينمائية وموزع لها في 1973/4/1، وتم حصر استيراد توزيع الأفلام بالقطاع الاشتراكي. وفي عام 1975، صدر قانون المؤسسة العامة للسينما والمسرح،[5] الذي أشار إلى أن المؤسسة تعمل على تحقيق الأهداف الآتية: رعاية الفنون السينمائية والمسرحية والشعبية وتطويرها لتكون وسائل فعالة في نشر وتعميق الثقافة القومية التقدمية، وفي توفير الترفيه البريء بأسلوب فني هادف داخل القطر العراقي والوطن العربي. وحصرت بالمؤسسة الرقابة على الأفلام السينمائية المستوردة والمنتجة محلياً، ومنع عرضها أو بيعها أو تأجيرها إلا بإجازة من المؤسسة، كما حصر بالمؤسسة استيراد وتوزيع الأفلام السينمائية بمختلف أنواعها، عدا الأفلام الخاصة بالمؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون.

وبلغ عدد الأفلام السينمائية المعروضة عام 1975 في محافظة بغداد 245 فلماً موزعة على كافة دور العرض السينمائية و358 فلماً في دور العرض في المحافظات

1- مجلة السينما، حظ المدن العراقية من التسلية والفن، العدد 5، 19 تشرين أول 1955، ص 3.
2- مجلة السينما، أساليب جديدة في الإعلان لسينما البطحاء في الناصرية، العدد 9، 16 تشرين الثاني 1955، ص 4.
3- كتاب وزارة الدفاع المؤرخ 1958/3/12 والموجه إلى وزارة الإعمار.
4- أحمد فياض المفرجي، سنوات الفن 1975-1980، المؤسسة العامة للسينما والمسرح، مركز الأبحاث والدراسات، بغداد، 1980.
5- جريدة الوقائع العراقية، العدد 2491، 1975/9/29.

العراقية الأخرى. وتم إنتاج عددٍ من الأفلام الروائية والوثائقية والإخبارية أثناء الحرب بين العراق وإيران (1980-1988).

وبعد توقف الحرب استمر الإنتاج السينمائي وشهد تصاعداً في إنتاج الأفلام، واشترك القطاع الخاص والمختلط في عملية الإنتاج السينمائي. ويشير الجدول الآتي[1] إلى حجم الإنتاج السينمائي لدائرة السينما والمسرح في عام 1984 و1989:

أنواع الأفلام	1984 (العدد)	1989 (العدد)
أفلام روائية	2	5
أفلام وثائقية	3	13
أفلام أطفال	-	-
(دمى)	-	2

أمّا الأفلام التسجيلية والوثائقية، فقد عرفها العراق منذ زمن طويل، وتعود بداية الأفلام التسجيلية إلى مؤسسات وشركات وأشخاص غير عراقيين، وتعود أولى الأفلام التسجيلية إلى العشرينات من القرن العشرين، وفي الخمسينات بدأت الأفلام التسجيلية العراقية تظهر من خلال وحدات التصوير الموجودة في وزارة الدفاع ووزارة التربية ثم في وزارة الثقافة والإعلام. وتشير إحدى الإحصائيات إلى أنه بانتهاء عام 1983، أنتجت دائرة السينما والمسرح 250 شريطاً قصيراً،[2] وازداد الإنتاج في السنوات اللاحقة.

الرقابة والسينما:

تعد الرقابة صمام الأمان بالنسبة للجهات التي تحرص على حماية قيم أو اتجاهات معينة، وتؤدي كذلك دوراً حاسماً في الأفلام السينمائية، إذ يمكن التحكم بالمشاهد والمضامين التي تحتويها الرقوق السينمائية إلى حدٍ كبير. وقد عرف العراق الرقابة الصارمة على الأفلام السينمائية منذ عهد الاحتلال البريطاني، حيث كانت سلطات الاحتلال تمنع عرض كل ما لاينسجم مع سياسات الدولة التي تمثلها. وقد أمعن في ممارسة الرقابة، حيث كانت سلطات الاحتلال تقوم بتزويد دور السينما بالأفلام.

ثم قامت دائرة المطبوعات بممارسة الرقابة على دور السينما عندما كانت تعرض الأخبار العالمية وتنشر إعلانات عنها لاجتذاب رواد لها في ذلك الوقت الذي لم يكن فيه الراديو أو التلفزيون قد عُرفا بعد في العراق، حيث كانت السينما هي الوسيلة الاتصالية التي تعرض من خلالها الأخبار والحوادث العالمية (إضافة إلى الصحف). وقد نشرت

1- وزارة التخطيط، التنمية...أرقام ومؤشرات، بغداد، بدون تاريخ، ص 32.

2- يوسف يوسف، ثورة تموز والسيما، جريدة الثورة، 1990/7/17، ص 7.

الجريدة الرسمية - الوقائع العراقية- بعددها الأول الصادر بتاريخ 8 كانون الأول 1922 إنذاراً إلى مديري سينما الوطني والعراقي تشير فيه إلى (أنّ التفنن في الإعلانات لجلب الأنظار شيء مرغوب، ولكن إسنادكم الأخبار إلى برقية من (لوزان) أو غير ذلك قد يوهم الأهالي البسطاء في فهم الأمور والمناظر التي تعرض عليهم).[1] وأصبحت الشرطة تتولى رقابة الأفلام حيث كان مدير شرطة بغداد هو صاحب القرار في إجازة الفلم أو رفضه بعد عرضه عليه.[2]

وفي بداية الثلاثينات كانت البلدية تمارس رقابة الأفلام، حيث أشارت المادة 44 من قانونها إلى أن مراقبة الأفلام هي من واجباتها، ومنع ما كان مغايراً للآداب العامة والأخلاق منها.[3] وجاء في التعليمات الصادرة عام 1932،[4] تشكيل لجنة لفحص رقوق السينما، تؤلف من ممثلين عن البلدية والسلطة الإدارية والشرطة والمعارف، ولايعرض أي فلم إلا بعد أن يأذن بذلك أمين العاصمة أو رئيس البلدية خارج بغداد بعد استحصال قرار اللجنة. وكانت الضوابط التي تتحكم بمديات المنع والسماح هي عامة وتتركز على مخالفة الآداب والأخلاق.

وحدث ذات مرة أن أوقف عرض فلم سينمائي اسمه (حرب غاليبولي) كان يعرض في الرويال سينما، وبرر ذلك بأن متصرفية بغداد اتخذت قرارها بإيقاف الفلم بعد أن أبلغتها دائرة الشرطة بأن في الشريط أشياء قد تدعو (إلى إهاجة وإثارة الخواطر)، وقد أمر المتصرف السينما أن تعرض له الفلم في جلسة خاصة ليتحقق من ذلك بنفسه.[5]

ويبدو أن لجنة فحص الأفلام لم تكن مركزية، فقد ذكر أنه تم تأليف لجنة من السيد إدوار رسام مهندس البلدية والمعاون بهجت داود العطية لفحص كافة الأفلام السينمائية المراد عرضها في الموصل عدا الأفلام العالمية المشهورة التي سبق عرضها في بغداد، على أن تقدم اللجنة تقريرها عن كل فلم من الأفلام بعد فحصه إلى رئاسة بلدية الموصل للموافقة عليه وإصدار الإجازة تحريرياً بعرضه.[6] ثم صدر قانون مراقبة الرقوق السينمائية والتصاوير رقم 26 لسنة 1940 والذي نظم قضايا الرقابة على الأفلام السينمائية الذي أشار إلى أنه لايجوز إخراج الرقوق السينمائية في العراق إلا بأذن من وزير الداخلية أو من يخوله ذلك، ولايصدر هذا الإذن إذا كان في الإخراج ما يخل بالآداب أو المصلحة العامة أو بسمعة العراق.

1- خالد حبيب الراوي، من تاريخ الصحافة العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، 1978، ص ص 19-20.

2- عبد الرحمن فوزي، الرقابة على الأفلام السينمائية في العراق: شيء من تاريخها، وزارة الثقافة والإعلام، مركز البحوث والدراسات، 1982، ص 4.

3- المصدر السابق.

4- جريدة الوقائع العراقية، العدد 1195، 1932/11/3.

5- جريدة العالم العربي، سبب إيقاف شريط حرب غاليبولي، العدد 2444، 2 آذار 1935.

6- جريدة الاستقلال، لجنة فحص الأفلام السينمائية في الموصل، 16 حزيران 1938.

ومنع عرض أي فلم في العراق إلا بإجازة من وزير الداخلية أو من يخوله، حيث أشارت المادة الثانية من القانون إلى أنه لاتدخل أجهزة إخراج الرقوق السينمائية إلى العراق إلا بإذن من وزير الداخلية أو ممّن يخوله بذلك، وكذلك لايجوز تمليك أو حيازة جهاز إخراج الرقوق السينمائية إلا لمن كان مأذوناً بذلك من وزير الداخلية أو ممن يخوله. وأشارت المادة الثالثة إلى أنه لا يجوز تصدير رق سينمائي مخرج في العراق إلى خارج البلد إلا بإذن من وزير الداخلية أو ممن يخوله ويصادر الرق السينمائي إن وجد فيه ما يخالف أحكام القانون. ثم أصدر وزير الداخلية تعليمات منع فيها أخذ التصاوير وحدد عدداً كبيراً من الحالات التي لا يجوز تصويرها،[1] ولعل سبب ذلك يعود إلى ظروف الحرب العالمية الثانية.

ورغم الرقابة، إلا أن القطاع الخاص كان يتولى عملية استيراد الأفلام وعرضها، وقد اشتكت مديرية الدعاية العامة في عام 1952 من أن (هناك محل لبناني في بغداد يدعى (رياض جوجو وشركاه) يستورد أفلاماً لعرضها في بغداد، ولدى فحص هذه الأفلام وجد أنّ بعضها لا يتفق ونظام الحكم في العراق. وقد منعت ثلاثة أفلام في مدة قصيرة... وتساءلت مديرية الدعاية عما إذا... كانت هذه الأفلام تستورد بالطريقة القانونية).[2]

وفي عام 1958 أصبح الإذن بإخراج الأفلام السينمائية في العراق وعرضها فيه وإدخال أجهزة إخراجها إليه، وتمليك هذه الأجهزة وحيازتها وتصدير الرقوق السينمائية المخرجة في العراق إلى الخارج وجميع المعاملات المتعلقة بذلك من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية، ثم تولت وزارة الثقافة والإعلام هذه المهمات بعد ذلك، وجاء في قانون الرقابة على المصنفات والأفلام السينمائية المرقم 12 لسنة 1968 ما يلي: (إن المصنفات تعني لوحات الفانوس السحري والصور والأسطوانات والأشرطة المسجلة المستوردة وسيناريو القصص السينمائية المحلية).[3]

وأخضعت المادة الثانية من القانون:

أ- المصنفات وذلك بقصد حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام.

ب- يمنع عرض أو بيع المصنفات والأفلام السينمائية تجارية كانت أو غير تجارية ويعاد تصدير التجاري منها ويصادر ما لم يكن تجارياً بدون تعويض إذا كانت:

1- تدعو للإلحاد أو فساد الأخلاق أو إشاعة الجريمة.

2- تشجع أعمال التخريب أو استعمال العنف أو تؤثر على الأمن الداخلي للبلاد.

3- تشجع على تناول المسكرات أو المواد المخدرة أو لعب الميسر.

1- المركز الوطني لحفظ الوثائق، وزارة الداخلية، كتاب وزارة الداخلية، 1941/11/16.

2- المصدر السابق، كتاب مديرية الدعاية العامة إلى دائرة التحقيقات الجنائية المرقمة 211، 1952/10/8.

3- جريدة الوقائع العراقية، العدد 1545، 14 آذار 1968.

4- إذا كانت سيناريو الأفلام السينمائية من المراد إنتاجها محلياً ولا يعالج موضوعاً مفيداً ولا يساعد على رفع المستوى الفني للفلم العراقي.

5- تسيء إلى سمعة العراق أو الأمة العربية.

6- تسيء إلى علاقات الجمهورية العراقية بالدول الصديقة.

7- إذا كانت الأفلام ناطقة بلغة أجنبية وغير مترجمة إلى اللغة العربية عدا الأفلام العلمية والصحية والتدريبية والوثائقية والكارتون.

ج- تخضع لموافقة وزارة الصحة أفلام الإعلانات التجارية الخاصة بالدعاية للمواد الطبية والمشروبات الغازية قبل عرضها على لجان الفحص.

د- تمنع الإعلانات السينمائية التي تشجع على استعمال المسكرات والمواد المخدرة ولعب الميسر وباقي المحرمات.

وأخضع القانون الأفلام التي تعرض في التلفزيون إلى ضوابطه نفسها. وجاء في قانون الرقابة على المصنفات و الأفلام السينمائية المرقم 64 لسنة 1973 ما يلي: (إن الأفلام الخاضعة للرقابة هي: الأفلام السينمائية على اختلاف أنواعها وقياساتها وأفلام الفيديو تيب التجارية والشخصية والأفلام الغنائية والراقصة).[1] وقد منع القانون عرض وبيع المصنفات والأفلام إذا كانت:

أ- تدعو إلى الإلحاد أو الطائفية أو إفساد الأخلاق أو إشاعة الجريمة أو تشجيع أعمال التخريب أو استعمال العنف أو تؤثر على النظام العام والأمن الداخلي أو تشجع على تناول المسكرات والمواد المخدرة أو لعب الميسر.

ب- تروج للأفكار الرجعية أو الشوفينية أو العنصرية أو الشعوبية أو الإقليمية أو تحبذ روح الانهزام أو تخدم الامبريالية والصهيونية وركائزهما أو التي لاتخدم أهداف الجماهير ومصالحها وتطلعاتها.

ج- تسيء إلى الأمة العربية وأهدافها وقضاياها المصيرية أو إلى الدول الشقيقة أو الصديقة أو تشوه وتسيء إلى حركات التحرر القومي والوطني في العالم.

د- ذات مستوى فكري وفني رديء بحيث تسيء إلى الذوق العام ولا تعالج موضوعات مفيدة.

ح- غير مترجمة لفظاً أو كتابة إلى اللغة العربية عدا الأفلام العلمية والطبية والتدريبية والوثائقية والغنائية والرياضية والكارتون. وتأسيساً على ما ذكر أعلاه، فإننا نتفق مع ما ذهب إليه أحد الباحثين[2] في أنّ دور السينما في العراق تعتمد اعتماداً كبيراً على الأفلام المستوردة بسبب شحة الإنتاج السينمائي المحلي، ويعني ذلك أن التدفق الاتصالي يحصل من الخارج إلى الداخل، وهو السائد في مجال السينما في العراق.

1- جريدة الوقائع العراقية، العدد 2254، 12 حزيران 1973.

2- هادي نعمان الهيتي، الاتصال الجماهيري في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 129.

الفصل الرابع

الإذاعة

الإذاعة هي الوسيلة الاتصالية التي عرفها العراق بعد الكتاب والصحيفة والمسرح والأسطوانة والسينما، ولا يعرف بالضبط متى دخل أول جهاز راديو (آلة استماع) إلى العراق، ولكن توجد إشارات إلى أن المستمعين في العراق عرفوا الراديو في أواخر العشرينات من القرن العشرين.

ويبدو أن شركة فليبس أنشأت مركزاً لها في بغداد آنذاك، حيث أشارت إحدى الصحف في عام 1930 إلى ذلك، وقالت بان الشركة جلبت أدوات وآلات كثيرة للراديو، وأنه أصبح بإمكان المستمعين سماع إذاعات موسكو والأستانة وبوخارست وروما وباريس ولندن، وأن الشركة ستوسع مركزها في بغداد، وتقوم بتخفيض إعلانات أجهزة الراديو إلى عشر روبيات.[1] وتولت بعض الصحف العراقية نشر إعلانات ومقالات عن الإذاعة وأجهزة الراديو.

وكانت علاقة المستمع العراقي بالإذاعة هي الإنصات إلى المحطات الخارجية الأجنبية، إذ لم يكن يوجد حتى ذلك الوقت بث محلي أو عربي، ويمكن الاستنتاج بان الإذاعة كانت تسمع لأغراض ترفيهية، إذ كانت المحطات الأجنبية تكرس كثيراً من وقتها للموسيقى والغناء.

ويعود أول بث رسمي قامت به الحكومة العراقية إلى عام 1932، وبالتحديد في يوم 22 آذار من تلك السنة، حيث قامت الحكومة بأول تجربة للبث الإذاعي في العراق، عندما أعلنت الصحف بان الإذاعة ستقوم ببث الخطاب الذي سيلقيه الملك فيصل الأول عند افتتاح المعرض الصناعي التجاري.[2] وبذا يمكن القول بأن يوم 22 آذار هو أول يوم عرف فيه العراق البث الإذاعي، وفي 1 نيسان 1932، تم افتتاح المعرض الصناعي التجاري وقام الملك بإلقاء كلمة أمام المذياع.

وقد وصف الكاتب المعروف امين الريحاني، وكان مدعواً للمعرض وألقى كلمة في الإذاعة، هذه التجربة في كتابه (قلب العراق)،[3] وذكر:

(إن للتاريخ حقاً يرعى، فإنّ استعمال الراديو للمرة الأولى في أقدم بلدان العالم، في أرض الرافدين، لجدير بالذكر والاعتبار. وقد نصبت الآلة، اذن الإذاعة ولسانها، للمرة

1- جريدة صدى العهد، حركة الراديو، العدد 100، 1 كانون أول 1930.
2- جريدة العالم العربي، تجربة آلات البث اللاسلكي، العدد 2460، 20 آذار 1932.
3- أمين الريحاني، قلب العراق. بيروت، دار صادر، 1935، ص 192.

الأولى ببغداد، لسبع خلون من شهر نيسان من السنة الثانية والثلاثين وتسع مائة وألف، وكانت الأسلاك ممتدة من الجهاز إلى مكبرات موزعة في ارض المعرض، فخطب الخطيب في جمع أمامه يرى، وجموع في جواره لا ترى، وهناك وراء الآفاق في قواعد ألوية العراق وفي ما دون العراق غرباً وشمالاً وشرقاً - في سوريا وفلسطين ومصر وفي أنقرة وطهران سمع الخطيب الواقف على المنبر في بغداد).

ومنذ عام 1932، راحت التجارب تجري لتحقيق مشروع تأسيس الإذاعة.[1] وفي عام 1935 طلب رئيس الوزراء من الوزارات ذات الاختصاص رأيها في مشروع تأسيس الإذاعة ولاقت الفكرة تأييداً وتم رصد ميزانية لإنشاء محطة إذاعية صغيرة.

وأخذت الفترة التجريبية تظهر وطلبت الجهات المختصة من المواطنين إبداء آرائهم حول الإذاعة ومدى وضوح الاستماع إليها. ويعود البث الرسمي الذي اختتم سلسلة البث التجريبي إلى يوم 1936/6/10 واتسمت فترات البث الأولى باقتصاره على ساعات قليلة في اليوم الواحد، وبالذات في الفترة المسائية، كما تميز البث بتوقفه لفترات بعد تأسيس الإذاعة.

إذاعات قصر الزهور:

في عام 1936، بدأت إذاعة قصر الزهور تبث موادها الإذاعية، وهذه الإذاعة أو الإذاعات بالأحرى، كان يشرف عليها شخصياً الملك غازي، ثم تم استبدال المحطة البدائية التي كانت تبث بمحطة إذاعة قصر الزهور الأولى التي أكمل نصبها في يوم 1937/6/15، وهذا التاريخ يمكن اعتباره تاريخ التأسيس الرسمي لمحطات قصر الزهور، لأنه لا يعرف بالضبط متى تم البث بواسطة الآلات اللاسلكية التي كانت تبث قبل ذلك التاريخ.

وبعد حين، وجد الملك غازي أنَّ هذه المحطة لم تعد تلبي مايريده من الإذاعة، فأمر بنصب محطة إذاعية ثانية، وتم ذلك في العشرين من شهر كانون الأول 1937، أي بعد حوالي ستة أشهر من نصب المحطة الأولى. ولاقت الإذاعة نجاحاً مشهوداً، دفع بالملك إلى أن يوسعها، فأمر بتأسيس محطة إذاعية ثالثة تعادل قوتها قوة المحطتين الأولى والثانية، وأنجزت المحطة الثالثة في شهر نيسان 1938، وبذلك فإنَّ إذاعة قصر الزهور هي ثلاث إذاعات وليست واحدة كما يبدو من اسمها.[2] وكان الملك غازي كثيراً ما يكتب التعليقات والأحاديث لإذاعته ويذيع منها بنفسه. ونظراً للاتجاه الوطني المستقل الذي انتهجته هذه الإذاعة، فقد أثارت ضدها السلطات البريطانية التي كانت تهيمن على مقدرات العراق، وطالبت الملك أكثر من مرة أن يجعل الإذاعة معتدلة في توجهها.

1- عزت الكرخي، تاريخ الإذاعة اللاسلكية العراقية، مجلة الراديو، العدد الأول، 1938/9/22، ص 12.

2- نشرة (راديو قصر الزهور)، العدد الأول، 21 آذار 1938، ص 1.

وقد انتهت إذاعات قصر الزهور بموت الملك غازي في 3 نيسان 1939، عندما كان ذاهباً بسيارته للإشراف على إنهاء البث الإذاعي، حيث قضى نحبه في حادث غامض لم يكشف سره. ويبدو أنَّ المحطة في قصر الزهور لم ترفع من مكانها، واستخدمت مرات عديدة فيما بعد، وربما آخرها في عام 1963، حيث أشير إلى أنها كانت إذاعة سرية احتياطية.[1]

تطور الإذاعة في العهد الملكي:

في الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني 1939، بدأ البث الإذاعي من الإذاعة باللغة الكردية، ولم تكن فترة البث تتجاوز خمس عشرة دقيقة يومياً.[2] وخلال حركة ماي 1941، وضع رجال الثورة الإذاعة تحت تصرفهم، وراحوا يذيعون منها الأحاديث والنداءات التي تعبر عن وجهة نظر الحركة، كما قاموا بإذاعة برقيات ونداءات بعدة لغات أجنبية إلى الخارج ومنها الإنكليزية والألمانية والفرنسية والإيطالية.[3] ومقابل ذلك استخدم الوصي عبد الإله الذي فر إلى البصرة، محطة إذاعية مناوئة للحركة، نصبت في إحدى السفن البريطانية.[4]



رمز محطة قصر الزهور

ورغم الأهمية السياسية للإذاعة، والتي تجلت إبّان حركة 1941 والحرب العالمية بشكل عام، إلا أنَّ الاهتمام بها كان طفيفاً، ولم تشهد تطوراً يذكر. وقدمت الجهات البريطانية مساعدات لتطوير الإذاعة في عام 1943، لكنها استغلتها وعملت على تأسيس بث باللغات: الهندستانية والبولونية والإنكليزية. وفي عام 1947، كانت الإذاعة تبث منهجاً غريباً لمدة ساعة ونصف يومياً، أغلبه مواد موسيقية.[5] ثم راحت تذيع نشرة إخبارية خاصة بالهيئات السياسية الدبلوماسية العراقية في الخارج في الساعة الرابعة

1- أحمد فوزي، عبد الكريم قاسم وساعاته الأخيرة، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1988، ص 131.
2- مجلة فنون، العدد 62، 12 تشرين الثاني 1979، ص 10.
3- مقابلة شخصية مع عبد اللطيف الكمالي، المسؤول عن الإذاعة في تلك الحقبة، 19 أيلول 1991.
4- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة ماي لسنة 1941 التحررية، ص 98.
5- مجلة هنا بغداد، العدد 30، 1947.

والنصف من ظهر كل يوم على موجتين قصيرة ومتوسطة. وفي عام 1948، كانت أقسام الإذاعة كالآتي:[1]

1 - قسم الأخبار.

2 - الإذاعات الداخلية وهما الإذاعة العربية والكردية.

3 - الإذاعات الخارجية وهي الإذاعة باللغة الإنكليزية وتذيع مرتين في الأسبوع: السبت والثلاثاء.

4 - الأقسام الفنية.

وشهدت الخمسينات اهتماماً متزايداً بالإذاعة، وخصوصاً بعد احتدام الحرب الباردة وتصاعد الحملات الإعلامية بواسطة الإذاعات، وخصوصاً من محطتي القاهرة وصوت العرب، حيث استخدمت الإذاعة في التوجه نحو الخارج للرد على ما تبثه المحطات المناوئة للحكومة ولإيصال وجهة نظر الحكومة إلى الرأي العام العربي.

الإذاعة في العهد الجمهوري:

شهدت الإذاعة بعد ثورة 14 تموز 1958 اهتماماً متزايداً من قبل الحكومة. ويمكن القول إنه منذ الأيام الأولى للثورة، كانت الإذاعة هدفاً أساسياً لها، مع مجموعة الأهداف الأخرى. وقد تم إنشاء مجموعة من الإذاعات الموجهة باللغات الأجنبية في 1958/7/17، لكي تتولى الثورة مخاطبة القوى والرأي العام في الخارج.

أما من الناحية التقنية، فإنَّ التطور كان بطيئاً، نظراً للتخصيصات المالية القليلة التي كانت الحكومة ترصدها لتطوير الإذاعة، إضافة إلى ضعف تأهيل الكادر الإعلامي. ورغم تغير الحكومات لاحقاً، إلا أنَّ الأمور استمرت على ما كانت عليه، حيث بقي المستوى التقني والبشري في الإذاعة في مستوى اقل مما هو عليه المستوى المطلوب لإذاعة متطورة. وفي يوم 1965/4/4 ظهرت إذاعة جديدة مستقلة ذات موجه خاصة بها هي إذاعة القوات المسلحة.

وكانت هذه الإذاعة جزءاً من شعبة التوجيه المعنوي في وزارة الدفاع ولها كادرها الخاص ومعظمه من أعضاء فرقة المسرح العسكري. وفي 1968/4/9، ظهرت إذاعة سميت (إذاعة الزحف المقدس) وكان من أهدافها إبراز الكفاح الفدائي في الأرض المحتلة وتقديم برنامج يومي إلى جنوب الجزيرة العربية والخليج العربي، ولم تدم هذه الإذاعة طويلاً. كما ظهرت إذاعة اسمها (إذاعة الوطن العربي الكبير) استمرت تبث أكثر من

1- مجلة السينما والمسرح، زيارة خاطفة لمحطة الإذاعة، العدد 3، 1 تموز 1948، ص 18.

سنة. وكانت (إذاعة صوت بغداد) تبث برامجها الموسيقية على موجتين واحدة متوسطة والأخرى قصيرة ولمدة ساعة ونصف يومياً من الساعة 10,30 وحتى 12 ليلاً.[1]

وبعد ثورة عام 1968 ومجيء حكم حزب البعث، ازداد الاهتمام بالإذاعة والتلفزيون، حيث بدأ العمل عام 1969 وعام 1970 في تطوير مباني الإذاعة والتلفزيون وتجهيزها بالمعدات الفنية الحديثة. وفي عام 1970، زيدت تخصيصات توسيع الخدمة الإذاعية والتلفزيونية ضمن خطة التنمية القومية للسنوات 1970-1974.

ولأثر إعلان التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في عام 1974، قامت المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بوضع سياستها وأهدافها على ضوء ما جاء في التقرير.

وشهدت سنوات السبعينات والثمانينات عمليات تطوير مستمرة في بنية الإذاعة، حيث تم إنشاء كثير من المحطات والمرسلات في مختلف المناطق في العراق، وأصبح البث يصل إلى مناطق عديدة من العالم. وكانت أهم الأهداف التي رسمت للإذاعة والتلفزيون هي:[2]

1 - تغطية الإذاعة والتلفزيون العراق بأكمله سماعاً ومشاهدة، وبشكل جيد، وأن لا يكون هناك أي ظل إذاعي أو تلفزيوني في العراق.

2 - أن تكون الإذاعة العراقية مسموعة في الوطن العربي، ليلاً ونهاراً، وعلى الموجتين المتوسطة والقصيرة.

3 - أنْ تكون الإذاعة العراقية مسموعة في أغلب أقطار العالم سواء عن طريق الحصول على الموجات أم في النجاح في بناء محطات كبيرة موجهة.

ومن المشاريع التي نفذت في الثمانينات، شبكة إذاعة طوارئ وشبكة حماية إلكترونية وإذاعات متنقلة للطوارئ.

الإذاعات العراقية الأخرى:

1 - إذاعة صوت الجماهير:

نشأت إذاعة صوت الجماهير في عام 1970، عندما قامت المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بتحويل إذاعة القوات المسلحة التي كانت تبث قبل ذلك الحين إلى إذاعة عامة موجهة للجمهور بدلاً من الاقتصار على مخاطبة أو التوجه إلى قطاع معين من الجماهير. إن الأهداف التي وجدت من أجلها إذاعة صوت الجماهير كما أعلنته هي:[3]

1- عبد الرحمن سعيد الربيعي، إذاعة بغداد بين الماضي والحاضر، مجلة الإذاعة والتلفزيون، العدد 41، تموز 1968، ص 20.
2- لطيف نصيف جاسم، لماذا نجاحنا؟ لماذا إخفاق العدو؟ بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، بدون تاريخ، ص 210.
3- عبد الغني عبد الغفور، إذاعة ورسالة، الكتاب السنوي لصوت الجماهير، بغداد، بدون تاريخ، ص 5.

1 - خلق جيل عربي مؤمن بأمته ورسالته الإنسانية.

2 - إيصال صوت الثورة في العراق إلى المناضلين داخل الوطن العربي وخارجه باعتبارها نموذجاً حياً لثورة الجماهير الكادحة.

3 - فضح أساليب الاستعمار والرجعية والصهيونية العالمية في تضليل الرأي العام، والعمل على تغذية الروح النضالية لدى الشعوب المكافحة.

4 - العمل على وصول صوت الثورة في فلسطين وأرتيريا والصومال الغربي وغيرها إلى الرأي العام العالمي وانطلاقاً من كونها إذاعة الجماهير العربية في مختلف أقطارها.

5 - العمل المتواصل من أجل (فن أصيل) و(أدب ملتزم) و (فكر تقدمي).

بدأت صوت الجماهير بثها لمدة ثلاث ساعات في اليوم الواحد، وفي منتصف عام 1971، صارت تبث 24 ساعة يومياً، واعتباراً من 1974/1/1 راحت صوت الجماهير تبث برامج خاصة إلى الجالية العربية والطلبة الدارسين خارج القطر وإلى المغتربين العرب في العالم، واعتباراً من عام 1976، قامت إذاعة صوت الجماهير بإلغاء كافة البرامج ذات الطابع القطري، وبذلك أصبح المواطن العربي في كل مكان، هو مصدر وهدف اهتمامها. وفي الثمانينات، أصبحت إذاعة صوت الجماهير تبث برامجها على مدار اليوم كله وبدون توقف وعلى 18 موجة قصيرة ومتوسطة، وصار بثها يغطي معظم إنحاء العالم. ويلاحظ على برامج إذاعة صوت الجماهير أن معظمها من إنتاج محلي باستثناء نسبة قليلة من الإنتاج العربي في مادتي المنوعات والتمثيليات. وتوقفت إذاعة صوت الجماهير عن العمل بعد حرب الخليج الأولى وتحديداً في 1991/1/17.

2 - إذاعة اف. ام (FM):

ضمن سعيها لتقديم خدماتها الإذاعية المتنوعة، قامت المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بتقديم خطة إذاعية في منتصف السبعينات استهدفت الأجانب العاملين في العراق، وقد أطلق على تلك الإذاعة اسم (دار السلام)، واستخدمت اللغتين العربية والإنكليزية، مع التركيز على الأخيرة باعتبارها لغة عالمية واسعة الانتشار.

وبلا ريب، فقد سبق للإذاعة أنْ قدمت خدمات إذاعية مماثلة في السابق، وقد أعيد تقديم هذه الخدمة بشكل جديد في 1980/7/1، وسميت بإذاعة (FM) وابتدأت تبث لمدة ساعتين ثم زيد البث وأصبح ست ساعات. وتعمل هذه الإذاعة على تقديم الأخبار وبلغات متعددة، وعلى بث الأغاني الغربية الشائعة والأغاني الراقصة بشكل خاص، كما تقدم الموسيقى الهادئة.

3 - الإذاعات المحلية غير العربية:

أ - الإذاعة الكردية: وهي أقدم إذاعة تنطق بغير اللغة العربية تبث من بغداد. وكانت الإذاعة في بداية تأسيسها في عام 1939 تابعة لإذاعة بغداد، ويغطي بث الإذاعة الكردية

المناطق الشمالية في جمهورية العراق وبعض المناطق المجاورة. وفي عام 1972، أصبح بث الإذاعة الكردية بحدود تسع ساعات يومياً، ازداد إلى خمس عشرة ساعة ونصف يومياً في عام 1973. وهذه الإذاعات تبث على الموجات الطويلة والمتوسطة والقصيرة. وفي عام 1974، استقلت هذه الإذاعة وأصبحت مديرية بعد أن كانت قسماً ملحقاً بمديرية البرامج الموجهة والمحلية. ومنذ عام 1975-1976، اعتمدت الإذاعة على ما يأتي:

1 - زيادة حجم برامج المنوعات بأسلوب توجيهي ترفيهي.

2 - زيادة حجم الأغاني الفولكلورية والعاطفية والأغاني الشعبية المتداولة.

3 - الاعتماد على الزيارات الميدانية لتسجيل اللقاءات والمقابلات والنشاطات.

4 - زيادة مساهمة أساتذة الجامعات والمجمع العلمي الكردي في البرامج الثقافية.

5 - تطوير وزيادة وتنويع البرامج السياسية.

6 - زيادة التعاون مع الفرق الفنية الكردية.

ب - الإذاعة التركمانية: تأسست هذه الإذاعة بعد ثورة 14 تموز 1958، حيث بدأت بثها في اليوم الأول من شهر شباط 1959. وهذه الإذاعة تقوم بالبث باللغة التركمانية إلى كافة أرجاء العراق. وفي بداية مشوارها، كانت فترة بثها قصيرة، ولكنها أصبحت تبث لمدة ساعتين في عام 1972، وعلى موجة متوسطة وموجتين قصيرتين. وفي منتصف السبعينات، أصبح بثها قرابة خمس ساعات يومياً وزيد البث في الثمانينات وأصبح سبع ساعات يومياً. وهذه الإذاعة هي أحد أقسام مديرية البرامج الموجهة والمحلية.

ج - الإذاعة السريانية: قامت المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بتقديم خدمة إذاعية للمواطنين الناطقين باللغة السريانية بعد إقرار الحقوق الثقافية للأقليات في العراق في 1972/7/17. وكانت هذه الإذاعة تسمع في المناطق القريبة من العراق. وقد تطور البث في هذه الإذاعة، حيث كان لمدة ساعة واحدة يومياً في عام 1974 وأصبح ساعة ونصفاً في عام 1975 وساعتين في عام 1976. وتتبع الإذاعة السريانية إلى مديرية البرامج الموجهة والمحلية. ويرينا الجدول الآتي نسب البث في إذاعات بغداد وصوت الجماهير والإذاعة الكردية لعام 1987.[1]

1- وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الإذاعات، الإذاعات العراقية لعام 1988: الخطط التفصيلية لبرامج الإذاعات، رونيو.

البرنامج	إذاعة بغداد (%)	صوت الجماهير (%)	الإذاعة الكردية (%)	معدل البث (%)
المنوعات والغناء والموسيقى	69	57	59	62
الثقافية والموجهة للأطفال والقرآن والبرامج الدينية	12	12	14	12,5
الأخبار والبرامج السياسية	14	21	14	16,3
التمثيليات	2,5	2	2	2,3
التنمية والبرامج العلمية والبث المباشر	2,5	8	11	5,3
المجموع	100	100	100	100

نسب برامج الإذاعات لعام 1987

ومن تحليل الجدول، يتضح أنَّ إذاعات بغداد وصوت الجماهير والإذاعة الكردية أولت المنوعات والغناء والموسيقى النسبة الكبيرة من وقتها حيث بلغ معدل البث 62 % وجاءت الأخبار والبرامج السياسية في المرتبة الثانية، حيث بلغ معدلها 16,3 % وحلت في المرتبة الثالثة البرامج الثقافية والموجهة للأطفال والتلاوات والبرامج الدينية، حيث كان نسبتها 12,5 %. أمَّا البرامج التنموية والعلمية والبث المباشر، فقد حلت في المرتبة الرابعة وبلغت نسبتها 5,3 % وجاءت التمثيليات في المرتبة الأخيرة حيث احتلت نسبة 2,3 % من مجموع البث العام.

4 - الإذاعات الموجهة: منذ بدايات البث الإذاعي في العراق، جرت المحاولات لتقديم خدمات إذاعية بلغات أجنبية، وكانت أول محاولة في هذا المجال، هي تخصيص الإذاعة الثانية لقصر الزهور للبث باللغة الإنكليزية. وقد جرت محاولات عديدة للبث بلغات أجنبية في أوقات لاحقة، ولكن الاهتمام البالغ بالإذاعات الموجهة نشأ بعد قيام ثورة 14 تموز 1958.

وتم بث أول برنامج باللغات الأجنبية في 17 تموز 1958 باللغة الفارسية وكانت مدته نصف ساعة يومياً. كما استحدثت في الفترة نفسها برامج موجهة باللغات الإنكليزية والتركية والأوردية والألمانية، ثم استحدث بعد ذلك برنامج باللغة الفرنسية. وفي عام 1968، تم إنشاء مديرية البرامج الموجهة المحلية، وتبعت الخدمات الإذاعية الآتية لها:

1 - القسم الإنكليزي: ويقوم بترجمة وإذاعة البرامج باللغة الإنكليزية الموجهة إلى أوربا الوسطى والغربية وشمال أمريكا لمدة خمسين دقيقة وعلى موجةٍ قصيرة.

2 - القسم الألماني: يقوم بترجمة وإذاعة البرامج باللغة الألمانية الموجهة إلى أوربا الوسطى الغربية لمدة خمسين دقيقة وعلى موجةٍ قصيرة.

3 - القسم الفرنسي: ويقوم بترجمة وإذاعة البرامج باللغة الفرنسية الموجهة إلى أوربا الغربية والوسطى لمدة خمسين دقيقة وعلى موجةٍ قصيرة.

4 - القسم الروسي: ويقوم بترجمة وإذاعة البرامج باللغة الروسية الموجهة إلى (الاتحاد السوفيتي) ولمدة ساعة على موجةٍ قصيرة.

5 - القسم العبري: ويقوم بترجمة وإذاعة البرامج باللغة العبرية الموجهة إلى فلسطين المحتلة لمدة ساعة وعلى الموجة المتوسطة.

6 - القسم الفارسي: ويقوم بترجمة وإذاعة البرامج باللغة الفارسية الموجهة إلى إيران وأقطار الخليج العربي وعربستان لمدة أربع ساعات وعلى موجة متوسطة وثلاث موجات قصار.

7 - القسم التركي: ويقوم بترجمة وإذاعة البرامج باللغة التركية الموجهة إلى تركيا وعلى موجة متوسطة وموجتين قصيرتين.

8 - قسم الأوردو: ويقوم بترجمة وإذاعة البرامج باللغة الأوردية الموجهة إلى الهند وباكستان وإندونيسيا لمدة ساعة وعلى موجتين قصيرتين.

9 - القسم السواحيلي: ويقوم بترجمة وإذاعة البرامج باللغة السواحيلية الموجهة إلى شرق ووسط إفريقيا والجنوب العربي لمدة ساعة وعلى الموجة القصيرة.

10 - القسم البلوشي: ويقوم بترجمة وإذاعة البرامج باللغة البلوشية الموجهة إلى بلوشستان وعربستان وإيران والخليج العربي لمدة نصف ساعة وعلى موجة متوسطة وثلاث موجات قصار.

وقد زيد البث في هذه الإذاعات في السنوات اللاحقة، وألغي البث البلوشي والسواحيلي. أن الأهداف الأساسية للإذاعات الموجهة يمكن إجمالها بـ: [1]

1 - التعريف بالعراق تاريخياً وسياسياً واقتصادياً وإبراز منجزات الثورة في مختلف المجالات.

2 - إبراز مواقف العراق الداعية للسلام العالمي ودعم حركات التحرير وسياسة عدم الانحياز ومواقفه من المسائل العالمية الهامة كالاقتصاد والطاقة والتقنية.

3 - تدعيم أواصر الصداقة مع بلدان العالم وشعوبها.

1- ساجد أحمد السامرائي، دراسة أولية عن الإذاعة والتلفزيون في الجمهورية العراقية، مركز بحوث المستمعين والمشاهدين العرب، بغداد، 1980، (رونيو)، ص 18.

4 – التأكيد على قدرة العراق على حماية أرضه وثرواته وكشف الاتجاهات المعادية للعراق وللأمة العربية.

5 – التعريف بالقضية الفلسطينية كقضية مركزية للنضال العربي وإبراز عدالة نضال الشعب الفلسطيني وفضح المطامع والدعايات الصهيونية.

الإذاعة والحرب:

في يوم الحادي عشر من كانون الثاني 1991، تعرض المجمع الإذاعي والتلفزيوني للتدمير فتوقف البث الإذاعي والتلفزيوني معاً. وكانت وزارة الثقافة والإعلام قد أعدت خطة للطوارئ وللمحطات البديلة، وأجرت ممارسات قبل وقوع العدوان، وكان البث يجري من المحطات في الموصل والبصرة وكركوك من دون أن يعلم المستمعون أنَّ البث كان يجيء من خارج بغداد.[1] وانتقل الكادر الإذاعي في محطة بغداد إلى محطة بديلة، واستؤنف البث في اليوم التالي لقصف المجمع الإذاعي والتلفزيوني في بغداد، كما قام الكادر الموجود في البصرة بالبث بإذاعة اسمها ام المعارك فور قصف المجمع الإذاعي والتلفزيوني في البصرة من محطة بديلة. وكانت هذه الإذاعة تبث لمدة 22 ساعة في اليوم[2].

ورغم الجهود التي بذلها الكادر الإعلامي والتقني، إلا أنه في بعض الأيام كان يتعذر سماع صوت الإذاعة في الكثير من أنحاء العراق بعد ضرب مبنى الإذاعة الرئيسي.[3] وتم بعد أيام من بدء حرب الخليج في 17 كانون الثاني 1991 دمج إذاعتي بغداد وصوت الجماهير ببث مركزي موحد، وهكذا توقفت إذاعة صوت الجماهير بعد أكثر من عشرين سنة من عمرها. وتم وضع هيكل جديد لمنهج البث اليومي للبث المركزي الموحد اتسم بالمرونة وقابلية للتكيف مع المتغيرات وحالات الطوارئ.[4]

وقد أدى ضرب محطتي الدجيل والنصر إلى توقف استلام الأخبار عبر الأقمار الصناعية، وصار استلام الأخبار يتم عن طريق وكالة الأنباء العراقية إضافة إلى الإنصات. وكان استلام الأخبار يتم يدوياً، مما رتب متاعب جمة للعاملين. وفي المحطة البديلة، كان العمل الإخباري يجري بعد أن يتم نصب أجهزة إنصات لاستلام الأخبار من الإذاعات ومن ثم إعادة تحريرها وتقديمها في النشرات الإخبارية.[5] وبعد انتهاء المعارك، تعرضت بعض المحطات الإذاعية في بعض المحافظات إلى النهب والتدمير مثل محطة ميسان ومحطة الناصرية ومحطة دهرمان.[6]

1- أحمد عبد المجيد، الرفيق نصيف جاسم يتحدث عن وقائع مهمة، جريدة القادسية، 1 شباط 1992.

2- غازي فيصل، علمنا القائد أن نغادر الحديث عن الذات إلى الحديث عن رفقة الواجب المقدس، جريدة الجمهورية، العدد 8105، 1 شباط 1992.

3- لهيب عبد الخالق، هنا بغداد محطة الصمود والتحدي، جريدة الجمهورية، العدد 8096، 21 كانون الثاني 1992.

4- غازي فيصل، علمنا القائد أن نغادر الحديث...، مصدر سبق ذكره.

5- القادسية، هكذا أستمر البث الإذاعي خلال أم المعارك، العدد 3828، 1992/2/4.

6- أحمد عبد المجيد، الرفيق نصيف جاسم يتحدث عن وقائع مهمة، مصدر سبق ذكره.

الفصل الخامس

التلفزيون

عرف العالم البث التلفزيوني لأول مرة في عام 1936 عندما شرعت بريطانيا به، واتسع نطاق البث التلفزيوني خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

وعرف العراق لأول مرة البث التلفزيوني في عام 1954 حين أقيم المعرض التجاري البريطاني، والذي عرضت فيه محطة تلفزيون، كانت هي الأساس في انطلاق هذه الوسيلة الاتصالية المهمة. ففي يوم 1954/10/25، افتتح المعرض وابتدأ البث التلفزيوني كإحدى الفعاليات لهذا المعرض، وبهذه الطريقة تعرف الجمهور العراقي على هذا الجهاز المدهش.

وبعد انتهاء المعرض حاولت الشركة المجهزة أن تبيع المحطة للحكومة العراقية، لكن مجلس الوزراء ارتأى بعد اجتماع له أنْ يرفض شراء المحطة بسبب الصعوبات الفنية وعدم تيسر البرامج الكافية، وضيق مجالات الإرسال التلفزيوني وبالتالي ضيق إمكانات الاستفادة منها، وإزاء هذا قامت الشركة بإهداء المحطة للحكومة العراقية.

وتم نصب المحطة في دار الإذاعة العراقية، وأجريت بعض تجارب البث التلفزيوني بعد ذلك وتدرّب بعض العاملين العراقيين على تشغيل المحطة، ويمكن استنتاج بعض الأمور المتعلقة بهذه الوسيلة كالآتي:

إنَّ الشركة العارضة لمحطة التلفزيون هي شركة بأي البريطانية، والمعرض الذي شهد عرض المحطة هو معرض تجاري بريطاني، ومن هذا يتجلى هدفان وراء هذه المسألة، أولهما سياسي، ذلك أن هذه المحطة هي أول محطة في الشرق الأوسط وبالذات في العراق الذي يمثل بالنسبة للبريطانيين موقعاً استراتيجياً، حيث يمكن استخدامها دعائياً من خلال الهيمنة التكنولوجية والبرامجية عليها بعد ربطها بالتكنولوجيا البريطانية وإبعاد خطر المنافسة الأميركية خصوصاً، وثانيهما تجاري، إذ إن الشركة تحصل على امتياز توزيع أجهزة التلفزيون التي تنتجها في الأسواق العراقية.

إنَّ دولة مثل العراق كانت تفتقد إلى الخبرات التقنية والفنية والإمكانات المالية لإنتاج برامج تلفزيونية ذات مواصفات متقدمة، مما جعل هذه الوسيلة الإعلامية تعتمد كثيراً على البرامج المستوردة، سواء كانت ذات مناشىء عربية أو أجنبية، وأدى إلى ظهور التباين بين البرامج المحلية والبرامج العربية والأجنبية.[1]

1- لمزيد من التفصيلات، أنظر د. خالد حبيب الراوي، تاريخ الإذاعة والتلفزيون في العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ جامعة بغداد، 1992، ص ص 103- 105.

افتتاح التلفزيون:

اختير يوم 1956/5/2 ليكون يوماً رسمياً لافتتاح محطة التلفزيون، وكان هذا اليوم يصادف عيد ميلاد الملك فيصل الثاني. وأثناء حفل الافتتاح أوضح مدير التوجيه والإذاعة العام أنّ ثلاثة مهندسين عراقيين تدربوا على التلفزيون في بريطانيا وهم الذين يشرفون على محطة التلفزيون يساعدهم أحد عشر طالباً من مدرسة الصناعة للأعمال الفنية، ولم يشر إلى البرامجيين أي إشارة، وهذا هو المفصل الضعيف الذي لازم تطور التلفزيون العراقي فترات طويلة. وقام الملك فيصل الثاني بافتتاح المحطة وألقى كلمة بهذه المناسبة، وكان منهاج التلفزيون في يومه الأول خاصاً بالعراق. ومما يثير الانتباه أن عدد الأجهزة التي بيعت يوم افتتاح المحطة كان 120 جهازا.[1]

ومن تأمل هذا الرقم يمكنه القول إنّ التلفزيون لم يكن منتشراً عند تأسيسه، بل كان ضيق الانتشار، ربما يعود إلى أن الحالة الاقتصادية لعموم المواطنين لم تكن تتيح لهم اقتناء هذا الجهاز الغالي الثمن، كما أنّ اقتصار البث على بغداد لم يدفع المواطنين خارج العاصمة لاقتناء أجهزة التلفزيون. وكانت الجهات المختصة في الدولة تدرك القوة التأثيرية لهذه الوسيلة الإعلامية، فحاولت إنشاء مراكز مشاهدة جماعية للشباب والجمهور عموماً في الحدائق والمتنزهات والأماكن العامة.[2] كما أنها وضعت مجموعة من أجهزة التلفزيون في المدارس، لكن لم يتم الاستفادة منها نظراً لكون البث كان يتم في الأماسي.

إنّ فترة التأسيس والتي سبقت قيام ثورة 14 تموز 1958 كانت حافلة بالصعوبات والمشقات نظراً لقلة الخبرة بهذه الوسيلة الإعلامية وعدم توافر البرامج ذات المواصفات العالية المصنوعة عراقياً، وعدم تهيؤ الفرص المناسبة للارتقاء بالأداء الذي يتناسب مع أهمية وخطورة هذه الوسيلة الإعلامية.

التلفزيون في العهد الجمهوري:

أشيع عند افتتاح التلفزيون أنه سيكون أداة أساسية للتعليم في العراق،[3] لكن هذه المسألة لم تتحقق نتيجة لعدم توفر الإمكانات الكافية لتحقيقها. وقد تحول التلفزيون بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 إلى أداة سياسية بيد الدولة وإلى قناة للاتصال بالجمهور.

وبينما كان التلفزيون يحاول أنْ يجسد الوظائف الأساسية التقليدية للإعلام في الأخبار والتعليم والترفيه في العهد الملكي، ويوازن إلى حد ما بين هذه الوظائف، أصبحت الوظيفة الأساسية تطغى عليه، حيث صارت الحكومة الجديدة تعمل على التأثير في

1- جريدة الحرية، العدد 567، 1956/5/4.

2- المركز الوطني لحفظ الوثائق، إضبارة رقم 348، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ مديرية الخدمات الاجتماعية/ كتاب لجنة الترفيه والتسلية المرقم 1284، 1958/2/5.

3- Sam P. Brewer, 'TV Magic Carpet Reaches Baghdad', The New York Times, September 2 1956, p. 7

الرأي العام باتجاه قبول مواقفها السياسية. ولأول مرة، سخرت الدولة التلفزيون لنقل المحاكمات التي أجرتها المحكمة العسكرية العليا الخاصة اشتهرت باسم محكمة الشعب أو محكمة المهداوي، ومنذ ذلك التاريخ صار التلفزيون النافذة التي تطل منها الحكومة على الشعب وتعرض عليه قراراتها ومشاريعها.

ورغم هذا الاهتمام بالجدوى التي يحققها التلفزيون وتكريس استخدامه بهذه الطريقة، إلا أن الاهتمام به من الناحية التقنية ومن ناحية بناء الكادر لم ينل الاهتمام الكافي، ويعود السبب الأساس في ذلك إلى أنّ الإمكانات المالية لم تتطور بالدرجة الكافية التي تتيح فائضا مناسباً لأحداث التطور في التلفزيون، إضافة إلى أن البناء الأساسي كان قد شيده البريطانيون والأمريكان، وأنّ النظام الجديد أعلن عن تقاطعه مع هؤلاء، مما أدى إلى سحب أو تجميد المعونات والاستشارات، ولم تكن لدى الدول الاشتراكية التي حاول النظام الجديد التعويض من خلالها عن النقص الذي أحدثه قلب العلاقات مع الغرب، الخبرة الكافية الفائضة، أو ربما لم يطلب نظام الحكم آنذاك المعونة في مجال التلفزيون، مما أبقى التطور بطيئاً لا يعتد به.

وبعد ثورة 8 شباط 1963 التي استمرت حتى 18 تشرين الثاني من السنة نفسها، حاولت الدولة أن تحدث بعض التغييرات على برامج التلفزيون وأنْ تعمل على تطويره من الناحيتين التقنية والبشرية، ولكن قصر فترة الثورة، حال دون إنجاز تطورات تذكر.

وقد تم إدخال أول جهاز فيديوتيب إلى التلفزيون العراقي في عام 1964، وسمح ذلك بتسجيل البرامج قبل بثها حيث كانت البرامج غير الفلمية تعرض مباشرة على الهواء. وفي عام 1967، كان التلفزيون العراقي لا يزال يعرض برامجه على قناة واحدة، ويغطي بثه مركز بغداد في منطقة نصف قطرها الكبير 100 كيلو متر شمالاً وجنوباً ونصف قطرها الصغير 60 كيلو متراً شرقاً وغرباً، وهذا الأمر يشير إلى أنّ البث كان يقتصر على بغداد والمناطق القريبة منها قبل افتتاح محطات التلفزيون في بعض المحافظات، وهذه العملية استمرت عدة سنوات. بمعنى آخر، فإنّ معظم المناطق العراقية كانت محرومة من التقاط البث التلفزيوني من بغداد.

التلفزيون بعد ثورة عام 1968:

إنّ الاهتمام الفعلي لتطوير التلفزيون بدأ بعد ثورة عام 1968، فقد صدر قانون المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون في عام 1970 الذي هيأ إمكانات العمل والتصرف بمرونة وقدرة أوسع في إصدار القرارات. كما تضمنت خطة التنمية القومية للسنوات 1970-1974 زيادة في التخصيصات المالية لتحسين وتطوير البث في بغداد وبقية المحافظات نسبة للتطور التقني الذي حصل للتلفزيون وللزيادة في نسبة السكان في العراق.

كما تم افتتاح قناة ثانية للعرض التلفزيوني، حيث مكن المواطنين من خيار مشاهدة قناتين بدلاً من قناة واحدة. وقد شهدت السنوات الأولى من السبعينات تطويراً في التقنية التلفزيونية أسرع من تطوير بناء الكادر.[1] وشهد عام 1976 نقلة نوعية في البث التلفزيوني، حيث ابتدأ البث الملون من تلفزيون بغداد، بعد أنْ كان البث يجري في السنوات السابقة باللونين الأسود والأبيض. وكانت برامج الأطفال هي أولى المواد التي قدمت بالألوان ومدتها 45 دقيقة يوميا، وجرى العمل على استبدال البرامج غير الملونة بالبرامج الملونة حتى تم تحويل البث إلى ملون في جميع البرامج والفقرات، وقد اقتضى هذا التغيير تحوير الاستوديوهات والآلات واستبدال بعضها، وبهذا يكون التلفزيون العراقي قد انتقل إلى مرحلة تقنية جديدة. ويذكر أن التلفزيون العراقي استخدم النظام الفرنسي سيكام في بثه الملون.

ولم يتوقف العمل في تطوير التلفزيون في السنوات اللاحقة من الناحيتين التقنية والبشرية، حيث زيدت وقويت محطات البث التلفزيوني، وتم إنشاء استوديوهات جديدة ومركز للإنتاج الإذاعي والتلفزيوني، ويمكن اعتبار عام 1980 بأنه العام الذي تمت فيه تغطية العراق تلفزيونياً، حيث تم نصب أكثر من 12 محطة تلفزيونية موزعة على أرجاء القطر. وقد مكنت هذه التغطية من إيصال المواقف وإدارة الحرب النفسية أثناء الحرب التي دارت بين العراق وإيران، لأن التلفزيون ساهم في المعارك واستطاع أن يكون له دوره المؤثر سواء من خلال مخاطبة المواطنين وتحقيق التعبئة الجماهيرية داخل العراق أو في مخاطبة الإيرانيين داخل إيران بشكل فاعل أثناء الحرب.

محطات التلفزيون في المحافظات:

نتيجة للتخلف العام الذي عاناه العراق خلال مئات السنوات، فقد ولد ذلك انعزال المدن عن بعضها بعضاً وعن المركز- العاصمة. وفي نهايات القرن التاسع عشر، وخلال سنوات القرن العشرين جرى العمل على نقل العراق إلى حالة متقدمة، وكان العمل يجري بطيئاً، بشكل يناسب الإمكانيات الضعيفة المتواضعة المبذولة في هذا الاتجاه. وفيما يختص بوسائل الاتصال، فقد كانت شبكات المواصلات عموماً ـ غير ملائمة، لجعل المواطنين في مختلف إرجاء القطر، يستقبلون المعلومات ووسائل الإعلام بشكل متكافئ وفعال، بل كان العكس هو الصحيح، إذ أنَّ الكثير من المدن كانت لا تصلها وسائل اتصال، إذ لم تكن شبكات الطرق المعبدة قد وجدت بعد، أو أنَّ السيارات وبقية وسائل النقل لم تكن لتصل إلى جميع المناطق. ومن جهة أخرى، فإنَّ وسائل الإعلام كانت نفسها تعاني من الضعف، شأنها شأن بقية القطاعات والمرافق، ولم تكن تمتلك القابلية لتغطية كافة

1 حزب البعث العربي الأشتراكي، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن، بغداد، 1974.

المناطق العراقية. ونتيجة لذلك، ظهرت فجوة ثقافية وإعلامية واسعة بين العاصمة والمدن الرئيسية (مثل البصرة والموصل) وبقية المدن العراقية من جهة؛ وبينها وبين الريف من جهة ثانية.

واستمرت هذه الفجوة قائمة بعد ظهور التلفزيون الذي يمكن أنْ يكون من أهم الأدوات في نشر الأفكار والأنماط الموحدة في كل العراق، ولكن البث استمر خلال أكثر من عشر سنوات مقتصراً على بغداد والمناطق القريبة منها، وكانت المناطق السكنية في معظم أنحاء العراق محرومة من البث التلفزيوني، باستثناء المناطق القريبة من الحدود، التي تستلم بث الدول المجاورة. وكان الحل هو إيجاد محطات تلفزيون في المحافظات تتولى بث البرامج إلى تلك المحافظات والمناطق القريبة منها.

1 - محطة تلفزيون كركوك:

وهي أول محطة أنشئت في المحافظات، وافتتحت في 1967/11/18، وكانت قوة بثها الفعلية 146 كيلو واط وذات إرسال دائري نصف قطره 100 كيلومتر. وتميزت محطة تلفزيون كركوك بأنها تبث بأكثر من لغة غير اللغة العربية، وهي الكردية والتركمانية والسريانية، وهذه اللغات يتحدث بها المواطنون في المناطق التي يصلها بث المحطة. وواضح أنَّ البث بهذه اللغات هدفه الوصول إلى أكبر عدد من المواطنين الساكنين في المناطق التي يصلها بث محطة تلفزيون كركوك.

2 - محطة تلفزيون الموصل:

والمحطة الإقليمية الثانية التي افتتحت بعد محطة تلفزيون كركوك هي محطة تلفزيون الموصل، وبدأ البث التلفزيوني فيها في 26 شباط 1968. وكانت قوة البث الفعلية 146 كيلو واط والإرسال دائري نصف قطره 100 كيلومتر. وكانت المناطق الشمالية هي المناطق المستهدفة بإرسال محطة تلفزيون الموصل التي كانت تبث لمدة ست ساعات يومياً.

3 - محطة تلفزيون البصرة:

وهي المحطة الثالثة الإقليمية، والأولى بعد عام 1968، حيث بدأ بثها التلفزيوني في 1969/1/2 وكانت قوة بثها الفعلية 146 كيلو واط وإرسالها دائري نصف قطره 100 كيلومتر. وكانت محطة تلفزيون البصرة تبث لمدة ست ساعات يومياً، وترسل برامجها إلى المناطق الجنوبية وعبر الحدود المجاورة للعراق. وكانت البصرة تستقبل بث أكثر من محطة تلفزيون من خارج العراق.

4 - محطة تلفزيون ميسان:

ابتدأ البث التلفزيوني من محطة تلفزيون ميسان في 1974/10/17، وكانت المناطق الجغرافية المشمولة ببث هذه المحطة هي مناطق الجنوب الشرقي من العراق، إضافة إلى وصول بثها إلى المناطق الحدودية داخل إيران.

5 - محطة تلفزيون مثنى:

وهي خامس محطة تلفزيونية أنشئت في المحافظات، وبدأ البث بتاريخ 1975/4/7، وكان بثها يغطي محافظة المثنى وجزءاً من محافظة القادسية. وإجمالاً، فقد كانت محطات المحافظات تعكس واقع تلفزيون بغداد من حيث نوع البرامج وبثها، حيث كانت هذه المحطات تمول مركزياً من تلفزيون بغداد بالبرامج.

الإنتاج المحلي:

تعاني معظم دول العالم الثالث من مشكلة توفير الإنتاج التلفزيوني المحلي للمسلسلات والأفلام والبرامج الترفيهية والمنوعات عموماً، مما يدفعها إلى الاستعانة بالبرامج المستوردة لتعويض النقص في هذا المجال، وغالباً ما تكون البرامج المستوردة غير منسجمة ولا مراعية للسياسات الإعلامية لدول العالم الثالث مما يؤدي إلى نتائج سلبية في النهاية. ومن المعروف أنه توجد ثلاثة عناصر أساسية خلف إنتاج البرامج ذات المواصفات المتقدمة وهي: التقنية المتطورة والكادر المؤهل والتخصيصات المالية. وإذا اختل أو ضعف أحد هذه العناصر، انعكس ذلك على الإنتاج التلفزيوني، ومعظم دول العالم الثالث تعاني من ضعف عنصر أو أكثر من هذه العناصر.

ويعاني التلفزيون العراقي مثل بقية محطات التلفزيون في الدول النامية من المشاكل نفسها. وقد شهدت مديريات التلفزيون زيادة في إنتاج البرامج، ولكن الزيادة بمجموعها لم ترق إلى تلبية متطلبات السياسة الإعلامية العراقية التي تسعى إلى توفير البرامج التي تنسجم مع فلسفة وأهداف الدولة ولا تتقاطع معها سلبياً.

التلفزيون التربوي:

إلى جانب البث العام، قام التلفزيون التربوي ببث البرامج التربوية والتعليمية إلى قطاع واسع من جمهور الطلبة. وقد ساهمت وزارة التربية منذ بداية تأسيس التلفزيون في بث البرامج التعليمية ضمن المنهج العام للبث التلفزيوني، وكانت وزارة التربية هي التي تتولى إعداد وتقديم البرامج التعليمية. وبتاريخ 1971/11/27، بدأ البث على القناة رقم (8) التي توجه برامجها التعليمية إلى المدارس الابتدائية ولمدة أربعة أيام في الأسبوع. وفي 1971/7/17، تم افتتاح محطة التلفزيون التربوي التابعة لوزارة التربية، وتم تحديد الأهداف العامة للتلفزيون التربوي كما يأتي:

1 - تعميم الأساليب الحديثة في التدريس وإعداد التلميذ علمياً وعملياً.

2 - تدريب المعلمين والمدرسين أثناء الخدمة من أجل رفع كفاءتهم.

3 - المشاركة في مكافحة الأمية وتعليم الكبار والتوعية الريفية.

4 - تقديم الندوات الثقافية والتربوية العامة.

وفي عام 1980، تم استبدال البث الأبيض والأسود بالبث الملون.

التلفزيون والحرب:

في حرب الخليج الأولى، كانت الإذاعة والتلفزيون من الأهداف الرئيسية التي تعرضت للتدمير، ذلك لأن هاتين الوسيلتين كانتا من أهم الأدوات التي تمكن من إيصال القرارات والمعلومات للجمهور، وبضربها يمكن قطع جزء حيوي من الصلات بين المركز وباقي أرجاء العراق. وكان معلوماً للمسؤولين العراقيين قبل بدء المعارك أنّ الإذاعة والتلفزيون ستتعرضان للقصف.[1]

وكان التلفزيون قبل المعارك يبث البرامج بشكل اعتيادي وبعد أن بدأت الضربة الأولى، استبدل التلفزيون برامجه الاعتيادية ببرامج التعبئة. وكانت أول ضربة وجهت لمجمع الإذاعة والتلفزيون في الصالحية بعد منتصف ليلة يوم الحادي والعشرين من كانون الثاني 1991، وقد دمرت ستوديوهات البث بكاملها مع أحد أبراج الاتصال التي أثرت على البث الإذاعي، ولم يعد المجمع صالحاً للبثين الإذاعي والتلفزيوني. لكن تمكن المسؤولون في التلفزيون من تأمين البث التلفزيوني من مكان آخر في اليوم التالي للضربة.

ولم يكتف المهاجمون بضرب الدائرة الرئيسية للإذاعة والتلفزيون في بغداد، بل استهدفوا كل محطات البث الإذاعي والتلفزيوني في العراق، وكان العاملون يعملون ما بوسعهم لإنقاذ الأجهزة التي دمرها القصف.

وكانت الاستعدادات قد جرت للبث المستقل من تلفزيون البصرة قبل وقوع المعارك تحسباً للضربة التي توجه للبث. وفعلاً بدأ البث المستقل الذي غطى المنطقة الجنوبية، وكان التلفزيون يستقي حينها المادة الإخبارية والبيانات والبلاغات العسكرية من الإنصات إلى إذاعة بغداد بعد بثها بدقائق قليلة.[2]

وبعد أنْ تم تدمير المجمع الإذاعي والتلفزيوني، انتقل الكادر إلى محطة متقدمة في ساحة المعارك واستأنفت بثها من هناك، وفي يوم 1991/1/21 تم البث من تلفزيون أم المعارك وبواقع 8 ساعات يومياً. وفي يوم 1991/1/19 تم تدمير محطة تلفزيون ميسان ومرسلاتها ومحطة تلفزيون بابل للمرة الثانية، وكانت قد ضربت قبل يوم، ثم دمرت محطة نينوى.

وكان التلفزيون يعتمد على صعيد الأخبار التلفزيونية، على ما يقوم بتصويره مصورو التلفزيون للمناطق السكنية التي تعرضت للقصف، وبعد إصابة مرسلات التلفزيون وتوقف البث التلفزيوني، استمرت عملية التصوير لغرض التوثيق وإرسال الصور كمواد

1- لهيب عبد الخالق، هنا بغداد محطة الصمود والتحدي، جريدة الجمهورية، العدد 8096، 21 كانون الثاني 1992.

2- غازي فيصل، علمنا القائد أن نغادر الحديث عن الذات إلى الحديث عن رفقة الواجب المقدس، جريدة الجمهورية، العدد 8105، 1 شباط 1992.

إخبارية يومياً إلى الأردن عبر الطريق البري لتوزيعها على مراسلي شبكات التلفزيون في عمان وكذلك على مراسلي شبكات التلفزيون في بغداد.[1]

وتمت إعادة البث التلفزيوني في الأول من آذار عام 1991، بعد توقف دام عدة أسابيع لأول مرة منذ بدء بثه في عام 1956. وأعيد البث رغم انقطاع الكهرباء في العراق، وكان يستقبل في بعض مناطق بغداد التي أعيدت إليها الطاقة الكهربائية. وفي يوم السابع عشر من آذار، تم إنشاء ستوديو بث تلفزيوني بديل بدل الاستوديوهات المدمرة في مقر المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون في بغداد. وفي الأول من ماي، تم نصب جميع الاستوديوهات الإذاعية والتلفزيونية التي كانت قد نقلت أثناء القصف، وفي شهري تموز وآب لعام 1991، تم إعادة بناء المنشآت التي دمرها القصف.

1- القادسية، هكذا استمر البث الإذاعي خلال ام المعارك، العدد 3828، 1992/2/4.

الفصل السادس

الأسطوانات والأشرطة

1- الأسطوانات:

ارتبطت الأسطوانات بالغناء في العراق بشكل أساسي، وإذا استثنينا الغناء في البيوت والمحلات الخاصة، فقد كانت بعض المقاهي هي المحلات التي يقصدها هواة الاستماع إلى الغناء قبل عهد الاحتلال البريطاني في العراق. وقد انتشرت صالات الملاهي أو (المراسح) كما كانت تسمى بعد عهد الاحتلال، حيث وفد عدد كبير من الراقصات والمغنيات العربيات والأجنبيات إضافة إلى العراقيات للعمل في هذه الأماكن. ويشير دليل المملكة العراقية لعام 1935-1936 أنَّ: (العراقي مولع بالصوت الجميل حتى إنه ليأتي هذه الصالات من أقصى الشمال وأقصى الجنوب متى استطاع أو سمحت له ظروفه ليسمع هذه الأصوات الجميلة).[1]

وتأسيساً على هذا، يمكن القول بأنَّ الاهتمام بالأسطوانات وتسجيلها في العراق قد نبع من هذا التقدير. ويشير أحد الكتاب[2] إلى وجود جهاز فونوغراف (حاكي) لدى أحد أقربائه في بغداد في عام 1904، حيث بدأ استعماله في تلك الفترة، وكان نادراً، وكانت اسطواناته مصنوعة من شمع خاص ويعمل بشكل مزدوج فهو يسجل الصوت ويذيعه، ويصف نفس الكاتب[3] الأسطوانات في تلك الفترة، ويذكر أنها كانت مجوفة مصنوعة من شمع خاص وكانت أكثر قابلية للكسر والتلف من الأسطوانات المسطحة المستعملة في الوقت الحاضر، ولم يكن بالإمكان استعماله لفترة طويلة، وكان من السهل محو الصوت من سطحها لتكون معدة للإملاء مجددا. ويشير الكاتب إلى أنَّ إطلاق اسم الأسطوانة في اللغة العربية في الوقت الحاضر خطأ يرجع سببه إلى استمرار التسمية القديمة للأداة التي تغير شكلها من أسطوانة حقيقية إلى ما يشبه الصحن المسطح.

ويشير كاتب آخر[4] إلى وجود الأسطوانات في تلك الحقبة، ويذكر أنَّ أحد مقرئي المقامات المشهورين آنذاك قد ملأ عدة اسطوانات بشيء من المقامات لحساب بعض أصدقائه من أصحاب البيوتات والمقاهي. إن قيام الحاكي بتسجيل الأسطوانات هيأ فرصة لبعض مالكي تلك الأجهزة أن يسجلوا اسطوانات مفردة وغير تجارية، وهي على كل حال لم تكن معدة للاستعمال الجماهيري الواسع.

1- دليل المملكة العراقية، السنة الأولى 1935-1936، بغداد، ص 759.

2- كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي، بيروت: دار الطليعة، 1971، ص ص 24- 25.

3- نفس المصدر السابق، ص 27.

4- الشيخ جلال الحنفي، المغنون البغداديون والمقام العراقي، وزارة الإرشاد، السلسلة الثقافية (2)، بغداد، 1964، ص 39.

ويشير أحد قدامى العاملين في حقل بيع الأسطوانات إلى أنّ أول جهاز حاكي دخل العراق، لأغراض تجارية كان في عام 1922 حيث سجل صوت الملا عثمان وأحمد زيدان.[1] وجدير بالملاحظة، أنه بعد قيام القوات البريطانية باحتلال العراق، انفتحت آفاق جديدة للاستثمار أمام الشركات الأجنبية، ولأن العراق لم يكن يتوفر لديه من وسائل الترفية والتسلية إلا القليل، خصوصاً وأنّ الراديو لم يكن قد انتشر بعد، لذا وجد المهتمون بالحاكي (الفونوغراف) والأسطوانات مجالاً للاستثمار في العراق. وقد افتتحت بعض الشركات مكاتب لها في بغداد لتقوم بتسجيل الأغاني العراقية على اسطوانات. وكانت هذه المكاتب تمتلك استديوهات بسيطة تقوم بتسجيل الأغاني فيها، وتمكنت بهذه الطريقة من الاقتصاد في الإنفاق، حيث كان المغني أو المغنية يحضران إلى الاستديو ويقومان بتسجيل الأسطوانة التي ترسل إلى الخارج حيث يتم تصنيعها هناك، وبذلك توفر الشركات نفقات سفر المغنين أو المغنيات إلى الخارج كما توفر مبالغ إنشاء استوديوهات كبيرة للتسجيل وطبع الأسطوانات في العراق.

يذكر أنه كان لشركة بيضافون مكتب يقع في محلة باب الآغا في بغداد، وكان يسجل للمطربين على أسطوانات طرية زمنها ست دقائق كل وجه منها مدته ثلاث دقائق، وعندما كان يسجل الوجه الأول يعاد ويسمع للتأكد من صلاحية التسجيل، ثم يتم تسجيل الوجه الثاني ويسمع أيضاً، ثم تترك الأسطوانة لكي لا يحدث فيها شرخ أو وشوشة ثم ترسل إلى الخارج وتطبع هناك على قوالب وبنسخ عديدة. وتم تقدير عدد الأسطوانات التي طبعت عليها أغانٍ عراقية بحوالي نصف مليون أسطوانة.[2]

ويبدو أن الشركات كانت تبحث عن الأصوات الموهوبة خارج بغداد وتسجل لها، ويشير أحد المطربين القدامى إلى شركة لتسجيل الأسطوانات قدمت إلى الناصرية في عام 1925 وسجلت له بعض الأسطوانات.[3]

ووصف أحد الكتاب الذين عاصروا تلك المرحلة طريقة تسجيل الغناء على الأسطوانات بـ (تعبئة الغناء في الأسطوانات).[4] وذكر أنه بعد أن يقع الاختيار على الأغنية ويشرع الملحن بتلحينها ويفرغ من تلقين المغنية وأفراد تختها حركات الغناء التي وضعها للقطعة المراد تسجيلها، يؤتى بالمغنية وحاشيتها في وقت معين إلى (الأستوديو) وهي غرفة متوسطة السعة مغطاة جدرأنها الداخلية بأستار من القماش السميك حتى

1- كمال لطيف سالم، نصف مليون اسطوانة مهددة بالتلف والضياع، مجلة فنون، العدد 4، 14/أيار/1979، ص 29.

2- المصدر السابق.

3- مجلة الإذاعة والتلفزيون، العدد 203، 30 كانون الثاني 1977، ص50.

4- عبد الكريم العلاف، قيان بغداد في العصر العباسي والعثماني الأخير، منشورات دار البيان، (رقم 49)، 1969، ص ص 198-199.

لايجد الصوت منفذاً من خارجها. وبهذه الغرفة (مكرفون) يجلس المغني أو المغنية أمامه وتوزع جلسات العازفين على قدر صوت نغم آلتهم الموسيقية وأهميتها وأهمية الأغنية التي تغنى. وإلى جوار هذه الغرفة غرفة أخرى توصل بينها وبين غرفة (المكرفون) أسلاك كهربائية. وفي هذه الغرفة، يقف مهندس الصوت أمام حاك مصنوع بطريقة فنية معينة وقد ركبت عليه أسطوانة من الشمع وعلى هذه الأسطوانة تدور إبرة حساسة فتنقش الأصوات على الأسطوانة. وتبدأ التعبئة (بالبروفة) التجربة العامة، ثم تجرب الأسطوانة الشخصية المملوءة على مسمع المهندس والمدير الفني والمغني وتخته لتلافي الأخطاء، ثم يجلس المغني أو المغنية وجماعة التخت في أماكنهم ومعهم مساعد مهندس الصوت وأمام الجانبين مصابيح كهربائية ينار أحدهما بالضوء الأبيض والآخر بالأحمر، فإذا أراد مهندس الصوت أن يبدأ العمل أدار أزراراً كهربائية من غرفته فينار المصباح الأبيض في الغرفة الأخرى ثم يطفأ فيشير مساعده إلى الموسيقيين بيديه طالباً إليهم الاستعداد ثم ينار المصباح الأحمر فيشير إليهم بالبدء.

وملء الأسطوانة العادية يستغرق ست دقائق نصفها للوجه الأول من الأسطوانة والنصف الآخر للوجه الثاني، وإذا مضت ثلاث دقائق أوقد المصباح الأبيض كإنذار بالانتهاء. ثم يطفأ ويوقد مرة أخرى فيفهم من ذلك أنَّ إبرة التسجيل قد اوقفت وانتهى العمل، وكانت شركة ملء الأسطوانات.. محط أنظار المغنين والموسيقيين.

وفي منتصف الثلاثينات بلغ عدد باعة الفونوغرافات والأسطوانات سبعة في شارع الرشيد لوحده، وعدد مستوردي الحاكيات والأسطوانات أربعة.[1] ورغم هذه الأنشطة والاهتمام بالأسطوانات، إلا أنها لم تنتشر في العراق، ويعود السبب بالدرجة الأساس إلى عوامل اقتصادية ودينية ورقابية. فالأسطوانة تحتاج إلى جهاز حاكي لتشغيلها وهو غالي الثمن قياسا إلى دخل المواطنين بشكل عام، فضلا عن ارتفاع أسعار الأسطوانات نفسها، ولذلك فإنَّ الغالبية العظمى من الجمهور لم يكن بمقدورها شراء الأسطوانات، وكان هواة الاستماع يشبعون رغبتهم بالسماع في المقاهي التي كانت تشغل الحاكيات لاجتذاب الزبائن. وقد قامت أمانة العاصمة بمنع استخدام الحاكي بصوت مرتفع في المقاهي الواقعة في المنطقة السكنية عدا مقاهي شارع الرشيد.[2] كما أن عدم وجود مصانع محلية للأسطوانات كانت من الأسباب التي أبقتها مرتفعة السعر.

أما الأسباب الدينية أو المحافظة فإنَّ الكثير من الأسر وان كانت موسورة، إلا أنها لم تكن تبيح استخدام الحاكي في منازلها، وكان شأنه شأن التلفزيون الذي لم تبحه بعض

---

1 دليل المملكة العراقية، مصدر سبق ذكره، ص 34.

2 جريدة البلاد، منع الحاكي ، 3 شباط 1935، ص4.

العائلات وإلى حد قريب. وأخيراً فإنَّ قيود الاستيراد والرقابة قللت من فرص استخدام الحاكي، وساعد انتشار الراديو ثم التلفزيون إلى حدٍ كبيرٍ على تقليص استخدام الفونوغراف والأسطوانات.

2- أشرطة الكاسيت:

أن استخدام شريط الكاسيت (البكرة) لم يزدهر في العراق لنفس الأسباب التي حدَّتْ من استخدام الحاكي والأسطوانات، ولكن شريط الكاسيت شهد انتشاراً واستخداماً واسعاً نظراً لرخص ثمنه وخفة وزنه وسهولة استخدامه وإمكانية تشغيله في أماكن متعددة ومنها المسجل والراديو ومسجل السيارة وغيرها. ونظراً لسهولة تداول واستنساخ أشرطة الكاسيت ولصعوبة فرض الرقابة على مضامينها، فقد قامت عدة محلات بتسجيل الأغاني والحفلات والبرامج والمواد المختلفة وشاع استخدامها بين الجمهور، بل وتحولت إلى تجارة واسعة.

ورغم الشكاوى المختلفة التي حفلت بها وسائل الاتصال من المضامين الهابطة في أشرطة الكاسيت والتي تستخدمها محلات التسجيل وبعض أسواق النقل العام أو المحلات العامة، إلا أنه لوحظ أن أنواع أو مقدمي هذه المواد قد زاد عما كان عليه من قبل.

إنَّ الأسطوانات والأشرطة المسجلة أُخضعت لأحكام الرقابة نفسها على الأفلام السينمائية في قانون الرقابة على المصنفات والأفلام السينمائية لعام 1968.[1] كما أخضع القانون رقم 64 لسنة 1973 الأسطوانات والأشرطة المستوردة لقانون الرقابة على الأفلام السينمائية.[2] وصارت وزارة الإعلام تمارس الرقابة على محلات التسجيل الصوتي بواسطة أجهزة مديرية دور الثقافة الجماهيرية اعتباراً من عام 1977. فقد لوحظ آنذاك انتشار محلات تسجيل الأغاني انتشاراً واسعاً، مما حدا بالوزارة إلى فرض الرقابة على تلك المحلات كي لا تكون (وسيلة لإفساد الذوق العام ونشر المسامع التي لا تتلاءم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية في العراق).[3]

وصارت أجهزة وزارة الإعلام تمنع ترويج التسجيلات البكائية الخاصة بالشيعة، وتشرف بشكل مباشر على تسجيلات الحفلات الخاصة، وتنبه المخالفين وتنذرهم ثم تغلق محلاتهم إذا مارسوا مخالفات لتعليماتهم.

وقد بوشر بإنتاج أشرطة الكاسيت في العراق في عام 1976، وتم إنتاج 1,798,500 شريط تسجيل في عام 1978 و15,315 راديو مسجل في نفس العام.[4] وتولت شركة

1- الوقائع العراقية، قانون رقم 12 لسنة 1968، العدد 1545 في آذار 1968.

2- الوقائع العراقية، العدد 2254 في 1973/6/12.

3- وزارة الإعلام، المديرية العامة لدور الثقافة الجماهيرية، خطة عمل دور الثقافة الجماهيرية لعام 1977، 1977، ص16.

4- مجلة فنون، الثمانينات تشهد قفزة كبيرة في الصناعات الالكترونية، العدد 34 في 1979/4/2، ص 26.

الصناعات الإلكترونية إنتاج أشرطة التسجيل الخام (الكاسيت)، وبلغ عدد الأشرطة الخام المنتجة في عام 1984 ثلاثة ملايين شريط، وبلغ سعر الشريط الخام الواحد الذي مدته ساعة ونصف 600 فلس عراقي.[1]

وتشير دراسة عن انتشار أشرطة الكاسيت في العراق[2] أنَّ الطريقة المستخدمة في التسجيل الشخصي تقوم على النقل من الأسطوانات أو عن الأشرطة الأخرى أو تسجيل الحفلات، وأنَّ الإذاعة لم تعتمد في عملية النقل أو التسجيل، وأنَّ هذا الجهد يقوم به بائع التسجيلات حسب رغبة طالب التسجيل الذي قد يقوم بدوره أحياناً بتوفير الأشرطة.

وأشار استبيان الدراسة إلى أنَّ أنواع التسجيلات المتداولة لدى الباعة هي: الأغاني العربية، تلاوة القرآن، دروس اللغة، موسيقى عربية، موسيقى ورقص شرقي، مسرحيات كوميدية، مسرحيات غنائية، وأغانٍ أجنبية. كما أظهرت نتائج الدراسة أنَّ الفئة العمرية الواقعة بعد سن العشرين هي أكثر إقبالاً على شراء الأشرطة، وأن الذكور أكثر إقبالاً على الشراء من الإناث.

1- المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين، دراسة أولية عن انتشار أشرطة الفيديو والكاسيت، رونيو، بدون تاريخ، (أجريت الدراسة عام 1984).

2- المصدر السابق.

Hamad Khalifa

الفصل السابع

الفيديو

يعد الفيديو من الأدوات الاتصالية الحديثة الظهور، فقد تم تسجيل أول أشارة تلفزيونية على شريط مغناطيسي في عام 1956، وكان التسجيل المغناطيسي غير ميسور بشكل واسع آنذاك، فالآلات كانت كبيرة الحجم وذات عمليات تشغيلية وخدمية مكلفة.[1] وتواصل العمل على التصغير المتزايد لأجهزة الفيديو، واستطاعت شركة سوني وبانا سونيك عرض أجهزة فيديو عام 1969.

وفي عام 1970، ظهر جهاز الفيديو (Video Cassette Recorder = VCR) مع شريط صغير الحجم، ثم قامت اليابان بتطوير أجهزة الفيديو، وعرضت عدة شركات يابانية في عام 1971 إنتاجها المتنوع من أجهزة الفيديو.

وكان عام 1979 نقطة تحول في انتشار أجهزة التسجيل المنزلية، وبدأت الشركات السينمائية في هوليوود في الولايات المتحدة الأمريكية بطبع أفلامها وتسويقها على نطاق واسع، واستطاعت أن تحقق أرباحاً طائلة من خلال البيع والتأجير. وشهد عام 1987 أول تجربة للإعلان على أشرطة الفيديو كاسيت.[2]

وتتسم تكنولوجيا الفيديو بسمات خاصة منها:[3]

1- إنَّ أجهزة الفيديو المتنقل سهلة التشغيل وغير مكلفة، إضافة إلى أنها ملائمة للعديد من الاستخدامات.

2- يستطيع غير المتخصصين استخدام معدات الفيديو في ظروف الإضاءة الطبيعية.

3- لا يحتاج شريط الفيديو إلى تحميض، ويمكن استخدامه أكثر من مرة.

4- الفيديو وسيلة تقترب من الاتصال الشخصي.

5- مسجل الفيديو يمكن استخدامه في إنتاج أفلام تعليمية.

6- التسجيل بالفيديو يعطي فرصة لتحديد متى وأين وكيف يعرض البرنامج.

ولأنَّ الفيديو أصبح منافساً للتلفزيون والسينما، فقد اجتاح الكثير من مناطق العالم، وأصبح عدد كبير من الجمهور يقبل على مشاهدة الفيديو، وذلك لأنه يتيح للمشاهد أن يرى بعض الأفلام والبرامج التي لا يعرضها التلفزيون، كما أنه يهيئ للمشاهد الفرصة لكي يشاهد ما يريده في الوقت الذي يناسبه.

1- L. K., 'Video: Develoment and Perspective', The Democratic Journalist, 1984, No. 5, pp.28-9.

2- John Wyver, The Moving Image, Oxford, Basil Blackwell, 1989, p. 272.

3- د. جيهان أحمد رشتي، تكنولوجيا الاتصال الجديدة وقضية الحق في الاتصال، في كتاب (حق الاتصال)، بغداد: دار الشؤون الثقافية للنشر، وزارة الإعلام، 1988، ص ص 66-67.

الفيديو في العراق:

دخل الفيديو المنـزلي إلى العـراق لأول مـرة في عـام 1978[1] عـن طريـق الاسـتيراد الشـخصي، وشـهدت سنوات الثمانينات إقبالاً واسعاً على اقتناء الفيديو سواء في المناطق الحضرية أو الريفية.

وقد بدأت الدولة تستورد أجهزة الفيديو في عام 1980، واستمرت لمدة ثلاث سنوات وتوقفـت بعـدها، لكن استمرت الأسواق الحرة تمارس عملية استيراد وبيع أجهزة الفيديو بالعملات الصعبة.

ويرينا الجدول الآتي كميات أجهزة الفيديو المستوردة والمبيعة للسنوات 1980-1986: وزارة التجارة

السنة	المستورد	المبيع	الاستيراد الشخصي
1980	5500	1968	
1981	15000	18126	
1982	25000	18434	
1983		3972	
1984			240
1985			220
1986			230

وكان مجموع الأجهزة المستوردة والمبيعة من قبل وزارة التجارة 45,000 جهاز و690 جهازاً مستورداً عن طريق الاستيراد الشخصي.[2]

وكانت أسعار الأجهزة تتراوح كالآتي: 450 ديناراً في عام 1980 و750 ديناراً 1981 و850 ديناراً في عامي 1982 و1983. وقامت المؤسسات الحكومية باستيراد وتوزيع وتسجيل وبيع أشرطة الفيـديو. ويرينـا الجـدول الآتي كميات الأشرطة المستوردة والمبيعة.[3]

1- د. نواف عدوان، مشاهدة برامج الفيديو وعلاقتها بالتعرض للجمهور ووسائل الاتصال، مجلة البحوث، (بغـداد)، العـدد 19، أيار 1987، ص 9.

2- د. فوزية العطية، تأثير الفيديو في العلاقات الأسرية، بحث مقدم إلى الحلقـة الدراسـية (حـول اسـتخدام الطلبـة لجهـاز الفيديو) والتي رعتها وزارة العمل والشـؤون الاجتماعيـة، المركـز القـومي للبحـوث الاجتماعيـة والجنائيـة، بغـداد، 18-20 نيسان 1987، ص 13.

3- المصدر السابق، ص 13.

السنة	وزارة التجارة (خام)		مؤسسة بابل		المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون
	المستورد	المبيع	المستورد خام	المبيع مسجل	المبيعة - مسجلة
1980	23034	27231			
1981	578,200	293,380			
1982	2,075,800	815,576			
1983		898,694			12,128
1984		370,253	30,000	9,000	26,923
1985			20,000	5,000	28,423
1986			10,000	10,000	22,440
المجموع	2,659,034	2,405,134	60,000	24,000	89,914

ويرينا وصف الأشرطة المستوردة لعام 1982 أعدادها وأسعارها كما يأتي:[1]

وصف الشريط	عدد الأشرطة	سعر الاستيراد للشريط الواحد	
		فلس	دينار
شريط فيديو ساعة واحدة	60,000	700	1
شريط فيديو ساعة ونصف	150,000	810	1
شريط فيديو ساعتين	1,436,050	590	2
شريط فيديو ثلاث ساعات	411,750	800	2

ومن تحليل الجداول يتضح أن وزارة التجارة كانت تتعامل بالأشرطة غير المسجلة (الخام) فقط، في حين قامت شركة بابل للإنتاج السينمائي والتلفزيوني باستيراد أشرطة خام لغرض تسجيلها وبيعها، وتقوم بتسجيل مضامين اجتماعية عراقية فقط، أمّا المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون فكان 50 % من أشرطتها المسجلة تحمل مضامين عراقية وتتضمن برامج أطفال ودروساً تعليمية ومسرحيات ومسلسلات و20 % تتضمن أفلاماً عربية مختارة و30 % تتضمن أفلاماً أجنبية مختارة.

1- المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين، دراسة أولية عن انتشار أشرطة الفيديو كاسيت، رونيو، بدون تاريخ، ص11.

أمّا التسجيلات التجارية الخاصة أو الشخصية فكان لا يسمح بإدخالها إلا إذا كانت ذات صفة مهنية رسمية كالنشاطات السياسية والعلمية والاجتماعية والرياضية لتستعين بها المؤسسات المعنية ضمن نطاق منتسبيها.[1] وكذلك قام التلفزيون التربوي التابع لوزارة التربية بتسجيل بعض البرامج التعليمية لغرض بيعها في الأسواق المحلية وبالتعاون مع المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، وكانت هذه الأشرطة تشتمل على دروس تعليمية للمراحل الدراسية المختلفة.[2] ويشير أحد التقارير إلى أن أسباب شراء الفيديو في العراق تعود إلى:[3]

1- ارتفاع دخل الفرد.

2- تناقص أسعار أجهزة وأفلام الفيديو.

3- زيادة وقت الفراغ.

4- قلة المواد والبرامج الهادفة والمشوقة المطروحة من خلال الدورات التي تقدم من الإذاعة والتلفزيون.

5- عدم الارتياح للبرامج والمسلسلات المقدمة.

6- تذبذب إستراتيجية الإنتاج المحلي والعربي والاعتماد على المواد الأجنبية التي لا تنسجم واهتمامات الجمهور.

ويضيف التقرير أنَّ ردود الفعل تجاه البرامج التلفزيونية التي ساعدت على التوجه إلى الفيديو هي مرتبة كما يأتي:

1- تكرار بعض الأفلام والمسلسلات.

2- عدم توافق البرامج مع الوقت المناسب.

3- الضعف في الإخراج والحوار.

4- قلة البرامج الترفيهية.

5- قلة البرامج التي تعالج المشكلات الاجتماعية.

6- قلة البرامج التي تعالج مشكلات الشباب.

ويذكر التقرير أن الطرق التي يحصل بها المشاهدون على الأشرطة في العراق هي:

- عن طريق الشراء 25 %.

- التسجيل من التلفزيون 29 %.

1- د. فوزية العطية، مصدر سبق ذكره، ص ص14 -15.

2- د.جاسم الصافي، تجربة استخدام الفيديو في التلفزيون التربوي، (الحلقة الدراسية حول استخدام الطلبة لجهاز الفيديو) التي نظمتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بغداد، 18-20 نيسان 1987، ص14.

3- د. نواف عدوان، تقرير أولي عن ندوة مشروع انتشار الفيديو كاسيت في العالم، التي انعقدت في ريو دي جانيرو للفترة من 24-1985/11/29، مجلة البحوث، (بغداد)، العدد 17، حزيران 1986، ص ص 109-114.

- التبادل مع الأصدقاء 46 %.

وتشير إحدى الدراسات التي أجريت حول الفيديو في العراق في عام 1985 إلى أن الفوائد الناجمة عن مشاهدة الفيديو هي:[1]

1- الترفيه 35.4 % .

2- الفائدة الثقافية 35.9 %.

3- مكمل للتلفزيون 8.1 % .

4- يجمع أفراد العائلة 20.4 %.

أما أضرار الناجمة عن مشاهدة الفيديو فهي:

1- يقلل من مشاهدة التلفزيون 25.7 %.

2- يقلل من رؤية الأصدقاء 23.6 %.

3- يشغل الطلاب عن الدراسة 20.3 %.

4- يقلل من المطالعة 16.7 %.

5- يساعد على الإثارة 9.7 %.

6- غير معين 4 %.

ومن المشاكل الأساسية المثارة في عديد من الدراسات الخاصة باستعمال أجهزة الفيديو هي حرية المشاهد في مشاهدة أفلام وبرامج قد يكون لبعضها تأثيرات سلبية وخصوصاً على الناشئة. ويزيد من احتدام المشكلة تسرب أفلام كثيرة تتعارض مع ضوابط الرقابة إلى داخل أقطار العالم الثالث. ويذكر أنَّ الشرق الأوسط يعد من أكثر المناطق في العالم استيراداً للتسجيلات الصوتية والمرئية المسروقة الواردة من سنغافورة وإندونيسيا وغيرها.[2]

وهناك تحذيرات عديدة من الأفلام الممنوعة والأشرطة المهربة والتي تشير إلى أن الأولاد يستغلون وجود أبويهما في العمل فيقومان بمشاهدة الأفلام بعيداً عن رقابة الأسرة، كما أن التوجيه ضعيف في المدارس بصدد خطورة بعض أنواع الأفلام.[3] وللحد من التأثيرات السلبية لأشرطة الفيديو، فقد تم إخضاع أفلام الفيديو تيب التجارية الواردة إلى العراق إلى الرقابة،[4] في أول نص للقانون يصدر في عام 1973.

1- د. نواف عدوان، مشاهدة برامج الفيديو وعلاقتها بالتعرض للجمهور ووسائل الاتصال، مصدر سبق ذكره.

2- جريدة السياسة، الشرق الأوسط سوق رائجة للكتب وأشرطة الفيديو المسروقة، العدد 6352 في 1986/4/12.

3- مجلة آخر ساعة، الفيديو في قفص الاتهام: احترسوا من هذا الغزو، العدد 2647، 17 تموز 1985.

4- قانون الرقابة على المصنفات والأفلام السينمائية رقم 64 لسنة 1973، المادة الأولى- 4، جريدة الوقائع العراقية، العدد 2254، 1973/6/12.

وقد نص قانون الرقابة على معاقبة كل من باع أو وزع أو استأجر أو عرض فلماً أو مصنفاً بدون إجازة أو بعد انتهاء إجازته بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار أو بكليهما، كما نص على معاقبة المخالف لمواد أخرى من قانون الرقابة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة دينار أو بكليهما،[1] كما أن قانون العقوبات[2] ذكر بأنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو استورد أو صدر أو حاز أو أحرز أو نقل بقصد الاستغلال أو التوزيع .. أفلاماً... إذا كانت مخلة بالحياء أو الآداب العامة. ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من أعلن عن شيء من ذلك أو عرضه على أنظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية، وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بأية وسيلة كانت. ويعتبر ظرفاً مشدداً إذا ارتكبت الجريمة بقصد إفساد الأخلاق.

كما أشار القانون إلى أنه يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار كل من جهر بأغان أو أقوال فاحشة أو مخلة بالحياء بنفسه أو بواسطة جهاز آلي وكان ذلك في محل عام. وتتولى أجهزة قوى الأمن الداخلي بشكل خاص مهمة مراقبة المطارات ونقاط الحدود لمنع تسرب أفلام الفيديو التي تسيء إلى قيم المجتمع ومنع محاولات البعض لفتح صالات خاصة لعرض أفلام الفيديو والتي يدخلها المواطنون لقاء أجور.[3]

وجرى العمل في بعض سنوات الثمانينات الأخيرة على منع إدخال أشرطة الفيديو إلى العراق مهما كانت مضامينها وجرى العمل على مصادرتها، ومن ثم إتلافها. كما كان العمل جارياً على عدم السماح للمحلات الخاصة لتأجير الأفلام أو استنساخها، تحسباً من انتشار الأفلام الممنوعة أو المخلة بالآداب، ولكن جرى منذ عام 1991، السماح بافتتاح المحلات الخاصة بتسجيل وبيع وتأجير أفلام الفيديو.

1- المصدر السابق، المادة العشرون، أو 2.

2- قانون العقوبات، المجموعة الدائمة للقوانين والأنظمة العراقية الموحدة، 1969، بغداد، الفصل الثالث، المادة 403 والمادة 404.

3- د. عبد الأمير جنيح، الرقابة على الفيديو، بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية (حول استخدام الطلبة لأجهزة الفيديو)، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بغداد، 18- 20 نيسان 1987، ص 21.

الفصل الثامن

ملامح السياسات الإعلامية في العراق (1958-1980)

إن الوظائف الأساسية للإعلام تتجسد في الأخبار (الإعلام) والتعليم والترفيه. ونظراً لتغير النظم السياسية التي مرت بالعراق في تاريخه الحديث، ولكون كل نظام له تطبيقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا سنحاول تحديد الملامح العامة للسياسة الإعلامية تبعاً لتطور العراق.

خلفية تاريخية :

من المفيد النظر وبشكل مختصر إلى السياسة الإعلامية في العراق حتى ثورة عام 1968، إذ كانت الحكومات تسيطر بإحكام على وسائل الإعلام وتوظفها أداةً للتعبير عن مصالحها، وكانت الحكومة تدير بنفسها بعض المرافق الإعلامية مثل الإذاعة والتلفزيون وبعض الصحف، كما كانت تسيطر على قطاع النشر الخاص عن طريق الرقابة وقوانين المطبوعات والمواد العديدة في قانون العقوبات البغدادي.[1]

وكان للحكومة الحق في إيقاف المطبوعات في أي وقت أثناء الأزمات السياسية، كذلك كانت الحكومات تضغط على الصحف من خلال دوائرها الرسمية، فقد كانت الحكومة تمول تقريباً ثلاثة أرباع الإعلانات في الصحف.[2] واستخدمت الجهات الرسمية هذه الإعلانات للضغط على الصحف من أجل دعم الحكومة أو لتفادي الانتقادات لها. وعلى أية حال، فإنّ السمات العامة للفترة من 1869 وهي سنة صدور أول صحيفة عراقية إلى عام 1958 هي: عدم الاستقرار السياسي، وإن وسائل الإعلام بما فيها الصحف كانت تحت سيطرة الدولة.

لقد كان أول قانون يحكم الصحافة والمطبوعات في العراق هو قانون المطبوعات الصادر في الدولة العثمانية في عام 1863 والذي ظل ساريَ المفعول حتى صدور الدستور العثماني في عام 1908، حيث أفسح بعض المجال لحرية التعبير والنشر مما كان محظوراً في السنوات السابقة.

وكان أول قانون للمطبوعات في العراق قد صدر في عام 1931، حيث أوضح بعض الخطوط العامة لطريقة تنظيم عمل الصحافة، ومن جانب آخر كانت الحكومة تستخدم

1- عبد الله إسماعيل البستاني، حرية الصحافة في العراق، منشورات الفرع النسائي لبيوت الأمة، بغداد، 1951 ، ص3.

2- سلوى زكو، العلاقة التاريخية بين الحكومة والصحافة في العراق، دار الحرية للصحافة، بغداد، 1969، ص ص5-6.

القوانين الاستثنائية مثل قانون الأحكام العرفية لضمان الهيمنة على وسائل التعبير في أوقات الأزمات والحروب.

ويمكن اعتبار جرائم الرأي في العراق أثناء تلك الفترة متجسدة في الآتي:[1]

1- السعي إلى إثارة شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق أو ضد نظام الحكومة.

2- التحريض على كراهية أو بغض طائفة أو جملة طوائف من الأشخاص بغرض تكدير السلام.

3- التحريض على عدم الانقياد للقوانين.

4- تحبيذ أو ترويج المذاهب التي ترمي إلى تغيير نظام الحكم والمبادئ والأوضاع الأساسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الأساسي.

5- إهانة معتقد ديني معترف به رسمياً.

إنَّ ظروف التخلف العام التي كانت هي السمة الغالبة لمعظم قطاعات المجتمع والدولة، كانت هي نفسها منعكسة في قطاع الإعلام، فلم تكن وسائل الإعلام بجملتها متطورة أو على درجة من التطور يمكن مقارنتها بمثيلاتها في الدول المتقدمة سواء من حيث البنى التقنية أو الكادر المؤهل أو التخصيصات المالية الموفرة لها، ولم يكن لدى الدولة أو القطاع الخاص ذلك الفائض المالي الإضافي الذي يمكن استثماره في هذا القطاع نظراً لحاجة جميع القطاعات إلى التوظيفات المالية التي كانت محدودة.

وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن الدولة كانت تلجأ إلى القوانين، وهي من صنعها لتنظيم العمل الإعلامي بما يضمن لها استمرار العمل المستقر، وكانت الأجهزة المختصة تتشدد في تطبيق القوانين أو تطبقها بمرونة وفقاً للظروف التي يمر بها البلد.

وهذا الأمر يفسر سبب التفاوت في مديات تمتع الصحف بحرية التعبير في فترات دون غيرها. ومن جهة أخرى فقد ضمنت مركزية إدارة وتشغيل بعض المؤسسات الإعلامية من قبل الدولة الهيمنة الكاملة عليها، إدارياً ومالياً وتعبيرياً، مثل الإذاعة والتلفزيون.

وجاءت ثورة 14 تموز 1958 بمنطلقات جديدة للسياسة الإعلامية في العراق، فقد وضعت بعض الأساسيات لعمل وسائل الإعلام وهي دعم وتأييد الجمهورية وإعلام الرأي العام داخل وخارج العراق بإنجازات الحكومة في مختلف القطاعات. وبذلك أصبح الرد على (الدعايات) التي توجه ضد الجمهورية العراقية جزءاً مهماً في عمل وسائل الإعلام العراقية.[2]

1- الدكتور عبدالله إسماعيل البستاني ،حرية الصحافة - دراسة مقارنة، القاهرة ،دار النيل للطباعة، 1950 ، ص211.

2- نظام وزارة الإرشاد رقم 50 لسنة 1959 الوقائع العراقية رقم 214 في 22 آب 1959.

إنّ التغيرات في العلاقات الخارجية وفي بنية الحكم وتركيبة الأحزاب والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، قد فرضت مسارات جديدة للإعلام تنسجم مع التغيرات التي وقعت. وازدادت سيطرة الدولة الرقابية على وسائل الإعلام وأخضعتها لتوجيهاتها واستعملت القسر والقمع مع الأشخاص والتنظيمات التي كانت لا تتفق معها.[1]

ولكن عدم الاستقرار والتقلبات التي حصلت بعد الثورة أدّى إلى حدوث تغيرات في اتجاهات السياسة الإعلامية. على سبيل المثال، فقد أدت هذه التقلبات إلى التحول من العمل على تغيير بنية المجتمع إلى بنية جديدة، إلى الصراع والتناحر بين الأطراف التي جاءت الثورة من أجلها.

وعملت ثورة 8 شباط 1963 على انتهاج سياسة إعلامية خاصة بها؛ ولكن قصر عمر تلك الثورة حال دون تحقيق ذلك إلا بالنجاح في تحقيق الضوابط التي وضعها قانون المطبوعات الصادر آنذاك وفي العمل على تطوير مؤسسات الإعلام بالحدود والإمكانات التي أتاحتها تلك الفترة.

وتميزت السنوات 1964-1968 بمزيد من سيطرة الدولة على وسائل الإعلام وخصوصاً الصحافة التي كان للقطاع الخاص دوره في إصدارها. وازداد تدخل الدولة من خلال وزارة الإعلام والمؤسسات التابعة لها.

السياسة الإعلامية بعد ثورة عام 1968:

بعد ثورة عام 1968 ظهرت مهمات جديدة لوسائل الإعلام كانت بمجملها تحت إشراف الدولة الكامل، ومنها تحقيق الاستقرار للدولة والمساعدة في بناء أدواتها الجديدة. وتبنت الدولة الشعار المركزي الذي طرح وهو (كل الحقيقة للجماهير) والعمل على تكريس صورة حزب البعث العربي الاشتراكي وقيادته. لقد كانت القرارات التي ترسم السياسة الإعلامية تصدر عن مكتب الثقافة والإعلام في القيادة القومية لحزب البعث آنذاك حيث كانت توضع الخطوط الرئيسة لعمل وسائل الإعلام في العراق. وكان قادة الأجهزة الإعلامية مسؤولين عن تطبيق تلك التوجيهات إضافة إلى تمتعهم بصلاحيات اتخاذ قرارات معينة بصدد أعمال مؤسساتهم. وعليه، فإنّ مكتب الإعلام القومي كان هو قمة الهرم بالنسبة لنظام الإعلام في العراق.

لقد كان في قيادة حزب البعث آنذاك مكتبان هما مكتب النشر والإعلام والمكتب الثقافي مهمتهما توجيه الإعلام مركزياً إلى جانب وظائفهما الثقافية الأخرى. وبعد عام 1977 تم دمج المكتبين بمكتب واحد هو مكتب الثقافة والإعلام، وكان من مهماته التوجيه المركزي للأجهزة الإعلامية والثقافية ومتابعة تنفيذها لأنشطتها.

1- د. خالد حبيب الراوي، سياسة الأمن الإعلامي في العراق، مجلة الأمن القومي، العدد 3، 1985، ص52.

وكان مكتب الثقافة والإعلام أعلى سلطة حزبية تتولى توجيه السياسة الاتصالية في العراق ويرأسه عضو في القيادة القومية للحزب، أمّا أعضاؤه فمن الحزبيين والقياديين.[1] واستمرت مهمات المكتب الأساسية في نشر أيدلوجية الحزب وسياساته والمسائل المتعلقة به في قنوات الإعلام المختلفة.

وعليه يمكن القول إنَّ الصفة الرئيسية للنظام الإعلامي في العراق هو مركزيته، لأن المركزية هي مسألة أساسية لنشر الأفكار وقيادة وتعبئة الجماهير تحت منظور وأحد هو منظور الحزب. لذا فإنَّ توجيهات القيادة السياسية كانت تعتبر مؤشرات عمل للدوائر الإعلامية. وقد أوصى المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد بعد بضعة أشهر من تموز عام 1968 بضرورة تطوير وعي المواطنين مع التركيز على أهمية نشر المفاهيم التربوية الجديدة. وأشار المؤتمر القومي العاشر الذي عقد في عام 1970 إلى أهمية تحقيق ثورة اجتماعية وثقافية وإعلامية لتحسين مستويات العيش للعرب. وجاء في ميثاق العمل الوطني للجبهة الوطنية التقدمية الذي أعلن في تشرين الثاني 1971 ما يلي:

1- إنَّ إعلام الثورة وثقافتها وفنونها تنطلق من النظرة القومية الديمقراطية الاشتراكية المتفاعلة مع الثقافة الإنسانية عامة والتقدمية خاصة والمنفتحة عليها وهي التي ترتبط ارتباطاً حياً بالجماهير ومصالحها وقضاياها ومشاعرها وتطلعاتها مع الحرص على حرية اختيار أشكال التعبير وأساليبه .

2- النضال ضد الأفكار والنظريات والتيارات والأساليب التي تروج للطائفية والشوفينية والعنصرية والشعوبية والإقليمية وروح الانهزام والليبرالية، وتخدم الإمبرياليين وركائزهم من إقطاعيين وبرجوازيين وُكُلّ أعداء الدولة.

3- الحفاظ على التراث العربي واستكشاف كل المعاني الإنسانية والتقدمية فيه والاهتمام بنشره بين الجماهير وفي العالم وكذلك الاهتمام بالتراث الإنساني.

4- توفير الإمكانيات لبناء مؤسسات راقية للثقافة والفنون والإعلام وتطويرها باستمرار لتواكب روح العصر وتقدمه.

5- النضال ضد النظرة السلبية تجاه العمل الثقافي والفني والإعلامي.

أمّا الخطوط الواضحة للسياسة الإعلامية في العراق فقد تم رسمها في المؤتمر القطري الثامن للحزب الذي انعقد في عام 1974 والذي أوجب تبنيه كبرنامج عمل من قبل جميع السلطات في العراق. وأشار التقرير إلى أنه تم دعم أجهزة الإعلام في المرحلة

1- هادي نعمان محمد الهيتي، الاتصال الجماهيري في العراق: وسائله واتجاهاته السياسية 1977-1978، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة 1980، ص135.

التي انحصرت ما بين قيام الثورة وصدور التقرير حيث هُيِّئت كافة المستلزمات للنهوض بأعمالها وأشرفت الدولة على تطوير أجهزة الإعلام ووفرت لها كافة المستلزمات البشرية والتكنولوجية.

وأكد التقرير السياسي أنَّ ما تم تحقيقه آنذاك كان أقلّ مما تطلبه الدولة، وإن كان هناك بعض الظواهر غير الايجابية مثل البيروقراطية وضعف روح المبادرات، وتطلّب التقرير أن يكون قطاع الإعلام قطاعاً رائداً وأن تشهد المرحلة المقبلة ظهور الإعلام الثوري الذي يعبر عن الدولة.

إنَّ الإعلام هو عنصر حيوي في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق، ومعروف أنه في أية دولة تسعى إلى تطبيق أيدلوجية معينة، فإنَّ الإعلام لن يقتصر دوره على إيصال المعلومات إلى الجماهير، بل يتعداه إلى توجيه وقيادة الجماهير من أجل ترسيخ التحولات المطلوبة. وقد تطلب هذا من جهة ثانية تشجيع خلق الرقابة الجماهيرية لتفادي الأخطاء التي تصاحب التحولات. وقد أشار وزير الإعلام في عام 1979 إلى أن التغير الاجتماعي في العراق يعني أساساً بناء الإنسان الجديد.[1] فالإعلام إذاً، يربط التغير مع أيدلوجية وممارسات الحزب. وجدير بالذكر، أن نائب رئيس الدولة آنذاك، صدام حسين، كان مشرفاً على توجيه قطاع الإعلام منذ السنوات الأولى للثورة وأسهم، بشكل مباشر في رسم السياسة الإعلامية من خلال ترؤسه لمكتب الثقافة والإعلام القومي ومتابعته المستمرة لقطاع الإعلام سواء في سنوات السلم أو الحرب أثناء الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الأولى.

وباختصار، فإنَّ الأهداف المركزية التي عمل حزب البعث العربي الاشتراكي على تحقيقها، وهي جوهر السياسة الإعلامية في العراق، من خلال وسائل الإعلام هي:

1- نشر فلسفة وأيدلوجية الحزب لبناء المجتمع طبقاً لمبادئه في الوحدة والحرية والاشتراكية.

2- التعريف بإنجازات الثورة وأهميتها للجماهير واعتبارها نتيجة لأهداف الحزب.

3- دعم وترسيخ الوحدة الوطنية.

4- تقويض ودحر القيم والأفكار الرجعية والطائفية ودحر أية أفكار أو ممارسات مناقضة لأهداف وسياسات الحزب والثورة.

ولدعم هذه الأهداف، فقد جرى العمل على بناء وتحديث أجهزة الإعلام من الناحية التقنية وأنفقت عليها مبالغ طائلة وخصوصاً في عقد الثمانينات من القرن العشرين، كما جرى بذل الجهود من أجل إعداد الكوادر الإعلامية المتخصصة.

1- سعد قاسم حمودي، دور الإعلام في التعبير الاجتماعي، جريدة الجمهورية، العدد 3648 في 1979/7/25.

وجاء التقرير السياسي للمؤتمر القطري التاسع في عام 1982 مشيراً إلى أن القطاع الإعلامي هو القطاع المرتبط مباشرة بحياة الجماهير وبرامج وسياسات الحزب والدولة، وذكر التقرير أن قطاع الإعلام مازال يتصادم مع صيغ فكرية واعتقادات مناقضة لأيدلوجية الحزب. وبقي بعدها قطاع الإعلام في العراق أداةً مهمة وأساسية لنشر أهداف الحزب وتعميق علاقة الجماهير بالدولة.

السياسة الإذاعية والتلفزيونية في العراق:

تم بناء السياسة الإذاعية والتلفزيونية بعد ثورة عام 1968 على ضوء أهداف ومبادئ ومواقف الحزب الحاكم آنذاك. وهي تشكل جزءاً من السياسة الإعلامية للعراق .

وأوضح قانون المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون أنها تهدف إلى:[1]

أ- نشر الوعي القومي التقدمي بين أفراد الشعب.

ب- إحياء التراث القومي والإسهام في إغنائه.

ج- رعاية القيم الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية.

د- نشر العلم والثقافة بين جماهير الشعب.

ه- نشر برامج التربية والتعليم التي تضعها الدولة.

و- تبني كافة الطاقات الفنية وتوجيهها واستثمارها لخدمة المجتمع.

ز- إطلاع المواطنين على الحضارات الإنسانية.

ح- توفير الترفيه البريء بمستوى فني رفيع.

وجاء في الأسباب الموجبة لصدور القانون، أنه نظراً للدور الإعلامي الكبير للإذاعة والتلفزيون في تكوين الرأي العام وتوجيهه لصالح الأمة والوطن والثورة، فإنه ينبغي تنظيم جهاز الإذاعة والتلفزيون وفق أسس علمية تمكنه من التطور المستمر لكي يسمع صوت العراق في كل أقطار العالم وأن توفر له الحركة والتصرف ليكون قادراً على المتابعة والابتكار.[2]

وحسب ما ذكرته جريدة (الثورة)، فإنّ قاعدة الصدق وعرض الحقائق على المواطنين كانت عماد السياسة الإعلامية منذ السنوات الأولى للثورة.[3] وقد قامت المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بتحديد سياستها بشكل واضح ودقيق بعد إعلان التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في عام 1974. وأهم ماجاء في خطتها الإعلامية يمكن أن يجمل كما يأتي:[4]

1- جريدة الوقائع العراقية، قانون المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، رقم 42 لسنة 1970، المادة الثالثة، العدد 1849 في 1970/3/8.

2- المصدر السابق.

3- جريدة الثورة، الافتتاحية، العدد 1181 في 30 حزيران 1972.

4- الخطة الإعلامية للإذاعة والتلفزيون، مطبوعة على رونيو، بدون تاريخ. تمثل الخطة الإعلامية وثيقة فريدة وان الاقتباس الواسع منها في هذا الفصل كان بحكم الضرورة لإعطاء فكرة دقيقة وواسعة عن جوانب السياسة

إنّ الجهد الأساسيّ في عمل المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون كان يرتكز على الإسهام في تغيير القيم والقناعات الموروثة والسائدة التي لا تنسجم مع أهداف الحزب والسعي إلى خلق بدائل لها تتفاعل مع العناصر الأخرى في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي. وتقتضي عملية إعادة بناء وتشكيل قيم جديدة، العمل على عدة محاور منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن المهمات التي أنيطت بالإذاعة والتلفزيون، وهي نفس المهمات التي أنيطت ببقية وسائل الاتصال في العراق، التي سعت إلى تجسيدها عبر برامجها وكما جاء في خطتها الإعلامية:

1-المهمات الوطنية :

أ- عرض منجزات الثورة ومكاسبها وإبراز وتعزيز الدور القيادي لحزب البعث العربي الاشتراكي.

ب- تعزيز الوحدة الوطنية.

جـ- التنبيه إلى المخاطر التي تحيق بالثورة من قبل القوى الإمبريالية والصهيونية الرجعية.

2- المهمات القومية:

أ- تجسيد الطابع القومي لسياسات وممارسات الحزب والثورة.

ب- التأكيد على القضايا القومية وفي مقدمتها كشف محاولات تصفية القضية الفلسطينية وإبراز عروبة الخليج العربي.

ج- الدعوة إلى تحرير الثروات العربية وتكامل الاقتصاد العربي.

3- القوات المسلحة :

أ- بث روح الاعتزاز بالقوات المسلحة وتأكيد بطولاتها ودورها في الدفاع عن العراق والأمة العربية.

ب- ترسيخ الاعتزاز بالجندية واعتبار الهرب منها خيانة.

جـ- تأكيد التلاحم بين القوات المسلحة والجماهير.

4- الريف:

أ- محاربة الطائفية والقيم والعادات المتخلفة المتوارثة من العهود الإقطاعية الغابرة.

ب- العمل على تكريس القيم والممارسات الجديدة التي تنبع من أفكار الثورة وممارساتها.

جـ- التأكيد على الجوانب والاتجاهات الإنتاجية الجديدة.

الإعلامية الإذاعية التي طبقتها المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون. والخطة الإعلامية استندت بشكل جوهري على التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي.

5- القطاع الصناعي:

أ- دعم الثقة بالصناعة الوطنية.

ب- إبراز دور القطاع العام في التحولات الاشتراكية.

ج- التأكيد على دور التنظيمات العمالية والمهنية والعلاقات الديمقراطية في عملية الإنتاج.

6- النفط:

أ- إبراز الأهمية الإستراتيجية للنفط على الأصعدة الوطنية والعربية والعالمية .

ب- التوعية بأهمية النفط في عمليات التحويل الاجتماعي والاقتصادي.

ج- التأكيد على دور النفط سلاحاً في النضال القومي .

7- التنمية:

أ- متابعة تنفيذ مشاريع خطط التنمية القومية وآثارها الإيجابية.

ب- التأكيد على أهمية التخطيط والتنظيم في حياة العراقيين بعد الثورة وإشاعة الحماس للعمل والإبداع فيه.

جـ - تشجيع الادخار ومحاربة النزعات الاستهلاكية والتبذير.

8- العلوم:

أ - تبنيّ المواهب العلمية وتشجيعها.

ب - العمل على نشر الفكر العلمي و بناء العقلية العلمية.

جـ - إبراز التراث العلمي العربي ودوره في الحضارة الإنسانية.

9- الثقافة:

أ- نشر الثقافة القومية والاشتراكية للحزب والعمل على تصفية الأفكار والقيم الإقطاعية والبرجوازية والعنصرية والطائفية .

ب - متابعة حركة الثقافة في الوطن العربي وإبراز جوانب الثقافة القومية التقدمية فيها.

ج - العمل على إشاعة اللغة الفصحى.

10- التعليم ومكافحة الأمية:

أ - ترسيخ فكرة التعليم والتأهيل المستمرين مدى الحياة في إطار المدرسة وخارجها.

ب- تأكيد أهمية التعليم الإلزامي وسيلة جذرية لمحو الأمية.

ج - تشجيع التعليم المهني والاهتمام بالجوانب التطبيقية في التعليم .

11- الخدمات العامة:

أ- حث المواطنين على حسن استخدام المرافق العامة (الشوارع، الحدائق وغيرها) وتدعيم الإحساس بالملكية العامة.

ب- نقد السلبيات التي تعطل الاستفادة الكاملة من الخدمات العامة.

ج- نشر الوعي السياحي بين المواطنين.

12- التجارة:

أ- التأكيد على دور القطاع العام في التجارة.

ب - الحث على الحد من الظواهر الاستهلاكية الضارة.

ج- محاربة ظواهر التخزين والتلاعب بالأسعار والغش والتهرب.

13- الاشتراكية:

أ- التأكيد على مفهوم الاشتراكية النابع من منظور حزب البعث العربي الاشتراكي وتعزيز إيمان الجماهير بالنهج الاشتراكي.

ب- التأكيد على دور الحزب القيادي في عملية التحول الاشتراكي

ج- اعتبار عملية التحول الاشتراكي في العراق عملية رائدة ونموذجاً للثورة العربية وللعالم الثالث.

14- الديمقراطية:

أ- تجسيد مبدأ العدالة الاجتماعية وفق منظور الحزب والثورة.

ب- نبذ الممارسات البيروقراطية ونقدها وتعزيز الممارسات الديمقراطية.

ج- الاهتمام بدور ونشاطات المنظمات والاتحادات المهنية والشعبية.

15- العلاقات الاجتماعية:

أ- تأكيد القيم الاجتماعية وإبراز دورها في تطور المجتمع ونبذ النزعات الفردية.

ب- تعميق التقاليد والممارسات المرتبطة بالواجبات الوطنية والقومية والإنسانية وتأكيد القيم والتقاليد الثورية وفق منطلقات الحزب والثورة.

ج- نبذ العلاقات القائمة على الأسس العنصرية والطائفية والقيم البرجوازية والإقطاعية.

16- الأطفال:

أ- غرس القيم التي تساعد على تربية الأطفال وبناء شخصياتهم بما ينسجم مع أهداف الحزب والثورة.

ب- تنمية أذواق الأطفال وإحساسهم بالفن والجمال، وتشجيعهم على تذوق وممارسة الفنون والهوايات الجميلة.

ج- تحفيز روح المبادرة والإبداع لديهم.

17- المرأة:

أ- التأكيد على وجوب تحرير المرأة ومساواتها بالرجل في النواحي القانونية.

ب- فضح الاتجاهات والأفكار الرجعية والمتخلفة التي تحط من قدر المرأة.

جـ- تعزيز وإبراز نشاطات الاتحاد العام لنساء العراق باعتباره قائد الحركة النسوية في القطر.

18- الشباب:

أ- التأكيد على دور الشباب في بناء العراق الجديد وغرس الأفكار والممارسات القومية والاشتراكية في نفوسهم.

ب- الاهتمام بمنظمات الشباب .

ج- نشر الوعي العلمي في صفوف الشباب وتشجيعهم على ممارسات العمل الشعبي والإقبال على التدريب العسكري ووضع طاقاتهم في خدمة التنمية القومية.

وقد قامت دوائر وأقسام المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بتنفيذ السياسة الواردة في الخطة الإعلامية حيث شكلت قاعدة للعمل للسنوات التي تلت صدورها. وبقيت المبادئ الأساسية قائمة ولم تؤثر إعادة تنظيم العمل أو التغيرات الإدارية عليها. فعلى سبيل المثال، حين أعيد تشكيل وزارتي الثقافة والفنون والإعلام في عام 1977، فإنه تم تحديد المبادئ نفسها للعمل. فقد جاء في قانون وزارة الإعلام أنَّ نشاطاتها تهدف إلى نشر فكر وسياسة حزب البعث وتعميقها وترسيخها في القطر العراقي والوطن العربي.[1] كما جاء في قانون وزارة الثقافة والفنون أنها تسعى إلى رعاية الثقافة والفنون في جميع ميادينها وتطويرها والإشراف عليها وتوجيهها وفق منطلقات حزب البعث،[2] لذلك فإنَّ مجمل السياسة الإذاعية تنبع وترتبط بأهداف الحزب.

الميزانية:

إنَّ دراسة ميزانية أية مؤسسة إعلامية تكشف عن قدرات تلك المؤسسة المادية وإمكانيتها في البقاء والتطور والاستمرار. ولقد ارتبطت الإذاعة والتلفزيون في العراق منذ نشوئهما بالدولة، وكانت الدولة تمول هذه المؤسسة تمويلاً كاملاً وحتى أجور الإعلانات التي كانت تحصل عليها في بعض الفترات فإنَّ عائدها كان يسدد إلى الخزينة المركزية للدولة وليس إلى ميزانية الإذاعة والتلفزيون. وعلى أية حال، فإنَّ المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بعد ثورة عام 1968 كانت تتمتع (بشخصية معنوية ذات نفع عام) ولها كافة الحقوق القانونية بما فيها حق التملك والتصرف بالأموال المنقولة والعقار، وكانت مالية المؤسسة تتكون من:[3]

1- جريدة الوقائع العراقية، قانون وزارة الإعلام، العدد 2619 في 7 تشرين الثاني 1977 ،المادة الأولى.

2- جريدة الوقائع العراقية، قانون وزارة الثقافة والفنون ، قانون رقم 133 لسنة 1977 العدد 2619 في 7 تشرين الثاني 1977.

3- قانون المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، مصدر سبق ذكره، المادة الثانية .

1- منحة الحكومة السنوية التي يقررها وزير المالية على ألا تقل عن مليوني دينار.

2- أجور الخدمات التي تقدمها المؤسسة كالإعلان التجاري والبرامج والحفلات والنشرات والمطبوعات وكافة الحقوق التي تملك المؤسسة حق التصرف بها.

3- الهبات والتبرعات.

ويتضح من النص أنَّ المورد الرئيسيَّ الذي تعتمد عليه المؤسسة اعتماداً كبيراً هو الذي يأتيها عن طريق الدولة. ومن أجل تحديد ميزانية المؤسسة، فقد كان على مجلس إدارة المؤسسة أنْ يقدم قبل بداية كل سنة تخمينات الميزانية لتعرض على وزارة المالية بغية تشريعها كميزانية ملحقة بميزانية الدولة العامة.

ولتكوين فكرة عن الإيرادات التي تحققها المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، فإنَّ إيرادات عام 1975 كانت كما يأتي:[1]

إيرادات عام 1975

إيرادات التشغيل	دينار
إيراد إنتاج وبيع أفلام مصورة لحساب الغير	13500
إيراد عرض أفلام مؤجرة من الغير	1500
إيراد الفرقتين القوميتين للفنون الشعبية والتمثيل	2250
إيراد تصوير وطبع وتحميض ومونتاج وتسجيل وإيجار أجهزة	1500
إيراد بيع وعرض وتوزيع أفلام من إنتاج المؤسسة	750

الإيرادات الأخرى	دينار
الإعلان التجاري	27500
بيع مجلة الإذاعة والتلفزيون	3750
بيع أفلام ومسلسلات	1880
إيرادات متنوعة	3750
منحة الحكومة	5226120

من خلال الأرقام الواردة أعلاه، يتضح الاعتماد الكبير للإذاعة والتلفزيون على منحة الحكومة في عملها. وفي الواقع، فإنَّ الإيرادات القليلة المتحققة للإذاعة والتلفزيون تعود

1- وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة 1975 المالية، بغداد 1975، ص715.

إلى أن المؤسسة ذات طبيعة خدمية ولا تهدف إلى تحقيق الأرباح من خلال أنشطة وفعاليات ذات طابع تجاري.

ولابد من الإشارة إلى أنَّ الإذاعة في العراق لم تعرف الإعلان التجاريَّ رغم أنَّ محاولات جرت في السابق لاستخدام الراديو وسيلةً إعلانية للقطاع الخاص، لكن المعارضة التي جوبهت بها تلك المحاولات أجهزت عليها. ومع ذلك، فإنَّ الإذاعة تستخدم لبث الإعلانات الحكومية فقط.

أمَّا التلفزيون في العراق، فقد عرف الإعلان منذ فترة مبكرة وتعرضت إعلانات القطاع الخاص إلى المنع من العرض على شاشة التلفزيون في النصف الثاني من عام 1975. وكان التبرير الذي قدم لمنع الإعلانات أنه لاحاجة لموارد تأتي من القطاع الخاص.[1] واستمر التلفزيون بعرض الإعلانات الرسمية ولشركات القطاع الاشتراكي والمختلط. والواقع أنَّ السبب الذي منع إعلانات القطاع الخاص هو الرغبة في تقليص تأثير ونفوذ القطاع الخاص. هذا وقد سمح للإعلان التجاري بالظهور في التلفزيون في منتصف الثمانينات.

لقد تطورت ميزانية الإذاعة والتلفزيون بشكل كبير بعد سنوات عام 1968، وهذا التطور عكس الاهتمام الذي أبدته الدولة لهذه المؤسسة والتغير في المجتمع العراقي. ومن خلال مقارنة ميزانيتي المؤسسة للعامين 1970 و1980، يمكن لمس التطور الحاصل في مجال الميزانية:[2]

ميزانية المؤسسة لعام 1970

الفقرات	دينار
الرواتب والأجور	500000
النفقات الإدارية	180000
النفقات الأخرى (بضمنها أجور البرامج)	485500
النفقات الرأسمالية	244000
سلف الزواج	2500

أما ميزانية عام 1980 فكانت كما يأتي:[3]

1- مقابلة أجريت مع مدير حسابات الإذاعة والتلفزيون يوم 1981/1/15.

2- وزارة المالية مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية للسنة المالية 1970 مطبعة الحكومة، 1970، ص ص 382-384.

3- تم تزويد الباحث بهذا الجدول من قبل مدير الميزانية في مديرية الحسابات للمؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون في عام 1981.

ميزانية المؤسسة لعام 1980

الفقرات	دينار
الرواتب والأجور	4935500
النفقات الإدارية	1046600
النفقات الأخرى (منها أجور البرامج)	4094000
النفقات الرأسمالية	1216900
الصيانة	157000

لقد بلغت ميزانية عام 1980 ما معدله 11,405,500 دينار وهو رقم مرتفع عندما يقارن بأرقام ميزانيات سنوات سابقة. أن أسباب زيادة الميزانية يمكن أن تفهم ضمن سياقتها الصحيحة وكما أوردها وزير الثقافة والإعلام.[1] حيث أشار إلى أن أجهزة الإعلام كان لابد أن يحصل فيها التغيير بعد ثورة عام 1968 لأن الدولة سعت أنْ يكون لها إعلامها المؤثر في جميع أنحاء العراق وأنْ تشمل جميع المناطق المأهولة بالسكان بالبث الإذاعي والتلفزيون وأن لا يبقى هناك ما يسمى بالظل الإذاعي والتلفزيوني. وكانت من المهمات الأساسية ربط القطر بشبكة واسعة من المحطات الإذاعية والتلفزيونية، وقد تم بالتدريج وبالعمل الشاق تغطية أرجاء القطر بالبث الإذاعي والتلفزيوني وانتشار البث إلى خارج القطر.

الإدارة:

يعكس التنظيم الإداري لأية مؤسسة نوع الإدارة ومدى المركزية التي تمارس فيها. وإدارة المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون خضعت لإشراف مباشر من الحكومة ومن قبل دوائر مختلفة منذ بداية تأسيسها. وكان مدير الإذاعة يعين بمرسوم ملكي ويكون مسؤولاً مباشرة عن دائرته وعن تنفيذ السياسة الإعلامية للدولة وعن توجيه العمل والعاملين في الإذاعة وكان التدخل من قبل الجهات التي يخضع لها عمل مدير الإذاعة أمراً وارداً.

ومنذ تأسيسها، تبعت الإذاعة عدة إدارات حكومية منها: وزارة الداخلية ومديرية البريد والبرق العامة، ووزارة المعارف، وكان عدم الاستقرار هذا نابعاً من طبيعة الإذاعة نفسها التي لا تنسجم بكل جوانبها مع إدارة تلك الإدارات البعيدة إلى حد ما عن الإعلام. وحين أنشئت وزارة الإرشاد بعد ثورة 14 تموز 1958 ارتبطت بها مديرية الإذاعة والتلفزيون العامة وكانت تضم الدوائر التالية:[2]

1- لطيف نصيف جاسم، لماذا نجاحنا: لماذا إخفاق العدو، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، بدون تاريخ، ص80.
2 جريدة الوقائع العراقية، نظام وزارة الإرشاد رقم 50 لسنة 1959، العدد 214 في 1959/8/22، المادة السابعة.

1- مديرية الإذاعة: واشتُرط أنْ يتولى أعمالها مديرٌ له خبرة في الشؤون الثقافية والإذاعية.

2- مديرية التلفزيون: واشتُرطَ أنْ يتولى أعمالها مدير له خبرة في الشؤون الثقافية والتلفزيونية.

3- مديرية الشؤون الهندسية والفنية: واشتُرطَ أنْ يتولى أعمالها موظف له شهادة عالية في الهندسة وخبرة في الأمور الفنية.

وجاء قانون المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون في عام 1970 ليحدد الطبيعة الإدارية لعملها. وأشار في مادته الأولى إلى أن وزير الثقافة والإعلام هو رئيس مجلس المؤسسة، وأن رئيس المؤسسة هو نائب رئيس مجلس الإدارة. وهذه المادة تؤكد على الإدارة المركزية لهذه المؤسسة. لقد نظم القانون العمل في المؤسسة وأخضعها لمجلس إدارة يتكون من مدراء التلفزيون والإذاعة والشؤون الهندسية والفنية والإدارية والذاتية والحسابات والحقوق.

كما أوجب القانون تعيين ممثلين في مجلس الإدارة من الدوائر التالية وعلى ألا تقل درجتهم الوظيفية عن مدير:

وزارة الثقافة والإعلام، الدفاع، التربية والتعليم، الشباب، التعليم العالي والبحث العلمي والمدير العام لوكالة الأنباء العراقية وممثل عن مكتب العلاقات العامة لمجلس قيادة الثورة.

وبين القانون أنَّ المجلس ينعقد بأكثرية أعضائه ويتخذ قراراته بالأغلبية وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس وتكون قراراته نهائية. وجاء في المادة السادسة من القانون أن المجلس يدير شؤون المؤسسة بوجه عام ويخطط سياستها التوجيهية والفنية والإدارية والمالية ضمن الأهداف التي حددها القانون وخص المجلس بالاختصاصات التالية:

1- إقرار تشكيلات المؤسسة وتحديد أقسامها وفروعها بنظام وتغيير ذلك كلما دعت الضرورة.

2- إقرار عقد الاتفاقيات والعقود الخاصة بالمؤسسة.

3- استيراد وشراء الأجهزة التي تحتاجها المؤسسة وإجراء المناقصات والمزايدات والمسابقات وإبرام العقود التي لا تزيد على خمسة آلاف دينار أما ما زاد على ذلك فينطبق بشأنه أحكام قانون أصول المحاسبات العامة.

4- أعداد الميزانية السنوية وإقرار ملاك الموظفين والمستخدمين الدائمين من قبل وزارة المالية وتحديد الأجور والرواتب والمكافآت بنظام.

وخول قانون المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون المجلس القيام بكل ما هو ضروري لتحقيق الأهداف التي أسست من أجلها المؤسسة، وكذلك تعيين الفنيين والمهنيين والأجراء الوقتيين. وفي عام 1972 تم تعديل القانون حيث أصبح الوزير أو من يمثله رئيساً لمجلس الإدارة، وقد أصبح رئيس المؤسسة من الناحية الفعلية رئيساً لمجلس الإدارة وأضيف أعضاء إلى المجلس يمثلون وزارة الخارجية ونقابة الفنانين ومدير التخطيط في المؤسسة والاتحاد العام لنقابات العمال، واستبعد المدراء العاملون في المؤسسة من عضوية المجلس.

وأشار نظام المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون الصادر في عام 1972 إلى أنَّ المؤسسة تتكون من التشكيلات التالية:[1]

1- مديرية الإذاعة: وترتبط بها الأقسام التالية:

أ- قسم الموسيقى والغناء

ب- قسم المنوعات

ج- البرامج الثقافية والموجهة

د- البرامج الريفية

هـ - الشؤون السياسية

و- الإدارة

ز- قسم المذيعين

ط - التنسيق والمتابعة

ي- الأخبار

2- مديرية التلفزيون: وترتبط بها الأقسام التالية:

أ- التمثيليات

ب- المنوعات

ج_ الأفلام والتصوير السينمائي

د- الاستوديوهات والديكور

و- البرامج الإخبارية والسياسية

ز- التنسيق والمتابعة

ح- التبادل والتسويق والإعلان التجاري

ط- الإدارة

ي- الأخبار

1- جريدة الوقائع العراقية، نظام رقم 5، العدد 2089 في 24 كانون الثاني، 1972.

3- مديرية الإدارة والذاتية: وترتبط بها الأقسام التالية:

أ- قسم الإدارة

ب- قسم الذاتية

ج- الأوراق

د- الطابعة

4- مديرية الحسابات: وترتبط بها الأقسام التالية:

أ- الصندوق

ب- التدقيق

ج- الرواتب

د- الاستقطاعات والديون

هـ- السيارات

و- المتفرقات

5- مديريـة الشـؤون الهندسـية والفنيـة: وتكـون مسـؤولة عـن تشـغيل وإدامـة الأجهـزة الإذاعيـة والتلفزيونية والإشراف على العاملين فيها فنياً وإدارياً وتقـوم بتخطـيط وتنفيـذ المشـاريع التـي تحتاجها المؤسسة وترتبط بها كافة الأقسام الفنية ومحطات الإذاعة والتلفزيون من الناحية الفنية والإداريـة إضـافة إلى ارتباط مديريات الإذاعة والتلفزيون العاملة في المحافظات من الناحية الفنية فقط.

6- مديرية الحقوق

7- مديرية المخازن والتجهيزات

8- مديرية البرامج الموجهة والمحلية: وترتبط بها الأقسام التالية:

أ- قسم اللغة الإنكليزية

ب- قسم اللغة الفرنسية

ج- قسم اللغة الألمانية

د- قسم اللغة التركية

هـ- قسم اللغة الروسية

و- قسم اللغة العبرية

ز- قسم اللغة التركمانية

ح- قسم اللغة الكردية

ط- قسم اللغة الفارسية

ي- قسم الأوردو

ك- قسم الإدارة

ل- قسم المتابعة

9- مديرية إذاعة صوت الجماهير: وترتبط بها الأقسام التالية:

أ- الموسيقى الغناء

ب- المنوعات

جـ- البرامج الثقافية

د- التمثيليات

هـ- البرامج الريفية

و- الشؤون السياسية

ز- الإدارة

ح- المذيعون

ط- التنسيق والمتابعة

ي- الأخبار

10- مديرية تخطيط وتنسيق البرامج: وترتبط بها الأقسام التالية:

أ- قسم تخطيط البرامج

ب- تنسيق البرامج

ج- الإدارة

د- المتابعة

11- مديرية تلفزيون المحافظات: وكل واحدة منها مستقلة وهي المديريات المسؤولة عن تشغيل وإدامة الأجهزة التلفزيونية والإشراف على العاملين فيها فنياً وإدارياً.

12- مكتب المدير العام: وترتبط به الأقسام التالية:

أ- العلاقات العامة

ب- المجلة

ج_ المتابعة

د- الإحصاء

هـ -القلم السري

و- الاستعلامات

13- مكتب سكرتارية مجلس الإدارة: خول مجلس الإدارة وباقتراح من المدير العـام إحـداث أو حـذف أية مديرية أو قسم تتطلبها طبيعـة وظـروف العمـل في المؤسسـة. وأصـبح مـن صـلاحية المجلـس تحديـد الرواتب والمكافآت للعاملين في المؤسسة.

لقد بلغ عدد العاملين في عام 1979 وفي مختلـف دوائـر المؤسسـة العامـة للإذاعـة والتلفزيـون (2754) موزعين كما يلي:[1]

	ذكور	إناث
موظفون	1254	340
عمال	1056	104
مجموع	2310	444

وقد ازداد هذا العدد زيادة نسبية في السنوات اللاحقة.

1- المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، دليل القوى العاملة 1979، رونيو.

أ. د. خالد حبيب الراوي

ولد خالد الراوي في الأعظمية ببغداد عام 1944. أكمل دراسته في إعدادية الأعظمية للبنين عام 1963 ودخل كلية الحقوق، جامعة بغداد وتخرج منها عام 1967 وأصبح بعدها رائد القصة القصيرة جداً في العراق لنشره العديد من القصص في جرائد عراقية وعربية. عُيِّن مديراً لقسم الإعلام والوثائق والترجمة والنشر في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1971، ثم سافر بعدها إلى بريطانيا من أجل دراسة الدكتوراه في الإعلام عام 1978 والتي نالها من جامعة كييل وكتب أطروحته عن «التلفزيون والتنمية في العراق». بعدما أنهى دراسته للدكتوراه عام 1983، رجع إلى العراق وعُيِّن أستاذاً في قسم الإعلام/ جامعة بغداد عام 1983 وترأس القسم أول مرة ما بين عام 1987-1989 وترأس تحرير جريدة (الإعلام) عدة مرات. حصل بعدها على لقب الأستاذية (بروفسور) عام 1993 ليصبح أول عراقي يحمل هذه الدرجة العلمية بعد أكثر من ربع قرن من تأسيس قسم الإعلام عام 1964.ثم رشح لنيل لقب عالم عام 1993 وتوفي في بغداد عام 1999.

من مؤلفاته

- منطلقات في الصحافة العراقية (1972)
- أساليب الدعاية الأمبريالية (1973)
- من تأريخ الصحافة العراقية (1977)
- الإشاعات حرب خفية (1986)
- تأريخ الإذاعة والتلفزيون (1991)
- الصحافة العربية في بلدان المهجر (مشاركة) الجزء الثالث - الموسوعة الصحفية العربية (1991)
- موسوعة أعلام العرب (مشاركة) الجزء الأول- بيت الحكمة (2000)
- خالد حبيب الراوي: الأعمال الأدبية الكاملة- بغداد، مطبعة ايكال (2006)

Hamad Khalifa

تاريخ الصحافة والإعلام في العراق

منذ العهد العثماني وحتى حرب الخليج الثانية (1810 - 1991)

تعاني المكتبة الإعلامية في وطننا العربي نقصاً واضحاً في المصادر والمراجع المتعلقة بتاريخ الصحافة وشواغلها في العراق، وبمقدار تطور وسائل الإعلام.

لذا كانت الحاجة ملحة إلى تعريف طلبة كلية الإعلام والمهتمين بالصحافة والإعلام العربي عموماً إلى هذا الموضوع.

والكتاب الذي بين يديك هو مجموعة دراسات وبحوث للمرحوم الدكتور خالد حبيب الراوي، الأستاذ في قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة بغداد، وقد نشر معظمها في دوريات عراقية محكمة، قمنا بجمعها بعد أن قسمنا الكتاب إلى بابين، خصصنا الأول منه لتسليط الضوء على محطات هامة من تاريخ الصحافة العراقية في العهد العثماني منذ صدور أول صحيفة عراقية سنة 1816م، وحتى حرب الخليج سنة 1991م.

وجمعنا في الباب الثاني ما أمكننا من البحوث والدراسات التي أنجزها الدكتور الراوي عن دور وسائل الإعلام وقنواته في العراق بحسب ظهورها، تلك التي سلط فيها الضوء على المؤشرات العامة للسياسة الإعلامية في العراق، هادفاً من ذلك إلى توضيح المؤشرات الضرورية لدراسة أي مؤسسات إعلامية، وإلى عدّ ذلك نموذجاً يمكّن من دراسة بقية الوسائل على غراره.




ISBN 978-9933-402-34-1

تصميم الغلاف: م. جمال الأبطح